جامعة الجزائر (2)

ابو القاسم سعد الله

كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية

قسم علم الاجتماع

الجمعيات و الممارسة السياسية في الجزائر

دراسة وصفية لواقع الجمعيات في الجزائر

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علم الاجتماع السياسي

اعداد الطالبة : **اشراف :**

بلعلمي كلثوم **الاستاذ الدكتور بوزيرة خليفة**

السنة الجامعية

2016/2015

اهداء

الى أمـــــي العـزيـزة حفظـــها الله

ابني حبيب قلبي طـه

الى أخـتي وبنـاتها

الى كل من ساعدني في اعداد هذا العمل

شكر و تقدير

ان الفضل كله بيد الله, فله الحمد وله الشكر .....

يجدر بي تقديم الشكر والتقدير والاحترام للأستاذ

المشرف خليفة بوزبرة كما لا أنسى تقديم أسمى

عبارات الشكر و العرفان لكل من شجعني وأعانني

على اعداد هذا البحث

فهرس
المحتويات

فهرس المحتويات

الاهداء
شكر و تقدير
فهرس المحتويات
قائمة الجداول والاشكال
مقدمة:.....أ

الفصل الأول: الإطار المنهجي والنظري للدراسة

1- أسباب اختيار الموضوع 5
2- أهداف الدراسة: 5
3- الاشكالية والفرضيات: 5
3-1- الاشكالية:.....5
3-2- الفرضيات:.....7
4-تحديد المصطلحات والمفاهيم 7
5-الاقتراب النظري: (المقاربة السوسيولوجية): 35
6- المناهج المستعملة:.....38
7- الدراسات السابقة 38

الفصل الثاني :تطور مفهوم المجتمع المدني تاريخيا

المبحث الأول:المفهوم الليبرالي الكلاسيكي للمجتمع المدني.....50
المطلب الأول: المجتمع المدني ونظرية العقد الاجتماعي. 50
المطلب الثاني: المفهوم الماركسي للمجتمع المدني.....55
المطلب الثالث: مسار التجمعات الدينية.....56
المبحث الثاني: المفهوم الليبرالي الحديث للمجتمع المدني.....63
المطلب الاول: مفهوم المجتمع المدني في المجتمع الامريكي.....66
المطلب الثاني: تمايز المجتمع المدني عن المجتمع السياسي عند غرامشي.....69
المطلب الثالث: التصور النيوغرامشي للمجتمع المدني 71
المبحث الثالث: مفهوم المجتمع المدني في الفكر السياسي العربي الإسلامي 74
المطلب الأول: التشكيلات الاجتماعية والسياسية في البيئة العربية.....75
المطلب الثاني: نموذج ابن خلدون عن الدولة والمجتمع.....78

الفصل الثالث: المجتمع المدني و نظام الحكم العالمي

المبحث الأول: الاتجاهات الراهنة لتفسير المجتمع المدني العالمي..... 84
المطلب الأول: تطور مفهوم المجتمع المدني العالمي..... 84
المطلب الثاني: المساهمة في تشكيل الرأي العام العالمي 91
المطلب الثالث: المدنية، النخب وعلاقتهما بالترسيخ الديمقراطي..... 95
المبحث الثاني: ركائز و قيم الديمقراطية..... 102
المطلب الأول: مهام الدولة في ظل العولمة 102
المطلب الثاني: العلاقة الترابطية بين الدولة والمجتمع المدني 106
المطلب الثالث: دور المجتمع المدني في تعزيز رأس المال الاجتماعي..... 109

الفصل الرابع الأفراد والجمعيات بين التبادل والمشاركة

المبحث الأول: التبادل والمشاركة..... 116
المطلب الأول: الروابط و العلاقات الاجتماعية 116
المطلب الثاني: ضرورة وتعزيز هوية المجتمع 118
المطلب الثالث:من الرابط الاجتماعي إلى الحركة الاجتماعية 124
المبحث الثاني: المجتمع المدني صراع أم توافق..... 135
المطلب الأول: البعد الفردي والجماعي والمشاركة المدنية..... 135
المطلب الثاني: الجمعيات بين المقاومة والمشاركة 139
المطلب الثالث:اقتصاد الرأسمال الإنساني..... 144
المطلب الرابع:الجمعيات والاقتصاد الجديد..... 148

الفصل الخامس: التطور التاريخي للحركة الجمعوية

المبحث الأول: التطور التاريخي للحركة الجمعوية الجزائرية 152
المطلب الأول: الحركة الجمعوية الجزائرية قبل الاستقلال 1962..... 152
المطلب الثاني: الحركة الجمعوية بعد الاستقلال..... 156
المطلب الثاني: العوامل الخارجية..... 175
المطلب الثالث: المجتمع المدني والحركة الجمعوية..... 180
المطلب الرابع: المجتمع المدني والتنمية السياسية 187
المبحث الثالث: بناء الدولة الوطنية في الجزائر..... 193
المطلب الأول: مسار التغير و الاصلاح السياسي..... 193
المطلب الثاني: أزمة الشرعية وخنق المبادرات الحرة..... 199
المطلب الثالث: البنية الثقافية وتراجع إسهامات النخب 203
المطلب الرابع: الجماعات الإسلامية والمجتمع المدني..... 205

الفصل السادس: العوامل والصعوبات التي يواجهها المجتمع المدني الجزائري

المبحث الأول: واقع الجمعيات بين النظرية والتطبيق في المجتمع الجزائري 211
المطلب الأول: السلوكات الاجتماعية والمصالح الشخصية 211
المطلب الثاني: الصعوبات على مستوى العلاقة بين المجتمع المدني والمجتمع العام..... 218
المطلب الثالث: ضعف تكوين وتأهيل منتسبي تنظيمات المجتمع المدني..... 222
المطلب الرابع: حداثة العلاقة بين المجتمع المدني والسلطات المحلية 228
المبحث الثاني: الأبعاد التاريخية وإشكالية الأصالة والتحديث في المجتمع التقليدي 231
المطلب الأول: الاستقلال السياسي وصعود القوى الطبقية 231
المطلب الثاني: إعادة بناء المجتمع في ظل النظام الدولي الجديد..... 235
المطلب الثالث: سياسة التحديث الاستعمارية والإنقسام الثقافي 238
المطلب الرابع: تفكيك البنية الاقتصادية الاجتماعية للبلدان المستعمرة 242
خاتمة 250
قائمة المراجع 254

فهرس الاشكال
و الجداول

قائمة الاشكال :

الشكل 1: المجتمع المدني و الحداثة _____ 73
الشكل 2: المجتمع المدني و العولمة _____ 91
الشكل 3 :الأبعاد الوظيفية للعلاقة المجتمع المدني-الدولة _____ 106
الشكل 4: المجال العام-الخاص والمجتمع المدني _____ 108

قائمة الجداول :

جدول 1: الوظائف الحيوية للدولة _____ 103
جدول 2: التصورات الثلاث للعلاقة دولة- مجتمع مدني _____ 115
جدول 3:مقاربات حول المجتمع المدني _____ 136
جدول 4 :الطابع الايديولجي للنزاع حول اللغة _____ 204

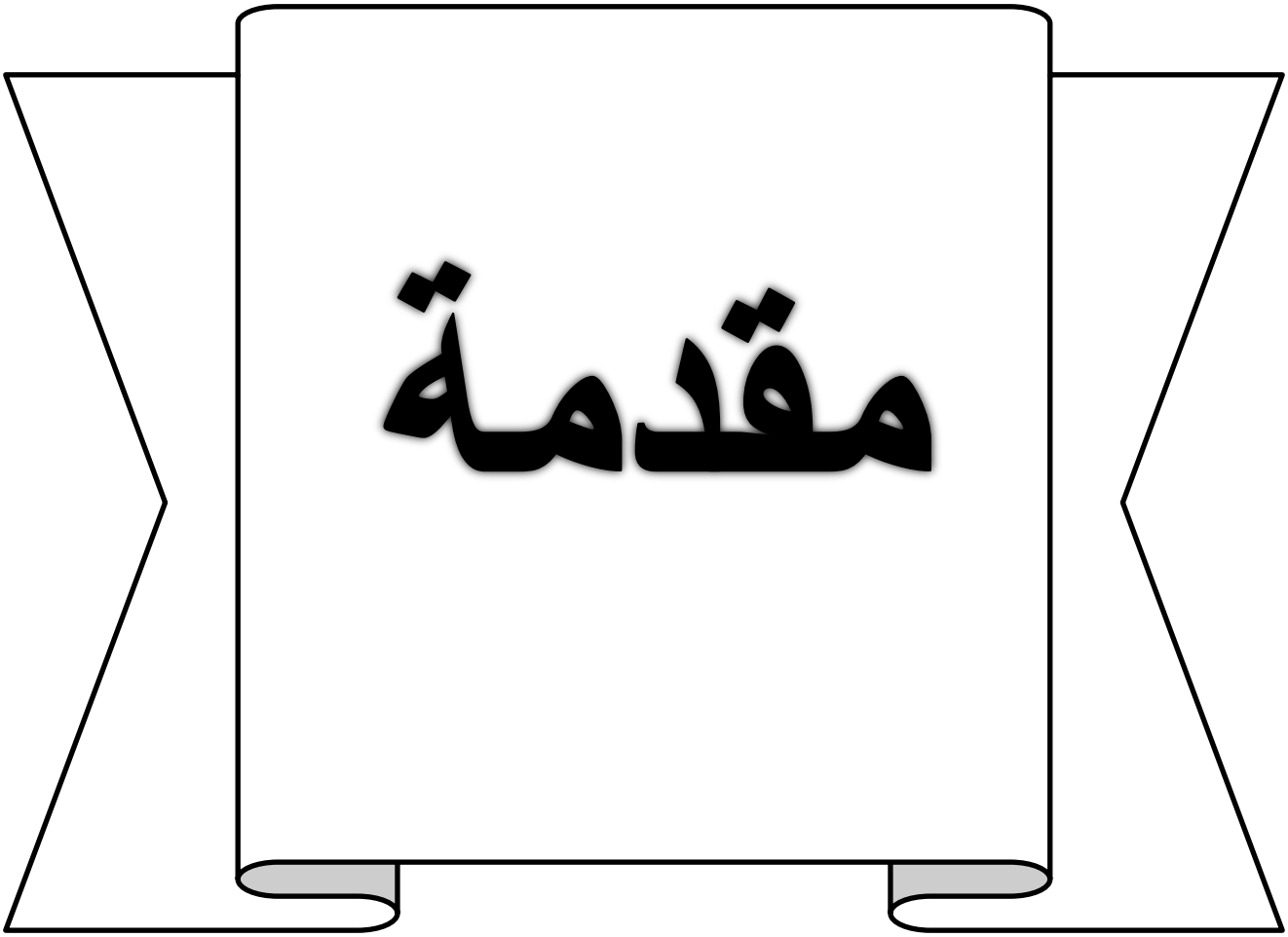
مقدمة

مقدمة:

الحقيقة الوحيدة الأكثر واقعا بشأن مفهوم المجتمع المدني هي مدى الاختلاف الدائر حوله، غير أن هناك صفة مميزة لهذا الاختلاف فخلافا لما قاله أوغسطين عن الزمن أي أن المرء يعرف ما هو الزمن عندما يطلب إلى أحدهم تعريفه فان هناك إجماعا عريضا على طريقة تعريف المجتمع المدني، إنه مكوّن بحسب ما أخبرونا من تجمعات من الناس الذين يكونون المجال العام المتميز عن المجال الخاص المختلف عن مجال الدولة لقد صمم المجتمع المدني بالفعل من أجل تقييد الدولة عن وجه التحديد، إبقاء هذا التدخل مزجورا وبعيدا عن الساحة وفي الجهة المعاكسة جرى تمييز المجتمع المدني مما يدعم بالوحدات الأزلية –الأسرة، ومجموعة الأقارب، والجوار، القبلية، والجماعة الدينية أو العرقية (برغم أن بعضها قد يدخل في نطاق التفاعل المدني ومن ثم يندرج ضمنه)، والأساس أيضا هو طبيعة هذا التفاعل الذي من المتوقع أن يلقى تحفيزا أساسا من الالتزام بالديمقراطية ومن التسامح اتجاه الآراء الاختلافية والتنافسية، يظهر من ذلك أن المجتمع المدني صلة عميقة باختلاف نظام ديمقراطي ليبرالي في السياسة، ويرتبط بها، إضافة إلى ارتباطه باقتصاد السوق (مع مجال مناسب لطيف من المواقف اتجاه قضايا العدل الموزعة من جديد).

المجتمع المدني احد المفاهيم العصرية التي هي موضع جدل متواصل في المجتمعات المعاصرة ،إضافة الى الديمقراطية، وحكم القانون، حقوق الإنسان، المواطنة، العدالة، والسوق الحرة. ومن الممكن نقل مثل هذه الأفكار عبر الثقافات عن طريق الترجمة عندما تكون دقيقة على الأقل. لكن المفاهيم ستبقى مجردة ومنقطعة عن السياقات الوجودية والثقافية والتاريخية والفكرية لظهورها وتكوينها وتحولها مادامت عملية الفهم والإدراك غير متصلة في، أو لم تنشأ عن خبرة تاريخية تكون صورة الذاكرة الجمعية لكل مجموعة اجتماعية. وهناك حاجة إلى أن يعبر عن هذه الذاكرة الجمعية باللغة الأصلية المستخدمة معتمدة على الخبرة التاريخية للمجموعة. وهذه ليست حال أكثرية الجماعات المهمشة لآن اللغات العلمانية الحديثة التي تطورت في المجتمعات الأوروبية منذ القرن السابع عشر فصاعدا قد انتشرت في العالم عن طريق الاستعمار وأعقبتها ضغوط تطور الإيديولوجيات، والآن العولمة وما يرافقها من قيود اقتصادية وتكنولوجية في مجتمعات ما يسمى العالم الثالث، تساهم الفجوات المتزايدة بين النخب الاقتصادية والسياسية والجماهير في دفع الإقصاء والعزل ثقافيا واجتماعيا وتبقى الطبقات الوسطى التي لعبت أدوارا خطيرة في

ظهور المجتمع المدني الأوروبي–الأمريكي منذ القرن الثامن عشر، كيانا عرضة للخطر في المجتمعات الإسلامية المعاصرة، وهو الذي يعوقها بدوره، ويمنعها من الانخراط في صفوف النخب المبدعة والتضامنيات النامية مع الطبقات الأدنى. إن هذه الحقائق السوسيولوجية تتعامل مع مؤسسات الدولة المستبدة غير المسؤولة التي تنفي حتى فكرة المجتمع المدني بل تجعل أمر إدراك الاستراتيجيات التي توضع لتطوير حكم القانون والثقافة المدنية في السياقات الإسلامية المعاصرة شيئا صعبا.

من المستحسن نذكر أن المجتمع المدني مطلوب ليس ليكون حاجزا ضد الدول فحسب، ولكن كأداة تصحيح لميول الأفراد والمجتمعات الأنانية والنفعية الموجودة في المجتمع عموما، والمدينة في إطار هذا التصور تتضمن الأدب وحسن التصرف ليس اتجاه القارب والزملاء أو الأصدقاء فحسب ولكن اتجاه الأفراد الذين لا نعرفهم، خصوصا ممن قد يأنف المرء من آرائهم وايديولوجياتهم أو الأفراد الذين قد لا يعرف المرء إذا ما كانوا معروفين في الارتباط بهم شخصيا، فالمدينة هي تقبل أو ارتباط بالمؤسسة التي تكون المجتمع المدني، إنها موقف انتماء إلى المجتمع كله إلى جميع أقسام هو تطبيقاتهن إنها موقف اهتمام بمصلحة مجمل المجتمع المدينة في فردانية ضيقة، وكلية في الوقت نفسه إنها حريصة على صالح الجميع أو النفع الأشمل وبصورة أساسية أكبر إن المدينة هي سلوك شخص كان وعيه الذاتي الفردي مسبوقا جزئيا بوعيه الذاتي الجماعاتي حسب مؤكده ادوارد شيلزShils Edward بأن مفهوم المجتمع المدين نال اهتماما خاصا وخطوة كبيرة وقد تم الانبعاث في أوروبا الشرقية وكذلك فيما كان يسمى بالاتحاد السوفياتي وفي خضم النظام الشيوعي وعلى إثر انهياره أصبحت التنظيمات التي ناضلت باسم المجتمع المدني ضد الاستبداد شاركت في تدمير متميز بشعبية بارزة أن ما ترتب عن هذه الحركة التي كانت غير متوقعة هو ما أثار اهتمام المثقفين ورجال السياسة في العالم العربي وقد ذهب بفصائل منهم إلى وصف التحركات الجديدة داخل مجتمعاتهم بمفهوم المجتمع المدني وإلى تبنيه كوسيلة للتحليل والنضال من أجل تغيير التركيبة السياسية السائدة. فبعد حقبة زمنية من الاستقلال انكبت الدول المغاربية بأشكال تخص كل واحدة منها على اختزال وإعادة تركيب الأشكال التي تتمتع بالحكم الذاتي في تمثيل المجتمع وإدماجها عضويا في منطق الدولة. فالأشكال التي ترجع في المستوى الثقافي والانثروبولوجي لترجمة المجتمع ستسمى بالتقليدية الأشكال التي ترجع الى النشاط الاقتصادي والاجتماعي الأحدث زمنا بالعصرية وهذا ما شكل المادة الأولى للمجتمع المدني المغاربي الذي لم يكن للدولة القوية أن تسمح به لأسباب فلسفية–ايديولوجية بالنسبة للأشكال الأولى، ثم لأسباب اقتصادية–اجتماعية بالنسبة للثانية ولأسباب سياسية لكليهما فقد شكلت رهانا مركزيا لتكوين دولة ما بعد الاستعمار في البلدان المغاربية وقد

تم التحكم فيها وتفتيتها وسحقها من طرف قوة الدولة وستظهر استكانة من المقاومة المتبوعة حسب القطاعات وحسب الظرفية السياسية وحسب البلد.

وستخرج من هذا النضال اللامتكافئ ضعيفة منهكة في حيويتها وستتغير ملامح أهدافها الخاصة بها ستكون ردود الأفعال والمقاومة على مستوى الأشكال الحديثة التي مثلتها أجيال ونظم اجتماعية،

أكثر حيوية ومأسوية إن النضال النقابي للعمال والطلبة خاصة والمعارضة السياسية والثقافية وأنواع القمع التي تعرضت لها تشهد هنا على أن حركة الدولة داخل المجتمع واختزال المجتمع المدني، في دور العامل المساعد للدولة لم يمر دون منازعات وإحداث توسعت جبهة المقاومة إذن من أجل المجتمع المدني وحقوق الإنسان لتشكل فئات اجتماعية جديدة لكن الحركات تجاوزت باتساعها الفضاءات الأكاديمية لقد انتقلت مسألة حقوق الإنسان والمجتمع المدني إلى الرأي العام بدعم من الحكومات غالبا وساعد الحركة ظهور فئات اجتماعية جديدة هذه الطبقات المتوسطة التي عرفت سيرورة مختلفة ومنفصلة مع إيقاع من النمو خاص بكل بلد، ووضعت أسئلة جديدة وأنتجت أشكالا جديدة للتعبير والتعبئة.

فالنظام السياسي الجزائري يعتبر حصيلة تفاعل مجموعة من العوامل و المؤثرات التاريخية والثقافية و الحضارية والاقتصادية التي سادت في الجزائر عبر تاريخها الطويل ،حيث هناك ارتباط وثيق بين هذه المفاهيم السياسية والوسط الاجتماعي والاقتصادي التي يتعذر تحليلها بعيدا عن هذا الوسط ، بالإضافة الى المتغيرات السياسية، والبنائية التي تغير في مستوى استجابة النظام السياسي لعمليات التحديث الحاصلة، وما يجب ان يرافقها من تغيرات بنيوية ووظيفية.

و لفهم الجدلية القائمة بين المجتمع المدني و الممارسة السياسية يقتضي فهم التغير الحاصل لتاريخ الجزائر في الاتجاهات الاجتماعية ، والسياسية و النظم والبنى، وبناءا على حاجتنا الملحة كان لزاما علينا مناقشة هذا الموضوع بالبحث والتقصي في مفهوم المجتمع المدني في الجزائر و قد تمت معالجة هذا الموضوع وفق الخطة التالية:

الفصل الاول:

وهو عبارة عن الاطار المنهجي للدراسة يتم من خلاله تحديد الاشكالية والفرضيات المفاهيم، الاقتراب النظري كما يتناول الدراسات السابقة.

الفصل الثاني:

نتعرض فيه الى تطور مفهوم المجتمع المدني تاريخيا في المفهوم الليبرالي الكلاسيكي ثم في المفهوم الليبرالي الحديث و اخيرا مفهوم المجتمع المدني في الفكر السياسي العربي الاسلامي.

الفصل الثالث:

نتطرق من خلاله الى المجتمع المدني ونظام الحكم العالمي بإبراز دوره في تشكيل الراي العام العالمي وعلاقته بركائز وقيم الديمقراطية وتعزيز رأسمال الاجتماعي.

الفصل الرابع:

سنخصصه للحديث عن اهمية الروابط والعلاقات الاجتماعية في تعزيز هوية المجتمع و ضرورته في الاقتصاد الجديد.

الفصل الخامس:

نعرض من خلاله التطور التاريخي للحلاكة الجمعوية الجزائرية قبل وبعد الاستقلال وفي مرحلة الانفتاح و التعددية، ومحددات التحول السياسي و كذا بناء الدولة الوطنية في الجزائر.

الفصل السادس:

نصل الى طرح العوائق و الصعوبات التي يواجهها المجتمع المدني الجزائري بالتطرق الى واقع الجمعيات بين النظرية والتطبيق في ضوء بعض النظريات السوسيولوجية ،و محاولة الالمام ببعض الابعاد التاريخية المسفرة عن اشكالية الاصالة و التحديث في المجتمع التقليدي.

1- أسباب اختيار الموضوع

- محاولة تشخيص واقع الجمعيات في الجزائر.
- قلة الدراسات حول موضوع الجمعيات في الجزائر
- الميول الشخصي لهذا النوع من الدراسات في محاولة إعطاؤه الطابع السوسيولوجي.
- محاولة معرفة إلى أي مدى ينطبق مفهوم المجتمع المدني في الجزائر لفهم الديناميكية الاجتماعية.

2- أهداف الدراسة:

- إبراز وتحديد مفهوم المجتمع المدني عامة والجمعيات خاصة بتحديد الركائز التي يبنى عليها المجتمع المدني الحقيقي مع مطابقة ذلك على الحالة الجزائرية وكذا واقع السياسة المحلية في المجتمع الجزائري.

- كما نحاول إبراز عيوب وعوائق ممارسة الجمعيات لدورها الحقيقي باعتبارها منظمة اجتماعية وسيطة تربط بين انشغالات واهتمامات المواطن المتعددة والدولة ككيان ساسي بحيث أن أي اختلال في هذه العلاقة من شأنه أن يحدث شرخاً أو حتى انفصاما بين الدولة والمواطن مما يمكن أن يؤدي إلى إرباك الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وحتى السياسي.

3- الاشكالية والفرضيات:

3-1- الاشكالية: تثير قضية المجتمع المدني الكثير من الاشكاليات اذ على الرغم من تلاحق بعض الدراسات و الاطروحات ، الا ان الاشكالية الاجتماعية و الفكرية ما زالت بحاجة الى الكثير من الابحاث ، التي تستحق التفرغ لها.

ففي خضم التحول الاقتصادي و السياسي الذي عاشته جزائر ما بعد الاشتراكية ، لم يترك المجتمع مجالا للاندهاش من عدم القدرة على التجنيد السياسي او ضعفه ، أي ان المجتمع اتسم بالتشتت و لم يستطع توفير الاطار التنظيمي اللازم لمجتمع ينشد التطور و الرقي.

تجدر الاشارة الى ان معظم الجزائريين يتخوفون من مؤسسات الدولة و من السلطة بشكل عام، في حين ان الدمقرطة أو التحول الديمقراطي لنهاية الثمانينات كان قد حمل معه موجة من الامل و تحمل المسؤولية، خاصة عندما فتح الباب واسعا امام تشكيل مختلف التنظيمات و الحركات المدافعة عن مختلف الحقوق.

و قد تم التركيز من خلال هذه الدراسة على مصطلح قديم جديد في الادبيات السياسية والاجتماعية و هو ما يتعلق بالمجتمع المدني و كيف تعامل كل من النظام و المواطن مع هذا المصطلح الجديد ، لذا ارتأينا ان نقف على مختلف التغييرات التي مست الساحة السياسية و الاجتماعية الجزائرية و كيف تعامل المواطن الجزائري و السلطة الحاكمة على حد سواء.

إن مسألة الحق وخاصة الوضع الشخصي والتربية والحريات الاكاديمية والجامعية الثقافية والمسألة البربرية والصحافة وبالأخص حرية التعبير أصبحت مواضيع الخلاف والمنازعات التي يتعارض فيها التناول السلطوي التحكمي القديم للدولة مع المجتمع المدني الذي يعاود بناؤه الآن بطبقات اجتماعية متنوعة ولا تميل إلى أي نزعة أيدولوجية واجتماعية فتخلي الدولة عن الجزء كبير من المحيط الاقتصادي الذي أصبح مستقلا بنفسه مع انتقاله التدريجي لكن الكلي إلى اقتصاد السوق يعلن فعلا عن تحولات عميقة في البنية الاقتصادية وأيضا الاجتماعية والسياسية في البلدان المغاربية إذا سيصبح من العسير على الدولة أن تحكم قبضتها على المجتمع المدني خاصة اتجاه الفئات والطبقات الاجتماعية فالمشهور لن يمكن ادماجهم في الاقتصاد العام ضمن التصورات المتعلقة بالتشغيل والفئات الزبونية لا يمكن الاحتفاظ بها في نظام الدولة.

وبعد مقاومة عنيفة للفعل الشمولي للدولة وطرحت أشكال التعبير في التمثيل للمجتمع المدني في صياغتها الحديثة ممتدة إلى فضاءات أخرى.

وفئات اجتماعية اخرى بكل نجاح وقوة وساعدها هذا الأمر وجود عوامل داخلية مع تمايز سريع وعملي نتيجة ظهور فئات متوسطة مهمة ووجود عوامل خارجية تتجلى في تحجيم دور الدولة نتيجة لتخليها عن المحيط الاقتصادي.

تكون المجتمع المدني أساسا ضد الدولة من خلال شكلين من التعبير والتصور مرتبطين بمستويين متمايزين للحياة الاجتماعية: الأول يتمحور حول بنية النشاط الاقتصادي والاجتماعي والثاني حول الهوية الثقافية والأخلاق والدين. وإزاء عملية تأسيس الدولة كان لهذين الشكلين ردود فعل متميزة معتمدة على ظرفية ومنطق مختلف وهي ردود متعارضة في بعض الأحيان بشكل مأسوي كما هو الحال في الجزائر.

ومن هنا يظهر التساؤل الأساسي لهذه الدراسة وهو: هل الجمعيات تعمل حقيقةً لتحقيق الأهداف التي أسست من أجلها، أو هل هي تُسْتَعمل من أجل ترقية المصالح الخاصة لأعضائها؟

2-3- الفرضيات:

الفرضية الأولى: الجمعية لها فعالية خاصة فهي تعتبر نقطة انطلاق أو مدرسة تدريبية لممارسة السياسة من أجل الوصول إلى السلطة.

الفرضية الثانية: رغم أن هناك جمعيات تنشط حقيقةً من أجل تحقيق هدف معين (جمعية الأمراض المزمنة...) نعتبر بأن الجمعيات بصفة عامة تستعمل من أجل تحقيق المصالح الشخصية لأعضائها أكثر من ترقية الأهداف التي أسست من أجلها.

الفرضية الثالثة: ظهر المجتمع المدني و ترعرع اطاره التنظيمي في احضان الدولة الشمولية ليصبح مجتمعا مدنيا تابعا وهذا ما قد يفسر تراجع دوره.

الفرضية الرابعة: تراجع دور المجتمع المدني في مرحلة التجربة الديمقراطية يستدعي الحديث عن النخب و تباين وجهة نظرها الايديولوجية خلال حقبة الانفتاح السياسي.

4 - تحديد المصطلحات والمفاهيم: نتطرق في البداية الى عرض تطور التنظيمات الاجتماعية باعتبار ان الجمعيات هي منظمة اجتماعية:

- التنظيم القرابي:

ينطوي هذا التنظيم بتنسيق حياة الأفراد المنحدرين من عشيرة واحدة وقبيلة واحدة وأسرة ممتدة سواء كان داخل نسقهم القرابي أو مع الأنساق الأخرى، يقوم هذا التنظيم بربط أعضاء هذه الوحدات التنظيمية بعلاقات رحمية ودموية وقرابية. فضلا عما تقدم فقد كانت وحدة القبيلة بمثابة القاعدة الأساسية للحكومة الوطنية في المجتمعات التقليدية. أما نظام القرابة فيكون أحد وسائل الضبط الاجتماعي وأداةً قوية في إقامة علاقات اجتماعية داخل القبيلة وخارجها.

لم تبقي .. المجتمعات التقليدية على هدا النمط من العيش ، بل تغيرت مع ضعف النظام القرابي ومع إقامة تنظيمات اجتماعية جديدة في أهدافها وقيمها وبنائها وعلائقها وحجمها وتقسيم عملها (أي تفكك بناء التنظيم القرابي ليحل محلة بناءا جديدا يتناسب مع المرحلة التطورية الجديدة) .1

فظهرت الحكومات والنقابات العمالية والأحزاب السياسية ومجتمعات محليه ومنظمات خيرية حلت محل التنظيمات القرابية.

[1] معن خليل معن، التفكك الاجتماعي، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص33.

يعني أصبحت هناك تخصصات وظيفية ومهنية وواجبات معينة تقوم كل من التنظيمات المذكورة آنفا تقدم خدمات متخصصة للناس، بحيث انسلخت معظم وطاف التنظيمات الترابية التي كانت سائدة من المجتمع التقليدي. فقد باتت القبيلة تقوم بالدفاع عن المجتمع، لكن بعد التطور أصبحت هذه الوضعية بيد الحكومة وكانت الأسرة تقوم بتعليم الفرد أصبحت هذه المهمة فيما بعد بيد المدرسة وكانت الأسرة تقوم بتدريب أبنائها على الاحتراف بأحد الحرف بعد التفكك الذي أصاب الأسرة التقليدية – القرابية باتت المعاهد المهنية تقوم بذلك, بعبارة أخرى بعد أن تفكك التنظيم القبلي – القرابي تبلورت تنظيمات ومؤسسات اجتماعية متخصصة بعمل تنظيمي – اجتماعي واحد تقدمه إلى المجتمع من أجل خدمته وليس خدمة جماعة قرابية واحدة. إذ كانت التنظيمات القرابية في المجتمع التقليدي تقوم بجمع المهام والوظائف الاجتماعية التي يحتاجها.

ولما تعددت و تباينت وتضاربت حاجات المجتمع ،وتنوعت الفئات الاجتماعية تفكك التنظيم القرابي – العشائري لأنه (أي التنظيم القرابى) عجز عن إشباع وإنجاز حاجات ووظائف متعددة و متباينة ومتضاربة لعدة فئات اجتماعية لم تمت بهم. بروابط قرابية أو دموية . وبناءً على هذا التفكك تبلورت تنظيمات متخصصة كل حسب قدرتها ونوعها وطبيعتها لكي تساعد المجتمع على الاستمرار بالعيش في الوجود الاجتماعي مما أدى إلى إضعاف التنظيم القرابي في المجتمعات المتطورة والمتقدمة اجتماعياً وحضاريا، لكن هذا لا يعني أن التنظيمات القرابية زالت كلياً من الوجود واندثرت تماماً حيث ما زالت هناك مجتمعات تقاليدية يقوم التنظيم القرابي بمعظم وظائف المجتمع الرئيسية . فالمجتمع العربي الحالي – المعاصر يسوده التنظيم القرابي الذي يهيمن ويسيطر ويقود النظام السياسي والعسكري والاقتصادي على الرغم من وجود المدرسة والجامعة والبنك والمستشفى ،إلا أن أدائها وأهدافها ومصالحها تخضع لخدمة التنظيم القرابي وأبنائه وليس كافة فئات المجتمع العربي بالتساوي أو حسب كفاءة الفرد بل حسب قربه من أبناء التنظيم القرابي . بمعنى آخر أن التفكك الاجتماعي لم يصيب التنظيم القرابي العربي الحاكم. على الرغم من التنوع التنظيمي القرابي والتخصصي لأنه في بداية وجوده ونموه وحداثة أهدافه فلا يقدر على مصارعة التنظيم القرابي ليفككه .

- التنظيمات المتخصصة:

ظهرت تنظيمات جديدة(غير قرابية) نتيجة تحضر وتصنيع المجتمع وتبلور حاجات تطالب بوجود تنظيمات اجتماعية رسمية مركبة ومعقدة في بنائها ووظائفها، بذات الوقت ضعفت التنظيمات القرابية في هيمنتها على كافة الجماعات والمصالح الاجتماعية المتنوعة والمتضاربة وبسبب توسع الحجم السكاني، فظهرت مصانع متخصصة بإنتاج جزء من الآلة آو الماكنة.

إذ ظهر مصنع متخصص بصناعة هياكل السيارة الخارجي، وآخر متخصص بالأجهزة الكهربائية الخاصة بالسيارة ،وآخر بصناعة مقاعدها وآخر بنوافذها وآخر بصبغها وهكذا فجميع المصانع تشترك بصناعة السيارة كل حسب اختصاصها فهي متساندة ومتكافلة في أعمالها وإنتاجها من أجل الوصول إلى إنتاج موحد.

- النهضة الفكرية العقلانية:

ظهر هذا الاتجاه في أوربا بعد زوال سيطرة المؤسسات الدينية. أي بعد أن تحرر الناس من السيطرة الدينية في القرن الخامس عشر والسادس عشر يعني بعدما جاءت النهضة الفكرية الأوربية فوجهت الناس إلى العالم الطبيعي وغيرت بعض مفاهيمهم الدينية. إضافة إلى ذلك فقد تغير نظام الملكية عند الأفراد وضعفت الفلسفة النصرانية في عصر النهضة ثم جاءت الثورات السياسية من القرنين الثامن والتاسع عشر فنقلت الفرد إلى مصادر غير محددة من النفوذ الاجتماعي وإلى بلورة قيادات جماعية خلاقة مبدعة لدرجة يمكن اعتبار هذه الثورات مؤسسات سياسية.

ظهور ظاهرة التفرد:

برز هذا الاتجاه نتيجة التصنع والتقدم العلمي والتكنولوجي وسيطرة الآلة والماكنة على الإنسان ،واتساع الرقعة الجغرافية التي يعيش عليها الأفراد، وتقدم وسائل الاتصال السلكية واللاسلكية وصغر حجم الاسرة وضعف سيطرة الأبوين واشتغال المرأة خارج المنزل ،وسيطرة المادة على عقول الناس ،وارتفاع مستوى المعيشة وضعف العلاقات الرحمية والقرابية. جميع هذه العوامل عملت على بروز ظاهرة التفرد. نعني انعزال الفرد وتغريبه عن إنسانيته وأحاسيسه ووجدانه وابتعاده عن الآخرين مما خلق عنده –عدم الراحة والطمأنينة وزيادة في القلق والاضطراب النفس والسلوكي. بحيث دفع ذلك إلى بلورة تنظيمات اجتماعية تحتضن هؤلاء الأفراد لتقدم لهم الراحة والطمأنينة والاستقرار النفسي والجسمي وعدم الانعزال الاجتماعي.

- ظهور الاتجاه المضاد:

هناك نوعان من هذا الاتجاه وهما:

أ – المركزية: لما أصبحت التنظيمات الحديثة متخصصة بأعمال دقيقة وذات مسؤولية مشتركة ومستقلة ومتكافلة في آن واحد.

ظهرت حاجة المركزية داخل التنظيم من أجل إدارة علاقات الوحدات التنظيمية و أوسمها بشكل يحفظ تكافل التنظيم من خلال وحدة مركزية رئيسية تقود وتوجه باقي الوحدات داخل البناء التنظيمي.[1]

ب– المجتمع المحلي: لما سادت ظاهرة الاستلاب أو الاغتراب في المجتمع الصناعي والحضري نتيجة سيطرة الآلة على الإنسان، ضعفت الروابط الإنسانية داخل هذه المجتمعات، فظهرت المجتمعات المحلية لتعبر عن الشعور ب (المعية) من أجل تحقيق أهداف وجدانية وضمان عيشة فيها، لأن ظاهرة الاستلاب ساقت الإنسان العصري إلى البحث عن منطق جديد وعقيدة جديدة لكي يحصل على ضمان اجتماعي يحقق له ما فقده في الحياة المادية وهذا ساعد على تكوين تنظيمات اجتماعية جديدة تهتم بتقديم الدفء والحنان والمحبة والألفة في العلاقات الاجتماعية للفرد الذي عزلته وفردته حياة المجتمع الصناعي المادي.

هذه النقاط الخمس الذي ذكرناها آنفا عمدت على تغير حجم التنظيمات الاجتماعية ونمط عازقاتهم والبناء التنظيمي وأهدافها وقيمها ونشاطاتها في الوقت نفسه وتباعاً لهذه المؤثرات تغير موضوع التنظيمات في علم الاجتماع من القرابية إلى الرسمية ومن الأسرة إلى التنظيمات الاجتماعية الكبيرة والعقدة و البيروقراطية النى تنظم حياة الناس ومناشطهم في المجتمعات الصناعية والحصبة والتي لم تبلور إلا بعد تفكك التنظيمات غير الرسمية . وسوف تفكك هذه التنظيمات الكبيرة لتظهر محلها تنظيمات أكثر حداثة ونفعاً في تحقيق حاجات الإنسان العصري المتجددة والمدرعة والمتفردة.

-التنظيمات في المجتمعات الإنسانية:

بعد أن عرضنا موضوع طبيعة التنظيمات ونسيجها وهيكلها بشكل عام، ثم عرجنا إلى الأحداث التي عملت على تطورها من وحدتها الصغيرة الأولى (الأسرة) لغاية تفردها وعقلانيتها. ننتقل الآن إلى موضوع نقدم فيه نوعية وطبيعة التنظيمات الاجتماعية في مجتمعات إنسانية مختلفة في نوعها وتطورها.

[1] Boake , Wighte, concept of the social Organization theory , Jhon wiley and sons , New York, 1959, PP 21-30.

1- المجتمع التقاليدي (الفلكلوري):

الذي يكون فيه جميع أفراده متجانسين ثقافياً وفكرياً ويسلكون سلوكاً واحداً وكأنهم فرداً واحداً، بحيث لا يستطيع أحد أن يعبر عن رغباته وحاجاته الخاصة لشدة ضبط الضوابط الاجتماعية التي تمارس عليه من قبل المجتمع ،لذلك يمتثل امتثالاً قوياً مع عناصر ثقافة مجتمعه وهذا بدوره يولد شعوراً قويا ب (المعية) أو (النحن) وكنتيجة لهذا الشعور ينعزل هذا المجتمع عن بقية المجتمعات الأخرى. ومن الطبيعي أن نجد سيادة العلاقات القرابية في هذا النوع من المجتمعات لدرجة التحكم في جميع مناشط الحياة اليومية للفرد . وكنتيجة لوجه د هذا الرباط القرابي تصبح مناطق سكناهم واحدة . أي أن العوائل التي تنحدر من نسب واحد تتمركز في منطقة جغرافية معلومة الأبعاد ويكون التضامن بين هذه العوائل قوياً مكوناً جماعة تقاليدية – فلكلورية محلية ومجتمع قائم بذاته ومعزولاً نسبياً عن بقية المجتمعات الحلية الأخرى . وقد لا نستغرب إذا لم نجد وجود سلطة حكومية أو هيئة رسمية تدير شؤون هذا المجتمع، بل تكون هناك جماعة مسنة (متقدمة بالسن) تمثل وجهاء المنطقة أو المجتمع تكون مسئوليتها التشاور في قضايا مجتمعها تجتمع بين الفينة والأخرى لتدرس وتتشاور وشؤون مجتمعها.

واستنادا إلى ما سبق فإن تنظيمات هذا النوع من المجتمعات تكون مقامة على أساس السن والجنس. أي أن هناك تنظيمات خاصة بالمسنين وأخرى خاصة بالشباب وأخرى بالرجال والأخرى بالنساء .

أما نظام تقسيم عمل هذه المجتمعات فيقوم أيضا على أساس السن والجنس وإذا تعمقنا في البحث عن سبب وجود مثل هذا النظام (شيم العمل) نجده يرجع إلى كون هذا المجتمع زراعياً ويستخدم لآلات الزراعية البدائية ويستخدم الحيوانات في الحراثة والزراعة والري وفي بعض الأحيان يعتمد على عضلات الانسان كمصدر للطاقة الإنتاجية.

لذا نرى آن معظم الأعمال والهام الاقتصادية والإنتاجية تكون مقتصرة على الرجال الذين يتمتعون بقابليات جسيمة قوية ونشطة وني بعض الأحيان تستخدم المرآة للقيام بالمهام والواجبات البسيطة في الزراعة واستخلاص منتجات الحيوانات التي لا تحتاج إلى جهد عضلي كبير.

أما الحجم المكاني لهذا النوع من المجتمعات، فيكون صغيرا عادة. أي عدد أفراده قليل بينما يكون حجم الأسرة فيه كبيرا.

يعني انها تتألف من الأب والأم والجد والجدة والأبناء العزاب والمتزوجين وزوجاتهم وأبنائهم المتزوجين والزوجات من بناته أو حفيداته (المطلقات أو الأرامل واطفالهم) والعمات و الخالات في بعض الأحيان .

فهي إذن تمثل وحدة اجتماعية متفرعة.1

أخيرا تكون وسائل اتصالهم عن طريق المشافهة. أي يكون نقل المعلومات من فرد إلى آخر وجها وجه لا توجد فيه وسائل اتصال سلكية ولاسلكية آو مكتوبة. إضافة إلى ما تقدم لا تكن لهم لغة مكتوبة ولا أفكار جديدة محدثة في حين تكون قراراتهم فورية في بعض الأحيان.

لذا فإذا أصاب هذا المجتمع تغيراً فإنه يصاب بتفكك في تنظيماته التقاليدية كالأسرة الممتدة ووظائفها الاقتصادية والسياسية، وهذا ما يحدث دائماً إلا أنه يأخذ وقتاً طويلا في عملية تفكيك هيكلية تنظيم الأسرة الممتدة والعشيرة والقبيلة وباقي التنظيمات التقاليدية لأن جذورها ممتدة إلى عمق الثقافة الاجتماعية وتمسك أفراده بها، لذا فإنها تحتاج إلى ضربات وزلازل عديدة ومتتالية لحي يقع فيها التفكك (القوة تماسكها وعمق جذورها في المجتمع وثقافته) لتتغير وتحل محلها تنظيمات رسمية خالية من البطانات القرابية أقول تأخذ أجيال عديدة (ثلاثة أو أربعة على الأقل) لكي يحصل التفكك الكامل في تنظيماته .

2- المجتمع الإقطاعي:

يتكون هذا النوع من المجتمعات من خمس طبقات هي :

أ- طبقة النبلاء.

ب- طبقة الوكلاء .

ج-الطبقة الوسطى .

د- طبقة الفلاحين.

ش- طبقة العبيد .

أ- تتضمن طبقة النبلاء من مالكي الأراضي والأطيان والأملاك والمواشي:

أي إنهم يتمتعون بدخل اقتصادي عالي مما يساعدهم بالحصول على درجة تعليمية جيدة وإرسال أبنائهم إلى المدارس العليا لتكملة دراستهم من أجل الحصول على مراكز عالية في مجتمعهم كطبيب ،أو ضابط في الجيش أو الشرطة، أو رجل قانون جميع هذه المواقع تؤهل أبنائهم لمساعدتهم للسيطرة على مجتمعهم من خلال استغلال مؤسساته وخدماته لصالح طبقة النبلاء مما يعطى للنبيل أو للفرد نفوذا اجتماعيا عالياً لا يقتصر على ثروته المالية والمادية فقط بل تأخذ أشكالاً عديدة منها :

1- السيطرة على جمع الفلاحين واستخدامهم كجنود يدافعون عن أرض النبيل أو اللورد وسمعته ونفوذه

[1] Olson Merven, the process of social Organization , Holt Renehart and Winsten , New York, 1968 , P12.

على الرغم من وجود تنظيم أمني وعسكري خاص بالدولة.

2- تتكون حكومة المجتمع الإقطاعي من النبلاء والإداريين ورجال السلطة الذين يساعدون الإقطاعي في سيطرته على الفلاحين والعبيد وبالوقت نفسه يعمل النبلاء واللوردات على دعم سياسة الحكومة وتأييدها. أي هناك دعم وتأييد مشترك ومتبادل بن الحكومة والنبلاء.

3-امتلاك النبلاء الآلات الزراعية(غير بدائية المتطورة نسبياً ولديهم وسائط المواصلات (غير البدائية) مما يساعدهم بالسيطرة على الفلاحين والعبيد .

4- تخضع المؤسسات الدينية لحكم النبلاء واللورد ات وتوجيهاتهم وهذا يسهل لهم كسب الفلاحين إلى جانبهم من خلال تلقينهم التعاليم الدينية. نستدل مما تقدم على أن سلطة النبلاء واللوردات مبنية على القوة وامتلاك وسائل الإنتاج واستخدامهم القيم الاجتماعية من أجل إعطاء شرعية لقوتهم وسلطانهم وفي ضوء هذه الحقيقة نجد استخدام النبلاء الفلاحين لكي يزيد إنتاجهم الاقتصادي والزراعي ويعتبروا هؤلاء(الفلاحين) أحد مصادر نفوذهم وسلطانهم أخيراً تكون مكانة النبيل الاجتماعية وراثية وكذلك مكانة الفلاح والعبد ولا يمكن تبديلها.

ب- طبقة الوكلاء :

أن حجم هذه الطبقة أصغر من طبقة النبلاء ويتمتع أفرادها (النبلاء) بقسم من نفوذ وسلطة النبيل لأنهم يمثلون النبلاء أمام الفلاحين والعبيد والعمال الحرفيين وتكون مسئوليتهم الأولى إدارة المزارع والسيطرة على الفلاحين وإيصال الأوامر من النبلاء واللوردات إلى الفلاحين العبيد.

ج- الطبقة الوسطى:

التي تتكون من العمال الحرفيين الذين يمتهنون مهنا يدوية ويمثلون أصحاب الموارد الصغيرة ويكون إنتاجهم تحت رحمه وسيطرة النبلاء واللوردات أي انهم غير أحرار اقتصادياً.

د- طبقة الفلاحون:

وهم المستغلون من قبل النبلاء واللوردات حيث يرهنون معظم إنتاجهم الزراعي والعضلي إلى النبلاء لقاء استكرائهم أرضه. أما طريقة دفع الكراء فيكون على شكل تقديم جزء كبير من محصولاتهم الزراعية أو على شكل عمل لفترة زمنية معينة لصالح إنتاج النبيل. على ألا ننسى أن هؤلاء الفلاحين لا يستطيعون التهرب من دفع أو دفع الضرائب للنبيل لقاء إقامتهم على أرضه و فلاحتها واستخدام أرضه لرعي مواشيهم بسبب

الرقابة والتسلط الذي يفرضه النبيل عليهم.

هـ- طبقة. العبيد آو الاقنان:

التي تقوم بخدمة النبلاء ويمثلون أحد مصادر ممتلكات النبيل ونفوذه الاجتماعي معاً. ويمكن للنبيل بيع أو شراء العبيد ولا تربطه روابط وجدانية أو إنسانية معهم بل يستخدمهم للخدمة والاستثمار الاقتصادي.[1]

ومن الجدير بالذكر هنا أن العائلة في هذا المجتمع تكون ممتدة وكبيرة لأنها تمثل وحدة إنتاجية اقتصادية وثقافية واجتماعية ودينية في وقت واحد .

وهذا النوع من العوائل (أو الأسر) يكون سائداً في جميع الطبقات الموجودة في المجتمع الإقطاعي. أما تضامن أفراد المجتمع الإقطاعي فيكون ضعيفا بسبب و جود تفاوتاً طبيعياً كبيراً بين طبقات المجتمع. وغالباً ما يلتزم أفراد هذا المجتمع بالقيم الاجتماعية وتقاليدها على نقيض أبناء طبقة النبلاء الدين لا يلتزمون بالقيم الاجتماعية العامة بل يبلورون قيما خاصة بهم تعكس ترف حياتهم وابتذالها .

إضافة إلى ذلك، تكون الرعاية الصحية في المجتمع الإقطاعي (عموما) رديئة وغير كافية لكافة أبناء المجتمع و بدائية في علاجها، لذلك تكون نسبة الوفيات عالية على الرغم من وجود الكمية الكافية من الأغذية .

أخيرا، تكون اقتصاديات هذا المجتمع قائمة على الزراعة وتربية الحيوانات وبعض الصناعات اليدوية مثل الحياكة والحدادة والتجارة ودباغة الجلود، جميع هذه الممنوعات تعتمد على مهارة العامل اليدوية . ويكون معظم إنتاجهم يخضع لاستهلاك الطبقة الحاكمة الصغيرة ومع ذلك فهناك تجارة بسيطة تقوم بينهم وبين المجتمعات المجاورة التي تكون أرباحها قليلة عادة ولا تكفي للاعتماد عليها في الاقتصاد المحلي للمجتمع .

3- المجتمع الانتقالي

أي تحول التنظيمات والمؤسسات الاجتماعية من التقليدية إلى سلطة المكاتب(البيروقراطية) وخاصة المؤسسات التربوية والقانونية والسياسية والاقتصادية وحصول تطور في القوى العاملة. ،وتغير وتحول في البناء السكاني واتجاهاته بمعنى آخر تقل نسبة الوفيات وتزداد نسبة الولادات بسبب الاهتمام بالناحية الصحية والغذائية ويحصل التأكيد على سياسة تنظيم ميزانية الأسرة وتنظيم النسل. وكنتيجة لهذه التحولات، تظهر جماعات وتكتلات وأحزاب سياسية ونقابات مهنية عديدة ومنظمات اجتماعية تهتم باحترام الفرد وتقديم

[1] Ibid, p21.

الخدمات له. ويكون ولاء الأفراد لهذه التنظيمات الاجتماعية كولاء أفراد القبيلة لرئيسهم.

ثمة حقيقة نود أن نوردها في هذا المقام وهي أن تحول المجتمع من المرحلة التقاليدية إلى الإقطاعية لا تتم ما لم يخضع الأول(التقاليدي) إلى ضربات قوية وعنيفة لمعاول التغير لتحطيم تنظيماته التقاليدية(كالأسرة الممتدة والعشيرة والقبيلة) فيحصل تفككاً تنظيمياً في بناء المجتمع لتحل محله تلك الطبقات الخمسة التي ظهرت في المجتمع الإقطاعي لكن بقت الأسرة الممتدة هي الخلية القوية فيه وهذا يعني إنها متجذرة في قاع الحياة الاجتماعية المجتمع التقاليدي وممتدة جذورها لتربة المجتمع الإقطاعي فتعذر تفكيكها . ومع تأثير قوى التصنع والتحضر وتبلور حاجات صناعية وحضرية لدى أفراد المجتمع الانتقالي باتت التنظيمات الطبقة باليه وخاملة في إشباع هذه الحاجات المستجدة التي لا تتوفر عندها الأمر الذي أدى إلى تفككها وإرساء تنظيمات جديدة تلبي الاحتياجات الصناعية والحضرية المتبلرة في الحياة الانتقالية. فالتفكك هنا يكون مؤشراً مستجيباً لتأثيرات التغير المادي (التكنولوجي) أو الحرب أو الثورة الصناعية او زحف التحضر. نقول أنه يمثل مرحلة فصل بفصل بين المنظمات القديمة والجديدة على الرغم من كونه واهن وفي طريقه إلى الزوال إلا انه يتوجب علينا حصره وتشخيص أسبابه وتحديد آثاره (ان وجدت له آثار) نستطيع القول عنه بأنه ينبئونا عن انتهاء مرحله قائمة في طريقها إلى الزوال وولادة تنظيمات جديدة تستطع أن تشبع احتياجات الناس التنظيمية المستجدة والتي لم تستطع التنظيمات القديمة إشباعها .

4- المجتمع الحديث:

الذي يكون نقيض المجتمع الفلكلوري (التقاليدي) حيث يتصف الحديث بكبر حجمه السكاني وزيادة كبيرة في عدد تنظيماته الاجتماعية التي سلخت معظم وظائف العائلة الممتدة والعشيرة والقبيلة والجماعات القرابية كالمدرسة والجامعات والأحزاب السياسية والنقابات المهنية وبنتيجة لهذا النفير تكون العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع سطحية وقائمة على أساس المصالح الخاصة وليس على أساس الرباط الرحمي أو القرابي كما هو موجود في المجتمع التقاليدي .

علاوة على ما تقدم ، يسود هذا النوع من المجتمعات تقسيم عمل متخصص ومعقد ويمتلك تطورا عظيماً من التكنولوجيا ومهارات فنية عالية ونظاماً بيروقراطيا معقداً .

ومن المفيد أن ننكر بعين علماء الاجتماع الذين لا يطلقون اسم أو مصطلح المجتمع الحديث على هذا النوع من المجتمعات بل يسمونه بالمجتمع المتفرد أمثال دانيال بيل وبيت. بلاو وجورج هومنز .

نعود ثانية لعرض صفاته العامة حيث تزداد فيه المشاكل والأمراض الاجتماعية والنفسية كجنوح الأحداث

واشتغالهم في المصانع والمعامل والتحلل الأسري واشتغال الأم خارج المنزل وابتعادها عن مهامها التربوية من أجل كسب العيش، فاشتغال الناس في المعامل والمصانع والمكاتب الرسمية وخضوعهم لسيطرة المادة والآلة والنظام البيروقراطي وابتعادهم عن التفاعل الاجتماعي المباشر مع أصدقائهم. وأقربائهم وأهلهم (كل ذلك يعني تفككا اجتماعيا لنمط العيش الذي سبق مرحلة الحداثة) الأمر الذي أدى إلى الانعزال والتفرد في حياتهم الخاصة مما و لد شعوراً بالغربة والانعزال الاجتماعي (وهذا تفكك شخص) ومن الظواهر البارزة في هذا المجتمع هي قدرة انتقال الفرد من طبقة إلى أخرى بسهولة وانسيابية نسبية ،وذلك بسب ما يقدمه من إنجازات أو ما يتمتع به من قدرات وكفاءات علمية أو معرفية .

فالإنجاز العلمي والمعرفي يساعد الفرد بالصعود على السلم الاجتماعي . إلا أنه مع ذلك لا يستطيع أن يتنافس مع أصحاب رؤوس الأموال الطائلة ومالكي وسائل الإنتاج .

إضافة إلى ذلك فللفرد .حريته في اختيار أصدقائه وشريك حياته وحتى دينه من الظواهر التي أثرت على نمو وتطور المجتمع الحديث ظهور ظاهرة (التخصص) فالعصر الحديث يتمتع بالسرعة في الإنجاز واحترام الوقت والاحتراف والتخصص بعمل واحد ودقيق ومترابط ببقين الأعمال الأخرى . أي تقدما في حبكة التنظيم وتعدد أنواعه حسب حاجات الناس المعاصرين المستجدة والمتعددة لكن بنات الوقت تحصل تفككات شخصية (كالتفرد) كما ذكر آنفاً والإدمان وارتفاع معدل الطلاق والجنوح والجريمة . نقول أن التغير الاجتماعي الذي يتسبب بسبب الحرب أو الثورة أو التكنولوجي أو فائدة ملهم يقوم بتفكيك تنظيمات قائمة لا تتناسب مع أهدافه وحاجات الناس المتجددة ويخلق تفككات شخصية (أمراض نفسية وعقلية وعزلة) بتعبير آخر يجمع التغير بين وجهين متناقضين من التفكك الأول هدام ومدمر والثاني مجدد وباني.

إضافة إلى ذلك فإن روح النافسة تكون عالية والمضاربات تكون حادة بين أصحاب التخصص الواحد مما يؤدي إلى تحسين وتطوير المواد الإنتاجية ، نستطيع أن نجد هذه الظاهرة على لوحات الإعلانات والمجلات والصحف ودليل التلفونات . أخيرا أدى انتشار وتوسع الصناعة وتضخم المدن إلى ابتعاد الناس عن نظام القرابة (وتفكك أسري) مما أضعف العلاقات الاجتماعية وصغر حجم دائرة شبكة العلاقات والاتصالات الاجتماعية (تفكك شخصي) ونتيجة لهذه السلسلة من التغيرات ، انعزل الفرد وقل أصدقاؤه و ازداد القلق عنده وضعفت طمأنينته وضمانه النفسي والاجتماعي (تفكك شخصي) بيد أن انعزال الفرد اجتماعياً أدى إلى ظهور تنظيمات وجمعيات تعوضه عما فقده من روابط اجتماعية ، فظهرت تنظيمات خاصة بالأفراد المنعزلين اجتماعياً مما يشعرون بالوحدة والانعزال وعدم الاندماج الاجتماعي.

5- المجتمع الجملي Pluralistic

يجمع هذا النوع من المجتمعات بين نظامين مختلفين في آن واحد داخله . من الذين درسوا المجتمع هو عالم الاجتماع السياسي الفرنسي القديم الكسي دي تكوفيل حيث وصفه بأنه ذو أنظمة سياسية متعددة وهذه ظاهرة صحية – في نظره – وضرورة ملحة لتمديد أبعاد الديمقراطية لأنه يكون للفرد الخيار والحرية والانتماء إلى أحد النظامين وله الخيار أيضاً في الانتماء إلى أكثر من منظمة اجتماعية واحدة في آن واحد وهذا يزيد من نفوذه الاجتماعي ويستطيع أن يوصل صوته إلى الحكومة المركزية عن طريق انتماءاته المتعددة لعدة منظمات اجتماعية مختلفة ونرى من المناسب أن نشير إلى ما قاله **أميل دوركايم** بهذا الخصوص وهو ما يلي (عندما يكون المجتمع كبيراً في حجمه ومعقداً في ارتباطاته الرسمية و متضمناً عدة جماعات ثانوية مختلفة في أهدافها وأفكارها وأسباب وجودها يرتبط الفرد بأكثر من جماعة واحدة من أجل إشباع حاجاته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بسبب امتلاك هذه الجماعات لنفوذ اجتماعي خاص بها ومستقل عن الدولة نسبيا . وعند انتمائه هذا فإنه سوف يفقد جزءاً من حريته العامة داخل المجتمع . أي سوف يصبح ملتزما بأهداف وأفكار هذه الجماعات الثانوية – نسبياً – لكن على الرغم من ذلك ، يبقى الفرد مستقلا ذاتيا لأن مثل هذه الجماعات لا تفرض التزاما تاماً معها وترك العضويات الرسمية الأخرى . و من أسباب ارتباط الفرد بهذه الجماعات إنها تكون وسيطة بين الدولة والمجتمع ، ولها فعالية أكثر من الفرد في إيصال المعلومات واحتياجات المجتمع للدولة ، وذات تأثير أكثر من الفرد . فوظيفة هذه الجماعات إذن –حماية الفرد من الاحتكارات المباشرة من قبل رجال الدولة عن طريق الدعاية الجماهيرية والحركات السياسية ،وتخون هذه الجماعات بمثابة ضابط اجتماعي وسياسي مؤثر على قادة الدولة فيما إدا ابتعدوا عن ولائهم لا مجتمع وهمنا يعني أن هذه الجماعات الثانوية تمارس نفوذاً قوياً ومؤثراً على الدولة . لذلك لا تلجئ الجماهير إلى التظاهرات و الاعتصام عندما تريد ان تطالب الدولة بحقوقها بل تستخدم جماعاتها الثانوية لإيصال طلباتها لمسؤولي الدولة بالإضافة إلى استخدام مفكريها وكتابها وقادتها ودعايتها الإعلامية للتأثير على الدولة ومن الطبيعي في مثل هذه الحالة آن يحصل نوع من التنافس، بين الجماعات .الثانوية والدولة من أجل تقديم مكاسب للمجتمع وفي بعض الحالات يحصل تصادماً و تصارعاً فيما بينهما (بين الدولة والجماعات الثانوية) فلا جرم من القول بأن التفكك الاجتماعي التنظيمي يقل كماً ونوعاً بسبب وجود الجماعات الثانوية والمفكرين والمثقفين الذين يجددون أهداف التنظيمات لتعكس روح العصر وهذا يقلل نسبة

واحتمال التخلخلات التنظيمية ، إلا أن عدد التفككات الشخصية و الأسرية تزداد وتتنوع في هذا النوع من المجتمعات .

ولكي نؤكد ما جئنا به عن الجماعات الثانوية في المجتمع الجمعي نقدم تلخيصاً لمهام هذه الجماعات الوسيطة وهي:

أ-. إنها تكون قريبة من أعضائها لكي يساهموا جميعاً في نشاطاتها الجماعية .

ب- إنها قادرة على ممارسة نفوذها الاجتماعي ، أي يجب أن تكون واسعة جداً في حجمها لكي تستطيع أن تمارس نفوذها على الدولة . هذه هي أهم صفات المجتمع الجمعي . إلا أنها غير عملية في تطبيق عندما تكون الدولة مسيطرة على جميع أجزاء المجتمع بحيث لا يكون هناك مجال للجماعات الثانوية الوسيطة لتدخلها بين الفرد والحكومة . إضافة إلى ذلك فالمجتمع الجمعي يبدو ظاهرياً منسجماً في أقسامه ويهدف إلى تحقيق المالح العام لكنه في الواقع لا يمكن أن يحصل انسجاماً بين المصالح العامة فيه (المجتمع الجمعي) طالما هناك جماعات متعددة ومختلفة في أهدافها وأنشطتها وشؤونها طالما يأخذ هذا المجتمع بالتخصص الوظيفي فإنه يؤدي إلى اختلاف في أنساق بنائه الاجتماعي وبالتالي إلى عدم تكامل المجتمع . ويضيف، رايت ملز فيقول : بأن النظام الجمعي يعمل باستمرار تحت سيطرة نفوذ الصفوة الحاكمة . أي أن الجماعة الثانوية الوسيطة لا تكن عادلة في توسطها بين المجتمع والدولة ولا تكن دائماً إلى جانب الفرد بل تخضع لنفوذ القوة الحاكمة.[1]

6- المجتمع الاشتراكي socialiste society:

أن مفهوم الاشتراكية يختلف تحديده من كاتب إلى آخر ومن مفكر إلى ثاني لكنهم لا يختلفوا في تحديد هدفها الذي يتضمن اشتراك سائر أفراد المجتمع في جميع خدماته وتوزيع المنافع والمكاسب والفوائد على جميع أفراد المجتمع وفتح المجال أمام الجميع وإعطاء الفرص العديدة لهم من أجل تحسين أحوالهم المعيشية.

وتكون المسؤولية الفردية والجماعية قاعدة أساسية في الحياة الاجتماعية وتحل محل المصالح الفردية الخاصة، أما الهيئة الحاكمة فتقوم بتقديم خدمات اقتصادية عامة إلى كافة أفراد المجتمع وتعمل على رفاهية وسعادة المجتمع بأكمله أي أن الحكومة لا تستخدم نفوذها لصالحها بل للصالح العام.

الهدف الرئيسي إذن لجميع مؤسسات المجتمع الاشتراكي هو الإصلاح الاقتصادي وتكوين تنظيمات اجتماعية تخدم جميع أفراد المجتمع. ومن أجل بناء مجتمع اشتراكي يجب مراعاة ما يلي:

[1] معن خليل معن، مرجع سبق ذكره،ص40.

أ. أن تسيطر الحكومة على الصناعات الثقيلة والرئيسية وهذا بدوره يؤدي إلى السيطرة على باقي أقسام الاقتصاد الوطني.

ب. أن تقوم الحكومة بتنظيم وتنسيق النشاطات الاقتصادية الهمة مبتدئة بالبنوك ومنتهية بوسائط النقل.

ج- وضع ضرائب تصاعدية وتحديد الدخل والإرث.

د- تحفيز الموظفين والمستخدمين والعمال عن طريق الترفيع والترقية وزيادة الرواتب.

هـ- وضع برامج وخطط لإنعاش المجتمع وترفيهه وإسعاده وحماية الأفراد من الفقر والبطالة والعناية بالعاجزين والمقعدين عن العمل وتقديم خدمات طبية بصورة مستمرة لكافة الأفراد

و - تأسيس مجتمعات استهلاكية .

ز— فسح المجال وإعطاء الفرص للجميع في التعليم والتدريب الفني والمهني لتنمية قابلياتهم ومهاراتهم.

ر- القضاء على جميع الفوارق الطبقية والعنصرية والطائفية . أي المساواة بين الأفراد والمساهمة في جميع النشاطات الاشتراكية من قبل الجميع دون تحيز أو تميز.

ق- تحديد دخل معين لجميع أفراد المجتمع كضمان لهم بعد أن يتقاعدوا عن الممل .

ف- اشتراك العمال في إدارة التنظيمات العمالية الفلاحية .

ك— تكوين مكاتب سياسية تعبر عن حاجات ورغبات جماعات مختلفة من الناس .

ل- تكوين منظمات مهنية تدافع عن حقوق العاملين في المجتمع الاشتراكي .

يتضح من ذلك أن التفكك الشخصي يكاد يكون نادراً في المجتمع الاشتراكي إلا أن التفكك التنظيمي يكون سائداً ومنتشرا مثل الفساد السياسي والإداري وإلغاء تنظيمات وأنساق غير اشتراكية وإرساء مكانها تنظيمات وأنساق اشتراكية . وهنا أيضاً يظهر التفكك ممثلا لمرحلة وفاة أو فناء تنظيمات لا تنسجم مع النسق السياسي والاقتصادي وإقحام تنظيمات تمثل فكر وأهداف وسياسة الحزب الحاكم . أي تنظيمات أشبه بأطفال الأنابيب الذين يتم تكوينهم اصطناعياً وعند ولادته فإنه لا يستطع النمو نمواً طبيعياً مثل الطفل الذي كان في رحم أمه وتمت ولادته ولادة طبيعية . أي أن عناصر تفكيكه تكون مبذورة أو مستنبته في بنيانها لذا لا تستطع أن تعمر طويلاً.

7- المجتمع المتفرد (الجماهيري) Mass Society:

الذي يتكون من جماعات صغيرة ومتعددة بحيث يعيش الفرد فيها منعزلا عن بقية الأفراد وتفاعل معهم يكون أشبه بفاعل الغرباء الذين تغلب عليهم صفة المجهولية وهذا يعني ضعف أو عدم فعالية العلاقات القرابية الرحمية ويعني هذا أيضا بالتفكك الشخصي . والصفة الرئيسية لهذا النوع من المجتمعات هي انعزال الفرد اجتماعيا. إذ وصف كورن هاوزر هذا المجتمع في كتابه الموسوم (سياسات المجتمع المتفرد) ما يلي : انه ينقسم إلى عدة جماعات صغيرة ومتنوعة ومختلفة بحيث لا تؤكد على الارتباطات الاجتماعية القوية للفرد الذي يبقى معزولا عن الآخرين وهي بهذه الوضعية نكون جماعة ثانوية . أما الجماعة الأولية (كالزمر الصداقية وأبناء الجيرة) فتكون ضعيفة في ممارسة تنشئتها الاجتماعية لأنها تكون مؤقتة وعابرة وكذا الحال مع الجماعات الثانوية (أي تتفكك تنظيمي). أما الأشخاص الذين يشغلون مواقع وظيفية عاليه وخاصة الذين يحتلون قمة الهرم الاجتماعي و يمثلون قادة الحكومة ويكونوا على صلة دائمة فقط مع الصفوة المختارة لذلك المجتمع لكنهم لا يتمتعون بنفوذ قوي وذلك راجع إلى ما يلي:[1]

إ – انعدام الجماعات الثانوية الوسيطة التي تعمل على اتصالهم بالمجتمع أو تكون بمثابة حلقة وصل بينهم وبين المجتمع ، لذلك نراهم لا يستطيعون السيطرة على التيارات والحركات الاجتماعية التي تدافع عن حقوق الأفراد لأن اتصالهم بالجمهور يكون عن طوق الأجهزة ا لإعلامية (المذياع ، التلفزيون، الصحف، المجلات)وهذا لا يؤدي إلى إنماء علاقات متطورة ومتفاعلة بين الحكام والجماهير .

ب— تجد الصفوة المختارة صعوبة كبيرة في الحافظة على شرعية أوامرها ونفوذها لأنها غير منتمية إلى تنظيمات اجتماعية تدعم شرعيتها وخاصة عندما يواجهون بعض الصعاب والمشاكل الاجتماعية.

ج – لا تستطيع الصفوة المختارة أن تؤثر على أو تعالج المشاكل التي تواجهها أو أي معوق يعترض النظام الاجتماعي ولا يحصلون على رجع الاستجابات لأوامرهم وتعليماتهم وهذا يقلل في اتصالهم المستمر مع الجماهير ويبقيهم جنب الأحداث المباشرة لذلك تصبح قلقة على موقعها الاجتماعي بشكل دائم.

8- المجتمع الموحد (الشمولي) totalitarian society:

الذي ظهر في القرن العشرين كالمجتمع الألماني تحت حكم هتلر والمجتمع السوفياتي تحت حكم ستالين والمجتمع العراقي تحت حكم صدام حسين والمجتمع الايطالي تحت حكم موسيليني ولأجل توضيح هذا النموذج في المجتمعات نجد ضرورة تميزه عن الدكتاتورية التقليدية لأن كلا النظامين (الدكتاتوري والشمولي)

[1] معن خليل معن، مرجع سبق ذكره،ص43.

تكون السلطة فيه بيد فئة قليلة من الأفراد(الهيئة الحاكمة) الذين يمثلون إحدى حالات الأوتوقراطية(الحكم الفئوي المطلق) وعدم رجوعهم إلى المجتمع عند اتخاذ قرارات تخص الأمة. فالدكتاتورية التقليدية تحكم مجتمعها من خلال فئة حاكمة صغيرة العدد تمثل الحكومة الرسمية ويعملون على تنمية ثرواتهم الخاصة في الأعم الأغلب مستغلي سلطتهم ومركزهم الوظيفي العالي غير مبالين برغبات المجتمع ويقاومون كل تغير اجتماعي داخل المجتمع يتعارض مع حكمهم وطغيانهم . أما المؤسسات العسكرية والقانونية فتمارس تأثيراتها وضغوطها على النشاطات الاقتصادية.[1]

أما المجتمع الشمولي (الموحد) فيملك تنظيمات اجتماعية كبيرة ومعقدة وذات درجة عالية ومتقدمة في النظام البيروقراطي. أما الهيئة الحاكمة فإنها تمارس نفوذها وسلطتها على جميع أقسام المجتمع وعلى جميع أوجه الحياة الاجتماعية مكونين حكومة صغيرة داخل حكومة كبيرة لأنها تستهدف السيطرة على جميع شؤون الدولة وتعمل على توجيه سياستها الخارجية والداخلية من خلال سيطرتها على جميع دوائر الحكومة وأجهزتها وحتى على النقابات العمالية والجمعيات الفلاحية و الأحزاب السياسية والمنظمات المهنية والحرفية والمنظمات التي تمثل المصالح الخاصة بل تذهب إلى أبعد من هذا لكي تسيطر على سلوك وتصرفات الأفراد من خلال عملية التنشئة الاجتماعية والأجهزة الإعلامية من أجل صياغة شخصيات جميع أفراد المجتمع بالشكل الذي تريده ٠

إضافة إلى ما تقدم ، تحاول الهيئة الحاكمة تبرير سيطرتها الكلية على المجتمع بدعوى أنها تعمل على بناء مجتمع شمولي يمثل اليوتوبيا (المدينة الفاضلة) بكل معانيها وتعمل الصفوة المختارة في هذا النموذج من المجتمعات على توفير الرفاهية لكافة أفراد المجتمع وتغير جميع وظائف وأهداف المؤسسات الاجتماعية فهي تستخدم صفات اليوتوبيا كوسيلة للحصول على تأييد ودعم المجتمع و لحكمهم.

أ- وجود حزب سياسي متضامن ومتكاتف يحكم المجتمع بجميع أقسامه.

ب- تكون هناك فئة حاكمة قليلة تتمتع بسيطرة غير محدودة .

ج- يبني الحزب أهدافا إنسانية عامة .

ء- اشغال المواقع الوظيفية العالية والمهمة من قبل أعضاء الحزب الحاكم .

هـ ٠— الولاء التام للدولة من قبل أعضاء الحزب الحاكم .

و- يتمتع الحزب الحاكم بسلطة عالية جداً .

ز- يستخدم الحزب الحاكم نفوذه على جميع أوجه الحياة الاجتماعية وعلى كافة أفراد المجتمع .

[1] Olson Merven , Op.cit, p38.

بيد أن هذا التأثير يكون أقل على أعضاء الحزب الحاكم.

ر – تكون هناك فئة صغيرة من الحزب الحاكم تقوم بتخطيط السياسات الداخلية والخارجية للحزب الدولة والمجتمع معاً .

ك– يكون رئيس الدولة من أحد أعضاء الحزب الحاكم .

ل– يعتمد قادة المجتمع الشمولي على مناصري ومؤيدي الفئة الحاكمة.

ق– يتمتع الحزب الحالم ببلطة أعلى من بقيه التنظيمات الأخرى الموجودة داخل المجتمع.

ف– لما كان الحزب الحاكم يعتبر وحدة سياسية فإنه يحكم من خلال الجهاز الحكومي جمح دوائر الدولة.

ن— يعين لحزب الحاكم عضواً واحداً أو أكثر لكل دائرةحكومية ولكل معمل ونقابة وكالات وسائل الاتصال بالجماهير ليمثل سياسة الحزب الأوحدلكنه لا يوجه سياسة تلك الدائرةأو الشركة التي يعمل بها بل تكون مهمته كرقيب أو ملاحظ لرصد كل ما يحدث داخل هذه التنظيمات وبعث تقاريره حول كل ما يحدث داخلهما بالإضافة إلى رصد أعداء الحزب ومناوئيه .

أخيراً يخضع الجيش إلى سيطرة الحزب الحاكم حيث لا يقبل أي فرد فيه مالم يكن حزبياً أو مؤمناًبأهدافه وسياسته . كذلك تخضع المدارس والجامعات والأجهزة الإعلامية لسياسة الحزب وأهدافه من أجل غرس الولاء للعقيدة الحزبية وتنشئتهم تنشئة حزبية خاصة تخدم أهداف الحزب والدولة.[1]

زبد ة القول ؛ إن التنظيمات الاجتماعية تتصف وتتميز بالصفات والميزات التالية التي تفرقها وتميزها عن عدم التنظيم أو التفكك أو التخلل الاجتماعي وهي ما يلي :

1 – وجود تفاعل اجتماعي بين أفراد المجتمع بشكلمستمر .

2– وجود علاقات اجتماعية بين أفراد المجتمع بشكل مستمر .

3– وجود صيرورة اجتماعية بحلقاتها الخمسة .

4– وجود بناء اجتماعي تساهم في تشكيلة كافة أنساق المجتمع وثقافاته دون هيمنة نسق واحد أو ثقافة واحدة على البقية.

5– ترابط محكم بين المواقع الاجتماعية وأدوارها.

6– معدل عالي في تغيرات التوقعات الدورية.

[1] Ibid, p45.

7- هناك صعوبة كبيرة في تكيف الفرد للتوقعات الدورية.

8- هتاك بدائل كثيرة(متعددة ومتنوعة) لسبل العيش .

9- وجود أتساق بن الأفراد وفق معايير ومتفق عليها في توجيه وإرشاد أعضاء التنظيمات من أجل إنماء الشعور بالمعية.

-التعاريف المختلفة للمجتمع المدني وأهم خصائصه:

إن مفهوم المجتمع المدني ليس وليد اليوم، وإنما له جذوره العالقة في التاريخ، ورغم ما يلقاه هذا المفهوم من رواج أكاديمي علمي، إلا أنه يواجه صعوبة في تأصيل المفهوم في تحديد المؤسسات المكونة له، لذا وجب تعريفه من الناحية اللغوية والإجرائية الاصطلاحية .

أ/ تعريف المجتمع المدني:

1/ تعريف المجتمع المدني من الناحية اللغوية: تجدر الإشارة بداية إلى أن مصطلح المجتمع المدني مصطلح غربي، يلفظ باللغة الفرنسية (Société Civile) لذا لا نجد له تعريفا لغويا دقيقا في المعاجم السياسية والفلسفية والاجتماعية العربية وذلك كونه مصطلح مركب دال على بيئة معينة نشأ وتطور بنشأتها وتطورها و"Société " كلمة لاتينية تعني مجتمع أما "Civile " فهي كلمة ذات الأصل اللاتيني "civis" وتعني المواطن،وليست مشتقة من كلمة"Civilisation"كما هو شائع[1].

وما يلاحظ هو أن كلمة "Civis" في الترجمة العربية لا يحمل دلالات المواطنة، وإنما مدني من المدينة أو المدينة أو التمدن،والمدينة تعني المكان الذي اجتمع فيه الأفراد للعيش معا استجابة للعوامل المختلفة وبالتالي يحتضن الشأن العام[2].

كما يقصد باللفظ "مدني" أن لا يقوم المجتمع على السياسة ولا يتحد بفعل عوامل أيديولوجية أي أن المجتمع المدني يرتبط بأواصر مدنية وفقط[3].

وبين معنى الكلمتين في اللغتين العربية واللاتينية اختلاف جذري كون المصطلح نابع من بيئة هذه الأخيرة مما يطرح إشكالية تعبير المصطلح عن محتواه في اللغة العربية، وهذه إشكالية تعاني منها أغلب المصطلحات والأفكار المستوردة.

[1] عزومي بشارة، المجتمع المدني،دراسة نقدية إشارة إلى المجتمع المدني العربي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت،98،ص64.

[2] مولود مسلم، المجتمع المدني دراسة نظرية ، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد9، جانفي 2004ص301.

[3] محمد السيد سعيد، المجتمع المدني العالمي،مجلة العربي، العدد447، فبراير 1996،ص29.

2/ تعريف المجتمع المدني من الناحية الإجرائية: إن التعريف الإجرائي لمصطلح المجتمع المدني يفترض وجود مكونات وبنى ووظائف يقوم بها ومتعارف عليها غير أن الإشكالية تتمثل في عدم الاتفاق، فكما سبق وأن ذكرنا فإننا نجد عدة تعريفات إجرائية مختلفة للمجتمع المدني، وخاصة في تحديد القوى المكونة له وفي هذا الصدد نجد أن هناك من يدخل الأحزاب السياسيةوالمؤسسات الأهلية كأحد مكونات المجتمع المدني، لذا توجب علينا توضيح الفرق المفاهيمي بين المجتمع المدني وبين المجتمع الأهلي والأحزاب السياسية.

– التمييز بين المجتمع المدني والمجتمع الأهلي: فالمجتمع الأهلي يشتمل على الأسر والعائلات والعشائر والقبائل والأعراف التي تستند إليه، وهي في الغالب مستوحاة من المذاهب الدينية وعاداتها ذات الصبغة الطائفية، تمزج بين متطلبات الدين السائد في كل مجتمع والمتطلبات الزمنية المعيشية، لذلك كانت تخضع للسلطة القائمة التي لا يعاد النظر في شرعيتها ولا يتم مساءلتها أو محاسبتها.

أما **المجتمع المدني** فيشمل على مؤسسات مدنية ينظم إليها الأفراد بصفة طوعية خدمة لمصالح الناس ومن أبرز المؤسسات التي تنشط في المجتمعات المدنية هي النقابات المهنية والعمالية والجمعيات الثقافية والنسوية والمدافعة عن حقوق الإنسان[1].

– **التمييز بين المجتمع المدني والأحزاب السياسية:** إن كلا من الأحزاب السياسية والمجتمع المدني يلتقيان في كونهما لا يمارسان السلطة، إلا أن الأحزاب السياسية تعمل للوصول إلى السلطة واحتكار العنف البدني الشرعي، وهي تسعى جاهدة للوصول إلى هذا الهدف، عن طريق القيام بعدة أنشطة سياسية على رأسها المشاركة في الانتخابات والحصول على أكبر قدر من الأصوات، فالأحزاب السياسية تحصر في غالب الأحيان اهتماماتها بالقضايا السياسية بينهما لا يهدف المجتمع المدني للوصول إلى السلطة بل إلى مراقبتها، كما يهتم بالقضايا البعيدة عن السياسة وإن مارست في الكثير من الأحيان السياسة، وذلك بتدخلها في التوجهات السياسة العامة للبلاد أو قيامها بإضرابات ذات طابع سياسي[2] بقصد تأثير ومراقبة السلطة، ولذا لا ينبغي إدخال الأحزاب السياسية ضمن مكونات المتجمع المدني[3].

وبعد هذا التوضيح سنقوم بعرض جملة من التعاريف، بدءا بتعريف مركز دراسات الوحدة العربية لسنة 1992، والذي عرفه على أساس أنه:"مجموع المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي تعمل في

[1] حداد المطران غرايغوار وآخرون، فكرة المجتمع المدني العربي والتحدي الديمقراطي، مؤسسة فريديش ايبرت. أفريل ،بيروت،2004،ص23.

[2] الفالح متروك، المجتمع والديمقراطية والدولة في الوطن العربي، بمركز دراسات الوحدة العربية، 2000بيروت،،ص26.

[3] حسن قرنفل، المجتمع المدني والنخبة السياسية إقصاء أم تكامل؟ ط2،دار إفريقيا الشرق،2000المغرب،،ص57.

ميادينها المختلفة في استقلال عن سلطة الدولة، لتحقيق أغراض متعددة منها، أغراض سياسية، كالمشاركة في صنع القرار ومنها أغراض نقابية، كالدفاع عن المصالح أعضائها، ومنها أغراض ثقافية، كما في الاتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية، التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي وفق اتجاهات أعضاء كل جماعة ومنها أغراض للإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية[1].

وإذا حللنا هذا التعريف نجد أنه يحتوي على ثلاث عناصر:

1- الطوعية: أي المشاركة الطوعية التي تميز تكوينات وبنى المتجمع المدني عن باقي التكوينات الاجتماعية المفروضة أو المتوارثة.

2-المؤسسة: التي تشمل مجمل الحياة الحضارية تقريبا والتي تشمل جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ولعل ما يميز مجتمعاتنا الحضور الطاغي للمؤسسات وغياب المؤسساتية بوصفها علاقات تعاقدية حرة في ظل القانون.

3-الدور: الذي تقوم به هذه التنظيمات والأهمية الكبرى لاستقلالها عن السلطة وهيمنة الدولة من حيث هي تنظيمات اجتماعية تعمل في سياق وروابط تشير إلى علاقة التضامن والتماسك أو الصراع والتنافس الاجتماعيين.

-**إعادة النظر في مفهوم المجتمع المدني:** باعتبارها من منظومة مفاهيمية أوسع تشمل على مفاهيم مثل الفردية ،المواطنة ،حقوق الإنسان ،المشاركة السياسية ،الشرعية الدستورية...الخ[2] أما عبد الغفار شكر فيعرفه بأنه:"مجموعة التنظيمات التطوعية المستقلة عن الدولة، إن هذه التنظيمات التطوعية تنشأ لتحقق مصالح أعضائها، كالحركات الاجتماعية والمنظمات الغير الحكومية، كما تنشأ لتقديم مساعدات أو خدمات الاجتماعية للمواطنين أو لممارسة أنشطة إنسانية متنوعة، وتلتزم في وجودها ونشاطها، بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والمشاركة والإرادة السلمية للتنوع والاختلاف نستنتج من هذا التعريف أن جوهر ودور المجتمع المدني هو تنظيم وتفعيل مشاركة الناس في تقرير مصائرهم ومواجهة السياسات التي تؤثر في معيشتهم وتزيد من إفقارهم، إضافة إلى دورها في خلق ثقافة المبادرة الذاتية، ثقافة بناء المؤسسات والتأكيد على إرادة المواطنين وجذبهم إلى ساحة الفعل التاريخي والمساهمة الفعالة في تحقيق التحولات الكبرى كي لا

[1] حداد المطران غرايغوار وآخرون، المرجع نفسه،ص ص46-47.

[2] صالح ياسر، بعض إشكاليات المجتمع المدني والمجتمع السياسي والديمقراطية،مطبعة الرواد للطباعة والنشر، 2005بغداد،،ص28.

تترك حكرا على النخبالحاكمة[1] وارتباطا بهذا الدور يبلور الباحث خمس وظائف تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني وهي:

1- تجميع المصالح التوفيق فيما بينهما: وذلك ببلورة مواقف جماعية من قضايا أعضائها، تمكنهم من التحرك لحل مشكلاتهم الجماعية من خلال منظماتهم المهنية.

2- مواجهة الصراعات: بالبحث الجماعي عن الحلول توفيقية لمعالجة الصراعات الداخلية بين أعضائها، بوسائل سلمية وتجنب اللجوء إلى المؤسسات الحكومية المعنية إضافة إلى توفير الوقت والتكاليف.

3- تعزيز التنمية المجتمعية: من خلال المساهمة الفعالة ببناء رأس المال الاجتماعي علأوة على نشاطاته التعأونية.

4- إفراز القيادات الجديدة بالعلاقة مع نشاطاتها الديمقراطية.

5- نشر ثقافة حضارية: وهي في مجملها تجعل من المجتمع المدني مفتاح الديمقراطية ومدرستها أما أستاذ جميل هلال فيعرفه مثلا:"هو مجموعة من المؤسسات المدنية الاجتماعية وجملة من القنوات التي يعبر بها المجتمع الحديث مصالحه وغاياته، ويتمكن من الدفاع عن نفسه في مواجهة الطغيان المجتمع السياسي المتمثلة بالدولة[2].

أما"ستفين ديلو"steven delue" فيعرفه بأنه الأشكال العديدة والمختلفة من الجمعيات، تشير إلى حيز مستقل يوفر للأفراد، حرية تتبع عدد متنوع من خبرات الحياة التي تتيحها تجمعات متنوعة، ويستطيع الأفراد الانضمام إليها.

إن أحد الجوانب المهمة في المجتمع المدني، هو أنه عبارة عن حيز مستقبل يعمل كمصد ضد سلطة الحكومة المركزية، هذا ما يشجع مستقل على وجود مناخ خصب للجماعات المختلفة، تمكنها من تتبع مساراتها الخاصة بها دون خوف من تدخلات أما "ريموند هينيبوش Remend Hunewoboch" فقد عرف المجتمع المدني أنه: "شبكة الاتحادات طوعية التكوين، والتي تبدو مستقلة عن الدولة والجماعات الأولية ولكنها في الوقت الذي تعمل فيه على احتواء الانقسامات الاجتماعية وتشكيل منطقة عازلة بين الدولة

[1] الفاتح متروك، مرجع سابق،ص26.

[2] جان ديب الحاج، آفاق المجتمع المدني في العالم العربي وتحديات العولمة، مجلة الفكر البرلماني، 5فيفري، 2007،ص171.

والمجتمع، فإنها تعمل على رابطة بالدولة وسلطتها[1].

وبصفة عامة فان المجتمع المدني هو:"مجموعة من المنظمات الطوعية الحرة المستقلة عن الدولة، تشغل المجال العام وتقع ما بين الأسرة والدولة وتكون العضوية فيها بطريقة اختيارية، خدمة ودفاعا عن مصالح العامة دون أن تسعى لتحقيق الربح المادي"

– **خصائص المجتمع المدني:** تتفق معظم الدراسات الأكاديمية والمتأولة للظاهرة المجتمع المدني مع الخصائص التي قدمها "صموئيلهانتغتون"(samuel huntington)، والمحددة في أربعة خصائص واجبة التوفر في المجتمع المدني وهي:

أ– القدرة على التكيف في مقابل الجمود: يقصد بها القدرة على التكيف مع التطورات البيئة التي تعمل فيها، إذن فكلما كان للمؤسسة قدرة عالية على التكيف كلما كانت أكثر فعالية، لأن الجمود يؤدي إلى تضاؤل أهميتها وربما إلى القضاء عليها، وثمة عدة مؤشرات فرعية متمثلة في:

1/ التكيف الزمني: ويقصد به قدرة المؤسسة على الاستمرار لفترة طويلة من الزمن.

2/ التكيف الجيلي: ويقصد به قدرة المؤسسة على الاستمرار مع تعاقب الأجيال من الزعماء في قيادتها.

3/ التكيف الوظيفي: ويقصد به قدرة المؤسسة على الإجراء تعديلات في أنشطته للتكيف مع الظروف المستجدة.

ب– الاستقلال في مقابل الخضوع والتبعية: أي أن لا تكون مؤسسات المجتمع المدني خاضعة أو تابعة لغيرها من المؤسسات أو الجماعات أو الأفراد، بحيث يسهل السيطرة عليها وفق ما يتماشى مع رؤية وأهداف المسيطر[2] ويمكن تحديد استقلالية المجتمع المدني عن الدولة من خلال المؤشرات التالية:

1/ الاستقلال المالي لمؤسسات المجتمع المدني: ويظهر ذلك من خلال مصادر التمويل، هل هو تمويل خارجي تمنحه الدولة أو بعض الجهات الخارجية، أم هو تمويل ذاتي من خلال مساهمات الأعضاء أو التبرعات أو عوائد نشاطاتها الخدماتية أو الإنتاجية

2/ الاستقلال الإداري والتنظيمي: أي مدى استقلاليتها في إدارة شؤونها الداخلية، طبقا للوائحها وقوانينها الداخلية بعيدا عن تدخل الدولة.

---

[1] زهير بوعمامة، التحول الديمقراطي في الجزائر،: محاولة لفهم طبيعة وحدود انفتاح السلطة على فعاليات المجتمع المدني وأثره في عملية التحول السياسي في الجزائر، عين مليلة: ورقة قدمت إلى كراسات الملتقى الوطني الأول المنعقد يومي الجزائر ديسمبر 2005/11/10 ."دار الهدي للطباعة والنشر والتوزيع، 2005، ص112.

[2] أحمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي،ط1،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2000،ص25.

من الناحية العلمية توجد صعوبة في إيجاد تعريف جامع مانع ومتفق عليه بين جمهور الباحثين والمحللين حول مفهوم المجتمع المدني، وهو شيء على كل حال ليس بالغريب على مفاهيم العلوم الإنسانية، ولكن رغم ذلك بالإمكان وضع تعريفات إجرائية تتضمن جملة من المؤثرات التي تحظى بشبه اتفاق بين أولئك الباحثين والمحللين ولعل من أهم هذه التعريفات تلك التي عرفت المجتمع المدني على أنه:

1/ "مختلف التنظيمات والهيئات التطوعية التي تنشأ بمقتضى الإرادة الحرة لأعضائها بقصد حماية مصالحهم والدفاع عنها، ومنها على سبيل المثال: الأحزاب السياسية، التنظيمات النقابية، الاتحادات المهنية، جماعات المصالح، الجمعيات الأهلية"[1]

2/ هناك من يعرفه على أنه : "الحيز أو المجال العام المتكون من مجموعة المنظمات غير الربحية أو غير الحكومية، وهي كل منظمة لم تنشأ بواسطة الدولة ولا توجه مباشرة من قبلها، ولديها أهداف اجتماعية ونشاط يخدم غرض الجماعة كما يخدم المجتمع عموما"[2].

3/ "المجتمع المدني هو مجتمع مستقل إلى حد كبير عن إشراف الدولة المباشر، فهو يتميز بالاستقلالية والتنظيم التلقائي وروح المبادرة الفردية والجماعية، والعمل التطوعي، والحماسة من أجل خدمة المصلحة العامة والدفاع عن حقوق الفئات الضعيفة. ورغم أنه يعلي من شأن الفرد إلا أنه ليس مجتمع الفردية بل على العكس مجتمع التضامن عبر شبكة واسعة من المؤسسات"[3].

4/ المجتمع المدني هو مختلف الأبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية والحقوقية التي تنتظم في إطارها شبكة معقدة من التفاعلات والعلاقات والممارسات بين القوى والتكوينات الاجتماعية في المجتمع، التي تحدث بصورة ديناميكية ومستمرة من خلال مجموعة المؤسسات التي تنشأ طواعية وتعمل باستقلال عن الدولة"[4].

5/ "هو مجموعة التنظيمات الاجتماعية الطوعية التي لا ترتبط بالجهاز الحكومي، وهذه التنظيمات هي وسائط بين المجتمع والسلطة، ومن مهماتها: بلورة المصالح–الوساطة– الضغط، ولها أهداف أساسية ثلاثة:

[1] حسنين توفيق إبراهيم،"التطور الديمقراطي في الوطن العربي–قضايا وإشكاليات–"،مجلة السياسة الدولية،العدد142، أكتوبر 2000،ص22.

[2] هيثم مناع، الإمعان في حقوق الإنسان–موسوعة علمية مختصرة–، الطبعة الأولى،سورية، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع،ص433.

[3] الحبيب الجنحاني، المجتمع المدني وأبعاده الفكرية،ط1، دار الفكر ،دمشق، 2003،ص36.

[4] عمر جمعة عمران العبيدي،"دور المجتمع المدني في تحقيق الديمقراطية"

الديمقراطية–التنمية–والمناعة، بفضل ثقافة إنسانية جامعة تتخطى الانقسامات السياسية"[1].

6/ "المجتمع المدني هو مجموعة المؤسسات السياسية والاقتصادية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة منها أغراض سياسية، كالمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني ومثال ذلك الأحزاب السياسية، ومنها أغراض نقابية كالدفاع عن المصالح الاقتصادية لأعضاء النقابة، والارتفاع بمستوى المهنة والتعبير عن مصالح أعضائها، ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي وفقا لاتجاهات أعضاء كل جمعية، ومنها أغراض اجتماعية للإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية. وبالتالي يمكن القول إن العناصر البارزة لمؤسسات المجتمع المدني هي: الأحزاب السياسية، النقابات العمالية، الاتحادات المهنية، الجمعيات الثقافية الاجتماعية

- الجمعية : هي اجتماع لكثير من الأشخاص من أجل هدف أو مصلحة مشتركة[2].
- الجمعيات: باختلافهم يجمعون أفرادا اختاروا أن يعيشوا مع بعض[3].
- الجمعية: رجال ونساء مجتمعين حول مشروع مشترك يحققونه بأنفسهم دون واسطة أو ضغط وفي كثير من الأحيان من أجل مصلحة مشتركة[4].
- الجمعية : تقترح الاجتماع التطوعي للفاعلين الأحرار والمتساويين في الحق، تأخذ شرعيتها بنفسها، بمعنى من هذا الاجتماع نفسه هو التعريف للديمقراطية العصرية
- الجمعية: هي اتفاقية بواسطتها تضع شخصان أوأكثر مشتركين بصفة دائمة معارفهم أو نشاطاتهم في هدف آخر غير تقاسم الأرباح[5].
- المشاركة الجمعوية: هي سيرورة تطوعية لتجنيد الأفراد في مجموعة مبنية تكون على الأقل دائمة ولا تتدخل في الميدان السياسي[6].

[1] نهوند القادري، "المجتمع المدني حقل مناورة باسم الرأي العام"بحث مقدم إلى ندوة:"المجتمع المدني العربي والتحدي الديمقراطي،بيروت:18-20نيسان/ أفريل2004،ص79.

[2]- La Rousse Encyclopédique .1977.

[3]- Jean Defrasne, Histoire des associations française, L' Harmattan.paris, 2004.p49

[4]- Giscard D'Estaing Valéry, Démocratie française , Fayard Paris.1976,p63.

[5]- Loi du 02jiullet 1901.Titre 1Article Premier.

[6]- Martine Barthelemy,Association : nouvel age de la participations, presse de sciences politique .2000,p21.

– الجمعية: كشكل من المشاركة تجدد الديمقراطية كشكل للألفة والأنس وتجدد الرابط الاجتماعي.

– الجمعية: تمثل عدد كبير من الأشخاص يقدمون نموذج حتمي للديمقراطية بمعنى أنها نموذج للحرية1بين المجال الخاص للعلاقات الشخصية والمجال العمومي، الجمعية هي المكان أين ينجز خير مشترك وموضوع للفعل الجماعي2.

– المجتمع المدني: وهو يشير إلى رابطات المواطنين خارج نطاق أسرهم وأصدقائهم وأعمالهم التي ينضمون إليها طوعا لطرح مصالحهم وأفكارهم وإيديولوجياتهم وهو لا يشمل النشاط الذي يحقق ربحا (كالقطاع الخاص)أو الحكم (القطاع العام) ويتسم بأهمية خاصة بالنسبة للأمم المتحدة كل من المنظمات البيئية والمنظمات النمائية والحركات الاجتماعية، ومنظمات الشعوب الأصلية، المنظمات الدينية والروحية، المنظمات الأكاديمية الدفاع عن حقوق الإنسان3.

كما يشير مصطلح المجتمع المدني إلى كافة الأماكن التي يجتمع فيها الأفراد معا للتحاور والسعي إلى تحقيق المصالح ومحاولة التأثير في الرأي العام أو السياسات العامة والمجتمع المدني من أوجه عدة هو الأماكن التي يقضي فيها الناس أوقاتهم عندما لا يكونوا في العمل أو المنزل4.

- المنظمة: حتى وقت قريب، كان استخدام مصطلح "منظمة" يقتصر تقريبا على الدلالة إلى منظمة رسمية أي المجموعات الاجتماعية المؤسسة خصيصا لأغراض محددة أو كما يقول بيتر بلأو

« Peter blau » إن المعيار التعريفي للمنظمة الرسمية–أو المنظمة باختصار– يكمن في وجود إجراءات للتعبئة والتنسيق بين الجهود التي تبذلها مجموعات فرعية عادة ما تكون مخصصة في سعيها نحو تحقيق أهداف مشتركة".

وكان نموذج المنظمة يتمثل في شركة المشروعات أو وكالة وأكثر النماذج تطورا من نوع العام هو البيروقراطية بتعريفها على هذا النحو يصعب تصور المنظمة من دون سمات أخرى للحداثة مثل العمل العقلاني، ومحو الأمية، والنظام القانوني"5.

- النشاط السياسي: لقد عرف ماكس فيبر النشاط السياسي بالسيطرة "العلاقة السياسية هي العلاقة سيطرة،

[1]- Adam Michel,L'association :image de la société, L'Harmattan,paris,2005,p57.

[2] - la ville Jeans Louis et Sainsaulieu Renaud, Sociologie de L'association des organisations à L'epreure du changement social, des clée Brauwer ,paris,1997,p85.

[3] مجموعة من الباحثين، توصيفات الامم المتحدة (بالتصرف).

[4] جون سكوت ، معجم علم الاجتماع،(ترجمة محمد عثمان،ط1 ، شبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2009،ص340.

[5] نفس ص345

سيطرة مجموعة من الأفراد على الآخرين" وعرف السلطة كما يلي: "السلطة هي الإحتمالية« Probabilité » بأن قيادة ما تُطاع من قِبل مجموعة محددة".

كما يعرف فيبر النظام السياسي أو الدولة المعاصرة كما يلي: "يجب أن ننظر إلى الدولة المعاصرة باعتبارها مجموعة إنسانية، حيث أنها داخل حدود معينة تحتكر ولحسابها الخاص حق استعمال العنف الجسدي المشروع.

وما يعتبر خاصا بمرحلتنا المعاصرة، أنها لا تخول المجموعات أو الأفراد الآخرين حق استعمال العنف إلا ضمن المجالات التي تسمح بها"[2].

ولقد أكد فيبر على تعبير الدولة الحديثة لأنه لا يمكن أن يكون هناك أشكال من المجتمعات يحتمل أن يكون احتكار القه أو الجبر فيها متنازع عليه، وبمعنى آخر يحتمل أن يحتوي على قوة متعددة كل منها يحاول احتكاره لحسابه الخاص كالمجتمعات الإقطاعية، أما الآن فإن الاتجاه العام هو نحو احتكار القهر أو الجبر المشروع من قبل الدولة وحدها مما يعني التأكيد على قيام العلاقة السياسية الحقيقية.

يمكن أن نخلص تحليل فيبر كالتالي:

" يمكن تعريف السياسة بأنها النشاط الذي يخول السلطة صاحبة الصلاحية فوق إقليم ما الحق بالسيطرة، مع إمكانية اللجوء وقت الحاجة إلى قوة والعنف سواء للحفاظ على نظام الداخلي أو الدفاع ضد خطر أو تهديد خارجي. وإن النشاط السياسي هو التصرف الذي يحاول دون انقطاع تكوين وتطوير وتغيير وتحويل وتبديل علاقة السيطرة أو الخضوع"

– **المنظمة(الجمعية)**[(**)]: هي شخصية اعتبارية لها كيانها المستقبل عن الأفراد المكونين لها، تدار بواسطة مجلس إدارة منتخب بواسطة الجمعية العامة للأعضاء. وتنقسم المنظمات إلى نوعين حكومية وغير حكومية بالنظر إلى الأعضاء المكونين للمنظمة، ففي المجال الداخلي والوطني فنجد نوعان:منظمات حكومية تتكون من حكومات الأعضاء، كما نجد منظمات غير حكومية وشبه حكومية حيث يكون للمنظمات غير الحكومية والأفراد نصيب في العضوية والمساهمة في تنشيط هذا النوع الأخير من المنظمات.

- **المنظمات غير الحكومية**[(***)]: المقصود هو جميع المنظمات ذات الأهمية بالنسبة للأمم المتحدة ولبعض البلدان

[1]Max weber: **le métier et la vocation d'homme politique** , plon , paris , 1959, p37.

(**) تعريفWIKIPEDEA (الموسوعة الحرة)

(***) من تقارير مقدمة إلى الدورات الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي من2000إلى2005

التي هي ليست تابعة لحكومات مركزية، أم لم تنشأ بموجب قرار حكومي دولي بما يشمل رابطات قطاع الأعمال والبرلمانيين والسلطات المحلية ويوجد قدر كبير من البلبلة فيها يتعلق بهذا المصطلح في دوائر الأمم المتحدة وفي أماكن أخرى أصبحت المنظمات غير الحكومية هي الصيغة المختزلة للمنظمة غير الحكومية التي تبغي المنفعة العامة، أي نوع من منظمات المجتمع المدني التي تنشأ رسميا لتحقيق منفعة للجمهور العام أو للعالم بأسرة من خلال أنشطة الدعوة أو تقديم الخدمات، وهي تشمل من كمنظمات مكرسة لقضايا البيئة والتنمية وحقوق الإنسان والسلام وتشمل والشبكات الدولية لتلك المنظمات وقد تكون أولا قائمة على أساس العضوية وينص ميثاق الأمم المتحدة على التشاور بشأن عضويتها".

– **سلوك اجتماعي:** هو السلوك الذي يسلكه المرء بالنسبة للمتطلبات والمستلزمات الاجتماعية، وحيال الجماعة التي ينتمي إليها أو إزاء الأفراد الآخرين من أعضاء الجماعة والبيئة الاجتماعية، أو هو التطبيق العملي للمعتقدات والأعراف والقواعد السلوكية التي يعتنقها ويتمسك بها الأفراد المجتمع، ويظهر هذا السلوك على شكل أفعال أو ردود أفعال وأقوال أو ردود أقوال بين أفراد المجتمع تجاه بعضهم البعض أو تجاه الآخرين ممن ينتمون إلى مجتمعات أخرى وأن الطابع العام لهذا السلوك قد يكون إيجابي أو يكون سلبي حسب طبيعة المعتقدات والأعراف السائدة[1].

– **سلوك تَكيُّفِي:** سلوك يحاول المرء من خلاله وبه معالجة وطأة الضغط والإجهاد وتلبية حاجاته مثلما أنه يشير إلى الجهود المبذولة في سبيل حفاظ المرء على علاقات منسجمة ومتناغمة مع البيئة[2].

– **السياسة:** هي فن ممارسة القيادة والحكم وعلم السلطة أو الدولة وأوجه العلاقة بين الحاكم والمحكوم، والسياسة هي النشاط الاجتماعي الفريد من نوعه الذي ينظم الحياة العامة ويضمن الأمن ويقيم التوازن والوفاق من خلال القوة الشرعية والسيادة بين الأفراد والجماعات المتنافسة والمتصارعة في وحدة الحكم المستقلة على أساس علاقات القوة والذي يحدده أوجه المشاركة في السلطة بنسبة الإسهام والأهمية في تحقيق الحفاظ على النظام الاجتماعي وسير المجتمع[3].

وتُعرِّف السِّياسِي بأنه الذي يزأول السياسة ويتخذها حرفة له[1].

---

[1]– د. عدنان مصلح، **معجم علم الإجتماع**، ط1، دار أسامة المشرق الثقافي، الأردن، 2002، ص 291

[2] – المرجع نفسه، ص292

[3]**موسوعة عالم السياسة**، أسعد مفرج ولجنة من الباحثين، الجزء الأول، دار النشر والتوزيع،Nobilis،بيروت، 2006، ص7

[1]– المرجع نفسه، ص 35.

الدولة: يمكن الحديث عن الدولة إلا من خلال كيفية تعاملها مع المجتمع المدني داخل هذا السياق المتكامل بتفاعلاته التي تأخذ صفة الانتظام المتبادل حسب التحليل (الاستوني). وهي شرط من شروط استمرارية وديمومة أي نظام سياسي حسب تصور (دافيد إيستون) D.EASTON وما يميز هذه التفاعلات هي علاقات المجتمع السياسي بالمجتمع المدني:

-يمثل **المجتمع السياسي** في مجموعه "علاقات سياسية ، قوامها الاحتكار الفعلي لأدوات القمع المشروع نحو تحقيق تكامل الجماعة السياسية التي تتحقق وحدتها بظاهرة السلطة ولا تعدو أن تكون الدولة إلاّ صورة منظمة له".

-أما **المجتمع المدني** فتمثله "مجموعة العلائق والوسائط الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية التي تحاول أن تعمل بشكل مستقل نسبيا عن سلطة الدولة وتعمل على تحقيق جملة من الأغراض الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية".

يمكن أن تُعرّف الدولة من خلال "الترابط الذي تقيمه بين الحاكم والمحكومين. ويمكن أن يتناول عملها جميع أبعاد الحياة الاجتماعية سواء تعلق الأمر بالمجتمع المدني أو بجمهورية الأفكار وحتى ولو لم تكن الدولة مندمجة مع السلطة الروحية، فإنها تشارك في ممارسة هذه السلطة.."[1]، فتظهر هنا طبيعة الدولة إلا من خلال العلاقة التي تقيمها مع المجتمع المدني. فهناك الكثير من الوظائف والمهام التي لا تقوم بها إلاّ الدولة ولا تقع على عاتقها وهناك في المقابل نوع من المهام والتخصصات لا يمكن أن تُنجز إلا بمشاركة المجتمع المدني.

- **الدولة:** إن مفهوم الدولة هو من أكثر المفاهيم الاجتماعية مركزية وحيرة أنه مفهوم مركزي لأن الدول تقوم بوظائف عدة وتنظم الجوانب الحياتية للبشر كلها هذه المركزية تجعل الدولة مفهوما محيرا لأنه من الصعب تحديد بدقة أي المؤسسات تتكون منها وإلى أي درجة تمتد. إن الأغلبية تجمع على أن الدولة تضم الحكومة المركزية والحكومة المحلية، ومرافق الخدمات المدنية، ومحاكم والشرطة والقوات لمسلحة ورغم أن ضم المدارس واتحادات التجارة والمؤسسات الدينية ووسائل الإعلام والأسرة، كمؤسسات هو أمر متنازع عليه إلا أنها تتعامل جدليا كمرافق للدولة، إن مدى الوظائف التي تقوم بها الدولة هو موضع نقاش لأن الأغلبية توافق على حفظ النظام وإدارة العلاقات الخارجية للمجتمع هي وظائف مثالية للدولة[2].

[1] بودون وف. بوريكو،المعجم النقدي لعلم الاجتماع،(ترجمة سليم حداد)،ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،بيروت،1986،ص304.

[2]- جون سكوت، مرجع سبق ذكره، ص198

تُؤسس الدولة عند (ماكس فيبر Max Weber (على أساس تملك سلطتها لوسائل الإدارة الشرعية المؤثرة بالقوة والتي تتواجد بدرجات متفأوتة في الأنماط السلطوية الثلاثة:

–1نمط سلطة الدولة التقليدية: تقوم سلطة الدولة في هذا النمط على أساس شرعية الميراث التقليدي، فالدولة محكومة بهذا الميراث أو هذه التقاليد التي تُعبر عن نفسها من خلال قدرتها التنظيمية في إدارة شؤونها الداخلية وما يمكن أن تؤديه من خدمات تعبيرا لاعن الحاجات الاجتماعية والاقتصادية.

–نمط الدولة الكاريزماتية: وتقوم سلطة الدولة هنا على أساس الجهة الفعلية التي تمسك بزمامها، والتي تتوفر فيها الشروط والمواصفات المنظمة للسلطة وعلى رأسها الشروط الكاريزمية . ويشدد (فيبر Weber (هنا على القدرات والمواهب الخلاّقة التي تتميز بها القيادة الإدارية والتي تمتلك من خلالها سلطة فعلية يمكن أن تؤدي إلى خلق أشكال جديدة من التراتيب الاجتماعية . لأنها تتحصل على شرعيتها بكل بساطة من فئاتها الاجتماعية أو جماهيرها التي تُعد سندا لها.

14 –نمط سلطة الدولة القانونية: تقوم سلطة الدولة في هذا النمط على أساس الاعتراف بقانونية وشرعية القواعد المعيارية والتي على أساسها يحق للذين يمتلكون السلطة إصدار الأوامر واتخاذ القرارات. وفي هذا النمط تأخذ الدولة حسب (فيبر M.Weber (صفة المؤسسة الحديثة طالما أن خصائصها الجديدة تتطلب الانتقال إلى وضعية أخرى تسمح لها بممارسة الاحتكار الفعلي عن طريق تطبيق القوانين وممارسة وظائف إدارية أكثر عقلانية وقادرة على الدفاع عن المصلحة العامة.

سمح الأمر لـ(ماكس فيبرM.Weber (من خلال نظرته هذه للدولة ، أن يرسم هو الآخر مقاربة بحثية تعتبر الظواهر السياسية كوقائع خاصة تخضع لمعيار القوة. إلاّ أن مسألة القوة في تصوره تستند بالدرجة الأولى إلى مقدرة النظم الاجتماعية والسياسية في تملُّكها لوسائل الإدارة والتي يعتبرها موجودة بدرجات متفأوتة في ثلاثة أنماط مجتمعية كما تم الإشارة إليها ضمن مسار تاريخي خاص، حاول (ماكس فيبر M.Weber (أن يرسمه وهي في كل الحالات تستخدمها الدولة لاحتكار سلطتها ابتداءا من نمطها الاجتماعي والسياسي التقليدي، إلى أن تصل إلى مستوى حديث يتطابق مع تطور الإدارة في اللحظة التي تصبح فيها الدولة مرتبطة بأشكال جديدة من الوظائف والمصالح.

لا يمكن فهم خاصية موضوع الدولة حسب ما تشير إليه المقاربات التحليلية الثلاث (ابن خلدون–كارل ماركس–ماكس فيبر) إلاّ ضمن إطار بناء اجتماعي قائم على أساس القوة. والقوة لا تعني الجانب المادي فقط، بل تشمل جوانب متعددة تتوافر للأفراد والنخب والجماعات وكل العناصر المشكلة لسلطة الدولة، فيمكن

أن تكون اجتماعية، اقتصادية وثقافية وسياسية، ومن هنا فإن كل ما يتم في ضوء التفاعل المتبادل بين جميع العناصر والمتغيرات يدخل ضمن إطار الدولة.

إذا كانت القوة تتوزع بهذا الشكل على جميع العناصر المشكلة لسلطة الدولة بدرجات متفأوتة، والدولة لا يمكن أن تتشكل إلاّ في ظل مجموعة العلاقات المنظمة بين هذه العناصر والمتغيرات المختلفة، فإن موضوع القوة يبقى كتحصيل حاصل هو المتغير الأكثر قبولا للتفسير والتحليل طالما أنه ينظر إلى الدولة في ظل علاقتها بالمجتمع ويبقى هو المتغير المستقل الذي تعتمد عليه "نظرية الدولة".

5-الاقتراب النظري: (المقاربة السوسيولوجية):

إن المقاربة عبارة عن إطار فكري يفسر مجموعة من الفروض العلمية ويضعها في نسق علمي مرتبط1.لقد أصبح من المُسَلَّم به أن الإنسان والنظم السياسية، وكذلك المفاهيم السياسية لا تنشأ أو تعمل في الفراغ، وأن الدراسة السوسيولوجية وحدها هي القادرة على تفسير وفهم السياق الذي توجد فيه الأنظمة والمؤسسات السياسية، ومن ثم فإن علم الاجتماع السياسي يهتم –في المقام الأول– بالدراسة السوسيولوجية لمحتوى السلوك الواقعي للسياسة وطبيعة التفاعل بين مختلف النظم السياسية والمؤسسات داخل البناء الاجتماعي ككل، ولذلك فهو يدرس كثيرا من الموضوعات والمشكلات السياسية كمفهوم القوة والسلطة والصفوة السياسية والشرعية والنظم السياسية والأحزاب وجماعات الضغط والتغير الاجتماعي والسياسية عن طريق التطور أو الثورة والعنف، كما يدرس بالإضافة إلى ذلك السلوك السياسي والثقافة السياسية والانتماء أو الصفوة السياسية.

إقترح تونيز في نهاية القرن التاسع عشر، تمييز مشهور بين نمطي انتماء للجماعات الاجتماعية ، سمحت له بمقابلة المجتمع المدني التقليدي والمجتمع المدني الحديث.

حيث الأول مجتمع مؤسس على روابط موضوعية منها روابط دموية (العائلة، القرابة، العرق،...) أخرى تتمثل في روابط الجوار، الصداقة (القرى، المدن، الطوائف، القروسطية) هنا العلاقات الاجتماعية تكون مغلقة على حد تعبير ماكس فيبر يعني لها نزعة عميقة وقوية عن طريق الزواج أواقتصادالاكتفاء الذاتي، خاصية الثقافة التضامن الأسري، النسب والعشيرة، في هذا النمط من الجماعات لانختار حقيقة الإنتماء لها، يمكن إلى حد ما تقرير مغادرتها في بعض الحالات، على مستوى الجماعات الإثنية أو الإثنوثقافية تتأسس على الإيمان بأصل مشترك، لغة مشتركة، احترام الدين والتقاليد، متأصلين من تاريخ طويل مشكل من طرف

[1] طلعت همام، قاموس العلوم النفسية والاجتماعية، ط1، مؤسسة الدمام، بيروت، 1984، ص80.

مشرعين يعتبرون ذو وشخصيات بطولية وكفاحية لها إنتصارات وتحديات عظيمة، يتعلق الأمر إذن بمجتمع طبعي تلقائي دون أي مناقشة.

بالنسبة لماكس فيبر التجمع بالأنظمة يسمى جمعيات أو مؤسسات مستعارة من القانون، الفرق بين الصنفين يمكن في ميزة التطوع، وليس الخضوع الجماعة في الجمعية، القواعد ليست ذات صلاحية إلا على كل من يجيب لمعايير أكثر عمومية (الميلاد أو الإقامة في معظم الأحيان) في هذا المعنى الحزب السياسي (أو النقابة) هي جمعية، الدولة هي مؤسسة ولكن مادام هذه التجمعات ما هي إلا إنساق تفاعلات مغلقة تستمر في البقاء إلا في حدود القواعد المحترمة في الممارسات1.

هناك مجتمع مدني يتمثل في التنظيمات تقليدية وعريقة، مثل Comite de village التي تعمل على المستوى المحلي (القرى) خاصة في البلاد القبائل، ليست لها علاقة بالدولة أو بالسلطات الرسمية، أما على المستوى الوطني يفترض أن يراقب المجتمع المدني سياسة الدولة ويحاول أن بأخذ منها منافعلكن في الجزائر تختلف أسس المجتمع المدني عن تلك المعروفة في الدول الغربية، ليس له تنظيم فهو إما الجماعة التقليدية أو أحداث شعب وتمرد وعصيان.

الترتيب الاجتماعي، السياسي والاقتصادي الذي كان مبني على قيم ومؤسسات المجتمع المدني، أصبح مبني على تنظيم جديد وهو الدولة، هنا المجتمع المدني ابتعد شيئا فشيئا عن تسيير أمور المدينة والسياسة بصفة عاماً، وأصبح يعمل حول المؤسسات الرسمية للدولة، وأصبح في يومنا هذا مصطلح المجتمع المدني عبارة عن مايسمى بالجمعيات.

أصبح موضوع المجتمع المدني موضوعا مركزيا ويحظى بأهمية بالغة في الخطاب السياسي والاجتماعي باعتباره الوسيط الاجتماعي للتنمية والتحديث والتغير والآلية الأساسية لتأطير المواطنين وتمثيلهم، وضمان مشاركتهم الفعالة في بناء ووضع إستراتيجية وحلول للمشكلات المجتمعية وإيصالها بالطرق والأساليب الحضارية للسلطات العليا وهو ما يسمى بالمشاكل المجتمعية في أطر رسمية.

أما المجتمع المدني الحديث هو تجمع يعكس مسار الحداثة في الحضارة الغربية منذ نهاية المرحلة القروسطية فهو تأسس على الجمعية التطوعية يعني عن طريق القبول والرضا، ففي المجال الاقتصادي الأفراد يقبلون بحساب عقلاني، يعملون معاً لأجل تحقيق أهداف مرجوة هذه منطق ذا ميزة نفعية أكثر منها عاطفية حست توفير الرأسمالية التي تظهر بوضوح في المؤسسة بالمعنى الاقتصادي، لكن هذا المسار يمتد

[1]- phillipe Braud, **Sociologie politiqu**e , Cabah edtion, Alger , 2004 ,p 78

إلى مجال الحياة الاجتماعية فهي تميز كذلك الدول الحديثة مادامت النظريات الفلسفية للعقد الاجتماعي تَمْثُلُ في الانضمام الحر للأفراد إلى المجتمع السياسي، لهذا من المنقي أن تكون السلطة الممارسة في قلب المجتمع مؤسسة على الاتفاق يظهر في ممارسة التصويت العام، والانتصار القانوني للأغلبية1.

- النظرية التبادلية:

يعتبر بيتر **بلأوو جورج هومنز** رواد النظرية التبادلية و تشير النظرية الى ميل الأفراد أثناء تفاعلاتهم الاجتماعية لتحقيق أقصى فائدة وبأقل تكلفة فالتفاعل قائم على أساس نفعي.

ليس شرطا أن يكون معيار الأخذ والعطاء ماديا،بل يدخل ضمنه العديد من المتغيرات الاجتماعية والنفسية.

- يتم التبادل على أساس حساب التكلفة والعائد، فيجنب الفرد السلوك الذي لا يعود بالفائدة عليه.
- السلوك البشري يتم من خلال المقارنة بين البدائل المختلفة على أساس مبدأ التكلفة والعائد.
- التبادل لا يقتصر على جانب الاقتصادي فقط، وإنما يرتبط بجوانب نفسية واجتماعية.

- التحليل الاستراتيجي:

إن المقاربة الإستراتيجية التي يتزعمها ميشال كروزيه **(Crozier)** تدخل ضمن الاجتماع التنظيمات الذي يعد فرع أو تخصص لعلم الاجتماع العمل فعلم الاجتماع التنظيمات يشكل بالتحديد،مستوى من مستويات التحليل والمستوى الوسيط بين المجتمعي للفعل الاجتماعي.

الفعل الإنساني لا يخضع للحتمية كما الحال بالنسبة للمادة فهو فعل حر إذ يتمتع الفاعل باستقلالية في اختيار افعاله ضمن اكراهات معينة. فالاكراهات ليست محددا لاختياره لهذا يكون الفعل ممكنا وليس ضروريا اختياره محدود.الفعل الإنساني مبني بواسطة البنى وهو يبنيها في أن واحد أي أن المنظومة يبينها الفاعل وهي التي تبني الفاعل في الوقت نفسه.

بالنسبة **لبورديو (Bourdieu)** الكائنات الإنسانية في التنظيمات والمنظومات يعيشون مع (العدو) والمشكلة ليست تصفيته وإنما كيف يحاولون تنمية مصالحهم على حسابه أوحسابهم الخاص بتعبير آخر سيبحثون عن لعب ليس نتيجته سلبية، لأن ذلك يفقرهم لو على الأقل يجعلهم يعيشون حالة انسداد.

- الاقتراب الفيبري: عالج **ماكس فيبر (Weber)** موضوع العلاقة بين التطور الاجتماعي والتطور القانوني على ضوء نظريته العامة عن المجتمع وبتصنيفه للفعل الاجتماعي الذي يعتبره وحدة التحليل الأساسية للمجتمع وقد رأي فيبر أن التطور القانوني قد مر بعدة مراحل موازية لمراحل التطور الاجتماعي من

[1]- ibid ,p76

اللاعقلانية إلى العقلانية وقد ارتبطت مراحل التطور القانوني مراحل تطور أنماط السلطة في المجتمع ، واهتم فيبر يوجب الخصوص بدراسة الظروف المصاحبة الازدهار الرأسمالية الصناعية الحديثة في المجتمعات الغربية التي تشير إلى القدرة الفائقة على العلن والتنظيم الرشيد1.

– **الاقتراب الدور كايمي:** تتأول **اميل دوركايم (Durkheim)** موضوع القانون والتغير الاجتماعي، وقد رأىدور كايم أن القانون في المجتمع يعكس نوع التماسك الاجتماعي الذي يوجد في هذا المجتمع ويوجد نوعان من التماسك الاجتماعي عرفتها المجتمعات البشرية،التماسك الآلي الذي تتصف به المجتمعات التقليدية والتماسك العضوي الذي يميز المجتمعات الحديثة.

–**الاقتراب الخلدوني:** درس العوامل الديناميكية التي تؤدي بالمجتمع القبلي إلى التطور وهذه العوامل هي: العصبية، الفضيلة، والدعوة الدينية. وقام بدراسة المجتمع المتحضر وهو المجتمع الذي يصل إلى درجة النضج من حيث التنظيم الاجتماعي والسياسي وتعرض إلى عوامل فساد المجتمع معللاً ذلك بالانهيار الاقتصادي والضعف الديني، وانفراد السلطان بالمجد والسلطة.[2]

6- المناهج المستعملة:

الهدف الأساسي من البحوث السوسيولوجية هو عملية إظهار العلاقات الاجتماعية من وعاء وضعيات اجتماعية معينة، وذلك من خلال مجموعة القواعد التي وضعها لتفسير وتحليل الحقائق المتصلة بالظاهرة المجموعة ميدانياً، بالإجابة عن السؤال كيف[3]

اعتمدنا كل من المنهجين الوصفي والتاريخي نظرا لأنهما يتماشيا مع طبيعة الموضوع.

– **المنهج الوصفي:** بناء على التعريف الذي قدمه ويتني (1976) Whitney في كتابه عناصر البحث (The Elements of Research) فإن البحث الوصفي حسب قوله يهدف إلى دراسة الحقائق الراهنة المتعلقة بطبيعة ظاهرة أو موقف أو مجموعة من الناس، أو موجوعة من الأحداث، أو مجموعة من الأوضاع، وذلك بهدف الحصول على معلومات كافية ودقيقة عنها، دون الدخول في أسبابها أو التحكم فيها[4].

[1] جوليان فروند، علم الاجتماع عند ماكس فيبر، ترجمة(تيسير شيخ الأرض)، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، 1976، ص139.

[2] عبد الرحمن بن خلدون، مقدمة ابن خلدون، دار مكتبة الهلال، بيروت، 1983، ص35.

[3] صلاح مصطفى الفوال، منهجية البحث في العلوم الاجتماعية، عالم الكتب، القاهرة، 1982،ص191.

[4]– النجيحي محمد لبيب ومرسي محمد منير، **البحث التربوي**، عالم الكتب، القاهرة، 1983، ص123.

وبهذا فإنه يتجه إلى وصف ما هو كائن وتفسيره، وهتم بتحديد الظروف والعلاقات التي توجد بين الوقائع، كما يهتم بتحديد الممارسات الشائعة أو السائدة والتعرف على المعتقدات والاتجاه عند الأفراد والجماعات[1].

- **المنهج التاريخي:** يستخدم للحصول على أنواع معينة من المعارف والمعلومات عن طريق الماضي بغرض دراسة وتحليل بعض المشاكل والقضايا الإنسانية والعمليات الاجتماعية الحاضرة، وذلك لأنه من الصعب جدا فهم حاضر الشيء دون أن نرجع إلى ماضيه فحياتنا الراهنة تقوم على الحياة السابقة وامتدادها، ففي بعض الحالات لابد على الباحث أن يرجع إلى الماضي الممتد ودراسة الأحداث والوقائع والظواهر الماضية بغرض تحليل حقائق المشاكل الإنسانية والقوى الاجتماعية التي تكون الحاضر[4].

7- الدراسات السابقة:

تشكل الدراسات السابقة، مصدرا لا غنى عنه لأي باحث، يسعى لإنجاز بحث علمي ذي مصداقية، ففي الدراسات السابقة بفعل تراكمها العلمي والمعرفي الذي تحتويه تشكل سندا وموجها للدارسين، وفي هذا الإطار قمنا بجمع هذه الدراسات كالآتي:

الدراسة الأولى:

" إشكالية المجتمع المدني في المشاركة السياسية في الجزائر" أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم العلوم السياسية تخصص تنظيم سياسي وإداري من إعداد الباحثة شليغم غنية وإشراف الدكتور بوقارة حسين للسنة الجامعية 2008-2009.

تتناول هذه الدراسة النظام السياسي الجزائري في مختلف مراحل تطوره مركزة على التحول من نظام الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية، أين بدأت بوادر بروز مجتمع مدني وتكريس مشاركته السياسية وإلى أي مدى سمحت هذه النقلة النوعية في النظام السياسي الجزائري بتأسيس مجتمع مدني مستقل وتحقيق هذه المشاركة؟ وهل هناك علاقة جدلية بين المجتمع المدني والمشاركة السياسية؟

اهتمت الدراسة: بتحديد المفاهيم الأساسية: المجتمع المدني والمشاركة السياسية ودور المجتمع المدني في تكريس المشاركة السياسية.

-المجتمع المدني المشاركة السياسية قبل التحول السياسي

[1]- المرجع نفسه،ص199

[4]بوحوش عمار والذنيبات محمد محمود،**مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث**، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1995،ص55

-التحول السياسي أي التجربة الديمقراطية وبداية ظهور المجتمع المدني.

-واقع الحركة الجمعوية لولاية ورقلة كدراسة نموذجية للوقوف على بعض الحقائق والافتراضات التي من بينها أن تأسيس الجمعيات المختلفة هو عمل نخبوي وحضري بالدرجة الأولى.

-تصور مستقبل المجتمع المدني في محاولة حل أزمة المشاركة السياسية.

نتائج الدراسة:

-لكي تكتسب المشاركة السياسية أهميتها يجب أن تتضمن القيام بدور نشاط وفعال في نشاط بشري مشترك، وهذا لا يمكن له أن يتم إلا من خلال مؤسسات منظمة ونشطة والتي نقصد بها مؤسسات منظمة ونشطة والتي نقصد بها مؤسسات المجتمع المدني، حيث أن تطور هذا الأخير مرتبط بالعناصر التالية:

مدة الاستجابة لهامش الحريات الذي يرتبط بتوجهات النظام السياسي.

انعكاسات تطور التشكيلات الاجتماعية والاقتصادية على مؤسسات المجتمع المدني، والتي تتأثر بالسياسات الاقتصادية الجديدة (كتأسيس جماعات رجال الأعمال) وبالسياسات الاجتماعية.

الاستجابة لاحتياجات مجتمعية والقضايا التي تبرز في جدول أعمال المجتمع كتأسيس منظمات حقوق الإنسان.

إشكالية التمويل وانعكاساتها على قطاعات وشرائح عديدة من المجتمع المدني.

-فهم التوزيع الجغرافي لمؤسسات المجتمع المدني، وما يشير إليه من عدم التوازن لصالح المناطق الحضرية، وتركز غالبية الأنشطة في العاصمة، وهذا ما جعلها نخبوية، وإقصاء القسم الأكبر من أعضاء المجتمع.

التعارض بين أشكال البنى الأساسية والاجتماعية الجديدة يؤدي إلى فتح الباب أمام الصراع وعدم الاستقرار.

كلما اختزلت المشاركة السياسية في الواجب الانتخابي، كلما ساهم ذلك في إضعاف قواعد وأسس المجتمع المدني.

إن أحد المؤثرات الأساسية التي تنعكس على تطور المجتمع المدني هو التنشئة الاجتماعية والثقافية والسياسية، وفي هذا المقام من المهم أن نذكر أن غالبية مؤسسات التنشئة الاجتماعية والسياسية لا تنتمي ولا تشجع قيم العمل الجماعي والتسامح وقبول الاختلاف والتنوع وغير ذلك من القيم الأساسية التي تؤثر في نضج الثقافة المدنية ،وفي هذا الإطار لا تختلف ممارسات ما هو حكومي عن ما هو مدني.

-أي هناك علاقة عكسية بين الاجتماعية والسياسية وعملية الإقبال على مؤسسات المجتمع المدني.

-إن المجتمع المدني المتطور يصبو إلى تحقيق قضايا التمكين لتأكد مبدأ الدفاع عن الحقوق السياسية والاجتماعية والثقافية عن طريق مشاركة سياسية فعالة.

هناك علاقة وطيدة بين المشاركة السياسية وعدم الاستقرار السياسي والذي يعتبر العنف السياسي أحد أسبابه الرئيسية، وهذا الأخير هو عبارة عن نوع من أنواع المشاركة فكلما اتسمت الحياة السياسية بالاستقرار عزف المواطنون عن المشاركة السياسية.

الدراسة الثانية:

" الدولة والمجتمع المدني في الجزائر" دراسة تحليلية لمضمون الثقافة السياسية، رسالة مقدمة لتنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،فرع التنظيمات السياسية والإدارية، من إعداد الباحث علي بن طاهر وإشراف الدكتور عمر بن سلطان، للسنة الجامعية 2010-2011.

يكمن التساؤل المحوري لهذه الدراسة عن طبيعة العلاقة التي تربط الدولة بالمجتمع المدني انطلاقا من القيم التي تُؤسَّس عليها الثقافة السياسية في الجزائر؟ وهل ثمة إمكانية للحديث عن وجود مجتمع مدني وما علاقته بالدولة؟

اهتمت الدراسة:

-بالأبعاد النظرية لمفاهيم الدراسة وحدود صلاحياتها للتطبيق في النموذج الجزائري.

-النخبة الاجتماعية والسياسية كمدخل لتحليل علاقة الدولة بالمجتمع المدني في الجزائر.

-الثقافة السياسية للدولة المستقلة وعلاقة السياسي بالمدني.

-الثقافة السياسية وعلاقة الدولة بالمجتمع المدني في ظل التحولات الديمقراطية

-الرؤية المستقبلية والآليات المقترحة لإعادة صياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني.

نتائج الدراسة:

1-يبقى استخدام الأدوات المعرفية في تحديد معنى ومضمون هذه المفاهيم (الدولة ، المجتمع المدني، الثقافة السياسية) في الواقع الاجتماعي والسياسي الجزائري، ممكنا في ظل المراجعة التاريخية وقابلا للدراسة حتى ولو تخطت المنهجية المتبعة تركيبة البيئة التي ظهرت فيها هذه المفاهيم وعلى رأسها مفهوم المجتمع المدني.

2- ثمة إمكانية للحديث عن وجود مجتمع مدني، ترجع بداية تشكله إلى نخب اجتماعية وسياسية تقليدية عاشت بنسب متفأوتة من مردودها الاجتماعي والاقتصادي ومن مخزونها الثقافي والسياسي ضمن كينونة ما يسمى بمؤسسات المجتمع الأهلي والحركة الوطنية المساهمة في تحديث اتجاهات ثقافته السياسية.

3-ربما يعود تراجع دور المجتمع المدني في مرحلة تشكل الدولة المستقلة إلى ترعرع إطاره التنظيمي في أحضان الدولة الشمولية ليُجعل منه مجتمعا مدنيا تابعا.

4- يمكن تفسير استمرار تراجع دور المجتمع المدني في مرحلة التجربة الديمقراطية إلى كون أن الثقافة السياسية ظلت عالقة بمسألة استمرارية الانقسامات على مستوى العلاقات السياسية وباستمرارية تباين وجهة النظر الأيديولوجية خلال حقبة الانفتاح السياسي.

5-تحديد المسارات المستقبلية لعلاقة الدولة بالمجتمع المدني متوقف في الأساس على درجة الثقافة السياسية والتطور الحاصل في حدود المشاركة التي يرسمها كل من المجتمع السياسي والمجتمع المدني عندما يفضي الأمر إلى الدفع بالعملية نحو الديمقراطية.

الدراسة الثالثة:

(دور المجتمع المدني في ترقية الرشادة الديمقراطية) أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم (تخصص العلوم السياسية والعلاقات الدولية فرع التنظيم السياسي والإداري من إعداد الباحث هشام عبد الكريم وإشراف الأستاذ الدكتور أمحند برقوق للسنة الجامعية 2012-2013

تعالج هذه الدراسة الإشكالية التالية :

إلى أي مدى يمكن لمؤشر المجتمع المدني المساهمة في تحسين أداء الحكم الراشد والرفع من الشدة الديمقراطية بما يضمن تحقيق الرشادة الديمقراطية وما هي أهم الآليات التي يمكن أن يعتمدها هذا المؤشر في ضبط الأسس التي يقوم عليها الترسيخ الديمقراطي كعملية مع تحقيق مسار دائم ومستديم لهذه العملية.

إهتمت هذه الدراسة بمتطلبات المنطق المؤسس للرشادة الديمقراطية وأهمية المجتمع المدني كفاعل:

-الحوكمة الشبكية العالية والأدوار الجديدة للمجتمع المدني وفق نظرية الديمقراطية الكوسموبوليتانية

-وظائف المجتمع المدني وموقعه في النقاش حول الدولة والديمقراطية .

-مؤشرات قياس جودة الديمقراطية ودور المجتمع المدني في إستدامة عملية الترسيخ الديمقراطي .

نتائج الدراسة :

-تساهم منظمات المجتمع المدني في تعزيز المساءلة الأفقية horizontal accountability أين يتواجد كفاعل رئيسي ومحرك أساسي يدفع المواطنين إلى المشاركة في رصد السلوك الحكومي ومراقبة أنشطة الدولة،وبالتالي من الناحية الوظيفية يمكن أن يساهم ذلك في عملية الترسيخ الديمقراطي.

-يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تلعب دورا مهما في تعزيز الديمقراطية عن طريق المساهمة في البرامج الاجتماعية والسياسية والاقتصادية،والقدرة على تحديد المشاكل المتعلقة بنقص الديمقراطية وتقديم تحذيرات حولها.

-إعادة إحياء مفهوم الرشادة الديمقراطية كمقاربة تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد السياسية والمؤسسة إلى جانب البعد الاقتصادي والبعد الدولي،مع تضمين كل التحولات الناشئة في المضامين المعرفية لمفهوم الديمقراطية والمراجعات الحاصلة للمفهوم،في إطار المحاولات إما لتجديده أو لتكييفه ضمن مسارات التحول الجديدة (الموجة الرابعة).

-يساعد المجتمع المدني على توفير العناصر المساعدة على إحتمال وجود نظام ديمقراطي سليم تجاوز مظاهر العنف /الهشاشة/ النقص التي يمكن ملاحظتها في عملية الانتقال الديمقراطي،يعتبره العديد من الباحثين شرطا مساعدا على ((قيم الديمقراطية)) وتوزيعها بالكثافة التي تسمح ببناء ديمقراطية متضمنة.

-يستطيع المجتمع المدني من خلال المؤسسة أن يضمن الشرعية والشفافية والمساءلة على جميع مستويات الحكم والمجتمع،وتنمية وبناء وتعزيز قدراته ومؤسساته،والمشاركة في بناء وتعزيز دولة ديمقراطية قوامها الإدارة الحرة،والعدالة والمسأواة والتكافؤفي الفرص والتكافل بين أفرادها،من خلال المساهمة في دعم ومساندة جهود الشرعية في تهيئة البيئة المناسبة لبناء دولة حديثة ومجتمع ديمقراطي مدني .

-تعتبر رغبة المواطن-الفرد في القيام بعمل جماعي تشاركي من المؤشرات على مستوى ديمقراطية المجتمع،ومستوى التقدم الاقتصادي الذي يستطيع أن يحققه،وأيضا مدى امتلاك المجتمع شبكة كثيفة من التنظيمات التطوعية والمؤسسات الوسيطة التي تشغل مساحة بين الدولة والقطاع الخاص وللمجتمع المدني والتي لا ينتمي إليها الفرد نتيجة لوجود روابط أو علاقات تقليدية.

-يعزز سلوك المجتمع المدني العالمي الإطار القانوني للديمقراطية ويضفي عليها شرعية ذات بعد عالمي-كوني كنسق عالمي للحكم أو ما يطلق عليه مصطلح الكوسموقراطية، التي من شأنها أن تعزز العمل خارج حدود الدول والحكومات والأطر القانونية الدولية التي تدافع عن فكرة السيادة والدولة القومية،فتعود الصلاحيات التنظيمية لهذا النظام الجديد القائم على القوانين الخاصة،مما يعطي ضمانات خاصة للجهات الفاعلة غير الحكومية بعد خضوع سلوكاتهم وتصرفاتهم لقواعد وإجراءات الضبط والمراقبة المطبقة من طرف ((الحكومات)).

–يؤدي المجتمع المدني العالمي global civil society إلى التأسيس لشبكات تسهل حركة المعرفة وترتب العلاقات بين الواقع –المراكز

–المتنوعة التي تثير الظروف الملائمة لإنتاج المعرفة في مجال التنمية والتغيير الاجتماعي،وفي وضع رؤى جديدة لفن الحكم governementality في إطار العلاقات الشبكية التي تظهر على النطاق العالمي

فيسمح قياس مستوى التعقيد الشبكي العالمي للمؤسسات الدولية ، ومستوى تعاونها مع الفواعل غير الدولية إلى التأكد على أن المجال أصبح أكثر انفتاحا لتسهيل تدفق (قيم–موارد–وسائل التأثير) لكل الفواعل على المستوى الدولي.

–إن مشروعية المواطنة تبقى من أهم المؤثرات التي على أساسها يتم تصنيف الدول الديمقراطية الحديثة وتكتسب أهميتها البالغة لأنها تتوسط المجتمع المدني والدولة، وتحدد للمواطن كيفية ممارسة حقوقه ومسؤولياته،وهي عامل مهم في صحة واستقرار أي نظام حكم.

–تؤدي الأدوار الجديدة للمجتمع المدني إلى إحداث التحول في طرق التفكير وممارسة السلطة في بعض المجتمعات ونشوء عقلانية في النشاط الناتج عن الحكومة ،وتوجيه السياسة الحكومية نحو تحسين رفاه السكان مما يودي إلى أن يكونوا أكثرإنتاجا وانصياعا، وعقلنة ممارسة السلطة والربط بين الفكر وأساليب الحكم وفقا لهذه العقلانية وتحقيق فعلية ((التدخل)) وفعالية((التواجد))،والتحول الواسع نحو الحكم الذاتي والتمكين للفواعل المحلية في عمليات التسيير والإدارة ورسم السياسة،مع القدرة عل تطوير شكل الحكم بما يحقق درجة من الديمقراطية استجابة للظروف القائمة والتأسيس لمجتمع يتضمن دستوره تحديدا واضحا للحقوق والواجبات.

الدراسة الرابعة:

"النخبة السياسية والمجتمع المدني في الجزائر" أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية: تخصص: التنظيم السياسي والإداري ، من إعداد الباحث زوبيري عبد الله وإشراف الأستاذ الدكتور: مزوي محمد رضا للسنة الجامعية: 2012–2013.

ويبرز التساؤل الرئيس للأطروحة عن الدور الذي لعبته المتغيرات السياسية والمجتمعية في تشكيل النخبة السياسية وتنظيمات المجتمع المدني في الجزائر، وهل يمكن اعتبار المجتمع المدني مسارا جديداً من مسارات

إنتاج النخبة السياسية؟ وهل هذا المجتمع بحاجة ملحة إلى الارتقاء في مستوى الأداء السياسي والاجتماعي من خلال هذه النخبة؟

من هذا المنطلق تسعى هذه الدراسة لتوضيح طبيعة العلاقة بين المجتمع المدني والنخبة السياسية من خلال:

-إعطاء خلفية نظرية لكلا المفهومين، لإثراء الحقل السياسي بأهمية الموضوع، مما قد يساعد الباحثين في المستقبل لإجراء، المزيد من البحوث، وكذا فهم كل من النخبة السياسية والمجتمع المدني في إطار المرجعية الأوسع نطاق من خلال النظام السياسي وفلسفته والمتغيرات والتطورات المصاحبة له، حيث تعطي هذه المفاهيم فرصة مواتية لمعرفة مدى صلاحياتها وملائمتها لفهم وتحليل الواقع السياسي الجزائري.

-يسعى الباحث لإعداد دراسة تحليلية علمية موثقة، بالتعرف على آليات النخبة السياسية من حيث خصائصها الاجتماعية وأدوارها السياسية، وفقا لخصوصية المجتمع والدولة في الجزائر من جهة، في ظل صعود منظمات المجتمع المدني وتعاظم دورها من جهة أخرى، ولمحاولة فهم هذه العلاقة، وفقا لمسار الأحداث المتلاحقة التي عايشتها الجزائر.

سعت هذه الدراسة، لتقديم تحليل سياسي اجتماعي عام للنحب السياسية والمجتمع المدني في الجزائر، من خلال البحث في حيثيات وجدلية العلاقة (التأثير والتأثر) بين المفهومين خاصة في فترة الانفتاح السياسي.

-التعرف على البناء الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للمجتمع الجزائري باعتباره العامل الأساس في تكوين الخصائص الاجتماعية والسياسية لمختلف النخب السياسية وفي التأثير على الأدوار السياسية واستمرارها وتغييرها، ومن ثم الإطار الذي نشأ فيه المجتمع المدني ومنظماته.

-محاولة الإطلاع على، تكوين النخب السياسية في الجزائر من أصولها وخصائصها الاجتماعية وعوامل ظهورها واستمرارها والكشف عن أسباب الصراعات التي حدثت فيما بينها.

- فهم طبيعة العلاقة بين التعددية السياسية وظهور المجتمع المدني في الجزائر، وكيف تعدى دوره التطوعي إلى العمل السياسي، وحتى التأثير في دوائر النخبة وصناعة القرار.

نتائج الدراسة:

من واقع الجزائر السياسي بينت الدراسة، أن عجز قنوات التجنيد النخبوي التقليدية في خلق فضاءات جديدة دفع إلى إنتاج نخب سياسية، خاصة قنوات الأحزاب السياسية التي كانت بمثابة الوجهة الوحيدة للأفراد في تدرجهم واعتناقهم الأفكار السياسية والدفاع عنها تحول الاهتمام منها، لأن الممارسة الفعلية أثبتت عجزها عن إشباع الحاجات الأساسية للجماهير، مما أدى إلى صعوبة منظمات المجتمع المدني بنشاطاتها المختلفة

كقوى سياسية واجتماعية جديدة، تحاول أن تقود العمل الاجتماعي والسياسي، وذلك بامتلاكها القدرة على التفاعل المباشر مع أفراد المجتمع، وبالتالي أدى ذلك إلى ضعف الإيمان بالأحزاب السياسية، وتصاعدت الثقة في قدرة المجتمع المدني حتى أصبح مسارا جديدا من أهم مسارات إنتاج النخبة السياسية في الجزائر، بل تعداه إلى المساهمة في كل المشاريع السياسية التي شهدتها البلاد.

-بينت الدراسة أن لجوء النخبة السياسية الجزائرية الاضطراري، إلى منظمات المجتمع المدني ليس للتشاور والمشاركة في إدارة الشأن العام فقط، بل جاء لامتصاص الغليان الشعبي ومواجهة الضغوطات نتيجة الحراك الاجتماعي والسياسي التي تشهدها المنطقة العربية، وهو تأكيد ضمني على عجز هذه النخبة بالتزاماتها وإسهامها في الإصلاح المطلوب بمستوياته السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، ومسايرة التحولات الحاصلة وتعد هذه الخطوة كخطوة استباقية للتكيف واكتساب شرعية جديدة، لأجل البقاء في الحكم أطول مدة ممكنة.

-وبناء على ما سبق فإن قضية الإصلاح السياسي تمثل واحدة من أهم القضايا المطروحة على الساحة السياسية، وعلى الرغم من استشعار الجميع بأهمية وحتميته، فإن النخبة السياسية الحاكمة وضحت أن الإصلاح السياسي الذي تشهده الجزائر، هو استمرار للخطوات السابقة لعملية التحول السياسي، على اعتبار أن الجزائر عرفت تجربة رائدة في العالم العربي في نهاية القرن الماضي، تميزت بامتلاك وعي سياسي وديناميةاجتماعية أتاحت الفرصة لمشاركة أكبر عدد ممكن من فئات الشعب.

-انطلاقا من النتائج المتوصل إليها، وقراءة في أبعاد المستقبل السياسي للجزائر في ظل التحولات الراهنة، فإن الوصول إلى إصلاح ناجح لتحقيق أفضل، لحالات التكامل بين النخبة السياسية والمجتمع المدني ينبغي القيام بعدة خطوات حقيقية تحتاج أولا إلى إصلاح دستوري وتشريعي يضمن الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية، وتجديد أشكال الحكم بما يضمن تداول السلطة بشكل سلمي، ولا يتأتى ذلك إلا بتوافر عدة مداخل نذكر منها:

-إصلاح المؤسسات السياسية من خلال التأكيد على احترام القوانين وتطهير الدولة ومؤسساتها كافة من قيم المحسوبية واستغلال النفوذ، وضرورة إصلاح المؤسسة التشريعية لأنها القادرة على القيام بهذا الدور.

-وجود نخبة سياسية وطنية تتحلى بقدر عالي من الحس الوطني، هي التي تتبنى توجهات الإصلاح لمعرفتها العميقة بالمصلحة الوطنية.

-مجتمع مدني فعال لنشر الوعي، لأنه يمثل أفضل سبل المشاركة الشعبية في البناء والتنمية وصناعة القرار، ويعد أيضا الضامن الحقيقي للتطور الديمقراطي بمنعه احتكار وتجاوز السلطة.

في سياق ما تقدم من نتائج الدراسة ، ولأهمية الدور الريادي للنخبة السياسية والمجتمع المدني في تحمل مسؤولية المساهمة في بناء المجتمع، والمشاركة في عملية التنمية، وتحقيق الإصلاح يمكننا أن نطرح بعض الأفكار التي من شأنها أن تساعد على تجاوز كل الأزمات والتقدم في مواجهة التحولات الراهنة والتحديات المستقبلية.

أدبيات الدراسة:

ورد في موضوع المجتمع المدني الكثير من الأدبيات والدراسات، نذكر أهمها فيما يلي:

-كتاب "المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية"، الصادر عن مجموعة من الباحثين من مركز دراسات الوحدة العربية، والذي يعتبر مرجعا مهما نظرا لتتأوله لمفهوم المجتمع المدني بشكل موسع ومفصل وأسلوب تحليلي أكاديمي متميز مع نخبة من المفكرين والباحثين في مجال العلوم السياسية، حيث تم التركيز في هذا الكتاب على وظيفة المفهوم ومستوى تأثيره في الديمقراطية ، مع ربط مجال الاهتمام بشكل كبير على الواقع العربي. وهذا ما يساعد على فهم أكثر لدلالات استعمال المفهوم في الجزائر، ودراسته وتحليله وتقييم أدواره في التنمية السياسية[1].

-كتاب، أحمد شكر الصبيحي والمعنون "مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي"، والذي كان ثريا من خلال ما ورد في محتواه حيث سعت الدراسة من خلال تحليل مسارات ومعطيات وتقويمها إلى تتبع الصيرورة التاريخية للمجتمع المدني وتحليلها في البيئة الغربية والعربية، ووجدت أن مصطلح المجتمع المدني عبر عن اختلافات في تحديد معناه. كما أن المفهوم حسب ما ورد في هذا الكتاب يدل على وظيفية مهمة خاصة في الواقع العربي. فمن خلال آلياته تتبلور الممارسة الديمقراطية السليمة، وهذا ما ساعد على تقديم إطار تحليلي مساعد للدراسة في ما يتعلق بالخصوص بدراسة العلاقة بين المجتمع المدني والديمقراطية، وأيضا صور العلاقة بين المجتمع المدني والسلطة السياسية في الواقع العربي عموما، مع إدراج للمشكلات والتحديات التي تواجهها منظمات المجتمع المدني في الوكن العربي[2].

[1] مجموعة من الباحثين ، المجتمع المدني في الوطن ودوره في تحقيق الديمقراطية، ط1،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1992.

[2] أحمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، الطبعة الأولى،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000،ص42.

-كتاب "المجتمع المدني في الوطن العربي والتحدي الديمقراطي"، لمجموعة من الباحثين، وتضمن الكتاب مجموعة من البحوث والدراسات المهمة التي تطرقت إلى قضايا تتعلق بتعريف المفهوم، وتحديد مؤشراته ودراسة دور العوامل الداخلية والخارجية في التأثير في تطور وبناء المجتمع المدني في الوطن العربي عموما[1].

- كتاب، سعد الدين إبراهيم، المعنون: "المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي"، والذي عالج فيه بعض العناصر من أهمها:

*المجتمع المدني ومستقبل الديمقراطية في الوطن العربي.

*دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي في الوطن العربي[2].

-كتاب "التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني " لستيفن ديلو، والذي حوى عل أهم المقاربات الكلاسيكية الحديثة والمعاصرة المفسرة لمفهوم المجتمع المدني.

وبالإضافة على الدراسات السابقة، فقد ظهر منذ تسعينات القرن العشرين عدد من الدراسات المهمة التي سعت للتأصيل للمفهوم على الصعيد النظري، ورصد وتحليل واقع المجتمع المدني بصفة عامة أو بعض تكويناته وتنظيماته، سواء على مستوى الدراسات المقارنة بين دولتين عربيتين أوأكثر . ومن أبرز هذه الدراسات التي تنأولت الجزائر:

* الدولة الوطنية والمجتمع المدني في الجزائر، للمنصف وناس[3]

* المجتمع المدني في الجزائر، لأيمن إبراهيم الدسوقي[4].

8-صعوبات الدراسة:

فيما يتعلق بالصعوبات التي واجهت إنجاز هذه الدراسة، تتمثل في حداثة الموضوع وقلة المراجع ، وغموض مفهوم المجتمع المدني في حد ذاته ، إضافة إلى ذلك صعوبة دراسة كل تنظيمات المجتمع المدني المتواجدة في الساحة الجزائرية لكثرة أعدادها، ولعدم تجذر المفهوم الصحيح فيما يتعلق بحقيقة المجتمع المدني فكثيرا

[1] مجموعة من الباحثين ،المجتمع المدني العربي والتحدي الديمقراطي، بمؤسسة فريديريتش أبيرت،بيروت،2004،ص26.

[2] إبراهيم سعد الدين، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي ،دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر،2000.ص64

[3] المنصف وناس، "الدولة الوطنية والمجتمع المدني في الجزائر"، المستقبل العربي، عدد 191 جانفي،بيروت1995، ص ص 104-116.

[4] أيمن إبراهيم الدسوقي،"المجتمع المدني في الجزائر"،المستقبل العربي، عدد 259 سبتمبر ،بيروت،2000،ص23

ما نجده مرادفا للحركات الاجتماعية أو الجمعيات، وهذا بدوره يعيق الوصول إلى الحقائق الموضوعية وفهم الظاهرة بكل أبعادها كما تظهر الصعوبة في الاختلاف في تكييف طبيعة مفهوم المجتمع المدني،

فهو تارة يستخدم في سياق الدولة والمجتمع السياسي، وتارة أخرى في سياق الدين، وتارة ثالثة في سياق النظم العسكرية، وتارة رابعة في سياق النظم الاستبدادية، ما يخلق قدراً من الغموض عند التعامل معهم ويرجع سبب هذه الاختلافات إلى الإنحيازات القيمية والإيديولوجية لبعض الباحثين وأيضا بسبب المواقف الحدية بشأن وجود المجتمع المدني من عدمه في الوطن العربي، ويمكن التمييز بين موقفين، فالأول ينفي وجود المجتمع المدني في الوطن العربي، بينما يقوم الموقف الثاني بوجوده مع بعض التحفظات، لقد اعتمدنا من خلال الدراسة على المفهوم الهيغلي للمجتمع المدني باعتبار هذا الأخير يستثني الأحزاب من هذه الحلقة حتى لا نقع في دوامة حزب السلطة وحزب المعارضة باعتبار أن كل الأحزاب تهدف للوصول إلى السلطة.

الفصل الثاني: تطور مفهوم المجتمع المدني تاريخيا

المبحث الأول:المفهوم الليبرالي الكلاسيكي للمجتمع المدني

ظل هدف فلاسفة القرنين " السابع عشر والثامن عشر" يتمحور حول محاولة التأسيس والتبرير لمجتمع ناشئ وهو المجتمع الرأسمالي الليبرالي في مواجهة النظام الإقطاعي، وعلى رأس هذا القطاع الفكري فلاسفة العقد الاجتماعي الذين اتجهت تصوراتهم في تفسير العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني نحو تقويض الأسس الفكرية للنظام القائم وتبرير النظام الرأسمالي الجديد.

لذلك يُلاحظ تأثر المفهوم الليبرالي للمجتمع المدني بفلسفة العقد الاجتماعي التي تشير إلى العلاقة التي تجمع المجتمع المدني بفلسفة العقد الاجتماعي على أساس أن مدينة المجتمع، إنما تعكس المصالح الخاصة وميدان المنافسة الحرة بين الذوات المستقلة التي تسعى نحو البحث في إشباع الحاجات الخاصة، إذ بإمكان الأفراد في حالتهم هذه، أي حالة طبيعتهم الأولى تلبية حاجاتهم بحرية وكرامة في إطار تنظيمات المجتمع المدني.

المطلب الأول: المجتمع المدني ونظرية العقد الاجتماعي.

يظهر مفهوم المجتمع المدني في سياق نظرية العقد الاجتماعي، المفهوم المرادف للمجتمع السياسي وقد أوضح جون لوك1* هذه المسألة في صياغته لنظرية المجتمع الليبرالي الذي تتطابق فيه الدولة الليبرالية مع المجتمع المدني، ويبدو فيها المجتمع المدني بدلالة واحدة إلى الصورة نفسها التي تبدو فيها "المجتمع السياسي".

يُبرز كل من (جون لوك) و(جون جاك روسو) أهمية المجتمع المدني كنتاج لفكرة التعاقد الاجتماعي انطلاقا من شرعية المصلحة التي يتسأوى فيها الأفراد لضمان حقوقهم المتساوية والتي تمتعوا بها في حالتهم الطبيعية في ظل غياب السلطة القادرة على ضبط وتنظيم شؤون الحاجات فالمجتمع المدني في تصور فلسفة هذا العقد هو الرد على هذه الحاجات من خلال إيجاد سلطة بديلة يُعترف بها اجتماعيا وسياسيا تكون وظيفتها سن وتنفيذ القوانين المنسجمة مع قانون الطبيعة على نحو مقبول لديهم جميعا.

---

* يمكن إجمال المبادئ التي تضمنتها فلسفة جون لوك:

1- الناس جميعا أحرار وهم متساوون في حقهم في الحرية.

2- الحقوق الطبيعية ليست منحة من أحد وإنما هي من خصائص الذات البشرية

3- جميع الناس متساوون في الحقوق والواجبات.

4- تنشأ السلطة السياسية على أساس التعاقد الاجتماعي المبني على التراضي بين طرفي العقد ينظر إلى : رسالة ثانية في الحكم المدني ،(ترجمة ماجد فوزي)، بيروت، 1959،ص142.

المجتمع المدني وفق أرضية العقد الاجتماعي هو المجتمع الضامن للحقوق المتساوية لكل الأفراد، لكن باعتبار هؤلاء ذوات حُرَّة مستقلة تبحث عن صالحها الخاص في ذاتية مطلقة وحرية مطلقة لا تحدها إلا حرية الذوات الأخرى. معنى هذا أن المجتمع المدني وهو الحرية التي يجسدها العقد الذي يتم فقط بين هذه الذوات الحرة المستقلة.

تبدو لنا العلاقة داخل المجتمع المدني، رابطة بين أفراد مستقلين ومتساوين يحكمها العقد المبرم بينهما في حرية مطلقة وتامة، يباشرون نشاطهم ويمارسونه بحثا نحو حماية أمنهم ومصالحهم، وتبدو لنا الدولة سلطة عامة فوق المجتمع وصراعاته، وظيفتها الأساسية حماية هذه العلاقة التي أساسها الحرية والمسأواة، لكن عمليا هذه العلاقة التي تحدث داخل المجتمع المدني لا تحدث بين قوى اجتماعية لها مراتبها الاجتماعية وتدرجها الاجتماعي المتماسك، فلا يمكن أن تتجاوز ذاتية الفرد وأنانيته التي تبحث سوى عن إشباع الحاجات.[1]

ما يبدو لنا ضمن نظرية العقد الاجتماعي في المنظور الليبرالي على أن المجتمع المدني هو مجتمع الإرادة العامة والمجتمع الضامن للحقوق المتساوية لكل الأفراد، فهو لا يدخل إلا في حيز "الوهم الأيديولوجي"2، بل يبدو لنا من الناحية العملية علاقات بين قوى اجتماعية غير متساوية، علاقات يضبطها قانون السيطرة والتبعية ولا نرى إطلاقا مجتمعا مدنيا له بنيانه المتكامل وآلياته الاجتماعية والسياسية التي تتعايش فيها القوى الاجتماعية على أساس تعايش حريات الأفراد كما يرى فلاسفة العقد الاجتماعي على المستوى النظري.

في الوقت الذي كان فيه مسعى فلاسفة العقد الاجتماعي يتجه نحو بلورة مفهوم المجتمع المدني في صيغته التعاقدية، في الوقت الذي يُلاحظ فيه مسعى النظرية الليبرالية نحو مواكبة التحولات التاريخية والاجتماعية السياسية في أوروبا من خلال العمل على صياغة مبادئها ومفاهيمها على أرض الواقع والعمل على تهيئة المجال للمجتمع البرجوازي الناشئ والسماح بتطور حدوده الأيديولوجية والسياسية، وهنا يبقى المجتمع المدني في المفهوم الليبرالي حبيس المجتمع البرجوازي.

عندما يُقال أن المجتمع المدني تبلور مع نشأة المجتمعات البرجوازية والعلاقات الرأسمالية، لا يعني هذا ضرورة أن يتسأوى المجتمع المدني البرجوازي ولا يعني هذا بالضرورة أن يرتبط المفهوم مع الليبرالية

[1] مداخلة حسام عيسى، على بحث سعيد بن سعيد العلوي (نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث) ورقة مقدمة إلى ندوة المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1992،ص69.

[2] المرجع نفسه، ص70.

الاقتصادية، خصوصا عندما يُوضع كشرط أساسي من قبل الباحثين خلال القيام بأي دراسة لها علاقة بموضوع الدولة والمجتمع المدني. فمن الخطأ جدا أن يبقى متغير "الرأسمالية" هو المتغير المستقل الذي يُستخدم عند أي تحليل للمجتمعات.

إن تنزيل المفهوم في ظرفيته التاريخية لا يعني نقل التجربة في كل بحث له صلة بالموضوع، واستخداماته في الواقع المراد دراسته والذي يختلف تطوره الاجتماعي والاقتصادي بصورة جذرية عن سياق التطور في الغرب الرأسمالي. فإن كان للمفهوم ارتباط بالصراع الطبقي في أواخر التشكيلة الإقطاعية في القرنين السابع عشر والثامن عشر، فهذا شأن تنظيمات المجتمع المدني التي تسأوت وتطابقت مع المجتمعات البرجوازية التي برزت في النسيج الاجتماعي والسياسي الغربي وبالتالي فلا ينبغي أن يُلمس المفهوم كحقيقة تاريخية يجب أن تُطبق شروطها كليا.

كما لا ينبغي أن يُلمس المفهوم المتجلي سوى في صيغته المرتبطة بفلسفة العقد الاجتماعي التي تفترض أن علاقات القوى الفردية المتساوية الذات الحرة، قادرة على تحقيق الانسجام من تلقاء ذاتها دون أن يكون للدولة دخل يتجه نحو ضبط السلوك وحماية الأمن وهو ما جعل هيجل يعتبر المجتمع المدني ضمن نظرية العقد الاجتماعي عاجزا لوحده عن تحقيق الانسجام والأمن، بل لا يتحقق استقراره إلا في وجود الدولة التي تواجهه نحو الغاية الأخلاقية المحددة.[1]

الدولة هنا قادرة على صيانة المصالح الخاصة المتنافسة والمتعارضة، بل إن إشباع الحاجات لا يمكن تحقيقها إلا في ظل الدولة والمجتمع المدني ما هو إلا مستوى واحد من مستويات الدولة التي تتعدى حاجاتها2 حاجات تنظيمات المجتمع المدني، فالدولة عند هيجل كيان مقدس يمثل فيها المجتمع المدني جزءا أساسيا من نظامها الأخلاقي والروحي، ولا يتطابق معها على عكس ما أشار إليه فلاسفة العقد الاجتماعي.

يعتبر **(هيجل)Hegel** المجتمع المدني على أنه مجال تتنافس فيه المصالح المتعارضة، لكن مجال هذا التنافس لا يمكن أن يوجد إلا داخل الدولة المسماة "بالجماعة الأخلاقية" والتي استوعبت داخلها حقوق الأفراد وواجباتهم واستوعبت في طياتها كل المؤسسات. هذا التنافس في رأي هيجل يجب أن يُضبط قانونيا ولا ينبغي أن يخرج عن أخلاقيات الدولة. فكل خروج لهذه المصالح المتنافسة عن حدود الدولة

[1] هربرت ماركيوز، العقل والثورة : هيجل ونشأة النظرية الاجتماعية (ترجمة فؤاد زكريا)،ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت،1979، ص ص 204-205.

[2] Berland Badie, Sociologie politique, Presses univeritaires de France, paris 1979, PP104-105.

يجعل المجتمع المدني هو المسؤول عن أسباب الخلاف والانقسام الاجتماعي والسياسي في نظر أخلاقية الدولة و"عندما يصبح الحق المجرد وسلطة قائمة في المجتمع فإنه لا يعود بعدئذ مجردا لكنه يصبح حقا إيجابيا أي قانونيا، وهكذا ينشأ نظام العدالة أو الهيئة القضائية"[1].

من هنا تبرز أهمية القوانين التي تفرض الرقابة من قبل كما يسميها هيجل بأجهزة العدل والشرطة التي تستلزم تطبيق القانون عندما تنشأ حاجة المجتمع المدني إلى الانتظام في هيئات مدنية من أجل الدفاع عن المصالح المشتركة والتي تقودها الروابط والهيئات الحرفية والنقابية والتي من حقها أن تحوز أيضا حق إدارة المصالح.

المجتمع المدني في غياب الدولة يعد مجتمعا عرضة للتمزق السياسي في نظر هيجل، تجسده سوى المصالح الخاصة ويُؤدي في الأخير لأن يكون عائقا من عوائق الاستقرار والتي تحول دون تحقيق الوحدة السياسية والاجتماعية المرتقبة وهي "وحدة المجتمع الألماني".

في هذه الحالة يُلاحظ تحول الفيلسوف الألماني هيجل من مرحلة ما هو كائن إلى مرحلة ما ينبغي أن يكون وهو رغبته في أن يكون المجتمع المدني يُمثل جملة العلائق والوسائط التي تربط بين الأسرة من جهة والدولة من جهة أخرى، فتتفاعل فيها العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية بهدف التحول من مجتمع قائم على رابطة القرابة والدم إلى مجتمع المواطنة والولاء إلى الدولة التي تمثل النظام السياسي القادر على صيانة وحماية مصالح تنظيمات المجتمع المدني.

يتحقق هذا الانسجام حسب تصور (هيجل) بشرط تفاعل المنظومات الثلاث[2] التي تحددها فلسفته والتي تمثل اللّحظات الحاسمة التي يتشكل منها المجتمع المدني وهي "منظومة الحاجات- منظومة العدالة والقضاء- ومنظومة الإدارة والهيئات الحرفية". وتأتي الدولة هنا لتحقق الاتفاق بين المصلحة الخاصة والعامة ضمن الوظيفة الأساسية المسندة إليها ولا يكون للمجتمع المدني أي دور سوى داخل الدولة.

مإذا يعني أن يُخصص (هيجل) موقعا متميزا للدولة باعتبارها كيان سياسي متحكم في ذاته ولا يكون فيها للمجتمع المدني مجرد لحظة من لحظات الحياة الروحية كما تشير فلسفة هيجل؟ ومإذا يعني أن يُمثل المجتمع المدني سوى حلقة الوصل التي تقع بين الأسرة الأبوية والدولة التي تتحكم في ذاتها عن طريق نظام أخلاقي يفرض عملية انتقال واسعة نحو الولاء والخضوع لجهازها الإداري والسياسي؟

[1] ولتر سستيس، فلسفة هيجل،المجلد الثاني :فلسفة الروح،(ترجمة إمام عبد الفتاح) دار التنوير، بيروت،1982،ص98.

[2] هيجل، مبادئ فلسفة الحق،(ترجمة تسيير شيخ الأرض)،وزارة الثقافة، 1974دمشق،،ص ص 232-245.

ألا يُعد هذا تقليلا من أهمية المجتمع المدني والنظر إليه نظرة سلبية لصالح تقديس مبالغ فيه للدولة؟ وألا يعتبر هذا فكرا مبررا يحاول أن يؤسس إلى استبداد من نوع آخر أشار إليه هيجل من دون أن يدري؟

واضحٌ أن صياغة هيجل لدلالة مفهوم المجتمع المدني تقترن بمنظومة فكرية تحاول بناء نظرية سياسية معينة انطلاقا من واقع خاص، وبالفعل تضمنت فلسفة هيجل رؤية خاصة للمجتمع المدني تعكس نموذج "المجتمع الألماني" وتعيد بناء الدولة القوية.

إنّ مخلفات الاستبداد الإقطاعي بألمانيا المساهم في تفتيت المجتمع وإعادة بناء الاستبداد من جهة، والخشية من أن لا تقوم الدولة بمهام التوحيد القومي وأن لا تتطلع إلى تغيير منشود مقارنة مع انجلترا وفرنسا وفي ظل قوى اجتماعية ضعيفة عاجزة عن إقامة الأمن والاستقرار من جهة أخرى، دفع هيجل إلى الدعوة إلى بناء دولة قوية تتولى مسؤولية تحقيق هذه الإنجازات والطموحات1.

فثمة واقع اجتماعي وسياسي طموح فرض على هيجل النظر إلى موضوع علاقة المجتمع المدني بالدولة بهذه الرؤية، جاعلا تحرر المجتمع المدني من جسد الدولة غير وارد، لأن تركيبته غير المستقرة والمهددة بالانفجار في ظل تصادم وتصارع المصالح الاجتماعية والسياسية، تجعل تدخل الدولة مسألة حتمية لتأمين حل التناقضات الداخلية اللاصقة بالمجتمع المدني وهي الأفكار التي سيستفيد منها كارل ماركس ويوظفها في نظريته المحدّدة لعلاقة المجتمع بالدولة.

لكن المجتمع المدني ظل هو صاحب المبادرة تقرُّ به أيديولوجية الليبرالية القائمة على أساس الحرية الفردية "Individualisme" وهي الشرط الأساسي لقيام أي تجمع تطوعي مجسد للانفتاح والحرية والاستقلالية وهو ما جعل (ألكسي دي توكفيل) في كتابه "الديمقراطية في أمريكا" ينحاز جذريا إلى أن يكون المجتمع المدني هو المبادرُ في شغل كل الفضاءات المحتملة في المجتمع. محذرا في الوقت نفسه من المخاطر التي يتضمنها التراث الهيجلي[2]، المبالغ في تعظيم دور الدولة وسيطرتها على المجتمع المدني باسم الصالح العام.

---

[1] كريم أبو حلاوة، "نشأة مفهوم المجتمع المدني وتطوره، وتجلياته في الفكر العربي المعاصر" أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في علم الاجتماع الثقافي، دمشق بدون تاريخ،ص62.

-راجع : ماركوز، العقل والثورة، مرجع سبق ذكره،ص218.

[2] عبد الباقي الهرماسي، المجتمع المدني والدولة في الممارسة السياسية الغربية من القرن التاسع عشر إلى اليوم: دراسة مقارنة في: المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، ط2، بمركز دراسات الوحدة العربية،بيروت، 2001،ص97.

دعوة **(ألكسي دي توكفيل)** هي دعوة إلى تأسيس الجمعيات الحرة والتطوعية التي تعتمد على ذاتيتها في التحرك والتنظيم. وهي شروط أساسية لقيام الثورة الديمقراطية التي أثارت انتباه صاحب كتاب الديمقراطية في أمريكا.

المطلب الثاني: المفهوم الماركسي للمجتمع المدني

لا يمكن فهم التصور الماركسي للمجتمع المدني، إلاّ إذا تم تنزيل المفهوم أيضا في ظرفيته التاريخية ومعرفة المفاهيم المستخدمة في فلسفته عند دراسته التي أقامها في معرفة بنية المجتمعات الرأسمالية كمفهوم الصراع الطبقي ومفهومي البنية التحتية والفوقية إلى جانب مفهوم الثورة والبروليتاريا.

ولأن المفهوم إنّما يكتسي أهميته من نظرية ماركس **(Marx)** إلى تاريخ الجماعات البشرية على أنه تاريخ الصراع الحقيقي داخل المجتمع، صراع بين البرجوازية وطبقة البروليتاريا.

إن بروز البرجوازية في تصور ماركس كقوة ثورية ضد الإقطاع وارتكازها على أيديولوجية رأسمالية قائمة على الاستغلال، سيؤدي مع مرور الزمن إلى ظهور طبقة البروليتياريا التي ستبرز هي الأخرى كقوة ثورية لكن ضد ممارسات الطبقة البرجوازية. ويرى ماركس من الضروري خلال هذه اللحظة أن يستمر بقاء الدولة لفترة محدودة حتى يتم القضاء نهائيا على الطبقة البرجوازية، وعندما يصبح المجتمع بلا طبقات مما يؤدي الأمر إلى سقوط الدولة ولن تكون هناك حاجة إلى وجود سلطة.

إذا كان هيجل ينظر إلى المجتمع المدني كمجال تتنافس فيه المصالح المتعارضة داخل الدولة، فإن ماركس يضع هذا المجال مقابلا للدولة والتي لا تُمثل في نظره إلا فضاءا بيروقراطيا، بينما يمثل المجتمع المدني مجالا أوسع وأشمل من الدولة، فهو الذي أقامها وأنشأها خلال مرحلة معينة من تاريخ صراع الطبقات من جهة، وهو الذي يؤدي إلى اختفائها عند زوال الطبقات من جهة أخرى.

يشمل المجتمع المدني في نظر ماركس "مجمل الحياة التجارية والصناعية لمرحلة معينة وبذلك يتجاوز الدولة والأمة بالرغم من أنه لابد له على أية حال من تأكيد ذاته في الخارج من حيث هو دولة، وفي الداخل من حيث هو قومية.. إن المجتمع المدني بصيغته هذه لا يتطور إلا مع البرجوازية ومهما يكن من أمر فإن التنظيم الاجتماعي المشتق بصورة مباشرة من الإنتاج والتعامل، والذي يشكل في جميع العصور أساس الدولة وكل البقية الباقية من البنية الفوقية المثالية قد سُمي على الدوام بهذا الاسم نفسه"[1].

[1] ماركس، انجلز، الإيديولوجيا الألمانية،(ترجمة فؤاد دايوي)، دار دمشق ،بدون تاريخ.

يُعتبر المجتمع المدني، وفقا للرؤية الماركسية التفاعل المادي لعلاقات الأفراد ضمن فترة تاريخية معينة من تطور المادية مُمثِّلا فضاءا من الصراع بين المصالح الاقتصادية المتعارضة للطبقات، ومنه تتحدد طبيعة الدولة بناء على علاقات القوة السائدة التي تفرضها الطبقة المسيطرة اقتصاديا.

حسب ماركس فإن المجتمع المدني لا يمثل فقط الجانب الاقتصادي الذي تتصادم فيه المصالح المختلفة للطبقات، بل يمثل أيضا الجانب السياسي. سُمي عموما حسب ماركس بالاقتصاد السياسي ومن هنا فإن قراءة ماركس للمجتمع المدني تصبح مزدوجة، من جهة يمثل القاعدة الواقعية والمادية للدولة" مجتمع مدني اقتصادي" وتناقضه مع الدولة من جهة أخرى يمثل المجتمع المدني السياسي.

المجتمع المدني الاقتصادي هو المجتمع البرجوازي الذي أقام الدولة في مرحلة معينة من تاريخ الصراع بين الطبقات، وهو أيضا يؤدي إلى سقوطها في نهاية الصراع في حالة ما إذا اشتد الصراع وسيطرت طبقة العمال على الطبقة البرجوازية وعندما ينم ذلك يصبح المجتمع طبقة واحدة هي طبقة البروليتاريا، ثم يظهر المجتمع اللاطبقي ولن تكون هناك حاجة إلى وجود الدولة ومن ثم يختفي المجتمع المدني، لذلك نجد كارل ماركس في كتابه "رأس المال" يستغني عن مصطلح المجتمع المدني كبنية تحتية ويحتفظ بمفهوم علاقات الإنتاج الاقتصادية والاجتماعية كفضاء تاريخي على أساس أنحركة التاريخ هي عملية نقل شكل الملكية الخاصة إلى شكل آخر جديد.

لكن من الناحية الواقعية فإن تكوينات المجتمع المدني ظلت قائمة بمختلف أشكالها الاقتصادية والسياسية والأيديولوجية والدبلوماسية والاجتماعية والثقافية في كل الأنظمة وحسب طبيعة ثقافاتها السياسية والقوة السائدة، محددة علاقتها بالدولة وفي الغالب فإن الدولة ظلت في مواجهة المجتمع المدني وفوق تكويناته، مستخدمة هنا الطبقة العاملة في الاستيلاء على السلطة وهيمنتها على زمام الأمور في كل من إيطاليا وألمانيا في إطار سلسلة التحولات الاجتماعية والثورية التي شهدتها أوروبا بعد قيام الثورة البلشفية وظهور الحركات الفاشية والنازية التي سيطرت على السلطة والحكم بطريقة مطلقة.

المطلب الثالث: مسار التجمعات الدينية

الجمعية ظهرت في أزمنة قديمة، في مصر على شكل جمعيات عمالية مثل نحاتي أحجار القبور الملكية وفي فلسطين مثل صناعي معبد هيكل سليمان.

التجمعات الدينية كذلك مهمة جدا في روما القديمة، حيث كانت هناك مدارس تجمع المواطنين حسب مهنة، حي، قرابة، أو حسب اعتقاد، بهذا الشكل الأخير الجمعيات ستلعب من الآن فصاعدا في التاريخ

دور المتفوق، ففي فرنسا منذ العصور الوسطى الأوامر الدينية وجمعيات الرهبانيين تبنى حسب نموذج جمعيات تطوعية حول قائد كاريزمي.

جمعيات دينية للبر والإحسان في القرن الثاني عشر تجمع لائكيين حول الصومعة أو في نفس الحي لأسباب دينية ومساعدات تعاضدية وبعض الأحيان في روح إنكار لسلطة البلدية.

نقابات التجار، الحرفيين، المرافقات العالمية هم أشكال متعددة للجمعية التي ستولد وتتطور في نفس الفترة في مشكلة دفاعها تعاضديا ضد عدة أخطار.

مع عصر الأنوار ستولد أشكال جديدة للجمعيات على أساس هيجان ثقافي: الصالونات البارسية التي صنعت من جديد العالم وأحتفل بها في كل أوروبا ،حيث هناك أكاديميات مهمتها نشر العلوم والمعرفة وجمعية تجمع عقول منيرة تعمل لحب البشر في سبيل الإنسية، وأخيرا مع مجيء العمل الصناعي ظهرت جمعيات عمالية ونقابات ترى النور لأول مرة.

منذ القرن السابع مع **Clovis** الأول، الكنسية الكاثوليكية تشغل مكان المتفوق النظم ستعمل في حوالي القرن الثالث عشر الذي يتبع الثنائي المحرك كنيسة–دولة، الأولى تؤكد شرعية الثانية(النموذج المتوصل إليه سيكون الملكية المطلقة للحق الإلهي) الثاني يفوضه.

خلال كل هذه الفترة الفرد أخذ في شبكة من التضامن على عمق الإخضاع، الحرية لم تكن مألوفة في المجتمع لا توجد في ما هو تتوقف عليه التبعية، هذا يفسر بلا شك بأن الميول والاتجاه الذي نبض في هذه الفترة يمثل في الحركات الجمعوية ذات أسس وظيفية ودينية.[1]

وليدة عصر الأنوار وكل التقدمات التي أجريت عمليات ثورة المعارف وتحرر الإنسان، الثورة الفرنسية تكونت بإعلان حقوق الإنسان والمواطن في 26 أوت 1789 حيث وضعت الحرية والمسأواة في حقوق كل شخص، وبدأت بإلغاء حرية الاشتراك ثم قانون **Allarde** بتاريخ 2 ماس 1791، ثم قانون **Le chapelier** في 14 جويلية1791، اللذان سيلغيان النقابات الحرفية ويمنع كل الجمعيات وتكتل أو التحالف.

السلطة غيرت الأيادي والبناء جزء من ثلث الدولة (البرجوازية الصناعية والتجارية) تضغط على جزئها الآخر (الشعب) من أجل طرد وإبعاد النبالة ورجال الدين، لا يريدون أبدا أن يكون الحكم باسم الإله ولكن باسم الشعب.

[1]- Gabriel Brie, **La Fin du modèle associatif dans les organisations de l'action sociale** Mémoire Pour l'obtention du (C.I.E.H), paris,2007, P67.

فالانقلاب السياسي 1791 يقع على مبدأ حكومة الشعب وعلى نمط المنظمة والدولة والتفويض بالقرب من حكومة مباشرة.

المركزية والانتخاب سيصبحان المفتاحان والدولة ستصبح الضامن الوحيد للمصلحة الأكبر (المصلحة الجماعية) والمساواة في المعاملة.انطلاقا من هذه المبادئ نفهم أن الدولة لا تستطيع أن تنكسر لا إقليميا ولا اجتماعيا، فليس هناك حاجة إلى كائن وسيط مثل الكنائس، النقابات الحرفية، الطبقات، الأحزاب، الجمعيات، ليست هناك حاجة لوسيط بين الأفراد. فالفرد أصبح من الآن فصاعدا حرا (مفارقة حسب قانون **Allarde** نفسه)، كما كان الاشتباه في كل أشكال التجمع لمدة أكثر من قرن والتي يمكن أن نطلق عليها عصر كل الأخطار السياسية.

هذه الثورة السياسية ليست لثورة أفكار وآراء هي كذلك نتيجة تحول اقتصادي وعلاقات إنتاج مع ميلاد الرأسمالية الصناعية.

يتحرر الشعب من الأسياد القدامى حتى نجعل منه قادرا أن يتفرغ للمصانع، الثورة الفرنسية ستجوعهم وتفقدهم موضعهم وتعطي ميلاد لبروليتاريا مكثفة التي تنمو ببطء لكن منظمة بقوة وتعطي ميلاد لنموذج جمعوي عصري، قرن بكامله من الثورات المتعاقبة ستكون مهمة من أجل بناء توازنات جديدة.

حتى وإن كان الحدث الجمعوي ممنوع، فإنه سيكون أكثر حيوية مدى القرن التاسع عشر، عابرا كل النماذج التقليدية كالنقابات الحرفية المرافقة، الجمعيات الدينية، النوادي، المؤسسات لكن كذلك كل هذه الأشكال بحال مرممة.

هذا الهيجان والغليان وهذا الصعود للرغبة الجمعوية يفسر بطريقتين:

أولا: بسبب الإشكالية الاجتماعية أو نزعات صدمة الحرية، المساواة، الأخوة والعدالة الاجتماعية، وحقائق لاستغلال مزري لطبقة اجتماعية ،ثم ثانيا بسبب صراع التيارات الثقافية والسياسية حول مفهوم السلطة ومن أجل السلطة، في هذا الصراع الكنيسة ترمز للظلام وترعى إعاقة التقدم والنظام القديم يذكر عبارة ماركس "الدين أفيون الشعوب" بالضرورة مغروس في الدول وفي اللاوعي الجماعي يشارك بالكامل في هذه الحيوية ،ويوجد في نفس الوقت بالضرورة محارب من طرف إيديولوجية لائكية ومن طرف دولة تزيد أن تكون لوحدها متكفلة بما هو عمومي المثالية في العيش معًا، تفسر بعصر الأنوار، مرغوب فيها بالثورة، فمحتوى كل إعلان حقوق الإنسان والمواطن مكتوب في واجهات البلديات، أماكن للألفة التقليدية مثل الأسرة، قرى يخدمها الكهنة، تبحث عن تناوب النقابات الحرفية والجماعات الدينية مخفضة للحريات الفردية وسلطة الدولة.

تمر بمعاينة لإلغاء أجسام وساطة تقود إلى العشوائية والاستبداد ،معروف بالانتقال مع **سان سيمون saint simon** بأن النشاط الصناعي يجري عملية اشتراكية الفرد، يدمج مبدأ الإنسانية ويسير حتما نحو المسأواة والديمقراطية، يبحث عن نماذج للتنظيم الاجتماعي بإدماج الحرية الديمقراطية، الفردانية، التعاقد، إنه مجسد من طرف رجال آخرين كذلك متنوعين مثل **Tocqueville توكفيل** وإيمانه في تقدم المساواة **Enfantin** ومجتمعاته التضامنية ،**Considerant** والرتبة الأدنى وحقه في أوقات الفراغ، **Fourier و Cabet** وجمعياتهم المثالية، كتاب مثل: **Zola** و **Hugo**، مفكرين سياسيين مثل **Proud' Hon** و **Marx** الكنيسة ليست غائبة في هذا النقاش مع تيارها الكاثوليكي الاجتماعي مجسد بواسطة **La Tour du pin** وشخصيات عديدة في الميدان الكاريزمي مثل **Frédéric Ozanam** النوادي ثم الأحزاب السياسية مجسدة من طرف[1] **– Garnier– pages, Waldeck– Rousseau Thiers** سيفسرون نقطة معاكسة، الرغبة في الهيمنة الاحتكارية للدولة، تعدد الآراء ونماذج الديمقراطية في نفس وقت هشاشة السلطات والنظم.لكن النشاط الجمعوي بقي نشاط مهدم.

- **نماذج الجمعيات:**

شكلين للجمعية سيتطوران: الأول من عمل البيروليتاريا، ثم من الطبقة العمالية التي تنظم لتحاول الهروب من البؤس الاقتصادي والاختناق الاجتماعي، هي أصل الإسعاف التعاضدي والنقابة العمالية تعاونيات عمالية، حركات تربوية شعبية...الخ.

الثاني ببساطة مسموح من طرف السلطة لم يكن هناك انشغال لا بالأجر ولا بتنظيم العمل، ميلاد الكاثوليك الاجتماعي ومهمته التخفيف من بؤس العمل، ستكون مؤكدة من طرف المجتمعات الإنسانية الموروثة من عصر الأنوار، أعمال القديسين عن طريق الجمعيات الدينية من بينهما أخرى قديمة جدا تعمل في المستشفيات بيوت مخصصة للمسافرين يتولاها رجال الدين، في هذه الأحيان الدولة تتمسك بإعادة الأخذ بيدها الشأن العام، وهناك ثلاثة اقترابات إيديولوجية وتاريخية مميزة للمواجهة وهي:

الاقتراب الأكثر قدماً تنقله الكنيسة عن طريق قرى يخدمها كهنة(باغواس) وجمعيات دينية وهي مفاهيم متواجدة في المحبة المسيحية، الإحسان، المساعدة... الخ.

الثانية نقلتها الحركات البروليتاريا ثم الحركات العمالية متمركزة على التضامن، الحماية، ذاتية، التنظيم لمواجهة البؤس والاضطهاد.

[1]- Ibid, P77

الثالثة: نتيجة الرغبة في دولة اجتماعية[1]. يصعد في هذه الفترة ما سماه الاكتشاف الاجتماعي، فالحق في الجمعية ليس معترف به بعد.

الميدان جاهز ليقول **لويس نابليون Lowis Napoléon** سنة 1852 "الطبقة العمالية هي بدون منظمة وبدون مكان، يجب أن نعطي لها حقوقها ومستقبل إعادة رفعها بعيونها الخاصة بواسطة الجمعية، التربية، الأخلاق" قانون 15 جويلية 1852، اعترف بمؤسسات الإسعاف التعاضدي، قانون 25 ماي 1864 سمح بالتكتل والاتحادات، قانون 21 مارس 1884 وضع الحرية النقابية، في نفس الوقت بعض المعروف قدمته الدولة لأعمال مساعدات الكنيسة كمؤسسات إسعاف تعاضدي، لا سيما أن الدولة ليس لها الإمكانيات لهذه الطموحات.

بعض التيارات الكنيسية مع **la Tour du pin** جاهزة للاعتراف بمداركة دور الدولة في الحياة الاجتماعية الفرنسية، أخيرا المحافظين مصطحبين السماح لجمعيات الترفيه ما دام بعيدة عن الفعل السياسي.

Waldecks– Rousseau فيما بعد بفهم بأن حرية الجمعية ضيق مرتبط بالصراع ضد الجمعيات الدينية، الاشتراكي **Viviani** يكتب بأن قانون حول الجمعيات ما هو إلا إصلاح الهجوم النهائي ضد الكنيسة حسبه يتعلق بمعرفة هل سيكون مجتمع مرتكز على إرادة الإنسان او مرتكز على إرادة الإله وبهذا يكون الإشكال حول مسألة حرية الاعتناق في هذه البيئة تشكلت المفارقة المؤسسة التي ستصل إلى الانتخاب ما تسميه **Martine Barthelemy** تسوية 1901 فهو يحمل بعد ذلك غموض كل الحركات الجمعوية الفرنسية، تاريخ الجمعيات، كما نسميه اليوم جوهر القانون الذي توصل إلى المساواة الجوهرية مرتبط بنقل الألفة لتكونها الحركة العمالية ونقابية ومسار نضج المنظمة السياسية.الحدث الجمعوي هو أولا حدث فردي يكتب **Jean Defrasne** في مقدمة مرجعه "تاريخ الجمعيات الفرنسية"[2].

الجمعيات في تنوعها تجمع أفراد اختاروا أن يعملوا مع بعض، هي تعني كل الشعب وكل الأوساط الاجتماعية التي كانت عبر التاريخ شكل خاص للفعل الجماعي وعلى هامش مؤسسات فضاء حر.

[1]- Donzelot Jacques, **L' invention du social**, Poche 1994,p33.

من جهته **Valéry Giscard** يعرف الحدث الجمعوي "رجال ونساء مجتمعون لمشروع مشترك يحققونه بأنفسهم دون وسيط أو ضغط"1 تنوع أصول هؤلاء الرجال والنساء حوافزهم في القطاعات التي يعملون بها أين أنتجوا جمعيات دينية، مهنية، سياسية، اجتماعية، ثقافية... إنها كاشفة لتنوع الحركة الجمعوية .

في سجل آخر. **Jean– louis la ville** و **René sainsaulieu** يشرحان أن الحدث الجمعوي ولد وتطور في فضاء يفتقد الإجابة عن الاحتياجات مادية ورمزية أو رد فعل للحصار والقهر الناشئ عن السلطات الموجودة سلطة سياسية، دينية، اقتصادية[2].

هذا يدل أنه في كثير من الأحيان السلطات تتهم الحركات الجمعوية ومؤسسيها متبنين نمطين من السلوك: محاربتهم أو استخدامهم، منذ زمن بعيد السلطات العمومية تشك في فعل الجماعات لأنها تهرب منها"

لكل هذه الحجج نستطيع أن نفهم بأن الفاعلين الجمعوين يعبرون في علاقات ضيقة بالنسبة لمحيطهم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في مرآة تاريخهم في هامش مؤسسات ومنظمات في جدلية التعأون أو المقاومة.

نجد في جذور الكلمة النشاط الإنساني فهي تعني بالمرة سلوك اجتماعي وفردي تطوعي حر واختياري بمعنى أن الجمعية هي منظمة إنسانية مختلفة عن الآخرين.

في المحل الأول: الاجتماعي يخطر في الذهنيات وبدون شك بأنه الفضاء الذي يجري من العائلة إلى الأمة (من الدم إلى الأرض) مرورا بالعشيرة والإقليم، يتعلق الأمر هنا بمكان الانتماء فهو يملأ بدون شك وظيفة بناء الهويات الفردية والجماعية، وكذلك تلبية حاجيات المعيشة الأولى، وليس هذا فقط فهو يلبي أخرى فردية وهي بناء حريته الخاصة وأخرى أكثر جماعية، هوية وحل لحاجات خاصة لجزء من الجماعة بطريقة أخرى يمكن القول أن هذه المنظمة لا تسمح بصيرورة الاختلاف، تستمر في جماعة اجتماعية ولا أن تعبر عن نفسها أو تحقق .

في المحل الثاني: المؤسسة، ونعرف هنا المؤسسة كمنظمة إنسانية لنشاطات ترضي حاجات حيوية أو وظيفية (حاجات استعمال أو حاجات مبادلة) المؤسسة منذ مجتمعات الصيد والقطف إلى منظمة صناعية

---

[2]- Défrazne Jean, **histoire des Associations française**. L'Harmattan,pqris, 2004; P 50.

3- Giscard Déstaing Valéry **,Démocratie française**, Fayard, Paris .1976, PP167-177.

[2]- La ville Jean louis et sain Saulieu Renauld**., sociologie de l' Association des organisation à l'épreuve du changement social,**. D'exilée Brouwer,paris, 1997, P 162.

أدانت تدريجيا النشاطات في العمل، من جهة أخرى مع الثورة الفرنسية 1789التي كانت مسألة الشروع في الحرية وحرية العمل ومع العصور الحديثة العمل أصبح المدمج الرئيسي.

المؤسسة أصبحت محل التملك والسيطرة، هناك ربح: الحرية والمساواة والأخوة تعطي حياة لصوت الواقع المجتمعي، هذا الصوت الذي تكون مع مرور التاريخ ليصل إلى نموذج مؤسساتي.

المبحث الثاني: المفهوم الليبرالي الحديث للمجتمع المدني

إذا كان الاستخدام الجديد لمفهوم المجتمع المدني في المنظور الليبرالي يمثل اليوم على مستوى المحلي جملة الأطر الموسعة من المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل بشكل مستقل نسبيا عن سلطة الدولة ويمثل على المستوى العالمي شمولية المفهوم ليشمل كل المنظمات غير الحكومية التي تنزع نحو العمل التطوعي بما فيها القوى العابرة للقارات التي تتجاوز الحدود، فإن ذلك لا يعني إعادة صياغة المفهوم وإنما إعادة اكتشافه من جديد وجعله يتماشى وجملة التحديات السريعة والمتتالية التي سهّلت انتقال المجتمعات نحو الديمقراطية.

لكن البعض يرى أن الشكل الجديد لمفهوم المجتمع المدني، إنما هو في حقيقة الأمر إعادة لاكتشاف مضمونه كما جاءت صياغته في كتابات **(غرامشي)** بعد إزالة جوانبه الفلسفية الماركسية، وهو ما جعل الماركسيون المجدّدون يميلون لدور المؤسسات غير الحكومية في التغيير الاجتماعي والسياسي يُضمِّنون المفهوم أحقّية الدّفاع عنه وامتلاك نصيب من تراثه الاجتماعي والسياسي.

إن الشيء الذي زاد المفهوم غموضا في ظل العولمة وأيديولوجية الدولة الليبرالية الجديدة، هو تداخل العناصر الاقتصادية والاجتماعية بالعناصر الثقافية والسياسية التي جعلت مضمونه يُوظف تارة ضد مركزية الدولة واستخدامه للرد على الاعتماد الزائد على آليات السوق في ظل تراجع الدولة عن وظائفها الاجتماعية والسياسية تارة أخرى.

هل يتوجب حينئذ على المجتمع المدني احتواء عامل السوق؟ كما يشير **(كريشان كومار)** في مذكرته الإضافية عن مفهوم المجتمع المدني. فكيف يتم التعامل مع التحليل الماركسي القائل بأن "تحليل التركيب البنيوي" للمجتمع المدني إنما يُلتمس في الاقتصاد؟ وهل يُلتمس بالضرورة في الاقتصاد؟ وألا يكون الاتفاق مع التحليل الغرامشي؟ طالما أن المجتمع المدني بالنسبة إليه يمثل كينونة منفصلة ليس عن الجهاز القهري للدولة فحسب، وإنما أيضا عن المؤسسات الاقتصادية وهو الميدان الذي تتم فيه فرض هيمنة المؤسسات الثقافية والاجتماعية1.

ينقسم العلماء والمفكرون حول هذه الإشكالية حسب **(كريشان كومار)** إلى مذهبين اثنين أحدهما أوروبي والآخر أمريكي شمالي.

---

[1] كريشان كومار،"حول مصطلح المجتمع المدني، مذكرة إضافية عن مفهوم المجتمع المدني وميادينه، (ترجمة عدنان جرجروس)، الثقافة العالمية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد 107،الكويت،2001،ص38.

الأوروبيون أمثال (**إيرنست غيللتر**) **Ernest Gellner** و(**فيكتور بيريز**) **Victor Pérez** بالإضاف إلى المنظرين من أوروبا الشرقية يميلون لأن يكونوا "معممين" **Généralistes** يرون أن المجتمع المدني يشمل مجموعة المؤسسات السياسية الليبرالية وليس الأسواق فحسب، فهو المجتمع التجاري الليبرالي في جميع مظاهره. وهناك معممون آخرون ينطلقون ضمن نزعة ماركسية يميلون للتأكيد على المؤسسات غير الحكومية دون نسيان عامل السوق. وهناك الأمريكيون أمثال (**جون كوهين**) **Jean Cohen** و(**أندري أراتو**) **André Arato** و(**جيفري ألكسندر**) **Jeffrey Alexander** فهم "**أَدْنَوِيُّونْ**" **Minimalistes** يسمحون بالحد الأدنى كما يسميهم (**كريشان كومار**).

والأهمية في الأمر عندما يضف صاحب المذكورة الإضافية عن المجتمع المدني أنّ المذهبان إنما يكتسبان خلفيتهما العلمية والفكرية من المفكر الأوروبي (**يورغن هابرماس**) **Jurgen Habermas** الذي يتفق بدوره مع منهجية (غرامشي) في إقامة التمايز بين الحقول الاجتماعية والثقافية والحقول السياسية والاقتصادية والفصل بينهما[1].

فليس من الصدفة أن يُولي (**هابرماس**) **Habermas** المفهوم الغرامشي للمجتمع المدني عناية خاصة باعتباره مفهوما مستقلا وليس مجرد مفهوم فلسفي وجعله وسيطا مقابلا للدولة أو للمجتمع السياسي "الدولة في الإطار العام والمجتمع المدني في الإطار الخاص".

لمإذا هذا الاهتمام بما طرحه غرامشي حتى في الكتابات السياسية الغربية؟ لأن الفكر الغرامشي يرفض سيطرة ورقابة الدولة على أوجه الحياة المختلفة بما في ذلك تنظيمات المجتمع المدني التي تفرض مجتمعا مستقلا إلى حد بعيد عن إشراف الدولة.

يحدث الأمر نفسه بالنسبة لليبرالية التي تراجعت فيها الدولة عن أداء وظائفها الاجتماعية والسياسية في ظل ظاهرة العولمة، فما يُلاحظ اليوم هو رد المجتمع المدني في تمظهره لليبرالية عن نزاعات الليبرالية المتوحشة واعتمادها الزائد على آليات السوق دون مراعاة الحدود والمبادئ، هي إذا نقاط الالتقاء بين الليبرالية الجديدة والفكر الغرامشي المتجرد من جوانبه الفلسفة .

وعلى هذا الأساس يُستخدم المجتمع المدني اليوم للتعبير عن مجموع الوسائط الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية على السواء والتي تقوم بأدوارها في إطار إرادي وبشكل مستقل ضمن إطار موجه

[1] كريشان كومار، مرجع سبق ذكره،ص39.

التغيير الديمقراطي ردا على مغالطة المبالغة في نزعة مركزية الدولة وسيطرة الحزب الواحد من جهة. وردا على مغالطة الاعتماد الزائد على آليات السوق دون قيود في ظل تقليص دور الدولة من جهة أخرى. يُستخدم مفهوم المجتمع المدني في المنظور الليبرالي الجديد في الرد من جهة على دكتاتورية الدولة في العالم الثالث ضمن موجة التحول الديمقراطي التي عرفتها المجتمعات المتجهة نحو الديمقراطية، والتي لعبت فيها تنظيمات المجتمع المدني دورا في تعزيز عملية الانتقال. وهي العملية التي سمّاها **(هنتجتون)** بالموجة الثالثة للديمقراطية[1]، ويُستخدم من جهة أخرى سرحا في يد المجتمعات المدنية الدولية العالمية "**Global Civil Society**" والتي تقودها الحركات المناهضة لاحتكار الشركات الرأسمالية العالمية التي تراجعت في ظلها الدولة الوطنية عن أداء الوظائف والأدوار المسندة لها.

لكن عملية الاختراق الخارجي المتكررة من قبل قوى العولمة الرأسمالية حوّلت وظيفة المجتمع المدني من لعب دور الوسيط بين المجتمع والدولة إلى إطار يقتصر فقط على التخفيف من حدة المشاكل. وجعلته مرتبطا بشبكاتها المساهمة في تمويل أنشطته وتحركاته.

فطالما ظلت العولمة تهدف إلى إعادة هيكلة الرأسمالية وإدماج اقتصاديات العالم في الاقتصاد الرأسمالي وفق الشروط الموسومة مثل فرض حرية انتقال رؤوس الأموال والخدمات ومشاريع الاستثمار دون قيود، كان على آليات العولمة أن تحتوي تنظيمات المجتمع المدني حتى تقوم بدور البديل للدولة الوطنية والقومية في حل المشاكل التي تنخر جسم الفئات العمالية الفقيرة في العالم الثالث من جراء تطبيق سياسة الهيكلة والإصلاح التي أوصت بها المؤسسات الرأسمالية العالمية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي2.

إن هذه الإستراتيجية المتمثلة في استيعاب الحركات الاجتماعية والسياسية وتوجيهها ضمن آليات العولمة الثقافية والاقتصادية التي تقوم بالترويج للقيم الثقافية وتسويقها وفق التصور الغربي الليبرالي والذي يخدم بالدرجة الأولى قوى السوق العالمية التي تسعى سوى إلى تحقيق الربح، جعل مفهوم المجتمع المدني بهذا الشكل غير قابل للاستخدام في السياقات الأخرى غير الغربية. وجعله يشير إلى التحيز العلمي والعملي الذي يحاول أن يصادر المفهوم، فيجعل كل من لا يرتبط بالتراث السياسي الغربي الليبرالي لا يتوافق مع المفهوم.

---

[1] حول الموجة الثالثة للديمقراطية ، ينظر إلى:

Samuel Huntington, The third war: democratization in the late twentieth century, Oklahoma Univ.Press.1990.

[2] فؤاد مرسي، **الرأسمالية تجدد نفسها**، عالم المعرفة، الكويت،1988،ص25.

لكن الثابت في مفهوم المجتمع المدني في المنظور الليبرالي رغم الاستخدامات المختلفة له في الفكر السياسي الغربي أنه يكتسي خصوصية متميزة، فيبرز كحركة تُعطي مشروعية لكل التنوعات البارزة في شكل جمعيات واتحادات ونقابات وأحزاب في رحم دولة قائمة على احترام القانون والمؤسسات الدستورية. تقبل الدولة الليبرالية بوجود مجتمع مدني متعدد الأنساق والأشكال في إطار مؤسسات موسعة تتبادل أدوار الرقابة وتظهر فيها المجتمعات المدنية مستقلة إلى حد بعيد عن إشراف الدولة من خلال تنظيمها التلقائي وعملها التطوعي. إن الشيء الذي يميز الليبرالية عموما والمجتمع المدني خصوصا هو فكرة استقلالية المؤسسات المسمّاة لدى المدرسة الأنجلوسكسونية بـ"السلطات المضادة"، ومن هنا يعكس المجتمع المدني في المنظور الليبرالي أوجه العمل الطوعي المؤسسي[1] المستقل عن إشراف الدولة والهادف إلى تحقيق جملة الأغراض الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية.

المطلب الاول: مفهوم المجتمع المدني في المجتمع الامريكي.

- **ألكسي دي توكفيل :**

كان ضعف الدولة أول شيء يستوقف توكفيل في أمريكا، فجاء تفسيره ليرسي أول التمييزات بين أمريكا "المجتمع القوي، والدولة الضعيفة" وأوروبا "الدولة القوية، والمجتمع الضعيف"وهو التمييز الذي ترك تأثيرا فاعلا في التنظير المعاصر، إن الإفتقار إلى التراث الإقطاعي الراسخ، وما صاحبه من غياب النظام القديم، وندرة المدن الكبيرة. وما ترتب عليه من تزايد أهمية المجالس المحلية، والغياب النسبي للبيروقراطية، وهو غياب مقرون بتقاليد اللامركزية، والعزلة الجغرافية، وغياب جيش كبير دائم، كل هذه العوامل لا سيما عندما تظم إلى المساواة الإجتماعية الواسعة والثقافة الإعتماد على الذات، ومستوى منخفض من صراع الطبقات، تبين لماذا لم يكن لأمريكا تقاليد الدولة القوية التي ميزت التاريخ الأوروبي ك لا شيء يستوقف المسافر الأوروبي في الولايات المتحدة أكثر من غياب ما نسميه نحن بالحكومة أو الإدارة. ثمة قوانين مدونة في أمريكا، ويرى المرء التنفيذ اليومي لها ولكن على الرغم من تحرك كل شيء بإنتظام، لا يمكناكتشاف المحرك في أي مكان، واليد التي توجه الماكنة الإجتماعية يد غير مرئية"[2].

[1]حول فكرة المؤسسة والمدخل المؤسسي. ينظر إلى: صموئيل هانتنغتون، **النظام السياسي لمجتمعات متغيرة**،(ترجمة: سمية فلوعبود)،ط1،دار الساقي، 1993بيروت،،ص253.

[2] - Alexis de Tocqueville**, democracy in America**, 2 vols (NY) random house, 1990, vol 01, P70

[2]ibid,pp108-109

أراد توكفيل مثل أدم سميث تحديد هذه اليد، وبخلاف سميث، صب اهتمامه على الثقافة وابتعد عن الاقتصاد.

إن مفهوم توكفيل عن المجتمع المدني الأمريكي القائم على فهم ثقافي ربط فردانية الناس العميقة بالرفاهية العامة في ظروف المساواة الاجتماعية الواسعة، إن وجود المؤسسات الحرة، أو حكم القانون وحرية التجمع أساس إذا كان يراد التوفيق بين المساواة، والديمقراطية، والتضامن" فالمشاعروالآراء تجند بحيوية جديدة، والقلب يكبر، والعقل الإنساني يتطور عن طريق التأثير المتبادلبين البشر، وقد بينت أن هذه التأثيرات تكاد تكون معدومة في البلدان الديمقراطية، فلا بد إذا من اصطناعها، وهذا أمر لاتنجزه إلا التجمعات الطوعية"[1]. وإن مَيل الأمريكيين إلى تشكيل منظمات طوعية أمر يميزها عن أوروبا، ويتيح لها تجنب كل من التسوية التامة التي يقوم بها الدولة والامتيازات الأرستقراطية.

تصهر التجمعات الطوعية المصلحة الشخصية والصالح العام معا، لم يؤلي توكفيل إنتباها كافيا للقضايا الاقتصادية، وإشاراته القليلة إلى التأثير المفكك الذي تمارسه التجارة، كانت مقصورة على ملاحظات عابرةعن تأثيرها في المجتمعات الطوعية، وتكمن عبقريته في قدرته على إدراج المساواة، والنزعة المحلية، والنزعة المادية، في مفهوم موسع على نحو كبير للمجتمع المدني، وقد عزا تركيز أمريكا على الثروة المادية إلى بنيتها الإجتماعية الديمقراطية التي كانت أيضا سبب ميول الناس الفريدة إلى الإتحاد في تجمعات.

ولقد أظفر توكفيل "أن الامريكيين تصدوا، بواسطة المؤسسات الحرة لنزوع المساواة إلى عزل البشر، بعضهم عن بعض، وقد قهروا هذا النزوع، إذ يمكن للتجمعات الطوعية أن تحفز فاعلية المواطن، وأن تربط مصلحة الفرد برفاهية الجماعة، والتحكم بالشؤون العامة بغرس دروس الديمقراطية الأثينية والنزعة الجمهورية الكلاسيكية في الشروط المساواتية حياة الحديثة، لقد حل النشاط الطوعي لدى توكفيل محل المجتمع الأخلاقي لدى روسو.

إن جوهر مناهضة الدولة في تفضيل توكفيل النشاط الطوعي يقع في صميم الإفتتان المعاصر بالمجتمع المدني، يجب أن تقتصر مسؤوليات الحكومة عن ميدانها السياسي والمجتمع المدني موار بالتجمعات الطوعية التي تتجه إلى متابعة الشؤون الخاصة، غير معنية عموما بالشؤون السياسية والاقتصاديةالواسعة.

إن المجتمع المدني الذي تعززه النزعة الأمريكية الفريدة إلى التجمع من أجل متابعة المصالح المحلية، يستبدل بالإستقراطيين مجموعات من البشر المتساوين، ويلطف في مجرى ذلك، من علواء الدولة الديمقراطية، إنه الشرط الأساسي للحرية، وهو الحل الأمريكي لمأزق أوروبا.[1]

"من العسير فصل الإنسان عن دائرته الخاصة من أجل شد اهتماما بمصير الدولة، ذلك لأنه يفهم بوضوح مقدار تأثير مصير الدولة في وضعه هو، ولكن إذا جاء اقتراح شق طريق في طرف أحد عقاراته، فسوف يرى على الفور إن ثمة صلة بين هذه القضية العامة الصغيرة وشؤونه الخاصة الأكبر وسوف يكتشف، بلا داع لبسط الأمور له، صلة الوثيقة التي توحد المصالح الخاصة والعامة، وهكذا قد يتحقق الكثير عن طريق تكليف المواطنين بإدارة الشؤون المهمة، من ناحية شد اهتمام بالرفاهية المشتركة، وإقناعهم بأنهم باستمرار بمسيس الحاجة بعضهم لبعض لتوفيرها، وقد يكسبك إنجاز رائع رضا الناس بضربة واحدة، ولكن لكي تحظى بحب واحترام السكان الذين يحيون حولك، يستوجب عليك أن تثار في تقديم الخدمات الصغيرة المتصلة والأعمال الخيرية الخفية، وأن تتطبع على العطف الدائم، وأن تكون معروفا بالنزاهة، وعندئذ فإن الحرية المحلية، التي تؤدي بقدر كبير من الناس إلى تقدير محبة جيرانهم وأقربائهم، توجد البشر باستمرار، وترغمهم على مساعدة بعضهم بعضا على الرغم من الميول التي تفرقهم"

لقد تولت أمريكا المهمة الجبارة في "ربط مفهوم الحق بمفهوم المصلحة الخاصة التي هي القضية الثابتة الوحيدة في الوجدان الإنساني، وإن إيجاد موقع للتحرر والتفوق والفضيلة في الظروف الجديدة من المساواة والتجارة والديمقراطية، يعتمد على أنواع المؤسسات التي أبدعها الأمريكيون مثل اجتماعات

البلدة حرية الصحافة والانتخابات غير المباشرة، الفيدرالية، والقضاء المستقل وكثرة التجمعات الطوعية المستقلة.

المطلب الثاني: تمايز المجتمع المدني عن المجتمع السياسي عند غرامشي

يحاول **(أنطونيو غرامشي)** أن يستفيد من كل هذه التطورات التي حدثت في أوروبا، لأنه كان يحلم بأن وصول العمال إلى السلطة سيحقق المجتمع المدني المثالي وتصبح الدولة خادمة له، لكن تحول الطبقة العمالية إلى قوة ديكتاتورية متمثلة في المجتمع الفاشي الشمولي في إيطاليا، دفع (أنطونيو غرامشي) إلى إعادة الاعتبار إلى مفهوم المجتمع المدني من خلال التفكير في تكوين أطر مدنية موسعة من مؤسسات المجتمع المدني لمواجهة السلطة الفاشية . فكيف ينظر غرامشي إلى مفهوم المجتمع المدني؟ وما هي الإضافات المعرفية التي أدخلها عليه؟

يجب أن يتحول المجتمع المدني في تصور غرامشي "جذريا وواقعيا وليس على الورق عن طريق القانون وكتب العلماء فقط. الدولة هي الآلة التي تُستخدم من أجل تطبيع المجتمع المدني مع البنية الاقتصادية وعلى الدولة أن تقصد بهذه المهمة. من هنا كان على ممثلي التغيير في البنية الاقتصادية أن يقودوا الدولة"[1].

إذا كان ماركس ينظر إلى المجتمع المدني على أنه كيان مزدوج: مجتمع مدني اقتصادي من جهة، ومجتمع مدني سياسي من جهة أخرى، فإن غرامشي يقوم بتحليله على المفهوم الثاني الذي استخدمه ماركس أي المضمون السياسي للمجتمع المدني، فهو يتفق معه بأن المجتمع المدني يمثل لحظة إيجابية فعالة في التطور التاريخي غير أن اللحظة الإيجابية والفعالة عنده تظهر في البناء الفوقي وليس البناء التحتي "القاعدة" كما يشير **(ماركس) Marx**.

يتمظهر المجتمع المدني في نظر غرامشي في الإطار السياسي الذي تمارس فيه وظيفة الهيمنة الثقافية والسياسية، فليس الاقتصاد لوحده، بل أيضا الحيّز الذي تتكون فيه الإيديولوجيات المختلفة التي تُجسد الجسد الاجتماعي والسياسي للسلطة وهذا الحيّز في نظره إنما يتموقع بين القاعدة الاقتصادية وبين الدولة بقوانينها وأجهزتها الأمنية القمعية.

[1] أنطونيو غرامشي، قضايا المادية التاريخية، (ترجمة فواز طرابلس)، بيروت، 1971،ص59.

إن إستراتيجية التغيير الاجتماعي والسياسي تتطلب تعبئة موسعة من قبل مؤسسات المجتمع المدني، تشمل المؤسسات الخاصة والحرة كدور الكنائس والمدارس والنقابات والنخبة المثقفة التي تُضفي طابع الشرعية على التحرك السياسي والتي تُمكّن الحزب الشيوعي التي تسند له مهمة السيطرة على جهاز الدولة كما يرى (غرامشي) وهي التي تقوم بوظيفة توجيه السلطة رمزيا من خلال السيطرة غير المباشر.

تتمثل السيطرة غير المباشرة في نظر (غرامشي) في الهيمنة الأيديولوجية والثقافية التي تُمارس من خلال التنظيمات النقابية وعمل الأحزاب والمؤسسات التعليمية والدينية والثقافية المختلفة، وهو ما يمثل تمايزا يضعه غرامشي لتكوينات المجتمع المدني عن المجتمع السياسي "الدولة" ولكن هذا التمايز على حد تعبير غرامشي يجري بشكل متوازن وهو ما يضع الطرفان يشتركان في عملية السيطرة على المجتمع فبينما يحكم المجتمع السياسي سيطرته بطريقة مباشرة على أجهزة الدولة، يقوم المجتمع المدني بسيطرته غير المباشرة من خلال الهيمنة الأيديولوجية والثقافية.

إن الهدف الذي كان يحلم به (غرامشي) في إطار جعل النظرية الماركسية قادرة على تحقيق التغيير المنشود هو: خلق مجتمع مدني شيوعي لا طبقي، مجتمع متسق مضاد للبرجوازية يقوده الحزب وتقوده النخب المثقفة . لكن إلى أي مدى يمكن أن يصدُق هذا الاتجاه النظري من الناحية الواقعية؟

يرى (عبد الباقي الهرماسي) أن الاعتقاد الغرامشي لا يُقدِّر بدقة طبيعة الأحزاب الواحدة، فهي أحزاب ذات مشاريع كليانية تقود إلى الاستبداد ولا تؤدي إلى إدماج المجتمع المدني في صفوفها، بل تُهمل الحركات و الإستراتيجيات التي تقود إلى دَمقرطة المجتمع خارج الحزب الواحد، ثم أن حركة العمال التي يقودها الحزب الشيوعي والتي تطلع نحو القيام في لعب دور مضاد ومعادي للرأسمالية بهدف التغيير المنشود هو أمر مبالغ فيه وبالغ التعقيد خصوصا في ظل تنامي الحركات الاجتماعية والسياسية الجديدة[1].

[1] عبد الباقي الهرماسي، مرجع سبق ذكره،ص99.

تبقى فكرة المجتمع المدني برغم ما قدّمه (أنطونيو غرامشي) مرفوضة في الأيديولوجية الماركسية لأن وجود الطبقة العمالية المتجانسة في النظم الاشتراكية لا تسمح لتكوينات المجتمع المدني من ممارسة نشاطها الاجتماعي والسياسي ضمن خصوصية النظم الشيوعية ونظم الحزب الواحد، كما أن وجود تنظيمات المجتمع المدني يعني استمرار وجود نظام الطبقات ويؤدي إلى امتلاك طبقة ما على وسائل القوة والسيطرة وبالتالي يبقى موضوع الهيمنة والسيطرة ملازما لموضوع الطبقات. وهو الذي يتطلب خضوع نقابات العمال والجماعات المصلحية باستمرار تحت رقابة وسيطرة الدولة في الرؤية الماركسية.

المطلب الثالث: التصور النيوغرامشي للمجتمع المدني

يقوم التصور النيوغرامشي للمجتمع المدني بوصفه مكانا للتنشئة الاجتماعية يسبب ديناميكية وحركية لمجموعة من الهيئات الخاصة تمارس وظيفة الهيمنة في جميع أنحاء المجتمع، أما السياسة النيوليبرالية التخصصية فهي تعتمد بالأساس على المجتمع المدني كأداة لتعزيز ونشر الهيمنة الليبرالية الجديدة مع وجود أيضا مؤسسات مجتمع مدني آخر مناهض. وفيما يتعلق بالتصورات النيوكانطية فلها نظرة مختلفة لطبيعة ودور المجتمع المدني من خلال خلق فضاء عالمي والتشكيك في أهمية الإقليم الوطني كإطار وحيد للديمقراطية واعتباره أداة أساسية لخلق "ديمقراطية عالمية" Démocratie cosmopolite، وهي فكرة مشابهة إلى حد بعيد بفكرة بناء "الفضاء العام" **لهيبرمارس J.Hebermas**، لكن حسب **Kohler Martin** فهناك تشكيك في إمكانية بناء هذا الفضاء العام الدولي بسبب صراع المصالح والانقسامات داخل لمجتمع المدني على المستوى العالمي، ويرتبط بناء المجال العام وفقا لـ**Kohler** إلى وجود بنية سلطوية لنظام قائم على مبدأ المساءلة والمحاسبة والذي لا وجود له على المستوى عبر الوطني[1].

نستنتج هنا أن استخدام مفهوم المجتمع المدني في العلاقات الدولية اليوم هو استخدام معياري إلى حد كبير، وهو واحد ركائز بناء نموذج جديد للحكومة العالمية التي لا يمكن إعادة تأسيسها إلاّ من خلال إحداث "نقلة" في المفهوم في حد ذاته والنظر في مفهوم السلطة وإصلاح المؤسسات المؤطرة لهذا الفضاء العالي عبر الوطن كما يقول–**Virgile Perret**.

[1]Martin Kohler ,"From the national to the cosmopolitan public sphere"in Daniele Archibugi David Held and Martin Kohler , "Re-Imaging political communiry:studies-in cosmopolitan Democracy,"First Published , USA, Stanford University Press, 1998,PP231-240.

ينظر هيجل Hegel إلى المجتمع المدني على أنه نتاج للدولة، كما يتحدد شكل الدولة وطبيعتها كنتيجة للطريقة التي يتمثل بها المجتمع المدني فهو يعتبر وحدة عاجزة وهو في حاجة دائمة إلى المراقبة من قبل الدولة. لكن ونتيجة للتغيرات التي عرفتها المنظومة الليبرالية وتطور الحاجات الإنسانية والمفاهيم المرتبطة بها، فقد تغيرت أيضا مضامين مفهوم المجتمع المدني وعلاقته بالدولة وأصبح بالإمكان تحديد شكل العلاقة بينهما بناءا على شكل وطبيعة النظام. فالأنظمة الشمولية والديكتاتورية تعمل على تقليص دور الفاعلين الاجتماعين، بالإضافة إلى الانحسار في دور الدولة (حتى في الدول والمجتمعات الديمقراطية) بسبب عدم القدرة التحول في الوظائف والمهام.

إن انحسار وظائف الدولة في الدول الديمقراطية وغير الديمقراطية لا يعني ضعفها بقرد ما يعني إحلال المجتمع المدني محلها، وبهذا المعنى اكتسب المفهوم قيمة سياسية أكبر وأصبحت الاستعمالات والتوظيفات الحالية أهم وأشمل لدلالاته وأهميته، وتتجلى ذلك في التعاطي معه باعتباره أداة تحليل أو تفسير لمجمل التحولات والوقائع الاجتماعية في محاولة لإعادة مقاربة علاقته بالدولة التي أرغمت على إعادة تعريف نفسها وتبديل بعض وظائفها والتنازل عن أخرى لكن حسب العديد من المهتمين فإن ذلك لا يضعف تماما من وجود "الدولة"[1]، يؤكد في هذا الصدد **Marcel Gauchet** و **Putnam** و **Pierre Rosanvallon**، والأمريكي **Ronald Inglehart** أن وجودها يقوي كثيرا التضامن والرأسمال الاجتماعي، وإعادة إنتاج للفردانية[2].

[1] فوكوياما يختلف نسبيا مع هؤلاء ويطرح ما يلي من الأفكار المضادة:

Fukuyama voit que l'intervention de l'Etat est vue comme néfaste, et que toute intervention de l'Etat risque détruire le processus de création spontanée de la « société civile »

[2]JEAN HOUARD, MARC JACQUE MAIN, Capital social et dynamique régionale, 1ere edition Bruxelles, Editions De Boeck Université, 2006,PP26-27.

إن العديد من المشاكل على المستوى العالمي برزت بفعل تقلص دور الدولة القومية، وتبقى الليبرالية السياسية تميل إلى افتراض قدرة الدولة على التشريع والرقابة وتنظيم المجتمع وقيادة ولاء المواطنين رغم وجود أمثلة في البلقان والاتحاد السوفياتي سابقا وأجزاء من إفريقيا عن هشاشة الدولة القومية، وهذا توجيه للفكر إلى أن النماذج الغربية قد لا توفر وصفة عالمية لتحقيق الوئام والتماسك الاجتماعي1.

انطلاقا من هذا المنظور فالمجتمع المدني ليس إضعافا لقوة دولة الحداثة، التي في المقابل تحتاج وجوده وحيويته كآلية لبقاء سلطتها وديمومتها وتكريس مبادئ العقلانية والمسأواة والعدالة والتعبئة من أجل احترام إرادة المواطنين.

ويمكن من خلال الشكل رقم (01)الموالي توضيح ذلك.

الشكل *1*: **المجتمع المدني و الحداثة 1**

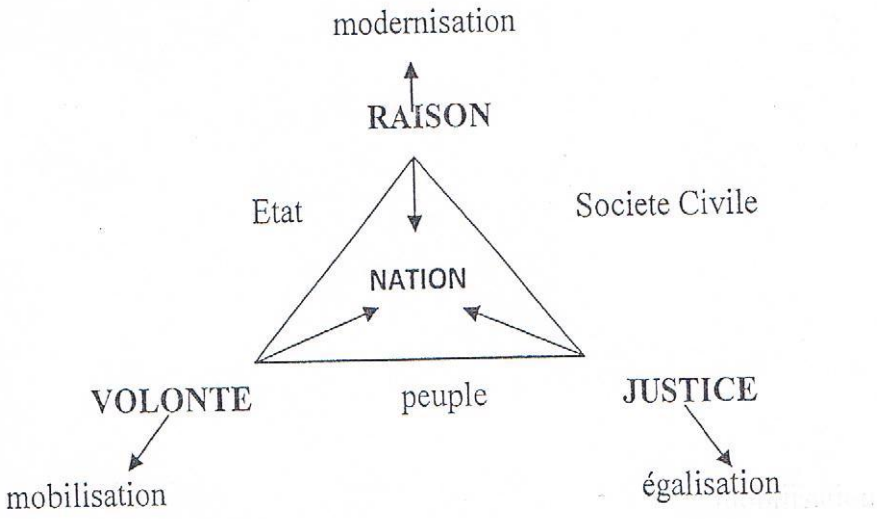

[1]David FERGUSSON, Church state and civil society, 1st published, UK, Cambridge University Presse,2004,P53.

المبحث الثالث: مفهوم المجتمع المدني في الفكر السياسي العربي الإسلامي

هل يمكن الحديث عن وجود مجتمع مدني أو شيء قريب منه في التراث السياسي العربي والإسلامي في الممارسة التاريخية على المستوى العملي؟

هناك من يدعو إلى رفض استخدام مفهوم "مجتمع مدني" في الفكر العربي والإسلامي، لأن المفهوم مرتبط بواقع اجتماعي غربي رأسمالي يستند إلى فلسفة نفعية لا تركز إلا على الحق الخاص في مجال الملكية والدفاع عنها كمعالم رئيسية للحريات الفردية، فهو في الأصل وليد ظروف تاريخية لا يمكن مطابقتها مع الظروف التاريخية العربية، وهو أيضا المفهوم الذي استخدمه المجتمع الغربي ضد السلطة التي كانت تجمع بين المدني والكنيسي بهدف الفصل بينهما، فلا يجد حيئنذ أساسه الأيديولوجي إلاّ في تفاعلات ثلاثة أنظمة من القيم والمعتقدات: الليبرالية والرأسمالية والعلمانية، وهي كلها أنظمة لا تتفق مع القيم الإسلامية[1].

بل يذهب البعض في هذا الاتجاه إلى القول بأن الحديث عن صيغة المجتمع المدني "وفق النمط الليبرالي وإمكانية تطبيقه أو توفر مقوماته من حيث الشكل والمضمون في بلادنا العربية أو بلدان العالم الثالث عموما، فرضية غير قابلة للتحقق في ظل أوضاعها الراهنة لأنها تتخطى التركيبة الاجتماعية والاقتصادية التابعة والمشوهة في هذه البلدان، أو أنها تتعاطى مع المفهوم المجرد للمجتمع المدني في الإطار السياسي الاجتماعي الضيق للنخبة الليبرالية من المثقفين، وبعض المنظمات الحاكمة بما لا يضر بمصالح هذه النخب أو حلفائها في الداخل والخارج"[2].

إن عملية الرفض هذه تنطلق من كون أن التركيبة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية السائدة في البيئة العربية قائمة على نمط علاقات تقليدية لم ترتق بعد إلى مستوى يسمح لها بالنهوض وأن عملية بناء المجتمع المدني، تتطلب وجود علاقات وقوى إنتاجية متينة ومتطورة ضمن إطار ثورة تغييرية تطال كل جوانب البيئة الاجتماعية بكل تفاصيلها وتسمح بالتطبيق الملائم والانتقال التدريجي والنوعي الذي يعكس ما يوازي مضامينها.

---

[1] مداخلة مجدي حماد. على بحث وجيه كوثراني (**المجتمع المدني والدولة في التاريخ العربي**) ورقة مقدمة إلى ندوة: المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، بمركز دراسات الوحدة العربيةبيروت،1992، ص146.

[2] غازي الصوراني،**تطور المجتمع المدني و ازمة المجتمع العربي**،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،،2004ص22.

المطلب الأول: التشكيلات الاجتماعية والسياسية في البيئة العربية

إن العلاقات التقليدية التي ترتكز عليها التشكيلات الاجتماعية والسياسية في البيئة العربية لا صلة لها بالمجتمع المدني في تصور هذا الاتجاه الرافض للمفهوم في الخطاب السياسي العربي والإسلامي، فهي امتداد تاريخي لثقافة عشائرية وقبلية وممارستها أقرب إلى ممارسات المجتمع الإقطاعي في أوروبا في العصر الوسيط والذي جاء مفهوم المجتمع المدني ليشكل رفضا وتجاوزا لها[1].

ألا يعتبر هذا الرفض إقصاء للعلاقات التقليدية "الأهلية" من تعريفات المجتمع المدني، على أساس أنها تتجه نحو عرقلة العمل الديمقراطي بحجة أن الديمقراطية في العالم العربي والإسلامي لا يمكن أن ترقى إلى مستوى نوعي حتى تتحقق نقلة نوعية في الاقتصاد. فإلى متى يظل هذا الطرح قائما؟ وألا تعد المؤسسات الوراثية والعائلية في التاريخ العربي والإسلامي المقدمة المشكلة لنواة المجتمع المدني؟

وألا يعد ما يسميه البعض اليوم بالمجتمع المدني الحديث، امتدادا تاريخيا لتكوينات المجتمع الأهلي بتركيباته التقليدية وتراثه السياسي المتنوع؟

هناك رأي آخر ينطلق من هذه الافتراضات ويعتبرها أساس البحث عن وجود المجتمع المدني الحالي "الذي تعتبره كافة القوى السياسية عنوانا ثابتا في خطابها وأدبياتها"، فما هي مظاهر هذا الوجود؟ وهل أن أصول الفكر العربي الإسلامي وقيمه يمكن أن تستوعب مبادئ المجتمع المدني على المستوى النظري والعملي؟

إن معظم الكتابات والدراسات المتجهة نحو هذا المنحى التي تحاول فيه إبراز طبيعة علاقة الدولة بالمجتمع المدني في التراث السياسي الإسلامي أو التي تحاول فيه إخضاع المفهوم إلى الرؤية الإسلامية، فهي حقيقة تسعى جادة لتقديم نموذج مؤسسات المجتمع المدني كما تراه في التراث السياسي في الخبرة الاجتماعية الإسلامية من زأوية دفاعية عن الفكر في الوقت الذي لا تخفي فيع إقرارها بانتساب المصطلح إلى منظومة القيم الغربية التي لا يتسأوى فيها المدني مع الديني.

إن مفهوم "المجتمع المدني" في مضمون هذه الدراسات ومن منظور "علم الاجتماع الإسلامي"كما يسميه البعض، ليس أمرا جديدا على التراث الإسلامي وعلى الحضارة الإسلامية "فالدولة والمجتمع والحكومة وفقا للنص الإسلامي ووفق للممارسات الحضارية الإسلامية–فيما عدى بعض الاستثناءات القليلة كبعض فترات الدولة الفاطمية هي دولة مدنية ومجتمع مدني وحكومة مدنية، فليس هناك قداسة لفرد أو حاكم أو

[1] كمال السيد، حيدر إبراهيم في مداخلة على بحث كوثراني، مرجع سبق ذكره،ص144.

مؤسسة بما فيها مؤسسة علماء الدين نفسها، فهي مراجع علمية فقط يمكن الاختلاف معها دونما وقوع في الإثم، بل إن الدعوة إلى الاختلاف معها واجب إسلامي، وهكذا فنحن أمام ميثاق مدني في جوهره حتى ولو لم تكن كلمة مدني هنا هي التعبير الأصح"[1].

تستدل هذه الدراسات وفقا للخبرة الاجتماعية والسياسية خلال التاريخ العربي الإسلامي نموذج مجتمع المدينة الذي أقام دولته المتوافقة معه، بناءا على عقد اجتماعي وسياسي ودستور منظم للعلاقات الاجتماعية القائمة على الحرية والمسأواة والتسامح والتعأون، والتي مثلت فيه إدارة الرسول صلى الله عليه وسلم إطارا تتوافق فيه الدولة مع المجتمع ويتوافق فيه المجتمع مع الدولة[2].

إن فكرة العقد الاجتماعي هنا وفق هذا الرأي لا تبدو افتراضية كما هو الشأن عند (روسو) J.Rousseau عندما يعلن ذلك في كتابه الخاص بالعقد الاجتماعي ضمن إطار نظري افتراضي في ما ينبغي أن يكون، بل هي تعبر عن صورة مصغرة لواقع اجتماعي وسياسي ضمن فترة تاريخية معينة وهي مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم وفترة الخلافة لرئاسة الدولة من بعده والتي تمت عن طريق "البيعة" الممثلة لمبدأ "سيادة الأمة" كما تشير الأسس الدستورية والقانونية التي تقوم عليها نظرية الدولة في الإسلام.

إذا كان المجتمع المدني قد مثّل في الغرب وفي بداية تأسيسه مجتمع السلطة المطلقة عن طريق عقد إيجابي مثالي يقيم نظاما اجتماعيا تبرمه المنافسة الحرة بين الذوات المستقلة التي تبحث عن إشباع الحاجات الخاصة دون معرفة المراتب الاجتماعية في ظل نشوء الرأسمالية، فإن المجتمع المدني مثّل في ديار الإسلام وفي بداية نشوئه مصلحة الجماعة دون تجاوز حقوق حريات الفرد بناء على وثيقة عقد تبرمه مؤسسات الأمة المتمثلة في أهل "الحل والعقد" التي تقوم بدورها باختيار "الإمام مقابل التزامه بحراسة الدين وسياسة الدنيا"[3].

يبدو هنا المجتمع المدني مع بداية التأسيس في دولة المدينة وفي ظل عهد الحكومات كما يسميها (حسن مؤنس) في كتابه "عالم الإسلام" متوافق مع المجتمع السياسي، لكي يحدث الانفصال بينهما في ما بعد وبالضبط في عهد حكومات القهر والتغلب وحينها ظل المجتمع المدني في طريق والدولة في طريق آخر

[1] محمد مورد، المجتمع المدني **إشكالية المصطلح والممارسة**، في: عبد الغفار ومحمود مورد، **المجتمع الأهلي ودوره في بناء الديمقراطية**،ط1، دار الفكر، دمشق،2003،ص105.

[2] عبد الحميد إسماعيل الأنصاري، نحو مفهوم عربي إسلامي للمجتمع المدني،ط1، دار الفكر العربي، 2002،القاهرة،ص ص 22-24

[3] لمزيد من الإطلاع على الأسس الدستورية والقانونية للدولة الإسلامية، راجع: عبد الغني بسيوني، **نظرية الدولة في الإسلام**، الدار الجامعية، بيروت1986، ص56.

إلا أنّ الملفت للانتباه كما يشير "صاحب الكتاب" أن الدولة لم تستطع أن تبلغ المجتمع المدني كما حصل في النظم الشمولية ولم تقم بتهميشه والسبب في ذلك راجع إلى كون أن المجتمع المدني ظل هو أساس الوجود الإسلامي.[1]

لقد ظل المجتمع المدني فاعلا في ظل الدولة القائمة من خلال استقلالية علمائه في الفتوى والتشريع والتثقيف واستقلالية قضائه .

هناك من الدول من تطورت سلطاتها نتيجة التطور الذي حصل على مستوى تركيبتها الاجتماعية وخليتها الاجتماعية الأولى، من الأسرة إلى العائلة التي أُعتبرت الصورة المصغرة للدولة، ثم تلاحم الأسر والعائلات مع بعضها، مشكلة بذلك ما يسمى بكيان الدولة، استجابة للحاجات والمطالب التي أبرزتها مجموع العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية والسياسي، فكان أن تطورت وظائف الدولة واتسعت مجالاتها وتخصصت مؤسساتها الاجتماعية والقانونية والسياسية.

لكن تبقى القوة أساس دائم للدولة، بدليل أن كل المجتمعات والنظم إنما أسّست سلطتها نتيجة الصراعات التي فرضتها الظروف الاجتماعية والسياسية. وهكذا فإن الدولة لا يمكن أن تُفهم إلا ضمن إطار بناء اجتماعي سياسي معين وفي ظروف تاريخية معينة كتعبير عن الجماعة أو النخبة التي مارست أو تمارس السلطة القهرية التي تتطلبها استمرارية الدولة ويفرضها النظام بهدف تحقيق الصالح الاجتماعي. كما أن بقاءها لا يمكن بأي حال من الأحوال التخلي عن القوة والسيطرة و"الغلبة" حسب تعبير (ابن خلدون)، بل أن فرض سيادتها على مستوى الداخل والخارج يفرض استخدام القوة التي يمكن أن تكون قانونية، مادية اقتصادية وسياسية واجتماعية.

[1] حسين مؤنس، **عالم الإسلام**،دار المعارف، ،1973مصر، ص ص24-27.

المطلب الثاني: نموذج ابن خلدون عن الدولة والمجتمع

يعرض ابن خلدون في مقدمته نموذجا تاريخيا واجتماعيا وسياسيا، يسرد فيه الوقائع والأحداث ويقوم بتحليلها استنادا إلى سبر أنباء النخب الحاكمة المتعاقبة على رئاسة الدولة الإسلامية في إطار جملة العوامل والظروف العامة المساهمة في تكوينها وعلى رأسها تأثير العصبيات الدينية والقبلية[1]. إذ تقوم هذه الأخيرة بعملية تجميع الأفراد والجماعات في الوقت الذي تنمو وتتطور بداخلها، مشكلة بذلك عصبية واحدة متغلبة على جميع العصبيات "وإنما الصحيح المعتبر في الغالب حال العصبية أن يكون في أحد الجانبين عصبية واحدة جامعة لكلهم"[2].

كان لابد في نظر بن خلدون من قوة تضع حدا للفوضى والاقتتال والتمزق والانقسام وتُهيئ فُرص الأمن والاستقرار، إنها سلطة الدولة التي تحقق في الأخير هدفا أسمى وهو العمران البشري، و"السبب في ذلك أن الدول العامة في أولها يصعب على النفوس الانقياد لها إلا بقوة قوية من الغلب للغرابة، وأن الناس لم يألفوا ملكها ولا اعتادوه. فإذا استقرت الرئاسة في أهل النصاب المخصوص بالملك في الدولة وتوارثوه واحدا بعد آخر في أعقاب كثيرين ودول متعاقبة نسيت النفوس شأن الأولية، واستحكمت لأهل ذلك النصاب صبغة الرئاسة، ورسخ العقائد دين الانقياد لهم والتسليم"[3].

لكن ابن خلدون وضع نهاية لهذه الدولة عندما تصل سلطتها إلى مستوى تنحرف فيه عن هدفها وغايتها، فيحدث فيه الفراغ وعندئذ تصبح الدولة عرضة للإسراف والتبذير في قانون طبيعي يصف فيه الدول والمجتمعات كما هي عليه ضمن خمسة أطوار[4] حددها على الشكل الآتي:

* الطور الأول: الغلبة والاستيلاء على الحكم.
* الطور الثاني: استبداد الحكم.
* الطور الثالث: الفراغ والدّعَّة لتحصيل ثمرات الملك.
* الطور الرابع: القنوع والمسالمة.
* الطور الخامس: الإسراف والتبذير، وهو الطور الأخير الذي تهرم فيه الدولة وتنقرض.

[1] عبد الرحمن بن خلدون، **المقدمة**، ط1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت،2003 ،ص ص 244-284.
[2] نفس المرجع،ص264.
[3] المرجع نفسه،ص156
[4]المرجع نفسه،ص ص 175-176.

هكذا صور (ابن خلدون) الدولة بهذا الشكل، تنمو وتتطور من مرحلة إلى أخرى ومن مجتمع إلى آخر، فتارة تكون رئاسة وتارة تكون ملكا وتارة تكون خلافة، وفي كل الحالات تلجأ نخبها الاجتماعية والسياسية إلى البحث عن واسطة تنظيم شؤون الحياة وتحقق الأمن والاستقرار وتنجز العمران البشري عن طريق سلطة قوية وعصبية متينة تبقى هي الأصل المادي والمعنوي الذي يُؤسس المجتمع والدولة على السواء.

لكن سرعان ما تنضج الدولة في نظر ابن خلدون وتكتمل عصبيتها عند انتقالها من المجتمع البدوي إلى التجمع الحضري، حيث تميل إلى الضياع بسبب انحراف نخبها عن معالجة تراكماتها دون الوقوف على مواطن الضعف والإسراف والتبذير، وحينها يصبح من المتعذر بقاء الدولة وديمومتها.

لكن بخلاف ابن خلدون، تبدو الدولة أداة قهر بين الجهات المسيطرة والمتحكمة في الاقتصاد وتبقى القوة الاقتصادية هي المفسر للعملية السياسية التي تكوَّن في ظلها كيان الدولة السياسي والقانوني، المرتبط بتحول شكل الإنتاج إلى مرحلة تتسم بالتبادلية "تبادل المصالح والمكاسب والمنافع عبر مسار التاريخ" وهو ما جعل الدولة مرتبطة بطبيعة الإنتاج السائد وبطبيعة الفئات والطبقات التي تكونت في ظله، لذلك نجد أن **(كارل ماركس) Karl Marx** لا ينظر إلى الدولة إلا من خلال الصراع الذي يحدث بين الطبقات المتشكلة داخل الأنظمة، جاعلا بذلك قوة سيطرة الدولة مرهونة بالأسباب الاقتصادية من خلال النموذج الذي اعتمد عليه وهو "الدولة الرأسمالية" ومؤسساتها وقوانينها التي تستخدمها الطبقة الحاكمة في تثبيت الوجود وفرض السيطرة[1].

تُعد الدولة وفق هذا الطرح شكلا من أشكال السيطرة المنظمة التي تمارسها الطبقات في المجتمع الرأسمالي، وهي بذلك تظل مرتبطة بنمط إنتاج معين حاول كارل ماركس رسمه في فترة تاريخية معينة، لأنه اشتغل هو الآخر على نظم وكيانات اجتماعية وسياسية كانت قائمة، واصفا بذلك المجتمع الرأسمالي كما هو عليه ومهتديا إلى فكرة الصراع الطبقي واعتبارها قانونا لقيام الدول وسقوطها.

إن الحديث عن المجتمع المدني هو حديث عن إطار نظري يرتكز على جملة من المفاهيم الفلسفية والسياسية، برزت معالمها في ظل الصراع السياسي الحاسم الذي شهدنه أوروبا كما تم الإشارة إليه قبل قليل، والتي جاءت لتُؤسس وتُبرر نشأة وقيام المجتمعات السياسية الجديدة كالليبرالية والماركسية. فهي مفاهيم تبريرية نقيضة للعلم وتُقدم الأيديولوجيا قبل كل شيء.

[1] برتراند بادي-بيار بيرتبوم، **سوسيولوجيا الدولة** (ترجمة جوزيف عبد الله وجورج أبي صالح)، مركز الإغاثة القومي، بيروت،بدون تاريخ،ص16.

الحرية والمسأواة في نظر العقد الاجتماعي الذي يدعو إليه الفلاسفة أمثال (هوبز–لوك–روسو) ليست إلى تعبيرا عن الرفض الفلسفي لقيود المجتمع الإقطاعي والديني التي كانت تحد من تطور المجتمع المدني الرأسمالي الناشئ، فهي في حقيقة الأمر إلا تجسيدا مثاليا للمرحلة الجديدة التي يتم التبشير لها. وجاءت نظرية العقد لتقوم بتحطيم الأساس الطبيعي للنظام الإقطاعي والديني وتقوم بتبديله بأساس آخر ونظام اجتماعي آخر قائم على عقد يبرمه الأفراد. وهكذا انعكس هذا الطابع الأيديولوجي بالضرورة على كل المفاهيم وبشكل خاص على مفهومي المجتمع المدني والدولة.

بروز مصطلح "المجتمع المدني" مقابل "المجتمع الطبيعي" من جهة، و"المجتمع الديني" من جهة أخرى في سياق نظريات العقد الاجتماعي في المجتمع الأوروبي، خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر الذي مثّل نقطة حاسمة مُعبّئة بشحنة دنيوية أرضية مزدوجة ضد الأساس الطبيعي للنظام القائم من جهة وفكرة "الحق الإلهي" التي كانت تحكم المجتمع الأوروبي من جهة أخرى، ليعكس الشرط الأساسي ضمن الشروط التاريخية لنشوء فكرة المجتمع المدني إذا ما تم الاعتماد على طبيعته التاريخية، ثم انتقاله فيما بعد إلى درجة المواجهة حتى يجعل من المجتمع دورا موازنا لسلطة الدولة بهدف مراقبة وتقييد السلطات، بمعنى توسيع نطاقه ليشمل النطاق السياسي والثقافي فيعكس حيوية المصالح.

الفضاء المجتمعي الحر، المتجه نحو اختيار أدائه التطوعي والذي تقوم به المساجد والأوقاف والطرق الصوفية ونقابات الحرف والصنائع وجماعة العلماء وأهل الإفتاء ونقابات التجارة.[1]

إن الحجية العلمية التي تعتمد عليها مثل هذه الدراسات في إمكانية الحديث عن وجود ما يسمى بالمجتمع المدني ضمن الرؤية الإسلامية هي المقاربة الخلدونية وما تضمنته من مفاهيم يمكن استخدامها في النظر للمفهوم من زأوية سوسيولوجية مساعدة على التفسير والتحليل.

يُسمى المجتمع المدني في "مصطلحه الحديث" عند ابن خلدون بالتجمع الحضري والذي تتكون فيه الدولة التي لا يمكن أن توجد إلاّ في ظله ضمن عملية التحول من التجمع البدوي إلى غاية مرحلة التمدن الذي تتضح فيه "العصبية" وهو الشرط الذي يضعه بن خلدون في كل تجمع حتى تستمر الدولة في النمو والتطور التدريجي إلى غاية مرحلة الاكتمال، إذ يذكر في مقدمته على أن تأسيس الدولة "إنما يكون بالعصبية وأنه لابد من عصبة كبرى جامعة للعصائب، مستتبعة لها، وهي عصبة صاحب الدولة الخاصة من عشيرة وقبيلة"[2].

[1] حسين مؤنس، عالم الإسلام، مرجع سبق ذكره،ص211.

[2] عبد الرحمن بن خلدون،ملاجع سبق ذكره، ص522.

يضيف (ابن خلدون) "فلابد من عصبية تكون أقوى من جميعها تغلبها وتستتبعها وتلتحم جميع العصبيات فيها وتصير كأنها عصبة واحدة كبرى"[1]، أي بعد تحول الأفراد والجماعات من طور البدأوة إلى الطور الثالث من التجمع البشري، وهو التجمع الحضري الذي تتجمع فيه عصبية هؤلاء مشكلة بذلك، تجمعا حضريا يتسم بكل مقومات النمو والقوة والصنائع المؤدية إلى قيام الدولة.

تظهر الدولة هنا في المقترب الخلدوني كمتغير تابع له علاقة بالنتيجة، وأما المجتمع المدني فهو المتغير المستقل الذي تتشكل فيه العصبيات وتلتحم مع بعضها وهو الذي تتكون فيه الدولة ومن ثمّ فبقائها محكوم ببقاء المجتمع المدني واستمراريته.

هذا هو الذي يفهم من خلال رؤية ابن خلدون للمجتمع والدولة وهذا هو المجتمع المدني الناشئ من سياق الحضارة العربية الإسلامية ومن خصوصية التجربة المجتمعية والسياسية التي تؤكد على مدنية المجتمع التي ظلت تكويناته طرفا فاعلا ضمن العملية السياسية، وظل فيها المسجد محورا فاعلا ضمن هذه التكوينات مهما كانت طبيعة السلطة وطبيعة نخبها الاجتماعية والسياسية الصاعدة والهابطة على مستوى النظم السياسية طيلة فترات التاريخ العربي الإسلامي.

لكن هل استمر هذا الأداء الفعلي التطوعي الحر والمستقل لتكوينات المجتمع المدني ضمن عملية انتقال النظم خاصة في خضم تصارع وتصادم النخب على السلطة في فترات تخلصها من القبضة الاستعمارية وانتقالها إلى بناء الدولة الوطنية والقومية؟

إن الشيء الذي حدث هو ابتلاع المجتمع المدني كلية والسيطرة عليه وجعله خاضعا للدولة، مما جعل قدرة المشاركة متضائلة تارة ومعطلة ومنعدمة كلية تارة أخرى، لأنها من الناحية الواقعية لا تمثل سوى مصالح معينة ضمن أجهزة الدولة أو الحزب الحاكم ولا تقوم سوى بكسب التأييد وإضفاء الشرعية على النخب الحاكمة.

فثمة إذن أنظمة سياسية ظلت مغلقة أمام "مطالب المشاركة السياسية على الرغم من التحول الديمقراطي الذي شهدته هذه الدول خلال السنوات الأخيرة، فلم يُسفر التحول الديمقراطي عن وصول القوى الشعبية إلى جهاز اتخاذ القرارات السياسية وانتقاء السياسات العامة أو الاقتراب منه، وإنما ظل يدور في الإطار الشكلي والمظهري والاستعراضي مثل تأسيس أحزاب سياسية متعددة لا تجد طريقها إلى السلطة"[2].

---

[1] المرجع نفسه، ص245.

[2] جلال عبد الله معوض،"**ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية في الدول النامية**"، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد1، 1993، ص ص 137-150.

إلى جانب إفراغ المسجد من محتواه ومضمونه الحقيقي وإبعاده عن كل ممارسة سياسية، سعت هذه النظم المغلقة إلى إلغاء تنظيم يحاول أن يبلور مطالب وحاجات الفئات الاجتماعية والسياسية وعلى إثره ظلت تنظيمات المجتمع المدني مسلوبة من كل الامتيازات الاجتماعية والثقافية والسياسية ولم تعد تمثل مجموع الوسائط التي تعمل بشكل مستقل عن سلطة الدولة من جراء إشاعة ثقافة الخضوع وسلب امتيازات المواطنة[1].

يتحول المجتمع المدني هنا إلى مجتمع آخر، من مجتمع يحتضن النشاط ويؤطره بمحض إرادته ويقوم بجميع الأدوار لصالحه، إلى مجتمع مدافع عن مكاسب النخب النافذة في الحكم ويقوم بتوظيف جميع تكويناته من أجل بقاء وديمومة النظام السياسي. وهو ما يتطلب اليوم في نظر البعض إعادة اكتشافه كما وجد في التراث العربي الإسلامي والانتقال به إلى طور جديد من أطوار التحضر والتمدن لأن الفكر الإسلامي يؤكد في الأصل على مدنية المجتمع ويدعو إلى استعمال العقل في التدبير والتعبير عن حاجات الغير ومنع الظلم والدفاع عن حقوق الإنسان دون إضعاف الدولة ولأن عملية التنمية شأن عام تتطلب حضورا مشتركا لكل من الدولة والمجتمع المدني.

لكن المشكلة التي تظل قائمة وهي كيف يمكن إقامة مؤسسات للمجتمع المدني ذات استقلال نسبي في إدارتها وتدبيرها ضمن إدارة وتدبير الدولة؟

فإذا كانت فكرة مدنية المجتمع المتمظهرة في التنظيم الجماعي والتوجه الأخلاقي والعمل التطوعي الأهلي مطلوبة في المنظور الديني والاجتماعي. فكيف يمكن جعلها قابلة للتوسع؟ وإذا كان العمل الأهلي النابع من الموروث العربي الإسلامي، فكيف نجعله اليوم يعبر عن حاجات المجتمع حتى يساعده في تحقيق الانسجام والتماسك، دفاعا عن حقوق الإنسان وجعله مواكبا للتعددية الديمقراطية؟

فإذا كانت الجماعات الأهلية الإسلامية بموروثها العائلي والقبلي قدمت خلال الدولة الاستعمارية نموذجا للدفاع ومواجهة التحدي، وإذا كانت الطرق الصوفية والمساجد ومؤسسات الوقف مثّلت نموذج المؤسسات التي حاولت أن تستقل بفضل مخزونها الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي عن الثقافة الكولنيالية، متخذة العمل الإرادي محورا رئيسيا في تحقيق أغراضها، فكيف نجعلها اليوم تمثل المؤسسات الوسيطة التي تعبر عن الاهتمامات المختلفة للفئات الاجتماعية والسياسية في ظل تعقد العلاقات السياسية والاجتماعية بين الدولة من جهة والمجتمع الذي يسمى مدنيا من جهة أخرى؟

[1] جلال عبد الله معوض،"**الفساد السياسي في الدول النامية**"، دراسات عربية، العدد4، 1987، ص ص 3-30.

إذا كان العلماء بالنظر إليهم "مؤسسة أمة تعكسها نماذج متنوعة في التاريخ الإسلامي، مادة المؤسسات القادرة على فرض رقابتها على السلطة لصالح الرعية كأحد أطراف العلاقة السياسية"[1].

[1] سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل، مقارنة المجتمع المدني والأهلي من منظور إسلامي بين الفكر والممارسة، في: الحبيب الجنحاني وسيف الدين عبد الفتاح، المجتمع المدني وأبعاده الفكرية، ط1،دار الفكر، دمشق، 2003،ص106.

الفصل الثالث:

المجتمع المدني

ونظام الحكم العالمي

المبحث الأول: الاتجاهات الراهنة لتفسير المجتمع المدني العالمي

المطلب الأول: تطور مفهوم المجتمع المدني العالمي

يميز **Jeffrey ALEXANDER** بين ثلاثة أشكال متتالية للمجتمع المدني:

المجتمع المدني الأول: كمفهوم عام يرتبط بأفكار الفلاسفة **Hegel, Rousseau, Ferguson, Smith, Locke** إلى غاية **Tocqueville.**

المجتمع المدني الثاني: وقع هذا المفهوم تحت تأثير الطروحات الماركسية.

والمجتمع المدني الثالث: يرتبط كثيرا بالأحداث الاجتماعية والثقافية الحالية وهو مستقل نوعا ما عن المفهومين السابقين، من الناحية التحليلية ومختلف نوعا ما من الناحية العملية، ويتضمن أبعادا أكثر عالمية حسب **Alexander.**

ويأخذ كل من **Jean COHEN** و **Andrew ARATO**[1] بنفس الأبعاد التحليلية تقريبا في تعريف المجتمع المدني، خاصة فيما يتعلق بمقارنة المفهوم من حيث الأطر التحليلية المختلفة ومن حيث تطور ابعاده المعرفية (الابستمولوجية) في ظل علاقته الجدلية بمفهوم الدولة والنظام الدولي، ويستخدم أيضا **Charles TAULOR** هذه الرؤية للتمييز بين ثلاثة مفاهيم مختلفة للمجتمع المدني:

وجود مجتمع مدني لجمعيات حرة مستقلة عن سلطة الدولة.

مجتمع مدني لهيكل يوجد ضمن مجتمع منسق ومهيكل.

مجتمع مدني يمارس أنشطة تحدد بشكل كبير حدا مسار سياسة الدولة.[2]

ويعتبر تايلور المعنى الثاني والثالث بمثابة الأبعاد العامة والأساسية في الفكر السياسي الغربي، لكن هناك تأكيد من طرف العديد من الباحثين مؤخرا وجود نموذج آخر وهو المجتمع المدني العالمي لا يقل أهمية عن ما قدمه كل من **Alexander**و **Cohen** و**Arato** و**Taylor.**

[1]Jean Cohen& Andrew Arato**, civil and political theory**, Cambridge, Ma: MIT press, 1992.
[2]Paul Van Seters,"Apporching Global Civil Society". In James W S & G walker & Andrew S thompson, **The Emergence OF Global Civil Society,** Canada, (WLU) Wilfred Laurier University Press, 2008; pp 30-31.

سوف نحاول أن نجادل حول مصطلح المجتمع المدني العالمي، حيث تعود بنا مسارات التنظير إلى الفلسفة الكانطية **Kantiansm** ومفهوم الكونية، الذي أصبح حسب بعض المنظرين المفهوم الأكثر واقعية مما كان عليه، فبسبب التغيرات العميقة التي حدثت في العالم تحت عنوان العولمة كما يحدث اليوم في العلاقات الدولية من ترابط متزايد بين الدول، وانفجار الحركات والشبكات والمجموعات والمنظمات التي تشارك في المناقشة العامة العالمية العابرة للحدود، والتشكيك في سيادة الدول أدت كلها إلى ظهور ملامح نظام الحكم العالمي.[1]

إن استخدام مصطلح المجتمع المدني العالمي بدأ فعلا بالتدأول بشكل مكثف في السنوات الأخيرة، رغم أن كانط كان قد أشار إلى إمكانية وجود مجتمع مدني عالمي، فالإشارة إلى نشوء المجتمع المدني العالمي تدفعنا إلى التساؤل بأهمية حول كيفية فهمه في إطار السياق العريض للعلاقات السياسية والاجتماعية على المستوى الكوني، فهناك محاولات مختلفة لشرح وتفسير نشوء المفهوم ولهذا يجب استخدامه والتعامل معه بحذر كما يقول **John Keane**.[2]

هناك اتفاق عام على أن الحديث عن المجتمع المدني العالمي هو استجابة لتزايد المخأوف حول ضرورة التوصل إلى اتفاق/ توافق جدي على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والسياسي على الصعيد العالمي، رغم وجود العديد من التناقضات والخلافات الواضحة وراء هذا التوافق الابتدائي، فبعض الكتاب يرون في فكرة المجتمع المدني العالمي وسيلة "عملية" لتحليل ملامح تجريبية لعلاقات الاجتماعية، وصياغة الاستراتيجيات على المستوى العالمي، والبعض الآخر لا يزال ينظرون إليه على أنه مفهوم معياري وفقط.

يرى بعض الباحثين أن ملامح "الفعلية" للمجتمع المدني العالمي لا تزال غير قائمة بسبب احتوائه على الكثير من الاضداد الثنائية، فالواقع يبين عدم وضوح العلاقة بين المستويين "المحلي" و "العالمي" وعدم وجود خط واضح يفصل بين البعدين، فهما يتقاطعان ويتشابكان باستمرار ويتشاركان حتى في تحديد بعضها البعض، إن فهم ديناميكيات المجتمع المدني العالمي ترتبط بنظرية التعقيد، لأنه لا توجد حدود أو

---

[1]Mary Kaldor, «the idea of global civil society», in Gideon Baker and David Chandler, **Global Civil Society: contested futures**, 1ST published, NY, Routledge, 2005, P87.

[2]John KEANE, **Global Civil Society**; 1 st published, UK, Cambridge University Press, 2003Global

في كتابه الشهيرعن فكرة المجتمع المدني في ظل استخدامه لمصطلحات عديدة John Keane ويستخدم مفاهيم جديدة تعبر عن الكونية والعالمية التي من يتحدث New cosmologyفهو يتحدث عن علم كونيات جديدة civil society , و Cosmopolitanism المدني وأهميته العلمية والعملية فيتحدث عنالعالمية التي من خلالها يفسر أبعاد المجتمع cosmocracy وcosmopplitan Values و cosmopolite civil society.

تعريفات واضحة بين الأبعاد والمضامين "الكلية" (macro) والجزئية (micro) والمتوسطة (méso) للمفهوم.[1]

لكن وبالرغم من وجود هذا اللبس إلا أن قيمة التي يتأسس عليها مفهوم المجتمع المدني العالمي تبقى قائمة– خاصة بالنسبة لهذه الدراسة– فنشوء وتطور هذا المفهوم باعتباره "تمديدا عالميا" لحركات اجتماعية أو سياسية غربية المنشأ أكثر منها "تحالفا" حقيقيا بين قطاعات وحركات اجتماعية متعددة الجنسيات، فالعناصر الأساسية اللازمة

لنضوج لمجتمع المدني العالمي تحققت في المجتمعات الغربية أو الصناعية المتقدمة أكثر مما تحققت في الأفق الكوني بذاته، ولكن هذا الشرح لا ينطلق من مفهوم المصلحة فحسب بل من مفهوم الرؤية بصورة أكبر، ولهذه الأسباب– كما أكدنا سابقا– سيكون التعامل مع المفهوم "بحذر" و بـ "تحفظ" شديدين في هذه الدراسة.

يصف **John Keane** المجتمع المدني العالمي باعتباره "فضاء اجتماعي مترابط ومتعدد الطبقات" يتألف من "شبكات عابرة للحدود وسلسلة من التفاعلات تربط المحلي بالعالمي، أيضا **James Rosenau** سنة (1995) يصف الحكم العالمي كإطار للعلاقات الأفقية بين الدول وبين الجهات الفاعلة غير الحكومية، فمفهوم **David Held** للحكم العالمي (2004) يشير إلى وجود شبكة معقدة من العلاقات المترابطة على المستوى العالمي، تشكل شبكة موسعة من الحكومات، والمنظمات غير الحكومية ، حيث أسس هذا الترابط بين كل هذه الفواعل لمؤسسة جديدة للحوكمة **A New Global Government Institution** كبنية شبكية ملزمة وسهلة لبعض الإجراءات ومانعة لأخرى.[2]يقترح **Uleich Beck** (1999) في هذا الصدد ضرورة دراسة النطاق والكثافة والاستقرار في هذه الشبكات الاقليمية العالمية، فالفضاءات الاجتماعية والثقافية التي تخلقها والصور الثقافية التي تحملها تزيد من استمرار التوسع والانكماش على طول محأور المحلية والعالمية، مما يخلق أنماطا مختلفة ومتغيرة من الكثافة والمركزية في هذه الشبكات العالمية.[3]

[1]John Keane, op, cit, pp 23-24.

[2]Hagai Katz and Helmut AnheIier , Global coneciedness: the structure of transnational NGO Networks, in: , **Global Civil Society 2005/6**, London, sage publication; 1st published, 2006, p 240

[3]Ibid; p 240.

أيضا يشير **(Maruel Castells)** (1996) إلى ان هذه الصور تأخذ إلى المزيد من أشكال الشبكات الفوقية Meta–Networks على المستوى عبر الوطني **Transnation level**، وإنشاء نظام لـ"التركيز اللامركزي" **Decentralized Concentration**، حيث تعدد المهام المترابطة يجري في مواقع مختلفة، إن هذا الفضاء من التدفقات حسب Castells والذي يؤسس "للمجتمع الشبكي" **Network Society** يتألق من عدد لا يحصى من عمليات التبادل للسيطرة على ساحة محددة من الوحدات (الدول) مما يتوافق مع المرونة اللازمة والنطق الجديد لمجتمع الشبكة.[1]

يفترض أن يكون لمنظمات المدني العالمي موقعا في بنية هذه الشبكية، من خلال (INGOS) شبكات المنظمات غير الحكومية الدولية التي تنطوي على العديد من الجهات الفاعلة مثل الأفراد الناشطين والمواطنين والعلماء والمنظمات والحكومات والشركات وغيرها، ويبقى المهم في هذه الدراسة هو معرفة بنية هذه الشبكة، وكيف تعمل لتقريب وتحسين فهمنا لمفهوم المجتمع المدني العالمي.

كما يقول **Robert Cox** يمكن أن تخلق روابط جديدة وتحقيق الاندماج والتكامل وتعزيز العمل الجماعي على المستوى العالمي، فكثيرا ما يقدم المجتمع المدني العالمي من طرف الأخصائيين باعتباره علاجا لبعض مشاكل الحكم العالمي ونقاط الضعف فيه كما يرى **(David Held)** ويقوم أيضا حسب **Riva Krut** باثنين من الأدوار الرئيسية في الحكم العالمي:2

كجزء من نظام الضوابط وتعزيز الشفافية والمساءلة في مؤسسات الحكم العالمي.

تعزيز المشاركة الشعبية في الحكم العالمي.

إن إدخال بعد جديد في فهمنا للحكم العالمي، يؤكد أهمية المجتمع المدني العالمي في مجموعة من المشاريع المتنوعة العابرة للحدود من طرف منظماته ومؤسساته والمشاركين فيها، تسعى من خلال هذا النشاط إلى التأثير على السياسة العالمية، وفي هذا الصدد فإن مفهوم يكون ضمن الإطار الحالي للنظام العالمي كواقع سياسي جديد يعطي أهمية للجهات الفاعلة عبر الوطنية، ويعطي أهمية أيضا للعمل الاجتماعي والمدني مع الحركات الاجتماعية العابرة للحدود الوطنية فيما يتعلق بالقضايا البيئية ووضع

[1]Hagai Katz and Helmut Anheier ,op, cit, p 241.

[2]Riva Krut, Globalization and civil society: NGO influence on international decision mating, UN Research Institute for social development, Geneva, 1997, In: Eric. B. Bluemel, «Overcorning NGO accountability concernes in international Governaule», **Brooklyn Journal of international law.**

المرأة، وكذلك مع المنظمات المدنية عبر الوطنية التي لها تأثير في مسائل حقوق الإنسان، والسياسة البيئية والتدخل.[1]

وتعتبر منظمات المجتمع المدني كوسائل قاعدية لتشكيل السياسة الدولية فضلا عن توفير مصادر المعلومات والايجابية في الضغوط التي ساعدت على التعويض عن فشل واسع النطاق من الحكومات والمؤسسات الدولية من أجل التصدي لمجموعة من التحديات العالمية2 إن تكييف الإطار المفاهيمي لهذا المفهوم مع هذه التطورات هو اعتراف في خلق التفاعل بين القوى الاجتماعية والسياسية، وخلق المعايير والقوى التي تحقق نوعا من التنظيم الجماعي من خلال "رؤية عالمية للديمقراطية" في حين أن هناك أصحاب بعض الاتجاهات التنظيرية يمتنعون تماما عن استخدام مثل هذه المصطلحات.

يؤكد الأستاذ Richard Falk (1995) أن التطورات في المجتمع المدني العالمي منذ 1990 حققت أهدافا بعيدة، وقد تطور المفهوم في هذه الفترة من خلال ثلاثة مراحل وهي:

أولا: يمكن ربط المرحلة الأولى مع أنشطة المنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بمجالات وقطاعات محددة كالبيئة، السلام والحرب، وحقوق الإنسان والمرأة، وبرز المفهوم هنا مع تطور الحركات الاجتماعية الجديدة، في هذه المرحلة يمكن تتبع الأنشطة الموازية التي كانت تنظمها مجموعة من المنظمات غير الحكومية لتلك الأنشطة والمؤتمرات الرسمية للحكومات تحت رعاية الأمم المتحدة، مما أدى إلى تكون حركة عالمية خاصة بعد مؤتمر ستوكهولم (1972) أين برزت ملامح منهجية العمل وطبيعة الأهداف ذات الأهداف العالمية (خاصة فيما يتعلق بمناقشة قضايا اجتماعية رئيسية في هذا المؤتمر)، فأصبحت التحديات أكثر وضوحا للمنظمات غير الحكومية، وزاد بذلك التوتر بين الحكومات الوطنية، وتوقعات المجتمع المدني في تجسيد تعديلات بعيدة المدى تتوافق مع التطورات الحاصلة على النظام العالمي، وتزايد الضغوط لأجل المطالبة بإصلاحات وكان الأثر الرئيسي في هذه المرحلة هو التغيير الذي طرأ بعض الشيء في مناقشة السياسات العالمية، ودفع الحكومات للمزيد من المبادرات لحل المشاكل الدولية، فضلا عن الاعتقاد في ضرورات تعزيز أنماط التعاون.[3]

[1]Richard Falk, «the changing role of glonal civil society», in Gideon Balker and David Chanller **Global civil society: contested futures,** 1st published, NY, Routledge, 2005; P 60.

من أهم هذه الاتجاهات التنظيرية، الاتجاه الواقعي، والاتجاه الجيوبوليتكي الرافضين لأن تكون هناك معان للديمقراطية خارج حدود الدولة

[3]Richard Falk, op ; cit, pp 61-62.

ثانيا: برزت هذه المرحلة الأخيرة من الحرب الباردة في شكل حركات معارضة للأنظمة القائمة على سيطرة الدولة، مع تعبئة المجتمع لتحقيق الديمقراطية ونقل السلطة سلميا، فقد أدت التغييرات في أوروبا والحركات المؤدية للديمقراطية في عدة بلدان آسيوية إلى إعطاء أهمية للتأثيرات التي حققتها حركات المجتمع المدني على النطاق العالمي.[1]

ثالثا: المرحلة الثالثة تبدأ مباشرة بعد الحرب الباردة، ويمكن تقسيمها إلى قسمين:

الحركة المعادية للعولمة.

حركة العدالة العالمية.

ففي أعقاب الحرب الباردة، تزايد تفوق الشركات والمصارف الدولية وفقا للعقيدة الليبرالية الجديدة، مما حفز من تشكل حركة مناهضة للعولمة بدأت تبرز على الساحة الدولية كقوة سياسية تسعى لتشكيل شبكات خاصة بها، فكانت منظمات المجتمع المدني تمارس فرعا من معالم الديمقراطية التشاركية العالمية في التعبئة والمشاركة في المؤتمرات العالمية للأمم المتحدة المهتمة بالبيئة وحقوق الإنسان والسكان والمرأة، فأسست المنظمات غير الحكومية "لنداء لاهاي من أجل السلام"، والاجتماع في Allegre Porto البرازيلية سنويا في "المنتدى الاجتماعي العالمي" (WSF) (World Social Forum) والذي انتقل في 2004 إلى مومباي Mumbai بالهند، وثمة أيضا مبادرة أخرى جديرة بالذكر تعقد كل سنة في بيروجيا Berugia الإيطالية تحت شعار "الأمم المتحدة لأجل الشعوب".

أما بالنسبة للحركة المدافعة عن العدالة العالمية، فقد أصبحت فيها حقوق الإنسان هدفا أساسيا، فبرزت دعوات لحماية الأفراد والمواطنين من الممارسات الحكومية للدول الفاشلة خاصة في بعض الدول العربية ودول افريقيا جنوب الصحراء الكبرى والبلقان، وظهرت آليات جديدة لحماية حقوق الإنسان كالتدخل الإنساني (مثل تدخل NATO (حلف شمال الاطلسي في Cosovo)، وكذلك إنشاء المحكمة الجنائية الدولية في منتصف عام 2002 (ICC).[2]

ما يمكن ملاحظته في هذه المرحلة هو إضفاء الطابع المؤسسي على الإدارة العالمية وسيادة القانون العالمي، وتحقيق درجة معينة من الديمقراطية العالمية من خلال المشاركة الفعالة لهذه الأطراف المدنية الفاعلة عبر الوطنية.

[1]Ibid, P 62.
[2]Richard Falk, op ; cit, pp 62-64.

يعتبر المجتمع المدني العالمي من قبل العديد من المحللين امتدادا لسيادة القانون والمجتمع السياسي المتجاوز للحدود الوطنية، وهو يساعد على التمكين الأفراد وتكثيف نطاق الديمقراطية وتوسيعها، فعلى سبيل المثال يقول ماري كالدور Mary Kaldor أن نهاية الصراع العالمي من مرحلة الحرب الباردة سمح تدجين العلاقات الدولية ومشاركة المواطنين وتفعيل دورهم على المستوى الدولي على حساب حكومات.[1]

وحسب John KEANE فالتفكير في ديمقراطية جديدة هو مسألة ضمنية في نظرية المجتمع المدني العالمي في مواجهة النقص المتزايد للمساءلة في الحكم العالمي،[2] فعلى مدى السنوات 15 عشر الماضية يبدو أن هناك تحولات في الساحة الدولية، فالمجال الدولي هو فضاء للقيم والفواعل عبر الوطنية القادرة على التأثير بشكل متزايد والتغلب على المصلحة بدراسة المجتمع المدني العالمي حول تراجع نفوذ الدولة ذات السيادة، فحسب Jean Grugel: "تقدم مقاربة المجتمع المدني العالمي محاولة مكشوفة لتكريس نظرية معيارية في العلاقات الدولية"، وفي نفس السياق يؤكد Kaldor: "أن المعاني الجديدة للمجتمع المدني تمنح امكانيات واسعة للتحرر الإنساني" أيضا John Clark يقول: "بأن اللحظة جاءت من أجل "عولمة أخلاقية" تستند "لشبكات" جديدة من المواطنين النشطاء".[3]

رغم عدم الاتفاق حول كيفية تفسيرية مشتركة لمجتمع المدني العالمي ووجود اختلافات في هذا الصدد بين المنظرين، إلا أنه يجب التأكيد على وجود مجموعة من المحددات والقواعد والممارسات (المعيارية والعملية) تسمح بتفسير الأدوار التي تقوم بها المنظمات المدنية العالمية الفاعلة في مختلف المؤسسات المحلية والدولية، بالإضافة إلى الاتجاه المتزايد والنزعة الحادة نحو (العالمية) والتي تخلق فرصا إضافية للتحأور والتفاعل العالميين بين مختلف الفواعل، هذا ما يسمح بالتأكيد على تطوير إطار مفهومي ومنهجي لدراسة المجتمع المدني العالمي وتحليله ورصد أنشطته.

يشير في هذا الصدد Helmut Anheier إلى فعلية عدم وضوح المفهوم ويحاول تقديم تحليل "سيي" يبرز من خلاله الأهمية التي بات يكتسبها المفهوم رغم غموضه، فيقدم رفقة Stares نموذج المجتمع المدني العالمي والعولمة (Global Civil Society and globalisation) يحدد من خلاله العلاقات السببية بين ثلاثة عناصر وهي: العولمة الاقتصادية، سيادة القانون على الصعيد الدولي والمجتمع المدني العالمي.

[1]David chandler, Constructing **Global civil society: Morality and Power in International Relations,** 1st Published, NY, PALRGRAVE MACMILLAN, 2004, PP 1-2.
[2]John KEANE, op ; cit, P 126.
[3]David chandler, op ; cit, P13

الشكل 2: المجتمع المدني و العولمة

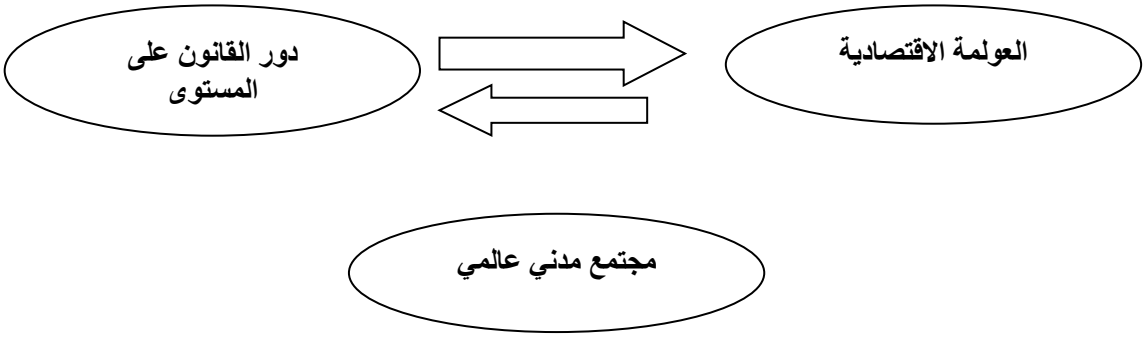

حسب Anheier والنموذج النظري الذي قدمه، فالمزيد من العلاقة السببية بين هذه العناصر الثلاثة تدعم بقوة فرضية ادماج المجتمع المدني العالمي في مدينة عالمية، فالعولمة الاقتصادية تعتمد على الوصول المفتوح إلى الأسواق المالية والتجارة، والقانون الدولي يؤسس لقبول الاتفاقات والقوانين الدولية واعتماد قيم عالمية مثل حقوق الإنسان، وهذا ما من شأنه حسب Anheier دائما من توفر قاعدة أساسية لنشوء المجتمع المدني العالمي وتطويره. [1]

المطلب الثاني: المساهمة في تشكيل الرأي العام العالمي

من مظاهر العولمة نشاط المنظمات مشاركتها في صياغة الرأي العام العالمي وتأثيرها على منظمات عالمية رسمية، ومع تغيير النظرة للمنظمات التطوعية غير الحكومية من قبل الحكومات والمنظمات العالمية والمؤسسات التمويل الدولية اكتسبت المنظمات وضعا جديدا أهلها إلى تحديد وجهتها باعتبارها وسيط بين الدولة والمجتمع، الأمر الذي انعكس بدوره على آليات ووسائل عمل هذه المنظمات، حيث تجاوزت العمل التطوعي إلى الأبعاد الخدمية الإنسانية العادية في مجالات الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية ووصلت إلى مرحلة المشاركة في صياغة قضايا دولية شملت بناء السلام وحقوق الإنسان الديمقراطية والمسأواة بين الجنسين والبيئة والفقر والتنمية الاجتماعية والاقتصادية.....الخ، الأمر الذي جعل هذه المنظمات ذات تأثير فعال في كافة المنتديات العالمية.

تهدف أنشطة التواصل هذه إلى تفعيل دورها كعامل مؤثر في الرأي العام العالمي حول القضايا المختلفة عبر إكساب الفاعلين الأساليب والمعارف والمهارات اللازمة للتواصل مع الجمهور، واقتسام القيم المشتركة

[1] Ibid; p 189.

والمسؤولية الاجتماعية والاستدامة، فيتم تصميم وتنفيذ والإشراف على المسؤولية الاجتماعية واستدامة المشاريع في القطاع الخاص والمؤسسات المهتمة بالاستثمار الاجتماعي والمشاركة مع مؤسسات المجتمع المدني، هذه المشاريع تهدف إلى:

التشاور حول استراتيجيات الاستثمار الاجتماعي، وإجراء التقييم، لمشروعات إدارة التنمية.

ربط المؤسسات الخاصة مع المجتمع من خلال حلول المسؤولية الاجتماعية التي تلبي احتياجات الشركات الفردية أو المؤسسات من خلال الحوار.

دعم المؤسسات غير الحكومية والمؤسسات غير الربحية لإدارة مشاريعها الخيرية.

إظهار الاحترام للقيم الأخلاقية، والأفراد والمجتمعات والبيئة، وأيضا البحث في حلول بشأن أفضل الممارسات في أخلاقيات الأعمال التجارية.[1]

يمكن أيضا الإشارة إلى الدور المذهل الذي تلعبه الأوعية الحوارية الأكثر حداثة مثل شبكة الإنترنيت والمؤتمرات الكونية والمظاهرات الحاشدة ذات التركيبية متعددة الجنسيات والتي تم تجربتها في مناسبات شتى وفي مختلف مدن العالم وعلى مستويات مختلفة، بدءا من المظاهرات المناهضة للعولمة وحتى المؤتمرات العالمية للأمم المتحدة من مطلع عقد التسعينات من القرن الماضي بدءا ببرتوكول عام 1987 المتعلق بثقب الأوزون مؤتمر قمة الأرض في ريودى جانيرو 1992، والمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان بقينا 1993، والمؤتمر العالمي للسكان والتنمية في القاهرة 1994، والقمة الاجتماعية في كوبنهاجن مارس 1995، ومؤتمر المرأة ببكين في سبتمبر 1995 ومؤتمر السكان في اسطنبول بتركيا 1996، وغيرها من اللقاءات والمنتديات والتي تم فيها صياغة الرأي العام العالمي والتي أصبحت توصياتها بمثابة الدستور الذي يحتكم إليه عالم ما بعد حرب الباردة.

إضافة إلى هذا امتلاكها لكم هائل من المعلومات عن الدول التي تنشط فيها وهي تعتبر مصدرا هاما لجمع المعلومات واستطلاع الرأي العام العالمي، فمنظمة العفو الدولية Ammesty International مثلا، والتي تعمل في 162 دولة تمتلك معلومات عن هذه الدول وهي جاهزة لمن يطلبها، أما "مجموعة الأزمة الدولية" International Crisis Group و "الشاهد العالمي" Global Witness، تنشر تقارير مفصلة تحمل آراء ذات وجهات نظر مختلفة من أماكن تسودها الحروب أو الكوارث الطبيعية، وأصبحت تقاريرها تساهم في تشكيل الرأي العام في تلك البلدان.

[1] مركز التواصل العالمي، "تعزيز قدرات المجتمع المدني"، 02-01-2003 م.

htpp://www.tawasul.co.om/know1.html.

نستطيع الإشارة في الأخير على أن القيم الديمقراطية والمعيارية التي تنتجها ويوجهها المجتمع المدني العالمي، يمكن تفعيلها وتعزيزها بالإضافة إلى أدوار المنظمات الدولية والإعلام بتحقيق التماسك بين المستوى المحلي والعالمي، يقول Jens Bartelson: "هذا يقودنا إلى الإشارة للآثار المعيارية normative implications لفكرة المجتمع المدني العالمي، فمعظم المقاربات المقدمة حول المفهوم وامتداداته تشير إلى أن هذا المفهوم لا يكون له معنى إلا في حالة عدة وجود تمييز بين الشراكة المحلية والدولية، أو بمعنى آخر أن هذا المفهوم لا يكتسب مغزاه التحليلي والمعياري إلا عن طريق تجاوز هذا التمييز.1

إن تنوع مؤسسات المجتمع المدني العالمي يخلق مزيدا من الفرص للتحأور، والتفاعل حول أنشطته باعتباره "قطاعا من الأفراد والمواضيع والمؤسسات والشبكات والأفكار والقيم تنشط متخطية حدود المجتمعات في إطار عابر للدول"، ووفقا لهذا فهو يصف حالة متنامية من الفعل المدني الدولي والتواصل.

ركزت الكثير من أدبيات المجتمع المدني العالمي على دوره الايجابي في نشر الديمقراطية، وتدعيمها عالميا في الدول التي تنتمي إلى بيئات ديمقراطية غير مستقرة، كنماذج الدول غير الليبرالية ودول أمريكيا اللاتينية ودول القارة الافريقية، فهناك دائما مساحات متاحة للمجتمع المدني، معظمها نتاج للاندماج في الاقتصاد الدولي، أو استخدام تقنيات الاتصالات الحديثة.

تعبر هذه الحركية عن تحويلات اقتصادية واجتماعية ملموسة، صاحبها التطور التقني للإعلام العالمي، وجهود تقوية شبكة الاتصالات بين أرجاء العالم، وفي هذا الصدد تبرز مؤسسات المجتمع المدني كصيغة تتحدى سيطرة الحكومات، وتجسد حرة التعبير والتجمع متخطية العوائق القومية، وفي هذا الإطار تطورات نماذج جديدة من الديمقراطية في عصر العولمة، وهنا يمكن طرح تساؤل حول مدى مساهمة تقنيات الاتصال الحديثة في نشر الديمقراطية خارج إطار الدولة القومية.

أفرزت التطورات في تكنولوجيا الاتصال على المستوى العالمي مؤسسات تتسم بالديمقراطية، ويرى أن التطور المنشود للمؤسسات مرهون باستمرار تحأور مؤسسات المجتمع المدني العالمي، وتفاعلها حول قضايا الديمقراطية والاتصال، كما فعل من قبل منظرو الديمقراطية، فقد سمحت التكنولوجيا الحالية حسب كل من Manuel Castells, Mireia Fernandez-Ardevol, Jack Linchuan Qui بالتأسيس

[1]Jens Bartelson, "Making Sense of Global Civil Society", **European Journal of International Relation**, Vol 12, (3-2006), P 387.

لقوة "الشعب" People Power"[1]، أو كما يسميها الباحث Helmut Anheier بـ: "القوة العالمية الجديدة" New Global Force.

لقد سمحت آليات تدأول المعلومات على انساع المشاركة السياسية للأفراد وازدهار المجتمع المدني على نطاق دولي وتزايد نشر الديمقراطية، لكن في المقابل تزايدت الضغوط غير الرسمية على الدول القومية، فأصبحت غير قادرة على الحد من تدفق المعلومات داخل حدودها، كما تحتم عليها الالتفات إلى الرأي العام العالمي، ويكشف تنامي ما يطلق عليه "الدبلوماسية الشعبية" عن التصور الرأي العام العالمي، باعتباره مصدرا جديدا للقوة السياسية، تتدافع الدول للسيطرة عليه، فلم تعد الدبلوماسية مجال الحكومات بقدر ما باتت مجالا للأفراد والمنظمات غير الحكومية.

إن مدى استخدام المجتمع المدني للإعلام وتقنيات الاتصالات حاليا، تساعد كثيرا في تدعيم قيم الديمقراطية وممارستها، فالعلاقة بين المجتمع المدني والإعلام علاقة ذات وجهين، فالإعلام مجال لتحديد قوة الرأي العام كما يتيح للجميع مناقشة كل القضايا بصورة شاملة وذكية وبناءة، بينما يساهم المجتمع المدني في صياغة هذه القوة، بل إنه قد يمثل سلطة مساءلة على المؤسسات الإعلامية مما يشكل إطارا لتعزيز الديمقراطية الفعلية، وهنا تميز Mary Kaldor عند حديثها عن "التعميق الديمقراطي" Deepening democracyودور المجتمع المدني العالمي بين انتشار الديمقراطية الشكلية وتنامي الديمقراطية الجوهرية في إطار العولمة، إذ بينما تنتشر الديمقراطية الشكلية– ممثلة في القواعد والإجراءات العامة التي توفر قاعدة مؤسسية للترابط العالمي بين الدول – فإن هذا لا يعني بالضرورة تنامي ديمقراطية فعلية (جوهرية) تعطي فرصة للأفراد العاديين في أنحاء مختلفة من العالم للتأثير على القرارات التي تمس حياتهم وتفترض Kaldor أن الديمقراطية الجوهرية في تآكل مستمر نتيجة العولمة، فمرحلة نشر ديمقراطية جوهرية تستدعي صيغا جديدة، لضمان تأثير الأفراد في كافة مستويات الحكم– وطنيا وعالميا– وتعتبر أن المفارقة تكمن في استمرار تركيز الأدبيات على قضايا الديمقراطية القومية، كما تقترح تدعيم دور المجتمع المدني العالمي باعتباره آلية فعالة، توفر إطارا وسيطا بين القومي والعالمي، وتساهم في تعميق الديمقراطية الجوهرية.[2]

[1] Manuel Castells, Mireia Fernandez-Ardevol, Jack Linchauna Qiu and Araba Sey, "Electronic Communication And Socio-Political Mibilisation:A New Form of Civil Society" IN: Marlies Glasius, Mary Kaldoe, Helmut Anheier, **Global Civil Society 2005/6,** Frist Published, London,SAGE Publications, 2006, P 266.

[2]Mary Kaldor, op.cit.p 101

خلاصة القول إن النمو المعاصر للمجتمع المدني شجع على العديد من التغيرات المهمة في المؤسسات والعمليات السياسية، فقد وسع المجتمع المدني العالمي مجال الممارسة الديمقراطية، وخلقت الجمعيات المدنية العابرة للحدود قنوات إضافية للمشاركة الشعبية وأنماطا إضافية من التشاور الشعبي، ومنابر إضافية للنقاش الشعبي، ومواقع جديدة للتمثيل الشعبي بجوار المجالس المنتخبة والمجالس التشريعية، وضغوطا شعبية جديدة من أجل وجود حكم منفتح ومسؤول، وكانت تلك المستحدثات على قدر كبير من الأهمية في جعلها المواطنين على اتصال أوثق بالهيئات التنظيمية الإقليمية العابرة للعالم، وبذلك لم يواجه المجتمع المدني العالمي بحال من الأحوال الكثير من العجز الديمقراطي القائم في السياسة المعاصرة.

غير أنه لا يجب المبالغة في مدى تلك التغيرات فالمجتمع المدني العالمي لم يحل محل قنوات السياسة القديمة بقدر ما فتح أبعادا إضافية، وبشكل خاص يتضمن عالم ما بعد السيادة مساحة كبيرة للدول والأمم والأحزاب، وتبقى الحقيقة التي لا تنكر في هذا المجال أن مكونات المجتمع المدني العالمي رغم ما بلغته من قوة وتنوع فإنها لا تشكل سوى أداة للضغط، ولا تملك القدرة على المنافسة الدولة/ الدول، فهذه المكونات/ المنظمات لا تزال- على نحو أو آخر- تابعة للنظام القانوني للدول ولقواعدها الخاصة بالتعأون الدولي وهي بحاجة دائمة إلى مساعدة الدولة/ الدول ودعمها ولا تستطيع أن تتطور أو ترتقي من دون ذلك.

وقد برز المجتمع المدني العالمي أيضا بشكل ملحوظ في هذه إعادة تشكيل السياسة فالعديد من نشطاء المجتمع المدني في الواقع ينشطون عبر الحدود ويعتبرون أنفسهم كمواطنين عالميين (أو حتى أكثر من) مواطنين ضمن الحدود الدولة الوطنية، كما ساعد هذا مفهوم لتحفيز المدافعين عن حقوق الإنسان لترويجها على النطاق العالمي، ففي الأونة الأخيرة أصبح لمختلف الجمعيات المدني واجبات مدنية عالية. مختلف هذه التطورات والتغييرات في المفاهيم والممارسات الديمقراطية المعاصرة تبنت على نطاق واسع ضرورة التأسيس لمجتمع ينطوي على أكثر من الاستحقاقات والالتزامات الوطنية.

المطلب الثالث: المدنية، النخب وعلاقتهما بالترسيخ الديمقراطي

هناك دعوة ملحة إلى ضرورة الاعتراف بالتصورات النوعية الداعمة لمؤشر المجتمع المدني في خلق ديناميكية "الديمقراطية الجديدة" والمؤسسات القوية، وفي هذا السياق فإن كل من (Gunther) (diamandourous) (puhle) يعطون أهمية بالغة للمؤسسات المستقلة والفاعلة في تعديل علاقات القوة

http://www.ins.ethz.ch/isn/Digital-Library/Publications/Detail/؟ots591=Oc54e3b3-1e9c-be1e-2c24-a6a8c7060233&Ing=en&id= 94335>

القائمة، فمع غياب المؤسساتية تبرز الممارسات الباتريمونيالية للنخب السياسية لضمان التراكم والتمديد للقوة لفصائل سياسية على حساب أخرى.

يؤكد diamond على دور المجتمع المدني في خلق سلوك معتدل للنخبة السياسية، ويطلق عليه "ثقافة النخبة السياسية" كما يؤكد burton على دور النخبة الخاص في خلق التوافق حول شرعية المؤسسات الديمقراطية، ووضع قواعد بشأن السلوك السياسي، وهي أدوار في غاية الأهمية للبدايات الأولى لعملية الترسيخ.[1]

وفيما يتعلق بالسؤال حول دور المجتمع المدني في مجال تعزيز الديمقراطية، يمكن إبراز الافتراضات الأولى التي تقوم عليه أربعة مدارس نظرية أساسية في هذا الطرح، وهي باختصار الاتجاهات التالية:

-نظرية التحديث ModernizationTheory: ترى بأن المتجمع المدني سيكون منتج بسيط من بيئته وصورة لها، وهذا يتوقف بشكل كامل على الشروط الاقتصادية والاجتماعية، فالأداء الاقتصادي الجيد good economic performance (GEP) ضروري لقوة المجتمع المدني ولأي تنمية ديمقراطية.

-الاتجاه الانتقالي Transitology : يؤكد هذا الاتجاه أن التغيير السياسي والترسيخ الديمقراطي هي في المقام الأول عن طريق تحديد نتائج عملية التحول نفسها، والتفاعل بين الخيارات التي ينتجها الأفراد أو الجماعات. يتم وضع التركيز على المسأومات السياسية بين النخب والقيادات السياسية أن توافق على إضفاء الطابع المؤسسي على بعض القواعد والمعايير، واستقلال الجهات الفاعلة في المجتمع المدني على المشاركة في العمليات السياسية، بغض النظر عن مهاراتهم التنظيمية والمالية والفنية.

-النظرية التفاعلية interactive approach(Grugel): تحاول أن تضع في اعتبارها الأوضاع الثقافية والتاريخية في أي بلد على حدة فعل المنظمات غير الحكومية، دون التنكر لها على التأثير في النتائج السياسية وتعزيز الديمقراطية.

[1]Helga A.welsh, "political transition process in Central and Eastern Europe" Comparative Politics, Vol26, N°4, (jul1994), p382; in Micheal BURTON et al, "Introduction Elite transformations and Democratic regimes", in Jhon Higley and Richard Gunther, eds, Elite and democratic Consolidation in Latin America and Southern Europe, Cambridge: Cambridge University Press, 1992, P10.

-النظريات عبر الوطنية the transnationalizaion theory of democratization تولي أهمية للفواعل عبر الوطنية في تعزيز الديمقراطية، الفواعل في المجتمع المدني، التي قد تكون مدعومة من الخارج (من قبل المؤسسات الحكومية والمنظمات الدولية غير الحكومية) فحسب كل من Sell وSchmitz فإن زيادة الاعتماد المتبادل والترابط بين الدولة والمنظمات غير الحكومية والتأثيرات للفواعل الدولية على المستوى المحلي في نشر قيم الديمقراطية والقواعد والأفكار الجديدة كلها أدت إلى بروز نظام بديل يؤثر على أفضليات القوى الفاعلة واختيارات الدول من أجل التكيف مع المعايير والقواعد الدولية.

وغالبا ما تمارس هذه الضغوط من قبل الوسائل سياسية أو اقتصادية، بهدف المساهمة في عملية بناء المؤسسات والتنمية في الدول المنتقلة حديثا إلى الديمقراطية وإدماجها في المؤسسات الدولية[1].

في الأخير يمكن القول أنه وبناء على هذه الإقترابات النظرية، أن المجتمع المدني يمتلك قدرة على تعزيز الديمقراطية وتطويرها واستدامتها، باعتباره العمود الفقري للترسيخ الديمقراطي.

-مأسسة المجتمع المدني وبناء أشكال جديدة من الشرعية الديمقراطية:

تقوم فرضية التعامل مع وظائف المجتمع المدني على ضرورة التمييز بين "الوظيفة" و"التكوين"، فهناك حالات من الانتقال الديمقراطي يجب أن تفسر بشكل مختلف، فوظائف المجتمع المدني تختلف حسب طبيعة النظام السياسي نوع الديمقراطية التي يعمل ضمنها ومدى توافر الأجزاء الضرورية لتحقيق "التركيب" كحكم القانون، البيروقراطية الرسمية، المجتمع الاقتصادي والمجتمع السياسي، فالعديد من هذه الظروف تساهم في قوة المجتمع المدني وتعزيز الديمقراطية وتحسينها في نفس الوقت.

وتعتبر قضية مأسسة المتجمع المدني (إضفاء الطابع المؤسسي) عاملا حاسما في تعزيز القواعد المشتركة التي تقود إلى خلق فضاء حركي/تفاعلي يحقق مبادئ الرشادة السياسية. تقوم النظريات المؤسساتية والمؤسساتية الجديدة على الدفاع عن حد أدنى في المعايير المطلوبة من الناحية النظرية للانتقال إلى الديمقراطية أن العلاقة بين المؤسسات والفاعلين تخضع لمحددات عديدة يجب مأسستها لتكون لهم القدرة على الانخراط في العمليات المختلفة. فمعظم آليات التنظيم المؤسسي تحتاج إلى أجهزة قائمة وعمليات وقرارات يتم تجسيدها فعليا قابلة للتأثير على مسارات ومستويات التفاعل، خاصة فيما يتعلق بالقدرة على

[1]Dorothy Maria Baumann , "The Eu's Potential To Stabilize Bosnia And Erzegovina-Civil Society Building As The Key Democratic Consolidation " Germany Universiteit Twente ,School of Management & Governance , Master Programmer European Studies, 14November 2009,PP6-12.

التأثير في المؤسسات الحكم. فالدمقرطة تعني بالضرورة إعطاء أهمية بالغة لمؤسسات الدولة والفاعلين الآخرين الذين يجب أن يتجأوبوا مع كل متطلباتها التنظيمية والهيكلية.

لقد اكتسبت منظمات المجتمع المدني في العقود الأخيرة قدرا من القوة التنظيمية الذاتية أهلتها لتكون فاعلا أساسيا لتجاوز كل أوجه "العجز الديمقراطي". فهناك العديد من المشاكل على المستوى المحلي والعالمي تتعدى الإجراءات المؤسسية وهي ذات طابع هيكلي أعمق، فالإخفاقات الهيكلية للديمقراطية هي نتاج المبادئ الأساسية التي ينظم على أساسها "الحكم" على المستوى العالمي الذي يتميز بالتراتبية أكثر من المسأواة وعدة القدرة على الضبط.

إن القدرات التي يكتسبها المجتمع المدني في تعزيز المسأواة الهيكلية والقدرة على تحقيق الضبط المجتمعي هي الكفيلة بدعم الديمقراطية على المستوى الوطني (بالنسبة للدول) وعلى المستوى العالمي (كقيمة قابلة للتصحيح والمواءمة)، ولا يمكن أن تُفعل هذه القدرات وأن تصبح أكثر "إجرائية" إلا إذا كانت ضمن طابع مؤسسي.

إن التركيز على النظريات المؤسساتية الجديدة يعني حسب أنصارها تجاوز التحليل التقليدي للانتقال classical transilology، والاقتراب أكثر من الجوانب الوظيفية للديمقراطية السياسية والمؤسساتية الاقتصادية التي تعتبر المقاربة الأكثر تدأولا وهيمنة البرادايم النيومؤسسي، الذي يوفر قواعد تحليلية ملائمة جدا لوظيفية المجتمع المدني وعلاقته بالديمقراطية وأيضا تحليل القدرات الدولتية للحكم فحسب Michael Mannيمكن للدولة بقدراتها التنظيمية أن تخترق المتجمع المدني[1] ، لهذا يدعو G.O'donnel إلى ضرورة مأسسة المتجمع المدني ليصبح أكثر قدرة على مواجهة "الدولة القوية" strongstate كما يسميها Joel Migdal[2] ولتحدد أكثر العلاقة الوظيفية بين "فواعله" و"المؤسسات القائمة".

تساعد مأسسة منظمات المجتمع المدني Institutionalization of Civil Society (التي تشمل المنظمات غير الحكومية، والحركات الاجتماعية، ووسائل الإعلام، ومؤسسات الفكر والرأي، والمؤسسات الخيرية القائمة على الدين،والاتحادات النقابية ومنظمات المتجمع الأهلي...) في تأمين التمثيل لجميع الأصوات من خلال الدفاع عن أولئك الذين تهملهم الحكومة والقطاع الخاص.

[1]Clemens E S, Cook J M " Politics and Institutionalism : Explaining durability and Change" Annual Review of Sociology, Vol25, 1999, P442.

[2]Michael MANN, "The Autonomous Power of The State",in : Jhon Hall (ed) , State in history, Blackwell, 1986,P112.

فيكمل جهود الحكومات والقطاع الخاص من خلال استنباط حلول مبتكرة للقضايا المعقدة التي تواجهها عبر جميع القطاعات، والتي تشمل الصحة والتعليم والعدل والاقتصاد والتكنولوجيا ونظام الحكم، إرساء مبدأ المسؤولية والشفافية في نظام الحكم. وفي الوقت نفسه تتطلب الإقتصادات المعولمة وتغير المناخ والجرائم ضد الإنسانية والتهديدات الناجمة عن الأوبئة والإرهاب اهتمام المواطنين والمجتمع المدني ويتطلب إيجاد الحلول العادلة والسلمية والمستدامة لهذه التحديات المساعدة من طرف المتجمع المدني.

فمن خلال المأسسة يستطيع المجتمع المدني أن يضمن الشرعية والشفافية والمساءلة على جميع مستويات الحكم والمجتمع، وتنمية وبناء وتعزيز قدراته وكافة شرائحه ومؤسساته، الساعين إلى ترسيخ وتأكيد المفاهيم والقيم الديمقراطية، والمشاركة في بناء وتعزيز دولة ديمقراطية قوامها الإرادة الحرة، والعدالة والمسأواة والتكافؤ في الفرص والتكفل بين أفرادها، من خلال المساهمة في دعم ومساندة جهود الشرعية، وتهيئة البيئة المناسبة لبناء دولة حديثة ومجتمع ديمقراطي مدني، ينعم فيه المواطنون بالحرية والديمقراطية والمشاركة، وتلعب فيه المنظمات المتجمع المدني دورا فعالا في بناء السلطة الشرعية الحديثة ومجتمع ديمقراطي مدني ونشر وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان والحريات العامة والمواطنة وتفعيل معايير المساءلة العامة والشفافية ومكافحة الفساد. والمساهمة في تقديم رؤيا إستراتيجية لآليات البناء الديمقراطي، والمساهمة في برامج التطوير الإستراتيجي التنموي الشامل للدولة.

يجب الإشارة هنا إلى العلاقة الترابطية بين الشرعية والتغيير المؤسسي، فمن وجهة النظر البنيوية فالشرعية غير قابلة للتجسيد من دون الوسائل التي تحقق "الفعل"،وهي العامل الأساسي في خلق الاعتماد المتبادل السبي بين الهياكل.

إن مؤسسات المتجمع المدني يمكنها أن تقوم بمهمة ديمقراطية حيوية من خلال الإسهام في تثقيف الجماهير وتزويد المواطنين بمعلومات حول الحكم وآليات التسيير وتعظيم قدرات المواطنين على تحليل وتفسير هذه المعلومات. والقيام بدور تثقيف الجماهير يصبح هاما عندما تفشل مؤسسات أخرى مثل الحكومة والأحزاب السياسية والمدارس ووسائل الإعلام في تزويد المواطنين بأدلة كافية وتحليل ملائم فيما يتعلق بالواقع السياسي والمجتمعي والاقتصادي.

ويمكن لجماعات المجتمع المدني أن تدفع التثقيف الجماهيري بطرق متعددة من هذه الطرق عقد ندوات تعليمية، إقامة مراكز تعليمية، إصدار مادة تعليمية وتعميم المعرفة من خلال وسائل الإعلام ولكي يكون الأثر الديمقراطي مكتملا لابد أن تسعى مبادرات المجتمع المدني لأن تجعل مثل هذه الثقافة متاحة–ومن الأفضل أن تكون متاحة بقدر متساو لكل الدول والثقافات والشرائح الاجتماعية فالجدال حول حقوق الأفراد

وعلاقتهم بالدول وكيفية إدارتها ممكن أن تتخذ أكثر من شكل. فمؤسسات المجتمع المدني ترعى عددا لا يحصى من المحاضرات والندوات وورش العمل وحلقات النقاش، ولقد طورت بعض منظمات المتجمع المدني آلياتها من أجل الدفع إلى تبني "الأفكار" الإيجابية الدافعة إلى المشاركة والتأثير في السياسات والقرارات التي تهمهم بأكثر وعي وكفاءة. فالانخراط في أنشطة المجتمع المدني بالتأكيد يمكن أن يساعد المواطنين–خاصة المنتمين لجماعات تابعة–على أن يضحوا واعين سياسيا وبمصالحهم وبحقهم في أن يسمع صوتهم.

فالثقافة المدنية توفر مواقع أكثر استقرارا لتثقيف الجماهير لا ليكونوا مثقفين وواعين وحسب وليكونوا نشطاء أيضا. فهم لا يقبلون في سلبية كل ما تقوله أو تفعله السلطات الحاكمة، بل على العكس ففي الدول الديمقراطية يتخذ الناس مواقف مدروسة بخصوص قضايا معينة ويتبنون مواقفهم بعد تفكير دقيق في بدائل مختلفة للتحرك. فالإدارة الديمقراطية تعتمد إذا على حوار جماهيري مفتوح مفعم بالحيوية حول وجهات نظر وخيارات متعددة. ومن ثم، فإنه إضافة إلى أنشطة التثقيف الجماهيري يمكن لمؤسسات المجتمع المدني أن تُفَعِلَ الديمقراطية من خلال إتاحة فرص للمواطنين ليناقشوا جماهيريا مجموعة واسعة من الخيارات والأوضاع السياسية.

ومن ثم فإن مؤسسات المجتمع المدني تلعب دور ديمقراطيا محوريا في تشجيع التعددية، وفي حين دعمت بعض جماعات المجتمع المدني المقتربات الليبرالية الجديدة فلقد عارض البعض الآخر الإجراءات السياسية القائمة عليها وكذا هيئات الإدارة. إضافة إلى هذا تجاوز العديد من النشطاء مجرد رفض الوضع القائم إلى تقديم مقترحات محددة بقواعد ومؤسسات عدة لترشيد الحكم والممارسة الديمقراطية وترسيخها.

المجتمع المدني النشيطAn Active Civil Society هو المجال الذي يجتمع فيه المواطنون المستعدون لمتابعة مصالحهم الفردية والمشتركة، وهو يتميز بالمدنية المجتمعية وإنتاج الرأسمال الاجتماعي وتجديد القيم المجتمعية، وتمكين المواطنين من العمل والمشاركة في الحياة الاجتماعية بفاعلية وتجنيبهم أيضا الإحساس بالاعتماد على الدولة (وهي واحدة من الدروس التي يمكن أن نستفيد منها حسب تعبير Anthony Giddens من تجربة بريطانيا التاتشيرية أين لا يمكن للمرء أن يعتمد على دولة الرفاه[1].

[1]Christopher G.A.Bryant, Third Way Politics, skeptical Voters , insecure Societies ,in: Sven ELLAESON, Building Democracy and Civil Society East of the Elbe, 1st Published , NY, Routledge, 2006, PP325-328.

لقد كتبت الآلات من الصفحات عن هذه الأطروحات التي تؤكد على أن المجتمع الديمقراطي المتماسك والجيد لا يمكن أن يعمل من دون منظمات المجتمع المدني الوسيطة، يتحدثJean Cohen عن "البعد الرمزي للمجتمع المدني والدور الذي يلعبه في تعميم التوافق ودمج المجتمع"[1].

نجد في هذا الصدد أن كيانات متنوعة من المجتمع المدني قد روجت لنماذج قومية واشتراكية ونسوية وبيئية وفكرية ونماذج بديلة أخرى كثيرة لضبط وتنظيم الممارسة الديمقراطية خاصة في المجتمعات الانتقالية. يشير العديد من المهتمين في هذه الدول (خاصة في أمريكا اللاتينية) على ضرورة تحقيق "المدنية" التي تعني تجاوز كل مظاهر العسكرية بصورة مباشرة أو غير مباشرة في الحكم، يدعو Schimitter وKarl إلى ضرورة التفريق بين Transition by elite pact and transition by imposition وأن يستتبع الانتقال بتواجد "النخب" في عملية التحول، لكن ما يمكن ملاحظته في الدول الانتقالية الجديدة هو صعوبة في التخلص من تحكم السلطة العسكرية ونفوذها، يقول Karl و Schimitterأن الاتفاقات التأسيسية تمثل إستراتيجية انتقالية توافقية تهدف إلى إقامة الضمانات المتبادلة للمصالح الحيوية للنخب المتنافسة، وبالتالي فهي تنطوي بالضرورة على تنازلات من جميع الأطراف المعنية مما يضطر العسكر إلى التخلي عن بعض ما له من صلاحيات[2].

إن الانتقال إلى المدنية يعني التأسيس لوضع قائم لا يسمح فيه للعسكرية بممارسة أي تأثير على عملية الانتقال والدفع لإجراء إصلاحات تدريجية تكون قادرة على تقليل نفوذ الجيش خلال العملية الانتقالية على جدول أعمال الإصلاح هو شرط ضروري لإقامة سيادة مدنية فالانتقال بواسطة النخبة حسب Aguero يساعد على اكتمال عملية التحول الديمقراطي[3]. ويمكن لعوامل عدة أن تؤدي إلى تغيير نسبي في موازين العلاقات المدنية–العسكرية بعد إرساء الديمقراطية، كالعامل الاقتصادي، وتواجد الأحزاب السياسية وفعاليتها، والسياسات التي تطرحها الحكومة، والعنف السياسي، والمتغيرات الدولية.

ويمكن من خلال الشكل الموالي التوضيح بدقة للعلاقة بين مظاهر المدنية والعسكرية وتأثيرها في مستويات الانتقال والترسيخ.

[1] Russell Hardin, Transition to Corporate democracy, in: Ja,os KORNAI and Susan Rose-Ackerman, Building a trustworthy State in Post-Socialist transition , First Published , PALGRAVE MACMILLAN, NY,2004, PP175-177.

[2]Julian Bruckner, "Civilian Supremacy andTheConsolidation of Democracy : Linking Transition and Consolidation " Berlin Graduate School of Social Sciences, Paper prepared for presentation at the IPSA-ECPR Joint conference,"Whatever Happened to North-South?", (February 16-19,2011), in Sao Paulo,P6.

[3]Ibid,P7.

المبحث الثاني: ركائز و قيم الديمقراطية
المطلب الأول: مهام الدولة في ظل العولمة

أدت المسارات المتشابكة لعولمة حقوق الإنسان والقيم النيوليبرالية إلى بناء نماذج حكم وتسيير مرتبطة بالمنطق المعولم للقيم والسياسات، وإلى نمذجة آليات التسيير والحكم وفق مقاربات الديمقراطية النيوليبرالية المكرسة لأولوية الفرد على الدولة، والحق في التنمية وفق ما تقتضيه حاجات الإنسان وليس الدول.

تقوم الرشادة الديمقراطية على مجموعة من المبادئ تتفاعل مع منطق القيم الديمقراطية العالمية الذي أسست له الفلسفة النيوليبرالية وروادها ومن أهمهم (M.Foucault, Mc.Grew, D.Held, J.Rawls, F.V.Hayek...الخ) حيث التأسيس لبناء تصور قيمي مشترك يعكس من جهة حاجات Besions/Needsإنسانية مشتركة (وفق المنطق الكانطي)، ومن جهة أخرى منطق القوة والهيمنة الذي تكرسه سيطرة القيم الغربية.

إن هذا الترابط المعقد بين المضامين المعرفية–الابستمولوجية والعملية للرشادة الديمقراطية في صنع نماذج حكم وتسيير، يؤسس لنظرية سياسية تفسر بدقة أبعاد الحكم في الديمقراطيات الليبرالية المعاصرة، حيث إعطاء المواطنين دورا كبيرا في الإدارة العامة ورسم السياسات وتفعيل مفهوم المشاركة الديمقراطية التدأولية Concept of participatory deliberative Democracy، والتركيز على المشاركة المباشرة والفعالة للمواطنين، والإظهار الدقيق لكيفيات وآليات إقامة علاقات تعأونية وترابطية دائمة بين المواطن والمسؤولين المحليين وبالتالي التأسيسي لشكل ديمقراطي تشاركي جديد من الحكم يتجاوز المسارات الهرمية التقليدية العمودية للحكم1.

إن حدود التفاعل بين "الحكومة" و"المواطن" في التنظيم الديمقراطي للدولة الليبرالية وفق النموذج المؤسسي لتحليل السياسات حسب (كوهين وكوفمان) يساعد–رغم تعقد العلاقات والتفاعلات بين عناصر النظام السياسي– على ترقية عمل السلطة السياسة ومؤسسات الدولة وزياد احتمالات الفعالية السياسية2.

ابتداء من التسعينيات من القرن الماضي زادت الانتقادات Les Critiques Multiplient حول عجز الديمقراطية le Déficit de Démocratie خاصة في الدول النامية، حيث ما يلاحظ على هذه الدول من تراجع في تحقيق نتائج إيجابية في الإصلاح السياسي والاقتصادي وعدم القدرة على تحقيق شروط التنمية، فقد نشر في عام 1997 البنك الدولي (BM) تقريرا بعنوان "الدولة في عالم تغير"

[1] Hendrik Wagenaer, "Gouvernance, Complexity and democratic participation" The American Review of Public administration, Volume 37 N°1, (March 2007), PP 20-21.
[2] Ibid, P22.

(L'Etat dans Un Monde en mutation) وتحدث التقرير بوجه عام عن "إعادة تأميم" أو "إعادة نظر" جزئية في مفهوم الحكم والتنمية.

أدت هذه التحولات إلى تغيرات على مستوى الدور التقليدي للدولة كفاعل رئيسي، بحيث أصبحت غير قادرة على ممارسة وظائفها التقليدية المعهودة، الأمر الذي أدى بالكثير من المفكرين سواء من الشمال أو الجنوب لطرح فكرة تلاشي دور الدولة في ظل العولمة، فجلال أمين ورغم إشارته لظاهرة التغير المستمر لوظائف الدولة على مر العصور يؤيد في تحليله فرضية اختفاء الدولة لمصلحة قوى السوق1. وهذا ما أدى إلى تحديد مجموعة من الوظائف "الفعالة، الوسيطة، الدنيا" للدولة، والتي ستوضح من خلال الجدول التالي:

جدول 1: الوظائف الحيوية للدولة 1

الوظائف الفعالة	حماية الفقراء، محاربة الفقر، النجدة في حالة الكوارث	توفير السلع والخدمات العمومية، الدفاع، القانون والنظام، حقوق الملكية، التسيير الاقتصادي والكلي، الصحة العمومية	
الوظائف الوسطى	الضمان الاجتماعي، إعادة توزيع المنح العائلية، التأمين على البطالة	تفعيل وتصحيح نقائص وتكوير الإعلام، تنظيم التأمينات (الأمراض ، الحياة) التنظيم المالي	تنظيم الاحتكارات، تنظيم المصالح العمومية (الماء، الكهرباء، المواصلات السلكية...الخ	ضمان الفعاليات، التعليم الأساسي الحفاظ على البيئة
الوظائف الدنيا	إعادة توزيع الأصول	تنسيق الأنشطة الخاصة الأسواق، تجميع وتحفيز المبادرات		

تشير هذه الوظائف إلى دور أقل للدولة ودور أكبر لقوى فاعلة أخرى في المجالين الاقتصادي والسياسي (القطاع الخاص، ومؤسسات المجتمع المدني)[2].

وقد شرعت–خاصة الدول الأوروبية– في إعادة قراءة للمفاهيم وإعطائها أبعادا جديدة، وذلك بالعمل على تكريس آليات جديدة في ممارسة الحكم، بتعزيز سيادة القانون وتبني الديمقراطية المشاركاتية وتشجيعها[1]،

[1] بن عنبر عبد النور، **"الدولة وظهور مجتمع مدني عالمي"**، مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية،العدد107، (2000)،ص15.

[2] عزي الأخضر، قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد: إسقاط على التجربة الجزائرية

وإعادة النظر في وظائف الدولة والتدخل الدولي ومستوياته، فبسبب قدرات الدول الضعيفة–خاصة الدول النامية– برزت دعوة إلى تفعيل دور الحكومات من حيث توفير الخدمات وضمان المسأواة والاندماج في المجال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وفي نفس الوقت البحث عن وسائل ناجعة ودائمة للخروج من الأزمات وتطوير آليات ذات أولوية –محورها الإنسان– وتتطلب تعزيز الرقابة البرلمانية والتمثيل وتعزيز التخطيط وقدرات المشاركة2، وتحسين القدرات في التكيف والاندماج وعقلنة الخيارات.

هذا كله يعني أن منظمات المجتمع المدني والمواطنين لهم القدرة على مساءلة الحكومات وعلى المشاركة في رسم السياسات وصناعتها.

إن أنشطة الدولة أصبحت حسب مقاربات "الرشادة الديمقراطية" تتم على مستويات متعددة للتدخل، وعبر ثلاث عناصر أساسية:

1– الدولة في حد ذاتها.

2– المجتمع المدني.

3– القطاع الخاص.

فالحكم الراشد لا يستعيد أي عنصر من هذه العناصر في عمليات التنمية، فالأدوار التقليدية التي تمارسها الدول في انتهاجها للمقاربة التقنية والصلبة الحكم، حيث الدعوة حسب (A.Olukloshi) إلى التخلي عن المنظومات اللاخطية Uniliniaire واللاتاريخية An historique في التعامل مع الحكم الراشد، وإعادة التفكير في الممارسات المهيمنة والمسيطرة منذ عقود، وذلك بإدراج البعد السياسي للحكم خارج الميدان الاقتصادي، وإدراج مسألة "شرعية الحكم الديمقراطي" وتحليل السلطة ومشروعيتها، والذي ينعكس في انتخابات حرة ونزيهة، مع وجود منطق حكم وتسيير يقوم على مبادئ العقلانية Rationalité، المشاركة Participation الشفافية Transparence والمحاسبة.

فالمشروعية من هذا المنظور لا تقاس فقط بمستوى قبول من يخضعون لها (المواطنون)، بل أيضا إضفاء البعد العقلاني في الاختيار(*). وهنا يعرف الفيبريون الدولة على أنها منظمة تمتلك سيادة واحتكارا إقليميا على الاستخدام المشروع للعنف المنظم، وينظرون إليها على أنها "فاعل تنظيمي". تعتبر وجهة النظر الفيبرية (Wébérienne) هذه من أكثر الاتجاهات النظرية تجسيما للدولة (الدولة لها مصالح وتصنع

[1] Servine Bellina, Hervé Magro , Violaine De Villmeur , "La gouvernance démocratique: Un nouveau paradigme pour le dévelopements "
http:// diplomatie.gouv.fr/fr/actions-France-830/gouvernance-démocratiques-1053/index.html
[2] Servine BELLINA ,Op.cit.

قرارات وتعمل في العالم) ولهذا السبب فإنها تلائم نظرية العلاقات الدولية المنظومية، وينظر إليها كفاعل مستقل أنطولوجيا عن المجتمع[1].

يتم تشكيل الدولة وفق المنطق الفيبري–كبنية للسلطة السياسية– بواسطة المعايير والقوانين والمبادئ التي يتم بموجبها التعامل مع الصراع، وتنظيم المجتمع[2].

يعبر إذا مفهوم الرشادة الديمقراطية بوضوح عن ديناميكية سياسية متعددة المستويات لممارسة السلطة والحكم، تأخذ بعين الاعتبار أهمية كل الفواعل غير الدولتية (قطاع الأعمال، الجمعيات المحلية، المجتمع المدني...الخ) وعلى جميع المستويات (من المحلية إلى العالمية)، حيث تعهد إليها وظائف جديدة لفرض قواعد "الحكم الصالح" القائم على المساءلة والشفافية، والمشاركة الفردية في العمليات السياسية. وهنا يشير (Keohane وGrant) إلى الآليات القانونية الدولية التي تحقق هذه المؤشرات فعليا، وتمنح أكبر قدر من الحماية القانونية للأطراف غير الحكومية Non–gouvernementale (القطاع الخاص، والمجتمع المدني)3، لهدف أساسي هو ضمان الحقوق الأساسية للأفراد والمواطنين وتمكينهم من ممارسة الحقوق الأساسية مع إيجاد الحلول الفعالة ليس فقط على المستوى المحلي بل على المستوى العالمي

* يؤكد ماكس ويبر Max Weber على أهمية البعد العقلاني/ القانوني الذي من خلاله تتحقق مشروعية السلطة، فالكثير من الكتابات المعاصرة في العلوم الاجتماعية يتبع ماكس ويبر Max Weber إذ تستخدم عبارة الشرعية بمعناها التجريبي مشيرا إلى معتقدات الأشخاص حول الممارسة الصحيحة للسلطة. عن السلطة تكون شرعية بهذا المعنى ما دام الذين يخضعون لأمرها يعتبرونها شرعية.

[1] ألكسندر وندت، النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية، ترجمة (عبد الله جبر صالح العتيبي)، السعودية: جامعة الملك سعود، النشر العلمي والمطابع، 2006، ص282

[2] ألكسندر وندت، مرجع سابق،ص285.

[3]Rachel A.Chichozski, "Introduction: Courts, Democracy, and gouvernance", Comparative Political Studies (CPS), Vol 39 (February 2006), PP 6-7.

الشكل 3.الأبعاد الوظيفية للعلاقة المجتمع المدني-الدولة

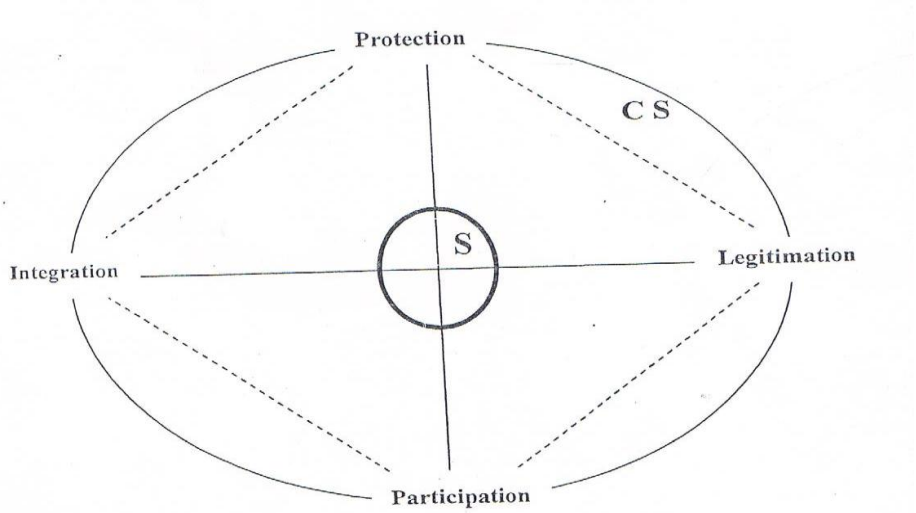

المطلب الثاني: العلاقة الترابطية بين الدولة والمجتمع المدني

إن طبيعة الدور الذي تلعبه مؤسسات المجتمع المدني، يعتمد كثيرا على الجوانب التنظيمية والنبوية فيها، كما أنه يعتمد كثيرا على قيمها ورؤيتها. ولهذا فمن الضروري تحديد البنية التنظيمية له داخل الدولة وكذا يجب ملاحظة البيئات السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المحيطة، والتي تعد عوامل هامة تؤثر على دور وطبيعة المؤسسات، وبهذا فهي تعتبر أمرا جوهريا في تحيد نوعية العلاقة بين المجتمع المدني والحكومات.

تتقاطع إذا مجموعة من العلاقات الترابطية بين المفهومين، وهذا ما يشير إلى العديد من التساؤلات الجوهرية تتباين حسب السياقات الزمانية والمكانية، وأيضا حسب الاستعمالات والتطبيقات المتباينة للمفهومين (خاصة مفهوم المجتمع المدني) هذا الأخير عندما ننظر إلى الخلفية السياسية المؤطرة له.

والتي تميل إلى الأبعاد السياسية وللفلسفية التي بلورتها المنظومة الفكرية السياسية الحديثة، نجده مرادفا لمفهوم الدولة باعتبارها المجال الذي يحمي الأفراد ويضبط سلوكهم.

فالدولة هي التي شجعت المجتمع على المبادرة واحتلال مواقع بقيت تحتلها منذ فترة طويلة وسهلت قانونيا وتنظيميا نشوء مؤسسات مدنية وقدمت لها الدعم المالي والتنظيمي لتقوم بالدور الجديد الملقى عليها. فالمجتمع الديمقراطي يأتي وفق هذه المقاربة مكملا وامتدادا للدولة، وهذا ما لا نلاحظه في الدولة النامية والدول العربية مثلا: أين تبدو الدولة بشكل عام بوصفها أكثر فأكثر تجسيدا لمجال المصالح الخاصة والجزئية وغياب القانون وهذا ما يؤدي إلى غياب المجتمع المدني وسهولة استعماله كأداة لتحقيق أهداف

سياسية واقتصادية، فيصبح غير قادر على المشاركة مباشرة في إيجاد الحلول للعديد من المشاكل والتحديات المجتمعية.

في ظل تواجد هذا النموذج للدولة المهيمنة المحتكرة لعلميات الضبط والقيام بوظائف شديدة الاتساع والشمول التي تؤدي إلى تبعية المجتمع المدني وعدم فاعليته وخلق خلل وظيفي معين في الأداء الذي مصدره إخفاق الدولة القومية، هذا ما يضعنا أمام مسار تاريخي مختلف تماما عن ذلك الذي عرفته في هذه البلدان ومنها الدول المجتمعات العربية. وفي ضوء هذه الرؤى حول وضعية المجتمع المدني تجاه الدولة يمكننا أن نحدد صور العلاقة بينهما وهي:

1- التنسيق والتعأون.

2- التنافس والصراع.

3- اختراق الدولة للمجتمع المدني[1].

يشير Linz Juan إلى أن كل شيء يتوقف على الجدار الذي يوجد بين "الدولة والمجتمع المدني" كمحدد أساسي للاستقرار المؤسساتي. ويتحدث عن "الدولة-القومية" التي تحترم سياستها الأصول السياسية والثقافية، وتضع آليات تأخذ في الاعتبار المطالب المتنافسة والمتصارعة في المجتمع. إن الدولة القومية حسب Linz تكون نتيجة ترتيبات بين الدولة والمواطنين على أساس "عقد اجتماعي" تعترف فيه الدولة بالانتماءات الوطنية للمواطنين أو أغلبيتهم، مع عدم استخدام هذا الجهاز ضد الدولة القومية.

وهو هدف مزدوج، أولا لضمان الاستقرار الداخلي للدولة، وثانيا: عدم زعزعتها على المستوى الدولي، من أجل هدف أساسي هو منع تفكك دولة موجودة أصلا وابتعاد عن الفدرالية متعددة القوميات Fédéralisme multinational[2].

تعني المشاركة السياسية في الدولة الحديثة أن المجتمع المدني بتكويناته المختلفة قادر على التأثير في مستوى اتخاذ القرارات ذات العلاقة المباشرة بالشؤون المجتمعية، وهناك تصورات لمفهوم المشاركة يترأوح بينهما مستوى تأثير المجتمع المدني، فنجد بعض الدول تأخذ بالتصور الضيق لهذا المفهوم حيث تكون عضوية الجمعيات سلبية وغير فعالة، بينما تؤخذ في دول أخرى من منظور أعم وأشمل، وهنا يكون تأثير المجتمع المدني في حده الأقصى في إسهام الجماهير في اختيار الأهداف العامة للمجتمع والدعم الفعلي

[1] عبد الحفيظ بولزرق،"سوسيولوجية العلاقة بين المجتمع المدني والدولة"،
http://Abdelhafidh2007.Maktoobblog.com/1316493/

[2]Mohamed said Darviche,"Sortir de l'état-Nation: Juan Linz avec et au-dela de Max Weber" Revue Internatiobale de politique compare, Vol13,N°1, 2006,P125.

لتحقيق هذه الأهداف واختيار النظام السياسي وانتخاب الحكومة ومحاسبتها وحتى صياغة شكل الدولة نفسها.

معنى هذا أن المشاركة السياسية هي عملية شديدة الارتباط بمستوى تأثير المواطنين على اتخاذ القرار وقدرتهم على التعبير الحر سواء بشكل مباشر أو من خلال اختيار ممثلين لهم، وهي مؤشر تفاعلي لصحة العلاقة بين المجتمع والدولة، فبقدر ما تكون الدولة تعبيرا أمينا عن مجتمعها بقدر ما تزداد المشاركة السياسية السلمية المنظمة لأفراد المجتمع في الشؤون العامة بصفتهم الفردية أو الجماعية خلال مؤسساتهم المدنية.

الشكل 4: المجال العام-الخاص والمجتمع المدني 1

The Private the public and Civil Society[1]

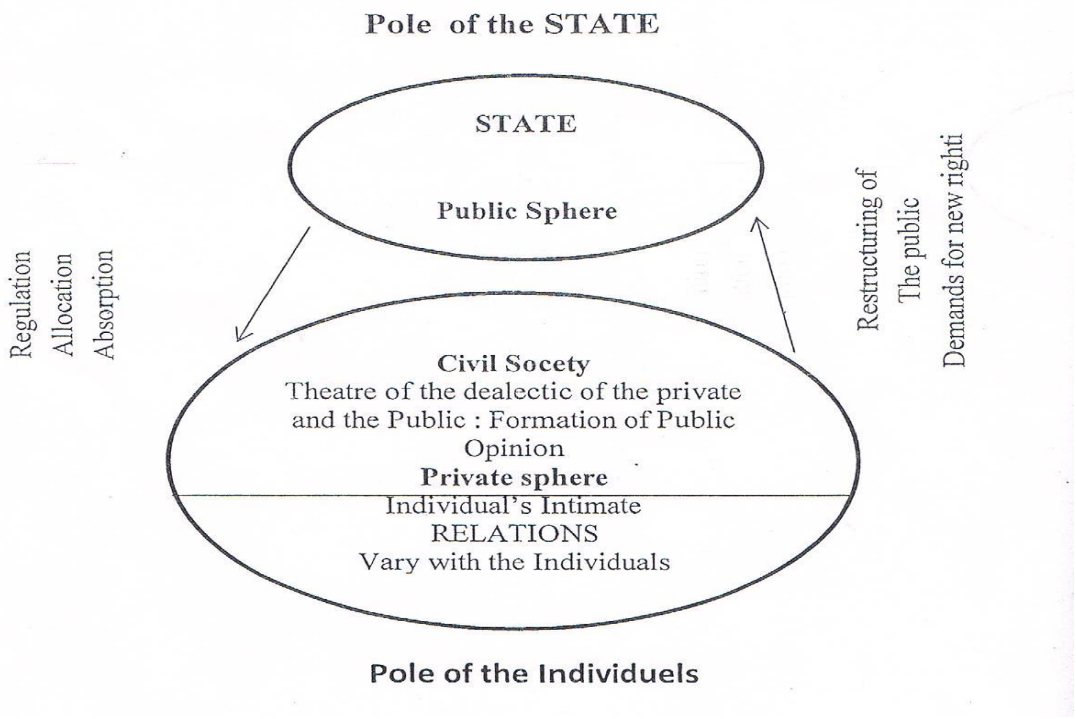

[1]Arnaud Saled,**"The Private, the Public and Civil Society: Social Realms and Power Structures",International Poliitical Scuence Review,** Vol 12, N^{0}4, (1991), P289.

المطلب الثالث: دور المجتمع المدني في تعزيز رأس المال الاجتماعي

إن نجاح أي بناء اجتماعي في تكوين رصيد من رأي المال الاجتماعي يتوقف على قدرة هذا البناء على الاستفادة من شبكات الروابط والعلاقات الاجتماعية والقيم المتوفرة بين أعضائه، وتوسيع وتنمية هذه الروابط والعلاقات بما يمكن البناء الاجتماعي من تحقيق أهدافه، وهنا يؤكد الباحثون على أهمية المجتمع المدني كأحد المصادر الهامة والأساسية لتكوين رأس المال الاجتماعي، فله دورا محوريا في مساعدة أفراد المجتمع على تكوين الثقة التي تربط الأفراد ببعضهم من أجل القيام بنشاط معين وهو أمر ضروري لنجاح أي مؤسسة لأنها بذلك تمنح من لم تتح له الفرصة من قبل المشاركة أو الاندماج مع الآخرين في أنشطة هامة.

قبل الحديث عن رأس المال الاجتماعي وعلاقته بالمجتمع المدني يمكن التطرق إلى مظاهر العجز والفشل الحكوميين في تحقيق "الرفاه" من خلال نظرية الفشل الحكومي **Theory of Government Failure**[1] التي تركز على مظاهر العجز في السياسات الحكومية على تلبية الاحتياجات والمطالب الفردية والجماعية للموطنين، سواء كانت مادية تتعلق بالقدرة أو معنوية فقد اهتم المنظرون الأوائل لهذه النظرية لتفسير أسباب الفشل الحكومي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية من توفير الخدمات العامة Public Goods والتجأوب مع المتطلبات والاحتياجات وتوزيعها بعدالة على كل الأفراد، ثم انتقلت من الاقتصاد إلى علم السياسة في عطار دراسات العلاقة بين المجتمع الدولة ودراسة السياسات العامة الحكومية، فكانت ترتبط تقريبا بنظرية الاختيارات العامة " The Theory of Choice Public" التي أسس لها Gordon Tullock.

يسعى أصحاب هذه النظرية إلى تحليل السلوك الحكومي بشكل علمي وتحليل سلوك الأفراد نحوها فيقول Theodore Lévitt's أن نظرية فشل الحكومة– التي تم اقتباسها من تطور نظرية فشل السوق لـ Weisbrod's– تعني أن الدولة لن تكون دائما قدرة على تقديم الخدمات العامة، فنظرية الاقتصاد الجزئي التقليدية تشير إلى أنه في ضوء عدم قدرة الدولة على توفيرها بالمستوى الذي يرضي جميع مواطنيها يفتح الباب لمنظمات المجتمع المدني CSOS أن تفعل ما تفعله الدولة، والافتراض بان فشل الحكومة في توفير مستويات مناسبة من الخدمة العامة للجميع لا يعني فشلها التام بل إلى حقيقة أنها لم

[1] للتفاصيل حول نظرية الفشل الحكومي يمكن الاطلاع على:

- Gordon Tullock, Arthur Seldon, and Gordon, L. Brady, **Government Failure: a primer in public choice,** Second Printing, Washington DC, Cato Institute, May 2005, (183 pages)

تقدم غلا تلك السلع التي تطلبها الأغلبية البسيطة في أوقات معينة (كالانتخابات) أو حرصا على مكانتها على الساحة العالمية وتحت ضغط الفواعل الدولية.

فالأثر التراكمي لمحدودية قدرات الحكومة وعدم استجابتها يترك المجال للمجتمع المدني ليشارك بقوة في تغطية هذا الفشل من خلال مشاركته الواسعة في التوسع نحو عامة المواطنين ونقل مطالبهم واحتياجاتهم على الأقل، والعمل على توجيه الحكومة نحو المهام التي تدخل ضمن صلاحيتها.1

يؤكد Michael Woolcock أن عدم ثبات الأبنية الاجتماعية، وتغير هيكل وبنية التفاعلات الاجتماعية داخلها وانعكاس ذلك على طبيعة القيم التي تحكم العلاقة بين أعضاء الجماعة يدفع بالفرد إلى الرغبة في استخدام ما يمتلكه الفرد من عدد من التفاعلات الاجتماعية– رغبه منه في اكتساب مهارات جديدة– تتجاوز حدود روابطه التقليدية2 للحصول على أو الاستفادة مما يمتلكونه من موارد مادية وغير مادية (اجتماعية)، والمقصود بالموارد المادية هو الموارد الاقتصادية، أما الموارد الاجتماعية فتتمثل في الوضع الطبقي والمكانة الاجتماعية، ويتم تبادل هذه الموارد بين أعضاء الجماعية في إطار مبدأ التبادلية.

يعتبر Pierre BOURDIEU أن شبكات العلاقات الاجتماعية لا تعمل من تلقاء نفسها وإنما تخضع لمجموعة من العمليات الاقتصادية والاجتماعية، التي تتم لتوزيع المزايا والنفوذ بين الطبقات والفئات الاجتماعية، بحيث يمتلك بعضها السلطة والنفوذ، ولا يحصل الآخرون على شيء وهو يعتبر أن رأس المال الاجتماعي كغيره في صور رأس المال، التي يؤدي التفأوت في امتلاكها لاختلاف هياكل وآليات التفاعل الاجتماعي بين مختلف فئات المجتمع[3]، وهذا وقد ارتبط رأس المال الثقافي في كتاباته بمفهومين هما الحقل Field والمركز Habitus ويقصد بالأول البناء أو الاطار الاجتماعي الذي تتوافر في داخله مجموعة من الموارد، وهو بيئة الصراع أو المنافسة على هذه الموارد، أما الثاني فهو المراكز التي يحققها الأفراد داخل الحقل– البناء الاجتماعي– وتتغير تلك المراكز بتغير وضع الفرد داخل الحقل.[4]

[1]Jonathan Garton, **the Regulation Of Organised Civil Society,** USA, Hart Publishing, 2009, pp 54-56.

[2]Woolcoock Micheal, **«Social capital and Economic Development: toward a theoretical synthesis and policy Framework»,**theory and society, N°27, (1988) P 155.

[3]Boudieu, PIERRE, **the forms of Social Capital,** in Richardson, JG.ED; Hand Book of Theory and Research for The Socioligy of Education, Connecticut, Green Wood Press, 1985, pp 130-137.

[4]Ibid, p141

وحدد Bourdieuعاملين لهما تأثير أساسي في قدرة الفرد على الحصول على المزايا المتوفرة في إطار الجماعة وهما:

1. بنية العلاقات الاجتماعية التي يكونها الأفراد ويقصد بها شكل العلاقات الاجتماعية بين أعضاء الجماعة وما إذا كانت تتسم بالهيراركية، أم أنها علاقات غير رسمية.
2. المكانة أو الوضع الذي يحتله الفرد داخل هذا البناء، وما إذا كان يسمح له بالوصول للموارد التي تتيحها العضوية في هذه الجماعة.ذ

لكن يجب الإشارة إلى ما أكد عليه كل من Michael Foley و Bob Edwards بضرورة التعرف على الظروف التي تعمل في اطارها تلك الأبنية، وأي نوع من رأس المال الاجتماعي تنتج وهل تنتج رأس مال اجتماعي ايجابي أم سلبي في انتقادهما لتعصب منظري الاتجاه النيوتو كفيلي Neo– Toquevelian approach للروابط والعلاقات الاجتماعية المباشرة.[1]

أما بالنسبة لـ Robert D Putnam فرأس المال الاجتماعي لا يمثل متغير محايد، فمدى ديمقراطية المجتمع، ومستوى التقدم الاقتصادي الذي يستطيع أن يحققه يعتمدان على امتلاك المجتمع لشبكة كثيفة من التنظيمات التطوعية، والمقصود بها المؤسسات الوسطية التي تشغل مساحة بين الدولة والقطاع الخاص (المجتمع المدني) والتي لا ينتمي إليها الفرد نتيجة لوجود روابط أو علاقات تقليدية، وإنما يترب طبها رغبة منه في القيام بعمل جماعي تشاركي وقد صنف Putnam رأس المال الاجتماعي إلى نوعين: رأس مال اجتماعي خاص رابطCapital Bridging Social ورأس مال اجتماعي رابط Capital Bridging Social واعتمد في هذا التصنيف على معيارين يتعلق أولهما بطبيعة الرابطة التي تتكون في اطارها القيم الأساسية المكونة لرأس المال الاجتماعي، أما الثاني فيرتبط بالآثار الناجمة عن استخدام هذه القيم.[2]

إن اعتبار Putnam مجرد وجود مؤسسات المجتمع المدني دليلا على تمتع المجتمع برصيد من رأسي المال الاجتماعي الذي يعتبر بدوره أحد أهم المؤشرات الدالة على الديمقراطية المجتمع، وهي النقطة التي ركز عليها عندما أشار إلى أهمية التنظيمات المدنية لفاعلية واستقرار النظم الديمقراطية، ويعود ذلك من وجهة نظره إلى قدرتها على تشكيل العناصر البنيوية للشبكات الاجتماعية في إطار شبكة من العلاقات

[1]Edwards B, and Foley, M.W, **«Social Capital and Political Economy of Our Disconte,»,**Amercian Behavioral Scientist, N^{0}40; (1997), P669.

[2]Putnam, D, Robert, **Bowling alone: The Collapse and Revival of American Community,** U S A, Harvard University Press, 2002, pp 25-28

الاجتماعية، والتأثير الذي تلعبه هذه التنظيمات على أعضائها من خلال عمليات التنشئة السياسية التي تقوم بها باستخدام مجموعة من الآليات ووفقا لمجموعة من المبادئ، وذلك ضمن سعيها لتحقيق عدد من الأهداف سواء أكانت عامة أو خاصة، كما يؤدي انضمام الفرد إلى أي من هذه المؤسسات الي تنمية "الثقة المجتمعية"، وأكد أهميتها لقيام أي نظام ديمقراطي ناجح، حيث تمثل الركن الأساسي لعملية الديمقراطية، إذ تجعل المواطن أكثر رغبة في المشاركة في شؤون مجتمعه نتيجة لثقته أن رأيه ومطالبه لهما تأثير في عملية صنع القرار.[1]

يقود الرابط بين المجتمع المدني برأس المال الاجتماعي إلى التركيز على الأبعاد الثقافية، والقيمة من حيث أهميتها في ايجاد نظام ديمقراطي حقيقي، وذلك في وقت كانت كافة الأبحاث والدراسات تركز على الأبعاد السياسية، الاقتصادية عند دراسة المجتمع المدني بصفة عامة وبصفة خاصى عند دراسة علاقته بالديمقراطية، فقد اهتم كثيرا أصحاب الاقترابات النيوتوكفيلية بالجوانب القيمية والمعيارية في تشكيل رأس المال الاجتماعي، وقد أيضا Putnam عددا من الدراسات حول أهمية رأس المال الاجتماعي لتحقيق الديمقراطية، وكان أولها وأهمها دراسته عن " الديمقراطية في ايطاليا" وقد أكد في هذه الدراسة أن ما يميز بين مجتمعين يمتلكان نفس الموارد ويتمتع مواطنوها بنفس الحقوق والحريات، هو امتلاك أحدهما لشبكة واسعة من التنظيمات المدنية التطوعية التي تستوعب مواطني هذا المجتمع، وربط بين معدلات المشاركة السياسية ودرجة الثقة واحترام القانون وعدد مؤسسات المجتمع المدني القائمة وحجم العضوية فيها مع معدلات التقدم الاقتصادي.[2]

وفي عام 2000 قدم دراسة أخرى عن أسباب تراجع الديمقراطية في الولايات المتحدة والتي سجل من خلالها تراجعا في مؤشرات المشاركة السياسية عبر ثلاثة أجيال، وذلك بغض تحديد مدى التدهور في معدلات المشاركة المواطنين في الحياة العامة، أي مدى إقبالهم على التصويت في الانتخابات وعدد التنظيمات المدنية وحجم عضويتها ومستوى المشاركة في شؤون المجتمع المحلي ويؤكد Fukuyama أيضا أنه وجود مجتمع مدني قوى يحقق التوازن بين سلطات الدولة وحقوق المواطنين، حمايتهم من تعسف الدولة في استخدام سلطتها، مضيفا أنه في حالة غياب المجتمع المدني سيتعين على الدولة القيام

[1]Putnam, D, Robert, Op. Cit, P63.
[2]Putnam, Robert**, Making Democracy Work: Civic Tradititions in modern Italy,** U S A,Priceton University Press, 1993, pp 12.

بالدور الذي كان يؤديه المجتمع المدني وهو أمر مستحيل مما ينتج عنه نظاما سياسيا مضطربا، لا يستطيع الاستجابة لمطالب المواطنين.

لذا يؤكد Fukuyama أنه على الرغم من أهمية البعد القيمي المتمثل في الثقة في تحقيق الديمقراطية، إلا أن هذه القيم لا يمكن أن تعمل بنفس الشكل في أي مجتمع، ولا يمكن نقل المؤسسات من مجتمع إلى أخر، فالقيم المتولدة في اي مجتمع هي وليدة البيئة المحيطة ولا يمكن تطبيقها بنفس الشكل، في كل المجتمعات في مختلف الظروف وتحت أي ظروف، وهي النقطة التي أغفلها Putnam وأكد على أهميتها Toqueville.[1]

ومن الدراسات الهامة أيضا في هذا المجال دراسة Paxton Putnam, سنة 1999 عن مدى انهيار رأس المال الاجتماعي في الولايات المتحدة، والتي تعتبر من أهم الدراسات التي انتقدت أطروحة Putnam عن العلاقة بين المجتمع المدني ورأس المال الاجتماعي حيث لا يمكن حصرها في عدد من المؤشرات المرتبطة بالمشاركة السياسية والتصويت في الانتخابات، وذلك لعدة اعتبارات منها:

وجود فجوة هائلة بين رأس المال الاجتماعي كمفهوم نظري، وأدوات قياسه، حيث لم تسهم الدراسات السابقة في تقديم دليل على التطابق بين المفهوم وأدوات قياسه فأدى هذا إلى الخلط بين ما يمثل مؤشرات لقياس رأس المال الاجتماعي والنتائج المترتبة عنه.

ربط رأس المال الاجتماعي بمتغير واحد عند دراسة علاقته بأي ظاهرة من الظواهر الاجتماعية الأخرى عبر فترات زمنية متفأوتة، يؤدي إلى التوصل لنتائج انتقائية لا تعبر عن واقع علاقة المفهوم بالظاهرة محل الدراسة.

وتوكد أنه من الخطأ التعامل مع بعض الأنشطة التي يؤديها الأفراد باعتبارها مؤشرات على وجود رأس المال الاجتماعي والنظر إلى ممارسة الأفراد لهذه الأنشطة كدليل على وجودها، وعلى العكس من ذلك فإن رأس المال الاجتماعي لا يتضمن أنشطة أو أفعال محددة من الأفراد، وهذه الأفعال هي احد الآثار المترتبة على وجود رأس المال الاجتماعي.

إن الحكم على دور التنظيمات التطوعية في المجتمع لا يتحقق من خلال النظر إلى حجم العضوية في هذه التنظيمات، وإنما يتحدد وفقا لمستوى الحضور والمساهمة في أنشطة تلك التنظيمات، فالعضوية في التنظيمات المدنية لا توضح سلوك وممارسات الأفراد كما أن التعامل مع التنظيمات التطوعية من خلال

[1]Fukyama, Francis, **Trust: The Social Virtues and Creation of Prosperity,** New York, Free Press, 1995, pp 87-90.

الاحصاءات الرقمية والمبادئ المرتبطة بعمل التنظيمات يغفل العديد من المشكلات التي تواجه عمل تلك التنظيمات، وذلك أنها تتجاهل طبيعة القيم والمبادئ المرتبطة بعمل التنظيمات المدنية، ولا تعكس قدرتها الحقيقية على ترجمة القيم والمبادئ إلى سياسات فعلية، فأنسب أسلوب لدراسة علاقة المجتمع المدني برأس المال الاجتماعي هو دراسة الخصائص التنظيمية التي يتحدد بناءا عليها طبيعة وحجم الدور الذي تلعبه هذه التنظيمات، وعدم التركيز فقط على الجوانب الكمية كأساس للحكم على كفاءتها.

وخلاصة القول أن العلاقة بين المجتمع المدني ورأس المال الاجتماعي علاقة معقدة لا يمكن الاستدلال عليها من خلال بيانات إحصائية تتعلق بالعضوية في هذه التنظيمات، أو نسب المشاركة في عضويتها، كما لا يمكن تبسيط هذه العلاقة فكل منهما يؤثر في الآخر، فوجود رأس المال الاجتماعي في أي مجتمع لا يعني ثراء المجتمع المدني في هذا المجتمع، ونفس الحال بالنسبة للمجتمع المدني فوجوده قد لا يساهم بالضرورة في تكوين رأس المال الاجتماعي بالشكل الايجابي الذي يساهم في تنمية المجتمع كما أن العلاقة بين المجتمع المدني ورأس المال الاجتماعي هي علاقة تبادلية تحكمها عوامل عدة يتعلق بعضها بالنظام السياسي السائد وطبيعة علاقته بالمؤسسات المجتمع المدني، وما يتمتع به المجتمع المدني من حريات تمكنه من التأثير في المجتمع المحيط، بالإضافة لطبيعة هذه المؤسسات ذاتها. وظروف البيئة الاجتماعية والثقافية التي تعمل في إطارها.

يرى Michael Foley و Bob Edwards أن العلاقة المجتمع المدني برأس المال الاجتماعي لابد من النظر إليها في إطار الاتجاه السائد حاليا في التعامل مع المجتمع المدني باعتباره اطارا من المنظمات المتباينة القائمة على التطوع والتي تهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف باعتبارها فضاء اجتماعيا، يضمن حريات الأفراد ويحقق الديمقراطية خارج إطار التنظيمات الرسمية للدولة، وباعتباره السياق الذي يتحقق من خلاله تمكين الأفراد والجماعات الاجتماعية المختلفة مؤسساتها وقد تم استخدام المفهوم بهذا المعني في دول شرق أوروبا، وأمريكا اللاتينية، والجدير بالذكر أن العديد من النظر العربية لجأت إلى استخدام المفهوم بهذا المعني باعتباره أداة للحفاظ على شرعية النظام، وهذا ما يفسر كثرة عدد التنظيمات التطوعية في عدة بلدان عربية بما لا يتناسب من ناحية مع حجم النشاط الذي تقوم به، ومن ناحية أخرى مع مستوى المشاركة ومساحة الحريات المتاحة للمواطنين.

جدول 2: التصورات الثلاث للعلاقة دولة- مجتمع مدني *1*

	الدولة المنهكة The overloaded State	**الدولة المنصتة The listening State**	**الدولة الممكنة The enabling State**
موضوعي	تراجع الدولة	الربط بين النشاط الحكومي والمطالب المجتمعية	تفعيل/ تنشيط المجتمع المدني
العلاقة دولة – مجتمع مدني	تفويض الوظائف الدولية لفواعل القطاع الخاص	تنظيم المشأورات لهدف جعل المؤسسات أكثر استجابة للمجتمع	بدا تأسيس الشراكات بين القطاع العام– الخاص وإنشاء الشبكات
الاجراءات	السوق / التعاقدات	الندوات، المنتديات، الأدوات التشاورية	التعاقدات، التمويل المشترك

الفصل الرابع:

الافراد والجمعيات

بين التبادل والمشاركة

المبحث الأول: التبادل والمشاركة

المطلب الأول: الروابط و العلاقات الاجتماعية

الروابط الخصوصية (مع الأصدقاء والجيران والزملاء في العمل) لا يمكن أن تبقى وتستمر دون واجبات خصوصية، تعتبر الروابط خصوصية لأنها تقتضي معاملة إيجابية خاصة تنحصر بالذين تشملهم هذه الروابط على حساب الذين تم استبعادهم من دائرة هذه الروابط.

وبما أننا نعتبر أن الروابط هي قيمة من الناحية الأخلاقية فإن هذه الروابط تعطي تبريرا أخلاقيا للواجبات التي بدونها لا يمكن لهذه الروابط أن تستمر.

إن مدرسة فكرية كاملة، يشار إليها أحيانا بالخيار العقلاني قبل الاقتصاد النيو- كلاسيكي، القانون، والاقتصاد، وسوسيولوجيا التبادل تنظر إلى الروابط الخصوصية على أنها مبنية على التبادل الذي يقال عنه بدوره إنه مبني على المصلحة الشخصية أكثر مما يرتكز على الواجبات الأخلاقية[1].

إن جوهر هذه الروابط يستلزم أن تفعل الأنا للأنا الثانية ما تفعله الأنا للثانية للأنا، لأن لكليهما استفادة، يدفع صاحب المتجر لتوصيل البضاعة لأنه يحتاج إلى شحنات أخرى في المستقبل، والمنتج يشحن البضاعة لأنه يحتاج إلى سوق لبيعها، في بداية الأمر، قد تطلب كل جهة من الأخرى بعض الضمانات، على شكل إيداع واتفاق ملزمين من جانب القانون. ولكنإذا استمرت العلاقة التجارية في ما بينها فلسوف يعتمد كل واحد منهما على مصلحته الشخصية للاستمرار في العلاقة. التبادل إذن هو خيط رفيع ترتكز عليه الروابط الخصوصية ،كثيرا ما أشار علماء الاجتماع وعلماء الإنسان إلى أنه حتى في العلاقات الاقتصادية البحتة لا يمكن الاعتماد بشكل تام على المصلحة الشخصية، ويجب تدعيم العلاقات على الأقل ببعض الواجبات الأخلاقية، التبادل يكون أقوى إذا أحيط بغلاف أخلاقي، لأن الأفعال المتبادلة لا تكون متوازنة تماما وغالبا ما تكون هناك فجوة بين الفعل وبين الفعل المبادل. هناك على الأقل وعد أو عهد ضمني إذا لم يتم احترامه فإن العلاقة تضعف ولا يمكن أن نثأر له، لذلك يجب أن نقوم على ركائز أخرى، إضافة إلى ذلك فإن تكاليف إنهاء جميع بنود الاتفاقيات والتأكيد أنه تم الالتزام بإنهاء الاتفاق قد تكون باهظة جدا2. في حقيقة الأمر إذا وجد أحد الجانبين أن الاتفاق لم يعد يخدم مصلحته يمكنه أن يعجل بالخروج منه، وقد تكون تكاليف التنفيذ باهظة. باختصار تجري التجارة بسهولة

[1] إميتاي إتزيوني، **الخير العام: إشكالية الفرد والمجتمع في العصر الحديث**، (ترجمة ندى السيد)ط1، دار الساقي، بيروت، 2005، ص36.

[2]Edmunds phelps**, Altruism Morality and Economic Theory**, Racial Sage, New York,1975,p 55.

أكبر حين يستطيع كلا الطرفين الوثوق ببعضهما، وخصوصا أن الطرفين يشعران أن لديهما التزامات عليهما احترامها. والواجبات انما وجدت لتحترم و كما يقول دور كايم ،تتطلب العقود بعض الواجبات السابقة للعقد1.

هذا لا يعني أن الأطراف سوف يتحملون خسارة كبيرة من أجل أن يكونوا منسجمين مع واجباتهم الأخلاقية، ولكن في الواقع قد يضطرون في بعض الحالات إلى انتهاك واجباتهم الأخلاقية مما لا يعني أن ليس لديهم مثل هذه الواجبات.

إذا كانت الروابط الخصوصية التي تؤدي إليها العلاقات التجارية لا تستطيع الاعتماد تماما على المصلحة الشخصية المتبادلة وتتطلب تثبيتا أخلاقيا، فذلك إنما ينطبق أيضا على العلاقات الاجتماعية التي تربط بين الأصدقاء وبين الجيران أو الأحباء، وهنا في الواقع العلاقة بين المصلحة الشخصية وبين الواجب الأخلاقي معكوسة يلعب الواجب دورا أساسيا والمصلحة الشخصية دورا صغيرا نسبيا ويشار إلى مثل هذه العلاقة على أنها مشاركة[2].

تحصل المشاركة حين يكون ل "أ" علاقة واسعة ومنتشرة مع "ب" بدلا من أن تكون علاقة تتضمن تبادلا محدودا أوأكثر[3].

الصداقة مثلا مبنية على التزامات غير محددة وقابلة للتعديل "أ" يحضن "ب" حين يكون "ب" مريضا دون أن يدون في سجل الوقت الذي أمضاه بقربه أو دون أن يفكر في أنه إذا مرض سوف يسترد منه الوقت الذي أمضاه بقربه، ويصح هذا الأمر إذا فقد صديق محبوبه، أو احتاج إلى قرض...الخ. يهتم الشخص بالشخص الآخر بسبب القيمة والأهمية التي يوليها الشخص للآخر والعلاقة التي تربطهما ولكن ليس لأنه ينتظر أن يسترجع منه شيئا .الزواج هو نوع آخر من العلاقات المبنية على المشاركة وليس على التبادل.

والصحيح كما أن التبادل يتضمن عطاء أخلاقيا يؤدي إلى تدعيمه، كذلك فإن المشاركة تحمل نوعا من المصلحة الشخصية المتبادلة التي تؤمن العطاء نفسه، إذا تدفق العطاء في علاقة صداقة أو زواج في اتجاه واحد فقط فهذه العلاقة سوف تضعف بمرور الزمان .

---

[1]Emile Durkheim**, The Division of Labor in Society,** Racial Sage ,New York,1975,p167.
[2]Amitai Itzioni**, Immodest An Agendai Rebuilding America Before The 21 ST Centery**, Mark gru-Hal, New York,1983 ,p183.
[3]Talcott Parsons, **The Structure of Social Action**, Glendko, free press, New York,1937 ,p77.

لكن يضمن حدود ضيقة فإن جوهر العلاقة مبني على الالتزام بقيمتها وبالشخص الآخر، وليس على التجارة والربح. تلعب الواجبات الخصوصية في علاقة المشاركة دورا أكبر من ذلك الذي تلعبه في علاقة التبادل، انها جزء مكمل للعلاقة، جزء من جوهره، وهي لا تدوم وتستمر دون أداء القليل من الواجبات الأخلاقية.

تختلف الروابط والعلاقات المجتمعية –والعلاقة الخصوصية التي تستتبع كنتيجة لا بد منها– عن العلاقات التجارية، عن الصداقة وعن علاقات الجوار شكلين أساسيين: أولا: أن الروابط والعلاقات المجتمعية تتضمن نوعا من الالتزام الأخلاقي ليس للشخص الآخر أو الأشخاص الآخرين المعنيين بعلاقة حميمية فحسب، بل لجميع أفراد المجتمع (وحتى الذين لا تربطهم بالشخص علاقة شخصية). وحتى أعضاء المستقبل (أي الأطفال الذين سوف يولدون والأفراد الجدد الذين سوف ينضمون إلى هذا المجتمع) .

ثانيا: والأهم هو أن الروابط والعلاقات المجتمعية تشمل الالتزام تجاه ما يسميه هذا المجتمع بالخير العام، كالبيئة مثلا، وهنا في غالبية الأحيان يكون التبادل هزيلا بينما يكون دور الواجبات عاليا جدا.

وبالتاليإذا اعترفنا بقيمة الصداقة والجوار والعلاقات المجتمعية وإذا اعتبرنا أنها تستتبع واجبات خصوصية، فإن هذه الواجبات تكتسب مقدرا كبيرا من المصداقية الأخلاقية. وهذا ما أسميه"البراهين المجتمعية الأساسية ". فإذا قلنا أن العلاقات الهامة لا تستطيع أن تقوم وتستمر دون الواجبات الخصوصية، فيجب علينا أن نؤيد وندعم هذه الواجبات مثلا إذا كنا نثمن الماء، إلا أننا لا نستطيع أن ننكر قيمة الأوكسجين وعلاقته بالهيدروجين اللذين إذا اجتمعا شكلا الماء. إن رفض الواجبات هو بمثابة رفض لقيم العائلة والصداقة والمجتمع[1].

المطلب الثاني: ضرورة وتعزيز هوية المجتمع

يرى عدد من الليبراليين المجتمع بعين ناقدة ويعتبرونه مغلقا (العضوية في هذا المجتمع محددة عند الولادة وبالتالي فهي على الأقل في البداية غير اختيارية) وسلطويا وقمعيا. من ثم فإن أهميةأو قيمة المجتمعات وأية أنواع من المجتمعات تعتبر قيمة والواجبات المعيارية التي تنتج عنها يجب أن تتم دراستها وتفتحها بعناية ودقة، يجب أن نعرف أولا بالمجتمع[2].

[1] – إميتاي إتزيوني ، **الخير العام**، مرجع سبق ذكره، ص 40.

[2]Colin Bell and Howard Newby,**C ommunity Studies** : An Introduction to The Sociologiy to The Local Community , **The Sociologiy of Community**, The Selection of Reading, Frank kas,London,1974 ,p15.

والتعريف الذي يلي له ميزتان أساسيتان :

أولا: هي نسيج من العلاقات المحملة بالمشاعر بين مجموعة من الأشخاص إنها علاقات تتشابك وتدعم إحداها الأخرى (على عكس العلاقات الأحادية أو الفردية المسلسلة).

و**ثانيا:** هي تحمل بعض الالتزام لمجموعة من القيم المشتركة، المعايير والمعاني ولتاريخ مشترك وهوية ، باختصار لثقافة محددة.

يجب الملاحظة هنا أن هناك اتجاها قويا لاعتبار المجتمع كما وصفه علماء الاجتماع بأنه متغيرة متفرعة ثنائيا بدلا من اعتباره متغيرة مستمرة تتبدل كثافتها بدلا من أن تكون فقط موجودة أو غير موجودة، أعداد هائلة من المعلومات تمت مراجعتها والإضافة عليها من قبل روبير بوتنام[1] وفرنسيس فوكوياما[2] وقبلهم من قبل روبيربلاه وشركائه[3] . بالإضافة إلى علماء اجتماع آخرين أمثال فردينان تونيز، أميل دور كايم ومارتن بوبر أظهرت أنه حين يكون هناك المجتمع صغيرا أولا يكون ، فإن الأشخاص يتألمون جسديا (إنهم أكثر عرضة لعدد أكبر من الأمراض الهامة ومنها الذبحة القلبية والقرحة والارتفاع في ضغط الدم ويتماثلون للشفاء ببطء أكبر[4].

إن فقدان العلاقات الاجتماعية هو أحد الأسباب الأساسية الذي يُشعِر الإنسان بالعزلة والانسلاخ والعجز ويدفع به إلى الابتعاد أكثر عن المجتمع أو إلى التصرف العدائي حيال المجتمع والانضمام إلى العصابات والميليشيات (لكي يجد نفسه ضمن مجموعة) أو هو يكثر من استعمال المخدرات والكحول أو كليهما.

قد يعترض أحدنا، إما من أشخاص لا ينتمون إلى أي مجتمع وما يزالون يتصرفون تصرفا عاديا؟ إن علم الاجتماع المطلع جدا يجيب قائلا أنه حين يكون الأشخاص منعزلين تماما. ومنقطعين عن نسيج من العلاقات العاطفية والقيم المشتركة فإنهم يشعرون بضعف كبير، في واقع الأمر، إنها علامة الذات

[1] Robert Putnam**, Bowling Alone, The Collapse and Revival of American Community**, Simon and Schuster, New York,2000,p221.

[2]Francis Fukuyama**, The Great Disruption: Human Nature and The Reconstitution of Social Order,** Tochstone, 1999 ,New York,1999,p 311.

[3]Richard Madsen and All**, Tipton, Habits of The Heart**,Berkely,Californie,1985,p 78.

[4] - Putnam. **Bowling Alone** , Ibid , PP 329.362.

الحديثة لترابط العاطفي والاجتماعي، وقد لاحظ آخرون أن العزلة الحديثة تجعل الأشخاص عصابيين أنانيين ونرجسيين[1].

باختصار، إن المجتمعات أساسية من أجل نمونا الكامل، يمكن أن نبقى أحياء بدونها غير أننا لا نستطيع أن نصل إلى ما نسميه"إنسان يعمل بشكل كامل" ونستمر في ذلك دون بعض الترابط مع المجتمع ، المجتمعات الأكثر هي أيضا تخدم تكويننا، ولكن المجتمعات المفرطة تسبب أمراضا من نوع آخر.

الهوية مرتبطة ارتباطا عميقا بالمجتمع ، وبالتالي بالواجبات الخصوصية، يقول جوزيف دي ميستر: " ليس هناك أي شيء مثل الإنسان في هذا العالم، في سياق حياتي، لقد رأيت فرنسيس، إيطاليين وروسيا...الخ، أعرف أيضا، والشكر هنا لمنتسكيو أنه يمكن أن يكون المرء فارسيا، لكن الإنسان، أنا لم أراه في حياتي، إذا كان موجودا فهو غير معروف من قبلي"[2].

إننا لا نعرف من نحن، وما هي ثقافتنا؟ من هم أبطالنا الذين يجب أن نتشبه بهم وننافسهم؟ ومن هم الشياطين الذي يجب أن نبتعد عنهم، ما هي جذورنا وما هو قدرنا؟ إلا إذا كنا على ارتباط بمجتمع أو بأخر(أو بعدد من المجتمعات)[3].

يُعبِر مايكدل ساندل عن ذلك جيدا جين يقول إننا لا نستطيع أن نفهم أنفسنا ك "أشخاص خصوصيين، أي أعضاء العائلة التالية أو المجتمع التالي أو الأمة، حَمَلَةُ هذا التاريخ، أبناء وبنات تلك الثورة ، سكان هذه الجمهورية"[4]. يلاحظ تشارلز تايلور:

قد يرى الأشخاص هوية محددة جزئيا عبر التزام أخلاقي أو روحاني لنقل كاثوليكي أو فوضوي. أو قد يحددون هويتهم عبر الأمة والأعراف والتقاليد التي ينتمون إليها، كالأرمن والكيبيكين، الأمر الذي يعبرون عنه هنا هو أن هذا يعطي الإطار الذي عبره يستطيعون التعبير أين يقفون من الأسئلة حول ما هو جيد، أو جدير بالاهتمام،أو رائع، أو ذو أهمية، لنفترض خلاف للحقيقة، أنهم فقدوا هذه الهوية أو هذا

[1]Sigmund freud, **Civilization and its Discontents,** Christopher Lascher, The Culture of Narcissism :American Life in An Age Diminishing Expectations, Norton, New York,1989,p262.

[2]Isaiah Berlin, The Crooked Timber of Humanity :Chapters in The History of Ideas, Albert Chnouf ,New York, 1991, p100.

[3]William Kornahuser, The Politics of Mass Society, Glenko Free Press, New York,1959,p56.

[4]Michael Sandel, Libiralism and The Limits of Justice ,Cambridge University Press, New York,1998,p179.

الانتماء، فإنهم سيكونون وكأنهم في عرض البحر، لا يعرفون الإجابة على كثير من الأسئلة ولا حتى معاني الأشياء بالنسبة لهم"[1]

هناك اتجاه لإضعاف المساهمات والتغيرات التي يجر بها المجتمع على شخصيتنا، كأشخاص (وخصوصا الواجبات الخصوصية التي تستتبع). كما أنه يجرى تغيرات على شخصيتنا الفردية، الفرق بين الاثنين هو أن النوع الأول من المساهمات يعنى بحياتنا كأفراد كاملي الشخصية، بينما النوع الثاني تعنى بشكل أساسي بتوزيع أي نوع من الأشخاص نحن ،إن لفرق قريب جدا إلى الفرق بين التعلم على المشي، وبين أن يحدد المرء أي اتجاه يجب أن يمشي فيه، الأول: يعني بصحتنا الجسدية والنفسية ، وقد ردتنا العامة على العمل، الثاني: يعني بمعرفة في أية خصوصية (من بين عالم واسع من العلاقات الممكنة)، سننخرط بشكل عميق (مثلا مجموعة إثنية بلد الأصل، أو البلد الذي نعيش فيه حاليا)، وهو يعني بمعرفة كيف سنُعَرِّف عن أنفسنا (ممتثل أو ثوري)، وما هي القيم التي سنتبناها وتصبح جزءا من شخصيتنا. صحيح أن هاتين النقطتين مرتبطتان:إذا انتقصت قدرتنا على الاستمرار في العمل، سيؤثر الأمر على قدرتنا لناحية تحديد هويتنا الشخصية وتعزيزها، وسنختار بالطبع هوية قوية تعزز وتدعم قدرتنا على العمل.

وطالما أن هوية أحدنا (كفرد من أفراد المجتمع) تشكل كيانه الأساسي كعامل أخلاقي، فعلينا تقع مسؤولية تغذية هوية المجتمع نفسه وذلك عبر المشاركة في أعماله والاهتمام بأعضائه السابقين والحاليين والمستقبلين وحماية موارده وثرواته، المسؤولية هذه قد تحدث اهتماما خصوصا بالمجتمع يضاف إلى الواجبات العامة وفهمنا للواجبات الأخلاقية العامة، في حقيقة الأمر، هو نفسه نتاج دور المجتمع في تشكيل الهوية.

إذا عبرنا عن هذه بطريقة مختلفة، الواجبات الخصوصية تعكس واجبا أخلاقيا، بتعزيز البيئة الاجتماعية التي يمكن للأشخاص أن ينموا فيها ويتطورا، هذا ما نسميه "علم البيئة الاجتماعية"، والواجبات الخصوصية تجبرنا على أن نطبق على مجتمعنا مفهوم خدمة الطبيعة، وهذا المفهوم يستدعي أن نسلم البيئة التي تعيش فيها إلى الأجيال المقبلة بحال أفضل كما استلمناها نحن من الأجيال السابقة.

[1]Charles Taylor, Sources of The Self : The Making of Modern Identity, Harvard University Press, 1989, p27.

وهذه الحجة تقع في إطار مفهوم الاستفادة من الخير العام ينادي بالتناسق: لا يمكن للإنسان أن يأخذ ولا يعطي، لا يمكن الاستفادة من الخير العام وعدم المساهمة في إعادة زيادة المخزون وذلك ضمن إطار إمكانياتنا.

لا نستطيع أن أؤكد بشكل كاف أن واجب خدمة البيئة الأخلاقية لا ينشأ لأنني أتأذى إن لم أغذه، فقد تكون هناك مخزون كافيا للثبات الأخلاقي والاجتماعي الذي يقدمه الآخرون لدرجة أنه يطيل عمر البيئة الاجتماعية حتى ولو كنت أنا أدفع بها إلى أدنى دون أن أعود وأدعمها، (كأنني لو كنت لوث البحر، فهذا لا يعني أنه لن يعود لدي ماء شرب) وتنشأ خدمة البيئة الاجتماعية لأنه من غير الأخلاقي أن أقلل دون أن أزيد (بالرغم من أن نسبة ما آخذه وأعطيه تتوقف على ظروف عديدة).

فبالرغم من أن الخسارة(النسبية) في المجتمع هي من إحدى خصائص العصرية، فليس هناك أي سبب لنتجاهل حقيقة أنه كما يمكننا أن نواجه انتقاصا في المجموعة، فإننا قد نواجه مجتمعية مفرطة، هذا هو الوضع في اليابان حيث ألغيت الشخصية الفردية وأهملت الحقوق وضبطت الاستقلالية بقسوة، وتعتبر المجموعة خيرا فقط عندما يتوازن النظام الاجتماعي مع إجراءات لحماية الاستقلالية، وعندما تتوازن الواجبات الخصوصية مع الواجبات العامة وخصوصا في ما يتعلق بحماية الحقوق الفردية الأساسية، باختصار فبالرغم من أن المجموعات وما نتج عنها من واجبات خصوصية مهمة جدا بالنسبة لتأدية عملنا الوظيفي الكامل، قد يكون الاثنان مبالغا فيهما[1].

خلصنا إلى أن المجتمعات والواجبات الخصوصية الناتجة عنها مهمة جدا بالنسبة للتكوين الإنساني وبالنسبة لقدرة الإنسان على التصرف كإنسان كامل لشخصية توجهه هوية محددة، فالمجتمعات تساهم في أن يكون أشخاصها أفضل مما كنا لنكون بدونها.

المجتمعات (حين تكون كثيفة ولكن ليست مفرطة الكثافة) تساهم فقي أن تجعل منا أشخاص عقلانيين وأحرارا وأن نعيش حياتنا وفق الواجبات العامة، وكما قال إيريك فروم في الهروب من الحرية، وكما أظهرت دراسات عديدة عن التصرف في الوحمة(بدءا من لوبون) فإن الأشخاص الانعزاليين قد يكونون

[1] إميتاإتزيوني، مرجع سبق ذكره، ص ص 44-45.

في غالبية الأحيان غير عاقلين ومتهورين وعرضة لنداءات الغوغائية الدكتاتورية[1]. وقد يقول البعض إن هذه الحركات ظهرت في مجتمعات وفي مراحل ضعف فيها الاندماج الاجتماعي بشكل ملحوظ[2].

في المقابل يقول توكفيل وكتابات كثيرة عن المجتمع المدني إن الأشخاص الذين يندمجون جيدا في المجموعات(ومن بينها العائلات والجمعيات الطوعية) قادرون على المقاومة ضغط الحكومات ونداء الغوغائية، إضافة إلى ذلك فإن أعضاء المجموعات قادرون أكثر من غيرهم أن تكون لديهم الاستقامة النفسية والثبات المطلوبين للدخول في مناقشات عقلانية والقيام بخيارات صائبة والعمل حسب ما يمليه العقل، بدلا من التهور والتصرف بحرية نسبية.

يخشى الليبيراليون أن تقمع الشخصية الفردية كما تصل في المراحل السابقة، وكما يحدث حتى الآن في بعض أنحاء العالم، هذا يخوف مبرر في حال المجتمعات الكثيفة والدكتاتورية التي كانت موجودة لمراحل سابقة أو في مجتمعات غير الليبرالية، بالرغم من أن المجتمعات الرقيقة نسبيا تعتمد إلى الحد من شخصية أعضائها الفردية إلى حد ما، بالرغم من ذلك فالليبراليون نفسها مرتبطة بنوعية الأشخاص الذين يؤلفون هذه المجتمعات.

يقول دافيد ب. وونغ غنه لكي نتعلم أن نكون قانونيين ونتصرف بشمولية يجب أن نقيم أولا علامة ثقة مع الآخرين(أي علاقات خصوصية)[3].

ثم لم نُخلق وعلينا واجبات عامة، لكن يجب أن نتعلمها، إننا نكتسب احترام هذه الواجبات من أهلنا وأساتذتنا والشخصيات الدينية والقادة الروحيين ورؤساء الحركات الاجتماعية أي من جميع الأشخاص الذين تربطنا بهم علاقات خصوصية قوية.

إن دور المجتمعات في إدخال وتدعيم التزاماتنا الأخلاقية يساعد على تعزيز النظام الاجتماعي الاختياري، هناك اتجاه للافتراض لأنه حين يصار إلى تربية الأشخاص بشكل جيد من قبل عائلات قوية ومدارس جيدة، وحين تدعم هذه التربية من قبل الكنائس وأماكن العبادة فإنهم سيصبحون رجالا ونساء فاضلين في الوقت الحالي، بيانات علم الاجتماع لا تترك مجالا للشك في أنه سوف تتدهور والوسيلة

[1] Gustave Le Bon ,Erich Fromm**, Escape From Freedom Srole**, Reinhard, New York,1941,p41.

[2]Sheri Berman,**Civil Society and The Collapse of The Weimar Republic**,World Politics,N°43 ,1997,p p 401,429.

[3]David B.Wong ,**On Flourishing and Finding One's Identity in Community**, Edition Notre Dame,Paris,1988,p333.

الأفضل لتدعيمها تعتمد على كون الأشخاص بحاجة ماسة إلى موافقة الأخرى، وخصوصا الذين تربطهم بهم علاقات قوية، وهذه الروابط موجودة بشكل ملحوظ في المجموعات ومنها العائلات والجمعيات الطوعية[1]. ويمكن لهذه المجموعات أن توطد التزامها بالمعايير الاجتماعية، وخصوصا حين تصادف المجموعات على القيم المؤيدة للمجتمع[2].

بالتالي ، في الإمكان تقليص دور الشرطة والمحاكم، وثقل الحاجة إلى الدولة وأساليبها الإكراهية للحفاظ على النظام الاجتماعي، كما نستطيع الاستعاضة عن القانون والنظام بأساليب الرقابة غير الرسمية التابعة للمجموعات.

الروابط الخصوصية، بالتالي الواجبات، تحمينا من قلة الإنسانية التي ظهرت في الماضي من خلال الالتزام الشديد بأفكار مثالية وعامة وأدت بأولئك الذين آمنوا بتلك الأفكار إلى المحاربة من أجل تحسين الإنسانية والى التقليل من الاهتمام بالإنسان، إن الواجبات الخصوصية منعت عددا كبيرا من الأطفال في عهد النازية من التجسس على أهاليهم كما منعت بعض الألمان من الوشاية بأصدقائهم اليهود مظهرة انه في اجتماع مدني كثيرا التجزئة ، تحتفظ العلاقات الخصوصية بسلطة أخلاقية كبيرة[3]. إن تاريخ القرن العشرين والذكريات التي يصعب فهمها حول العذاب الذي أنزلته الحكومات والحركات الدكتاتورية بملايين الأشخاص باسم قضية عامة وبأسماء أخرى (كالاشتراكية الستالينية وبعض الحركات الدينية الراديكالية) تذكرنا كم هو صعب هذا الانفعال الخصوصي.

المطلب الثالث:من الرابط الاجتماعي إلى الحركة الاجتماعية

باتساعه وعمقه تطور الرابط الاجتماعي ليخلق ديناميكية اجتماعية جديدة التي تخترق المجتمع بدون تربته التي تغذي أكثر فأكثر العلاقات الاجتماعية ،بدون الحركة الاجتماعية الكبيرة لا نستطيع فهم اقتحام حيوية ما نسميه من الآن فصاعدا الحركات الاجتماعية التي تعطيه تعبير عام، أمام نقابات مغلقة داخل منطق ممركز حول الطبقة العمالية تنقص من وضعيات دفاعية، يظهر فاعلون اجتماعيون جدد تكنس بشكل واسع التهديد الاجتماعي والاقتصاد وحتى السياسي.

[1]Douglas Canland**, Feral Children and Clever,** Oxford University Press, New York,1993,p24.

[2]Robert J, Sampson and All, **Neighborhoods and Violent Crime** :A multilevel Study of Collective Efficacy, Sciences University Press ,New York,1997 ,p p 918,924.

[3]Philip Selznick**, The Moral Commonwealth**, Berkley ,California University Press,1992,p154.

هذه الحركات نجحت في نمط تنظيمها(الشكل مهم كما هي أهمية المضمون، مرنة،ضعيفة النظمية تعمل على نمط الشبكة، ميدان دائم وديمقراطية مباشرة، مفتوحة بوسع على الخارج، عن طريق التجمع السكني أكثر من الانتساب، هذه الحركات بتلقائية تتبنى نموذج الجمعية والتنسيق لذلك هي مستولات من هذا الجمهور العريض وهي معروفة بهذا النمط من العمل، متطوع مؤهل للمواطن في معظم الحالات هذه الحركات تجمع خارج صفوفها دعم و تعاطف قسم كبير من الجمهور، هنا يوجد نمط منظم لمسار سريع للتكوينات التقليدية والأجسام المكونة لتجديد مرة واحدة أنماط الاتصال (الانترنت) استلزام التضامن أفضل من المنافسة بين الحركات، المشاركة ليس وجوب (الاعتناق، الالتزام، الشروط والتعبير، مظاهرات، حفلات، استعراضات... الخ.

قلب من الأساس أشكال التدخل الاجتماعي والسياسي: توزيع الرابط الجمعوي، إعادة نموذج عادات التمثيل، التنظيم الاجتماعي، وعمل المؤسسات هنا تبدو حركة اجتماعية التي لها بدايتها ولكن احتمال محقق وصريح أن تكون ديمقراطية.[1]

نجاح الحركات الاجتماعية الجيدة تتولى نقاشات عمومية للمجتمع التقليدي التي كانت من اختصاص الطبقة السياسية، الأحزاب السياسية أو السلطات العمومية سواء كانت البطالة، الفقر، التهميش، البيئة، التنمية المستدامة، العولمة، حقوق الإنسان، الحق في السكن، وحتى مكافحة الأوباء ، كل مرة نجد جمع من التبرعات الجمعوية المنظمة بتنسيق جمعوي كبير يفتح بوسع نقاش عام وتمنح فضاء للمداولة كما تمنح فضاء للمعارضة، هذا ما يسمح بممارسة السياسة بطريقة أخرى يجعلها أكثر مرورا، أكثر اقتراب من اليوميات المعاشة، تعيد وضع مقاييس للمشاركة السياسية، يقترح المجتمع المدني إعادة امتلاك مواضيع بصدد في وسائل الإعلام، فهو أكثر فأكثر قادر أن تزن على المفكرة السياسية والأخبار السياسية، نوعية البيئة، التنمية المستدامة، أو العولمة هي مواضيع فرضت من طرف الجمعيات وOMC وقادتها إلى تنظيم أعلى القمم العالمية تنتقد قليلا السقوط المجدد الضعيف ونقص الفاعلية، المظاهرات العالمية الكبرى تخدم خاصية المخرج إلى معارضة متغيرة الشكل وقليلا إلى بناء مغاير للحقيقة لا تخرج إلا عندما تكون حركات لعولمة أخرى من نوع الهجوم تبدأ في ميدان الاجتماعي الذي يشكل الأخبار السياسية في مكانها ويضع الميدان الاقتصادي، ينقل نقاش تكنوقراطي على الميدان السياسي والديمقراطي ويحمل نصر سياسي للرأي ليس رمزي فقط.

[1]Roger Sue, Ibid, p41.

الحكومات كما هو الحال للمؤسسات يجب من اليوم فصاعدا تأخذ في حسبان هذا الرأي وتخطط لبناء مجتمع مدني على السلم العالمي، يجب أن تكون جسر بين المجتمع المدني والحكومات يجب أن يفكر في تأسيس غرفة ثانية لممثلي الجمعيات وOMC الكبرى ليس هو معارضة للسلطة أو جماعة الضغط الوحيدة ولكن لصنع شريك جديد للسياسة.

ككل شخص لا يتغير من الأعلى، الصوت اليوم لعودة المجتمع المدني الذي هو نظام ديمقراطي في عمقه الثورة التوجيهية في ميدان الفلسفة السياسية بقدر ما هي في أوروبا كالولايات المتحدة تشهد هذا الرجوع إلى منبع الديمقراطية والعقد الاجتماعي.

نهاية المسيحية وأكبر النظم الأيديولوجية المساعدة في الحقيقة في الرجوع المثالي الديمقراطي هم الأقلية التي تؤمن بخصائص نظام إيديولوجي كبير سواء كان ليبرالي أو اشتراكي من أجل تحقيق السعادة على وجه الأرض، وديمقراطية مثالية نهائيا يبدو أننا قطعنا التصورات الايجابية للتاريخ الديمقراطية لا تعاني من منعرج طويل سواء كان الفردانية الليبرالية وظهور مجتمع وفير أو للانتقال الضروري من نظام الدولة إلى نظام الفرد وحتى تسوية اشتراكي –ديمقراطي نتج بعد الحرب مؤسس على نقابة شعبية لطبقة عمالية وعلى دولة محمية أو حارسة أنهكت قدرتها التاريخية، نجد ذلك في أوضاع 1848 حيث الاشتراكيين آنذاك .

عادوا بثورة فرنسية كاملة تتهم أكثر العلامة الليبرالية أكثر من العلامة الاشتراكية لتفضل الجمعوية الأكثر تطابقا لوحي الأصول الديمقراطية. الديمقراطية من الآن فصاعدا ضرورة حاضر وليس لمشاريع بعيدة في المستقبل هي نفسها طبقا لأصولها ونمطها الخاص بها، مبادئها الخاصة لها نظام اجتماعي ،اقتصادي وسياسي هي تكتفي بذاتها بعد الأوهام لا سيما بعد سقوط جدار برلين والشيوعية، نرجع بكل بساطة إلى منابع الديمقراطية والحداثة، إذا كانت مشعة في عصر الأنوار، وإذا كانت ممركزة في العقد الاجتماعي الفارق الكبير إلا مع التقدم البطيء لقيم الحرية والمساواة نحن اليوم أقرب لعلاقات الجمعية بين الأفراد، أين وضع روسو الشرط الأول والأساسي لكل نظام ديمقراطي بدون الرابط الاجتماعي لم تستعر، فقدنا علاقة الجمعية حول قيم الحرية والمسأواة التي كانت الشرط الأول وليس العقد الاجتماعي.[1]

تطور الرابط الاجتماعي يؤدي بنا اليوم نحو عقد اجتماعي أصلي أساس لكل حقيقة ديمقراطية، الضرورة الديمقراطية ليست فقط تجريد فلسفي بل أنها تعبر كل الفئات، كل الوضعيات الاجتماعية وتستقر في

[1]Jean-Michel Belorgey**, Cent Ans De Vie Associative**, Presse De Sciences Politique,Paris,p81.

مركز الادعاءات والنزاعات اصبحنا أكثر اقتراب ملموسين، متقاسمين مسألة الديمقراطية بعد قرون اتسمت بالمنافسة، إيديولوجيات كبرى ادعت بجلبها كما تفعل المثالية الكبرى للقرن القادم. عودة مسألة الديمقراطية بنقاء تبعث بكل فرد لمسؤوليات الخاصة في غياب نمط كبير ، لا يوجد القسيس أو المنتخب يرسم الطريق، الديمقراطية تتوقف على مساهمة كل فرد ما يبين بالمقابل زوال محبة السياسة وتعلل أشكال أخرى للالتزام، الكرة السياسية مهجورة من أجل الكرة المدنية، الأحزاب تتأخر والجمعيات تتقدم.

ليس فقط الحركات الاجتماعية والمواطنية هم في تزايد عبر العالم ولكن لهم الفضل في الرأي الذي يكشف ما يلعبه من الآن فصاعدا بنصيب كبير مستقبل الديمقراطية. هذه الحركات اليوم تجسد التصور الجديد للديمقراطية أكيد ليس حزب سياسي أو شخصية سياسة عالمية مهما كانت التي لا تحلم أبدا، بل هي هذه الحركات خارج السياسة بخوف تمثيل للسياسة الأمنية أو استعادة كل واحد يشعر بأن صنع السياسة بالمعنى الأول لحكومة ديمقراطية للمدينة يمر بهذا النمط من الحركات التدخلية تصر حاليا على مصطلح المجتمع المدني تترجم قوة الأثر الحاسم لهذه الحركات وفكرة إمكانية تمثيل المجتمع المدني بنفسه وحتى نشاطه.

رأينا في عبارة المجتمع المدني المظهر الرافض ونقد الطبقة السياسية ما هو دقيق ولكن جزئي يجب كذلك النظر إلى تأكيد المجتمع كقوة سياسية من جهة كاملة، الصعود القوى للمجتمع المدني يحول المجتمع إلى مجتمع سياسي يجسد سياسي رابطا بالتصور مجتمع ذاتي الحكم، نجاح مصطلح الحكومة والجمعية الضرورية للفاعلين الاجتماعيين بمختلف أشكال تترجم كذلك هذه الحالة الروحية.

بالعمل التطوعي لا نطور فقط خدمات نافعة التي لا يمكن لا للدولة ولا للأسواق أن توفرها ولكن نعطي المرونة الضرورية لاقتصاديات تنافسية ليست الأسواق ولا طبيعة الأعمال تفرض المرونة للعمل ولمعايير مرتفعة للتشغيل، ليست قطب للأمن الذي لا يغلق داخلا ،لا يفيد اجتماعيا ولا يتقلص إلى مساعدة ضعيفة تفرض.

نعترض، فالعمل التطوعي يتكون من أعمال بسيطة مهمة بدون تأهيل و تحصر عامتها في أن يكون لها انشغال بهذه الأعمال وليس بهذه الأعمال البسيطة نكون وساطة اجتماعية وتوجه إلى شعوب تتوارثها وتقوي الرابط الاجتماعي باستفزاز المشاركة...الخ ببساطة الكفاءة الاجتماعية والمؤهلات المحولة المستعرضة أكثر لاتخاذ القرار المعارف التقنية وحدها.

الجمعية تنتج مؤهلات التي لا تنتجها أي منظمة أخرى، وإلا كيف نشرح أكثر فأكثر من المؤسسات (Schneider. Axa.Shelle. Timberland…ex) توفد موظفيها المتطوعين إلى جانب الجمعيات وهي تقدر بأنه ليس هناك تكوينات مكملة أكثر ومربحة أكثر للمؤسسة.

كيف يمكن فهم بأن الخبرة الجمعوية لها وزنها في السيرورة الذاتية وأصبحت معيار لمديري الموارد البشرية الجمعية تقريبا أصبحت ممر لازم في سيرورة المدرسة والجامعة من الضروري ملاحظة أن هذه الحركة نحو الجمعية والنشاط التطوعي يربح الوسط المدرسي إلى درجة أنها اقترحت دليل عالمي للالتزام.

تغير الشكل وأنماط الرابط غيرت كذلك مضمون القيم في الرابط ، ظروف وأماكن تبدل رابط يركز أكثر على الفرد ورغباته, رابط يصنع أكثر من يتلقى نفهم بسوء الفردانية اليوم بأنها تنطوي على نفسها أكثر من علاقة تصدر منه بحيث كل واحد يتفاوض مع الآخرين على قواعد الحرية و الاستقلالية ، المسأواة، هذه الفردانية العقلانية التي ليست ملك للرابط الجماعي ولا المصلحة الفردية ترفع من سجل خاص لما هو اجتماعي وهو الجمعية، ليس هنا أي تقدير للقيمة ولا للإنسانية ولكن المعاينة تقريبا ميكانيكية لسياق مستمر للفردانية، الفرد يعتبر بأنه فريد وليس كأي آلة أخرى فهو أكثر يقدر منطقيا وشرعية العادل لكل شيء، نحن بدون شعور انتقلنا من المسأواة بالمماثلة والتشابه إلى مسأواة بالاختلاف من تعريف بهويته بالجماعة إلى التعريف بهوية الفرد وبالخصوصية، مفارقة هي الذات التي تضع المساواة، حر ومستقل، مؤهل لبناء شبكاته الخاصة، الفرد يقترب من نموذج الجمعية الحرة التي تقرن المساواة بالاختلاف ما يعني أن علاقة الجمعية تمحي وزن الجماعات وإمبراطورياتها ولا فردانية تنطوي على ذاتها بشدة المصلحة الشخصية، ولكن تركبها وتعيد نموذج جملة العلاقات الاجتماعية هنا بلا شك يوجد مفتاح الديناميكية السوسيوسياسية اليوم نجد آلاف الأمثلة في كل مكان وفي كل الحالات الأسرة أين العلاقات بين الأولياء وبينهم وبين الأبناء تشبه كثيرا لمشتركين أحرار في الحياة اليومية وتتواجد في الشبكات تفرض نفسها كصورة لهندسة الجمعية والانترنيت.[1]

كاستعارة تكنولوجية، النسيج، التشابك مجرد من المركز والقاعدة والفهم وهو الطراز الأصلي للعلاقات الجمعوية هذه التكنولوجيات الحديثة ليست متطورة بالصدفة، لكن لأنها موجهة إلى استعمالات اجتماعية جديدة، والى السجل الجديد للرابط الاجتماعي، بدون نسيان التكاثر الهائل للجمعيات نفسها.

[1]Roger Sue, Ibid, pp44-45.

جمعيات لا تحصى ، وليس مصرح بها، العديد من ONG الدولية التي لم تقتحم الساحة العالمية بالصدفة، لكن نستطيع فهم هذه الديناميكية لتوسيع المنظمات الجمعوية دون إرجاعها إلى التطور الرابط الاجتماعي الذي عمل على ظهورها ونشاطها.

فوق هذا الانتشار للعلاقات الجمعوية إذا كان ضعيف أو قوي حسب العلاقات الاجتماعية والأوضاع يجب أن لا نرسم مكانها في مخيلتنا، نعلم أن المسافة غالبا ما تكون حريصة باعتبار أن النظم والمنظمات الجماعية وأحزاب سياسية، نقابات، إدارات عمومية، مؤسسات هي القسمة المشتركة.

الجمعيات تهرب من هذه الإحتجازات هي المنظمة الوحيدة (مع الأسرة) التي تتحصل على نتيجة عالية من الشعبية التي تدور في الكثير من التحقيقات و الاستفتاءات الحقيقية.

تلقائيا الأفراد ينقذون بطريقة مثالية ويوجدون في علاقة جمعية الذين هم بعيدين دوما عن العيش في الواقع.

هذه الديناميكية للجمعية لم يمكن أن تتوسع في حدود أنها تكون متوقفة على ثلاثة اتجاهات سوسيولوجية تجعلها مقبولة.

تتبع مسار الفردانية حول فرد خفف من علاقاته في العالم.

النسبية لمكان العمل وقيمة وتثمين لوقت حر ملائم للاستقلالية وللجمعية .

التطور المستمر لرأسمال الثقافي المتوسط الذي يهيأ للفردانية العقلانية ومضاعفة المحيطات الاجتماعية.

هذا الارتفاع لرابط الجمعية يبقى ضعيف الحدة ولا شخص يتجرأ بإدعاء بأن عالمنا يحكم أكثر فأكثر بروح الجمعية، الرؤية الكارثية لعالم مفكك بمجاملة ليخفي حركات العمق صافية وأكثر إيجابية والتي تشرح إذن بدرجة كبيرة هذه الروية الخطيرة بأن لنا عالم اجتماعي[1].

نوعا ما بديهي أن علاقات الجمعية بعيدة عن أن تسوي كل علاقاتنا الاجتماعية بدءا من علاقات العمل المجتمع، جمعية هي مسألة يجب أن تفهم ابتداء من العمر الجديد للفردانية ابتداء من الفرد العقلاني الذي يغير بلا شعور علاقاته بنفسه وعلاقاته بالمقربين،يتعلق الأمر بثورة قريبة أكثر من الفرد في علاقاته الجوارية التي بأمواجها المتواصلة تربح ميدان العلاقات الاجتماعية.

رابط الجمعية يتطور ابتداء في العلاقات اللاشخصية في الروابط غير رسمية في الشبكات التي تهرب عن النظم، في هوامش المجتمع، هنا قطعا الفرد يستطيع أن يثبت نفسه كشخص.

[1] Ibid, p57.

هذه الثورة الجديدة في الرابط الاجتماعي، تعبر دون أن تكون حادة لا سيما من ذي قبل، النظم كمدرسة العمل أو الفضاء العام بصفة عامة لا يظهرون كذلك بعيدا عن نشاط الجمعية الغير متحضرين لم يتوقفوا عن التضاعف عدم الثبات، التقدم والعلاقات في العمل في الامتداد، كل هذا على الأقل الرأي الشائع رغم أن الطريقة التي نحكم بها اليوم ونقيم بها هي فك نشاط النظم وهذا يبدي لنا مؤشر لتطور روح الجمعية وبصمته في الذهنيات في علاقات العمل مثلا الأفراد يرغبون في أن يكونوا مسموعين معترفين، محترمون، يعاملون كأشخاص على حدة يشاركون في القرارات.

مهما كان نوع وظيفتهم ودرجتهم في السلم الهرمي للمؤسسة، هنا توجد قاعدة جديدة للمطالبة خارج المسائل المادية بتفأوت مع الثقافة المعتادة للمؤسسة أين يتكرر الشعور القلق بعدم الرضا داخل علاقات في المؤسسة وفي العمل.

تثار بالقلق مناخ لاأمني والخوف من فقدان المنصب والأهم من هذا هي التوقعات وطموحات العمال الذين غيروا وطوَّروا موقف المسيرين أو الوضعية الهادفة بداخل المؤسسة.

رؤية الفرد له علاقات اجتماعية ضمنية والتي لا تتوقف عن تلقينه مظاهر الحرية، المسأواة، الأخوة، ترجعه من الآن فصاعدا لا يحتمل وضعيات التي تكيفه مع الماضي كذلك دراسة حول عاملات النظافة يعملن نفس العمل وبنفس الشروط في السنوات 1984-1991-1998، توضح بأن تعبيرهن عن معاناتهن حيال شروط العمل لم تتوقف عن التقدم، دون سبب واضح ولكن بسبب تطور سلوكهن بالنسبة لعملهن.

ارتفاع المعاناة الذاتية تتغلب على تطور الشروط الموضوعية، نأخذ المسألة الإعلامية عن التحرش في العمل سواء كان جنسي أو أخلاقي.[1]

العمال أصبحوا اليوم أكثر فأكثر ضحايا لهذا النوع من العنف من يصدر فعلا هذا ؟ بسرعة نسبيا الأسلوب الذي تعامل به المرأة بالخصوص في بعض أكبر مصانع النسيج مثلا كان من وقت؟

تعسف السلطة، احتقار وإذلال هل هم جدد؟ ولكننا ندري بأنهم أقل جلاء اليوم، ولكن تنديداتهم من اليوم فصاعدا عقب التكتم والقبول الصامت، لا نتقبل ما كان والتحرش المعنوي أصبح ملحوظ في قانون العمل هنا كذلك مفهومنا لعلاقات القوة أو بين الأجناس التي تجعلنا نحكم بدون تسامح على الوضعيات بشكل مختلف أكثر انتشارا في الماضي ولكن نادرا ما تندد.[2]

[1]Jeans Michel Belorgey, op.cit, p115.
[2]Hermet Guy, Le passage a la Democracie, presses des sciences politiques,paris, p89.

مسألة العنف والأمن تستعد كذلك لهذا النمط من الإثارة، نعلم أن الشعور بالأمن تطور أكثر من حقيقة معقدة الفهم التي تعلم إلى أي مدى تقدم نشاط الأمن فيحد ذاتها مرتبط جدا بشعور اللأمن للشعب .

شعور الذي يفسر على الأقل إعادة تقييم الحياة الإنسانية اعتبار جديد للفرد واندماجه، رفض علاقات العنف الاجتماعية والارتياب بدون أي شك أو صدفة إذا يكون نمط المعالجة الأكثر فعالية أمام الجنوح هو إعادة الاندماج بواسطة صوت الجمعية يضع في المقدمة التأكيد على الفردانية. لا يستطيع في نفس الوقت أن يدرب الأطر الاجتماعية لاعترافه بالجميع.

العنف ينتج قدر كبير فارق الوعي الجديد للفرد ومواقف اجتماعية للفرد التي لا تسمح بالتعبير.

من البديهي أنه من الصعب تتأول رؤية تتغير، مفهومات جديدة تظهر، تصور جديد يظهر بالأحرى من حقيقة موضوعية من المفروض أنها مستقلة عن الملاحظ.

إرادة الجمعية تنمو وهذا هو السبب الذي يجعل الحقيقة النظمية الاجتماعية، الاقتصادية أو السياسية التي تظهر أقل فأقل مقبولة، مفارقة وبالتالي بعيدة عن روح الجمعية.

الرابط الجمعوي ليس ذلك الرابط الميتافيزيقي أو الملائكي لتلك الغائية الخالصة والتعأون والوئام الاجتماعي كما نصفه في كثير من الأحيان، وصفه كذلك على نمط إتحاد التطوعات الحسنة والأخوة ليس بالضرورة تخدمه لأنه يبقى نظام استثنائي الاحتمال ،رابط مثالي محتجز للأرواح الطيبة الذي لا يصنع المبدأ المهيمن للرابط الاجتماعي والحياة في المجتمع.

الرابط الجمعوي بالعكس هو في غالب الأحيان رابط نزاعي أين تصطدم الفردانيات المؤمنة لأحسن حقوقها رافضة لحجة السلطة تطالب بالاعتراف، نفس الاستعداد لتقرر لنفسها بنفسها وللمدينة هو رابط يسير بسوء، نظم صلبة كثيرا ما هي متغيرة ومعارضة فهي تفترض نظم مرنة ملائمة قادرة على إصلاح بدون تفوق للحفاظ على ديناميكية دائمة التي تذهب بالفرد إلى الجماعة و العكس صحيح الجمعية في كثير من الأحيان ضد السلطة أكثر منه إلى جانب الالتزام في مبدأها هو رابط حي وصاخب في صورة الديمقراطية.

ولكن لم يعطوا وسائل التعبير الخالصة لهذا النمط من رابط ، هذا اليوم عنف بوجه أخر أساسية وضعت للمجتمع المدني الذي أوجدت آخرين.[1]

[1]Patrice Béghain**, Le Patrimoine : Culture et Lien Scial**, Presse De Sciences Politique, Paris,2000,P113.

الديمقراطية هل هي في خطر؟ نعيش فترة من التراجع الديمقراطي، كما تقنع أنفسنا. هناك مؤشرات تبدو أنها تذهب في هذا الاتجاه عدم الاهتمام واللامبالاة بالسياسة، امتناع قياسي، فقدان الثقة بالطبقة السياسية، غياب المواطنية و الفردانية، ضعف الالتحام الاجتماعي تفاقم العنف، صعود المتطرفين ... الأسباب ليحدث كل هذا ليست مفقودة، يجب مع ذلك الحذر من بديهيات مخطئة وأحكام مبكرة، نريد هنا توضيح فحص آخر، الأزمة السياسية والشعور العسير في الديمقراطية هم تأثيرات قليلة لتراجع أكثر من أن تكون ازدياد ضرورة أو دواعي ديمقراطية في المجتمع المدني حيث النظم السياسية الحالية لا تعرف ولا تستطيع و لا تجاوب هذه الضرورة لا تفسر فقط بالريبة والاحتراس اللامبالاة أو معارضة صماء.ممكن أنها ترسم كذلك الخطوط العريضة لنظام سياسي مستحدث أين المجتمع المدني يلعب أخيرا أدواره ،نوع أو (شكل) من الرجوع إلى الأسس الديمقراطية نفسها، إذا كان نفي الطبقة السياسية هو أحد الأعراض الأكثر بديهية العسيرة الحالية، ليس هو السبب، الموظف السياسي لا يكتفيه الإدراك بفقدان ثقته الخاصة بل الأخطر من ذلك فقدان الثقة بالسياسة بصفة عامة.

المسألة المطروحة من الآن فصاعدا ليست بقدر ما هي لا أكثر ولا أقل جودة، نزاهة، احترام ممثليها ولكن ما هو أساسي أكثر من هذا هو رهيب أو مخيف، هي في كيفية تمثيل المجتمع المدني حاليا والشرط الجديدة التي بإمكانها إرجاع شرعية التمثيل.

السياسة الحالية فشلت في هذا الدور أن تكون في المسرح، أن تكون على شكل الممثلين الرمزيين للمجتمع المدني الذي لا يعرفونه أبدا.

إذا كانت السياسة كما تعطي الرؤية فهي أقل فأقل تمثيلية وتهتم خاصة بالكون الجزئي، ليس فقط نمط للحكومة ولكن النظام الديمقراطي كذلك له دخل في هذا ما يهم هو أن شعور الديمقراطية التمثيلية تفسر بتطويرين سوسيولوجيين كبيرين من جهة السياسة تفقد موضوعيتها في السلطة بسبب العولمة، المنتصر الاقتصادي، وهجر روايات وإيديولوجيات التي تعطي قوتها للخطاب السياسي، فقدان ثقة بالطبقة السياسية بدءا هي سياسة قبل أن تكون خلق من جهة المجتمع المدني نجح بنضج سياسي واستقلالية، قيم الديمقراطية بالتحديد نشرهم بازدياد، رافع باعتبار مستوى ضرورة وترقب بالنسبة للسياسة

كذلك التنديد بالشؤون السياسية (الامتيازات، المحسوبية في وسط السياسي تخص طبقة سياسية فريدة فاسدة منحلة، أخلاق هذا الوسط ليس فجأة أصبحت مهلكة في نظر التاريخ وبالرغم من المظاهر قد تحسنت خاصة مع قانون تمويل الأحزاب السياسية والحملات ،القاضي، الصحفي، المواطن باسم الأخلاق الديمقراطية،كل شخص لا يقبل بأن يكون هذا مهين وبهذا كذلك يحتج.

لهذا الفارق لا يتوقف عن تجويف بين الطلب وبين الطموح لديمقراطية أكثر حيوية وأكثر احترام في وجه تمثيل سياسي والسياسة منحطة التي لا هي في أخلاقها ولا في محتواها ولا في إجراءاتها تجيب على هذا الطلب.

هذا النمو الكبير المفارق على شكل طلاق بين المجتمع المدني والتمثيل السياسي، هو في أصل ناجم عن كسر سياسي ويدعونا للرجوع لمسالة الديمقراطية مر الزمن أين الممثلين الديمقراطيين قانون منتخبون بالتصويت الكي الكافي لتأهيل نظام ديمقراطي خاصة إذا أخلى المنتخبون صناديق الاقتراع.

إدراكنا وتمييزنا للديمقراطية بالخصوص تطورت أكثر، ضرورية ومعقدة هي تتطلب الرجوع إلى بعض المبادئ المؤسسة الضالة في سياق التاريخ التي تجد اليوم واقع جديد.

مهما تمكن إعادة تعريف لهذه القيم الأصلية حول الحرية والمسأواة أو ميكانيزمات الإعلام والمداولات، المشاركة والمراقبة والقرارات... الخ.يجب التذكير بأن النظام الديمقراطي مخالف لأنظمة أخرى ليس دولة تكتفي بمعايير نظمية وإجراءات قانونية كما هي؟ ولكن أن سيرورة دائمة لديمقراطية في سياق التاريخ التي في كل فترة يجب أن تعطي رؤية أكثر تقدما وأكثر تطابق لتخيلها الابتدائي المثالي لمجتمع يحكم بنفسه ذاتيا في مجتمع في حركة ديمقراطيةلا تتقدم ولا تتأخر والحالة هذه نطرح في هذا القرن مجتمع متحول بعمق ولكن مع تمثيل للسياسة والديمقراطية قليلا ما تطورت منذ القرن التاسع عشر، يتعلق هذا بوضع مظهر وشكل المجتمع المدني مع تمثيله السياسي بانتظام أفق ديمقراطية نقبية في القرن الواحد و العشرين العمل بالأخرى مستعجل أكثر من الاضطرابات العالمية تسأل الديمقرطيات عن قيمها وأكثر من ذلك عن قدراتها لتحترمها وتجسد أي تقدم لا ينقص من معدل النمو فقط، الفقر، اللامسأواة والمشاركة في السياسة: ديمقراطياتنا لا تتقدم ،كل واحد فينا يعلم أن الانشقاق شمال/ جنوب يمر بقدر ما هو في داخل الديمقراطيات الغربية كما بين الدول الغنية والدول الفقيرة، نموذج ديمقراطي ضعيف معارض في الداخل لا يمكن أن يكون قوى في الخارج.[1]

كيف يمكن إيجاد رؤية للديمقراطية ذات كرامة لهذا القرن مع تمثيل سياسي في جزء غير مؤهل، الحقيقة التحريك والدفع الحقيقي يأتينا من المجتمع نفسه الذي يفرض بتزايد برنامجها السياسي الخاص، تعريفنا الخاص لكل ما يدخل في حقل العام والسياسي، تفرز أشكالها الخاصة للتمثيل مع الصعود القوي ممثلون اجتماعيون جدد أشكال جديدة للجمعية والاتصال، أقاليم جديدة... الخ، هو قلب عظيم لموضوع السياسة

[1]Hermet Guy, Ibid, p103.

قلب صامت لطبيعة السلطة أين الصعود الملهم و المستنشق للسياسة والديمقراطية في المجتمع كثيرا ما يكون في كثير من الأحيان في الخارج وضد السياسة التقليدية وخاصة ضد السياسة الخبيرة، السياسي يؤكد ضد السياسة، الكائن الاجتماعي يأخذ حقوقه الطبيعية التي هي لجسم سياسي شرعي فقط وليس جسم انتخابي بسيط خاضع لعرض سياسي ولهيئة ووقت الانتخاب مختصر.

هذا التأكيد للمجتمع ،كمجتمع سياسي جديد لتداول موضوعات التي تعينها لا تتوقف لثورة في الذهنيات تتوقع هندسة نظمية وبدون شك دستورية التي ندرك بها الإشارات الأولى مع تضاعف السلطات العليا،قياسات للحد من تعدد العهدات.

المبحث الثاني: المجتمع المدني صراع أم توافق

المطلب الأول: البعد الفردي والجماعي والمشاركة المدنية

إنه ورغم هذه الاختلافات التي حاولت هذه الدراسة رصد منطلقاتها في التعامل مع مفهوم المجتمع المدني إلا أنها تساعد على تعزيز قوة تحليلية للمفهوم، وليس كما يقول البعض تؤدي إلى وجود أنواع من المجتمعات المدنية. وفيما يلي سنحاول تقديم بعدين/منظورين أساسيين لمختلف هذه التوجهات.

أولا: بين الصراع (Conflict)والتوجه نحو التوافق consensus–orientation

الثاني: بين الفردية individuel والتوجه الجماعي collective– orientation

منظور الصراع والتوافق:

إن الفرق –حسب Edwards.M (2004)– بين منظور الصراع الذي يعتبر العناصر المسيسة للمجتمع المدني بأنها إيجابية وطبيعية، والذي يشدد على دور المنظمات الطوعية في مجال تقديم خدمات التحتية للديمقراطية، كوسطاء بين المصالح والضامنة لتعدد القيم والتفضيلات، وبين المنظور الذي يرى بأن الإجماع/ التوافق يمثل التفسير الاجتماعي بدلا من التفسير السياسي لدور المنظمات الطوعية، وفي هذا السياق تكون مساهمتها أهم للمجتمع في خلق علاقات بين الأفراد، وتحقيق التكامل الاجتماعي والمجتمعات المحلية.

يمكن أيضا تصنيف الرؤيتين وفق البعدين الفردي والجماعي، فالمجتمع المدني كما يتساءل عنه سميث Smith(1993) هل هو ساحة لتحقيق الفردية أو التطور أكبر وأوسع للمشاريع الجماعية، ليميز بين منظمات المنافع العامة والمنافع الخاصة، ثم يصل عن طريق الجمع بين البعدين إلى أربع مجموعات لوجهات النظر المختلفة، والتي نوردها حسب الجدول التالي[1]:

[1]Bruno Jobert, Beat kohler**, changinges images of civil society from protest to governance** 1st published London and New York, Routledge,2008,P49.

جدول 3:مقاربات حول المجتمع المدني *1*

	الفردية Individuel	الجماعية Collective
الصراع Conflit	التعددية Pluralisme المجتمع المدني كفضاء للتنافس بين المصالح، والمنظمات ذات القيمة (المنظمات المصلحية	نظرية الفضاء العام Public sphere theory الاتجاه الذي يركز على التحليل المقارن للنشاط الجمعوي ، أدبيات الحركات الاجتماعية وتشكلها
التوافق Consensus	الرأسمال الاجتماعي Social capital المجتمع المدني يمثل منظمات التنشئة الاجتماعية والثقافية والتعأونيات الفاعلة على مستوى المجتمع (منظمات الخدمة)	الاتجاه الطائفي Communitarianism المجتمع المدني كفضاء لتحقيق التماسك الاجتماعي، (كالمنظمات التعأونية ذات الطابع الاجتماعي والإنساني

تم من خلال هذا الجدول إعطاء أمثلة نموذجية لمنظمات المجتمع المدني داخل كل نوع، ففي منظور رأسمال الاجتماعي Putnam (2000)، المجتمع المدني في المقام الأول ساحة للتفاعل والتنشئة الاجتماعية ، وهو تلك الشبكات الاجتماعية الأكثرإنتاجية لرأس المال الاجتماعي، وهي تميل وفق هذا المنظور لتكون أكثر "أفقية" (كقوة حرة–Power–free) وأكثر "شمولا" أو "تشعبا" cutting Cross فيما يتعلق بأنماطإنتاج الولاء في المجتمع.

بالنسبة للتعددية Pluralism فهي تمثل المقاربة الفردية والصراع الموجه، حيث الجماعية ما هي إلا مجموعة القيم والتفضيلات الفردية1، وأنها تمثل المصالح الحقيقية والمتساوية بين الناس ولكل شخص نفس الفرصة للتأثير على القرارات السياسية من خلال هذه المنظمات.

أما الجماعية (Communautarisme) فهي تشدد على قيمة الجماعية على الفرد. وبالتالي فإنها تمثل رد فعل ضد (التعددية) التي تضع أولويتها تعظيم (maximation) المنفعة والمصلحة الذاتية، فمسؤولية

[1]Bruno Jobert, Beat kohler,op.cit,P49.

الجمعيات هو بناء مجتمعات محلية جديدة (good local communities)، حل المشاكل الاجتماعية وتأمين الشعور بالانتماء.

أخيرا، وجهة النظر التي ترى بأن الصراع جزء لا يتجزأ من المجتمع المدني، وتشمل نظرية الفضاء العام (Arato وCohem)1 . فحسب Edwards (2004) تتمثل المهمة الرئيسية للمجتمع المدني في المداولات والتعاون وتحقيق المصلحة العامة المشتركة (التعددية). لكن هذا لا ينفي وجود استقطاب سياسي وتشرذم للمصالح الخاصة وهذا ما يشكل تهديدا كبيرا، ولهذا فمن الضروري إضفاء الطابع المؤسسي على الصراع بوصفه عنصرا إيجابيا من أجل الوصول إلى حلول توفيقية بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة.

وفي الأخير نشير إلى أن معظم هذه المقاربات والبحوث ورغم تمايزها الأنيق–كما يقول John Keane– تجادل حول المفهوم بسبب الاختلافات في الخلفية الأيديولوجية والأدوات المنهجية والأهداف العملية، ومع ذلك ينظر للمجتمع المدني باعتباره عنصرا حاسما من عناصر الديمقراطية الليبرالية، والحياة الاجتماعية ومكملا أساسيا للهيئات التمثيلية للدولة.

يقول "Putnam" في كتابه "Making Democracy work" أن رأس المال المادي " Physical Capital" يشير إلى الأشياء المادية، ورأس المال البشري Human Capital يشير إلى خصائص الأفراد، ورأس المال الاجتماعي "Social Capital" يشير إلى "اتصالات بين الأفراد–الشبكات الاجتماعية وقواعد المعاملة بالمثل والجدارة بالثقة التي تنجم عنها2.

ويرتبط معنى رأس المال الاجتماعي إلى ما سماه البعض "الفضيلة المدنية" Civil Vertue، ويكمن الفرق في أن رأس المال الاجتماعي يلفت الانتباه إلى حقيقة أن الفضيلة المدنية هي أقوى عندما تكون جزء لا يتجزأ من شبكة للعلاقات الاجتماعية المتبادلة ومجتمع متعدد الفضائل، لكن عزلة الأفراد ليست غنية بالضرورة في رأس المال الاجتماعي.

حاول Putunam (1995) دراسة المشاركة المدنية في إيطاليا مع استكشاف تجربة الولايات المتحدة الأمريكية ، وقال أنه بدأ يقيس القضية: نوعية الحياة العامة وأداء المؤسسات الاجتماعية (ليس فقط في و.م.أ) التي ثرت بقوة بواسطة القواعد (المعايير) وشبكات المشاركة المدنية بما في ذلك الانتخاب

[1]Ibid, P50.

[2]Putnam, **Democracies In Flux**, **The Evolution Of Social Capital in Comtemporary Society**, New York: Oxford University Press,2000;p 522.

والمشاركة السياسية وقراءة الصحف والمشاركة في الجمعيات المحلية هي أسباب جدية للقلق من خلال تلك المؤشرات، ويبدو أن رأس المال الاجتماعي في و.م.أ كان في انحدار was in decline.

بالنسبة للمجتمع المدني يقول Putnam :" بأنه لعب دورا مركزيا في النقاش العالمي الأخير حول الشروط المسبقة للديمقراطية والتحول الديمقراطي، ففي الديمقراطيات الجديدة جلب المجتمع المدني بشكل صحيح الاهتمام والحاجة إلى تعزيز حيوية الحياة المدنية في الواقع الذي عادة ما يكون غير مستعد تقليديا لتقبل الحكم الذاتي[1].

في الديمقراطية الراسخة، ومن المفارقات أن أعدادا متزايدة من المواطنين يشككون في فعالية مؤسساتها العامة في نفس اللحظة التي اجتاحت فيها الديمقراطية الليبرالية كل المفاهيم الأخرى، سواء من ناحية الجغرافيا السياسية (الجيوسياسية) أو (الأيديولوجية) ، ففي أمريكا على الأقل ليس هناك سبب للشك في أن هذه "الفوضى الديمقراطية" قد تكون مرتبطة بتآكل واسع ومستمر للمشاركة المدنية التي بدأت منذ ربع قرن. وينبغي الأخذ على رأس جدول أعمالنا دراسة ما إذا كانت مسألة تآكل رأس المال الاجتماعي قد تكون حاصلة في ديمقراطيات متقدمة أخرى، وربما في مختلف مظاهرها المؤسسية والسلوكية ينبغي العمل على عكس هذه الاتجاهات السلبية في الترابط الاجتماعي، وبالتالي إعادة الثقة والمشاركة المدنية.نشر Putnam مقالا له سنة 1995 (Bowling alone America's decluning social capital) في مجلة (the journey of democracy) ، وأيضا في سنة (2000) عدة أدلة مقنعة حول دور المجتمع المدني: الأول في مجال المشاركة المدنية civil engagement والترابط الاجتماعي social connectedness، ففي العقود الثلاثة الأخيرة من القرن 20 كان هناك تحول أساسي في:

-المشاركة السياسية والمدنية: انخفضت الثقة والنشاط السياسيين الشعبين وأيضا التراجع في الحياة المجتمعية غير السياسية أين العضوية والنشاط في المنظمات المدنية والمحلية انخفض بوتيرة متسارعة ففي 1998 مقارنة بـ1970 انخفض معدل حضور الأمريكي للاجتماعات ببعض النوادي إلى ما يقارب 60%.

-العلاقات الاجتماعية غير الرسمية: أين أخذت في الانخفاض المتسارع كذلك.

-التسامح والثقة: الاتجاه أكبر نحو عدم الثقة والاتجاه نحو المحامين ومراكز الشرطة في و.م.أ زادت بقوة، ويأخذ Putnam هنا مثالا حول زيادة "تمثيل كل فرد من المحامين" بسبب عدم وجود الثقة[2].

[1] Ibid.pp 65.78

حسب Putnam أدت التغيرات في هيكل الأسرة change in family structure إلى هذا الانخفاض، وكذا التنوع الإثني والعرقي والميول إلى الانسحاب من الحياة الجماعية وانخفاض العمل على مشاريع الإصلاح الاجتماعي، والتغير في أنماط المواقف والسلوكات أدت كلها إلى خفض التضامن الاجتماعي ورأس المال الاجتماعي.

ولهذا يدعوِ Putnam إلى زيادة العمل غير الرسمي وانتظام الأفراد في جماعات منظمة، سواء كانت ذات أهداف اقتصادية ، سياسية، ذات نشاطات اجتماعية أو مصالح وتشجيع وتطوير الحياة الترابطية ونوعية التفاعل من خلال تعزيز العلاقات غير الرسمية خارج الأطر الرسمية.

–تطوير الشبكات الاجتماعية وتحقيق فضاءات العمل الجماعي تساهم في تعزيز الديمقراطية وتطوير رأس المال الاجتماعي.

–الالتزام والمحافظة على قدرات المشاركين "بالفعل" في منظمات المجتمع المدني.

حسبPutnam "فالتفاعل" الإيجابي بين أفراد المجتمع بالتأكيد يمكن من بناء المجتمعات المحلية التي تتلازم لتشكل في الأخير نسيجا اجتماعيا متماسكا.

نستنتج في الأخير أن مصطلح "رأس المال الاجتماعي" يشير إلى معنى مرادف لـ"التلاحم الاجتماعي"، فهناك دور كبير للجمعيات ومنظمات المجتمع المدني في إعادة الإنتاج، وإعادة تعريف الهيمنة الدولية/الحكومية، وبناء نظرية عامة للهيمنة.

المطلب الثاني: الجمعيات بين المقاومة والمشاركة

فعل التضامن والتضامن أكثر فأكثر في عالم في ظاهرة انتهى، وضع يوضح على الأقل شيئين: من جهة الحماس الخَلاق للإنسان في علاقته مع العالم امتدت برغبته التجريبية وبناء جديد للحياة معا، من جهة أخرى قدرته على المقاومة ضد كل شكل من السيطرة ليصبح بالمرة حر واجتماعي، الفضاء الوسيط بامتياز للتعبير وتحقيق حماس ثنائي بين الفرد والجماعة،خاص وعام، الأمس واليوم.

البساطة الظاهرة للحدث الجمعوي تخفي تعقيد جذاب، تنوع مطلق ومتناقض مشاكل متكررة، وسلوكات متنافسة لكن أصول تعيسة وافتراضات لارتباطات عظيمة، في جمعية ليست هناك مدرسة، مؤسسة، شبكة، طائفة، تكون صورة بالرسم اليدوي لمجتمع في الخير وفي السيئ.[1]

[1]Adam Michel , **L'association** : **image de la social** , L'haramttam,paris , 2005, P256.

الحدث الجمعوي يشارك، في بناء علاقات اجتماعية عن طريق أفراد سيضعون بحرية استخدام فرديتهم وإثارته لأجل الآخرين، فهم ليسوا فقط سيكونون مشروع، لكن سيشرعون فيه ويحققونه، هذه الديناميكية تعبر عن المواطنة ويرخص تمرين الديمقراطية الجمعية هي محل الاشتراك.

بين المجان والمصلحة:

في مقدمة كتابها Martine Barthelemy تجعلنا نفكر بأن الفضاء الجمعوي يتكون رمزيا حول مصطلح المصلحة العامة بل المصلحة المشتركة[1]. بينما Jean louis la ville و Renauld Sain saulieu يشرحان بأنه بين الفضاء الخاص للعلاقات الشخصية والحقل العام للجمعية مكان لإعداد منفعة مشتركة، حتى وإن كان ماكس فيبر Max Weber يفضل مصطلح مصلحة متقاسمة على مصلحة جماعية، نرى إذن كيف أن الحقل الخاص للفعل الجمعوي يتطور في الفضاء عام الذي يصدمه.

على كل حال مهما يكن التعبير التبعية أو الصراع هي بالنسبة لأعضائها مغامرة إنسانية تبحث عن فضاء مشاركة في الحياة العمومية كشكل مشاركة، الجمعية ترمم الديمقراطية كشكل اجتماعي تشكل الرابط الاجتماعي، مررنا بكل يقين من المجتمع الصناعي إلى اضطرابات المجتمع المهدد بالعولمة، الفرد المعاصر ينفك من أدوار نمط حياة جماعية الانتماء التي ينتسب إليها، في المخطط الفيبري القطب الجماعية والقطب الفردي أو المخطط louis Dumont على الأقطاب Holistes والفردية للمجتمعات التطورات ستقود إلى تطوع مسبوق واستثمار شخصي مباشر ومقصود صورة المناضل وكذلك المتطوع سيعانون من هذه التحولات.

Martine Barthelemy تقترح ثلاثة خطوط كبرى تميز الأشكال الجديدة للتطوعات الجمعوية، أولا هي تعني خاصية الانتظام ولا شكلية الحشد ثم النفعية والتطوع في أعمال ملموسة ومباشرة وأخيرا مقياس محلي وآني لهذا التطوع، لكن بعد وجه التكنوقراطية الجمعوية والحرفية الوظيفية(بطالين، طلبة، SDF...) أو في حالة التطوع بمقياس إيثاري(Resto du cœur) مرتبطة بهذا الالتزام بإشكاليتها الخاصة (البطالة، SDF) في كل الأحوال الفاعل الجديد له التزامات ديمقراطية محلية: رفض التفويض، إبطال قداسة الطبقة السياسية أو النقابية، الارتباط بقيم إنسانية[2].

[1]Martine Barthelemy,**Association un Nouvel âge de la participation**, Presses de Sciences Politique, Paris, 2000 , P5.

[2]- Ibid. P 145

العمل الجمعوي بحاجة أكثر لتمويل مالي والى منبع ينزف لأننا في مجتمع أين الوقت هو المال والمال هو عصب الحرب.

الجمعيات وجدت خاصة مع مسألة الأجراء الذين وجدوا أنفسهم أمام حاجة ماسة للمال لأجل أعمالهم الخالصة، التبرعات الممولة من طرف أعضائهم والهبات المبادرة في المادة 6 من قانون 1901 في غالب الأحيان غير كافية.

تطورات العمل الجمعوي:

فضلت Martine نوعا ما تقسيم العمل الجمعوي الى صورة الجمعوي الذي يتصرف لأجله ولأجل الآخرين بتقسيم الفاعلين وأدوار السلطة، و في النموذج الخيري في بداية القرن العشرين كما هو عليه اليوم أو في نموذج الخدمة العمومية التي كذلك تفقد هويتها مع صعود الجمعيات في الأسواق والفاعل في إدارة الأعمال والتسيير والزبونية.

الجمعية فضاء سياسي: مسألة الحوافز الفردية وحجج العمل الجماعي موجودة في قلب الممارسات الجمعوية هي تطرح في نفس الوقت مسألة السياسة وخلفها مسألة الديمقراطية.

خلف الإفراط في المصطلحات التي في متناولنا للإشارة إلى الفاعلين يختص بصعوبة مسألة تقسيم العمل الجمعوي التي لا تعكس شيئا آخر إلا مسألة العمل السياسي في الديمقراطية.

ماكس فيبر وكذا بيار بورديو ناقشا بالخصوص الفرق في الطبيعة التي تظهر في أفعال حكومية وأفعال المحكومين وهذا ما توصل إليه السوسيولوجي Michel Monbeig في أطروحته حيث لا حظ أن هناك ديمقراطية مصادرة (منتزعة) الصورة الجمعوية يبين أن بعض النشاطات ممارسة من طرف قلة من الأفراد والقليل من الأفراد يزأولون نشاطات متعددة في نفس الوقت[1].

التطوع المناضل يقترح حرية نظرية للأفراد في التفكير في المجتمع ويتصرفون حيالها خارج انتماءاتهم الأولية يشرك العمل المشترك.

الاتفاق التنسيق أو كذلك الصراع بالنسبة لماكس فيبر المناضلة ستكون بإلتقاء شعور فردي للانتماء إلى الجماعة والتأثير الاجتماعي، فمثلا بالنسبة للجمعية التطوعية المناضلة يتعلق الأمر بالروابط المجتمعي والروابط الجماعي.

[1] - Michel Mombeig ,**la démocratie confisquée Analyse sociologique d'un concept d'action publique** ; la participation des habitants à la politique de la ville. Thèse soutenue à bordeaux le 28 mars 2007.P.154

بيار بورديو يبلغنا من جهته وهم الديمقراطية المكتوم خلفكل مقارباتها نموذج للسيطرة في سوق المنتجات السياسية فالاحتكار ترك للهيئات الوظيفية، المواطنون انخفضوا في صف المستهلكين المناضل كذلك اختفى خلف الموظف الذي يخدم مصالح حوالاته، الجمعية تقلصت إلى منظمة (ad hoc)تخدم زبائنها، تجميع متسلسل للأفراد.

يشرح لنا بيار بورديو Pierre Bourdieu استراتيجية البرجوازية الصغير وهي إستراتيجية نجاح فردي خلف إدعاءات رمزية، يجب أن ندرك الرغبة في أن تكون معروفا اجتماعيا والتعريف المسبق للطبقة المسيطرة السلاح الرمزي للعمل الخيري مزودة بالكرامة والاحترام كلها مرتبطة بإرضاء المصالح الخاصة[1].

الجمعية ليست فقط تتدخل في الحقل السياسي باسم المصلحة أوالجماعيةأو العامة ولكنها أيضا مجال سياسي.

Martine Barthelemy تضع الحدث الجهوي في مسيرة تسأهمية في الحياة السياسية وهي نعرف المشاركة الجمعوية كمفهوم جيومتري متغير يعرف سيرورة تطوعية لتجنيد الأفراد في مجموعات تكون على الأقل دائمة ومتدخلة في الحقل السياسي تميز الجماعة متكونة في حركة اجتماعية لفئة المصالح أو المجموعة القيم، كذلك تميز الحقل العمومي للمجال الخاص بالدولة السوق والحقل الأسري، والخاص هي من جهة ترجعها إلى ديمقراطية مثالية ذات منفذ مفتوح لكل شيء والتوسط بين حاجات المجتمع والنظام السياسي في التدفق التفاعلي المنتظم المنظم لهان إذن المشاركة الجمعوية سياسية لأنها نسبية للشيء العمومي ولأنها تحتوي الالتحام التطوعي لكل منظمة مصرحة أم لا برغبة التوصل إلى قرارات جماعية أو قرارات جماعة، فجأة المصطلح مناضل وحتى المتطوع سماه بعض السوسيولوجيين بديهية المصلحة (المصلحة الشخصية، عامة، فئوية، تلك الخاصة بطبقة...) حسب بعض الأشخاص معينين بعقلانية دنيا ومسددين عبر سلوكاتهم لإرضاء مصلحة فردية كل ظاهرة اجتماعية مصممة ومشروعة كمنتوج لتراكم الأفعال الفردانية.

كذلك Friedrick Hayek دافع عن فكرة الإنسان ليس له مصلحة على الدفاع عن خير مشترك[2].وهذه المقاربات اجتمعت كنقطة مَنبَرِيَة بمفارقة D'olson أين الأفراد لهم مصالح مشتركة للدفاع عنها هذا لأنهم يتصرفون عقلانيا حسب مصالحهم الخاصة، الفائدة أنهم وضعوا مجانا منافع جماعية بدون الدخول في

[1]- Pierre Bourdieu. **La distinction**. Critique ; social du jugement. Paris. Minuit. 1979. P 533.
[2]- Friedrich Hayek ,**droit législation et liberté**,PUF, Paris , 1980,P62

عمل جماعي وإذا دخلوا سيكون إلا بصفة مضادة لأجر الحصول على منافع إضافية، وتكون مخصصة فقط لأعضاء المنظمة [1]، الكثير لاحظ نمو وارتفاع الفردانية في المجتمعات الحالية ومحو المناضل لحساب المستهلك والزبون المناضلة ستسير في طريق مسدود فهي تفترض تنظيم التمييز بين المصلحة الشخصية والمصلحة العامة[2].

حسب Bernard Enjobras مشروع الديمقراطية لا ينفك من أخلاق أو سياسة التضامن التي تدخل في إعادة انتشار الفكرة والممارسة الجمعوية[3].

كشكل للمشاركة الجمعية ترمم الديمقراطية كشكل اجتماعي فهي تعيد بناء الرابط الاجتماعي.

التمثيلات الرمزية للالتزام تساهم لمكانة ممثلين ، شرعية الجمعيات تسجل داخل الفضاء السياسي حول ثلاثة مواضيع ، المحلي، الحرية والتضامن، الموضوع المحلي يرمم لفكرة تغيير اجتماعي من الأسفل، مرجعه هو قربه من الأشخاص بمقياس فضاء مقبول للمشاركة المباشرة أفضل من التفويض لفورية الحلول.

الحرية تجمع عنصرين غير اجتماعيين ولكن ليسوا حصريين هي الحرية الفردية في السيرورة الجمعوية تجيز التعبير وحرية الجمعية التي تضمن تعدد وتنوع الأفكار.

موضوع التضامن حاضر دائما في تاريخ الجمعية مهما كانت الأشكال التي تأخذها الإيديولوجيات وتشددها.

التضامن هو كلمة الأحرى للأنس والألفة فهي تفسر أولا مقياس الذاتية والجامعية هي تربط بعد ذلك هذا المقياس بالمصلحة الجماعية: هنا يفسر عبوره إلى السياسة ويبرر فهو يتحرر من الهلاك هذا الاقتراب أوكد في السنوات الثمانينيات مع التطور الكثيف للبطال بئر متزعزع وأصل اكتشاف أسطورة الاقتصاد الاجتماعي بهذا الموضوع إذن الخطاب الجمعوي يكرس عبور التسيير الذاتي نحو ثلث القطاع الذي تكلمنا عنه مسبقا.

في نفس الوقت مسألة التضامن ترفض العطل السياسي حول المسأواة الاجتماعية المبجلة بواسطة ديمقراطياتنا وبدون شك واحد من محركات الفعل الجمعوي.

---

[1]- Mancur Olson ,**Logique de l'action collective,**PUF, .Paris ,1970 ,P 125

[3]- Didier Lapeyronie. **Mouvements sociaux et action politique** . Revue française de sociologie. Octobre .décembre 1988.P47

[3]- Bernard Enjobras **, Associations et isomorphisme institutionnel,** Revu internationale le de l'économie sociale. N 126,2009,P87.

مفهوم الأخوة اجتمع نهائيا بالحرية والمسأواة في فترات الأزمنة الاقتصادية والسياسية الكبرى سنة 1848 خلال تأسيس جمهورية ثانية ، نذكر بلا شك أنه بدون الأخوة بين الرجال من الصعب توحيد الحرية والمسأواة، لكن بإمكانها كذلك أن تفرض عليهما الاثنين في عالم أين تحل محل المسأواة في الحقوق بالمسأواة في الفرص، الحرية بالليبرالية والعدالة بالإحسان.

مسألة التفوق تعبر حسبا كل الأزمان مفسرة بفكر أو برأي ما وراء الواقع وبامتياز إلهي في الجمعية الدينية للعصور الوسطى أو بجمع التبرعات.

الديمقراطية المثالية للثورة الفرنسية الإيمان في التقدم في صالونات ومحيطات القرن التاسع عشر في صراع الطبقات وقدوم البروليتاريا والبحث عن الديمقراطية بالمشاركة في نهاية القرن العشرين .

مسألة الفردانية كمعتقد للعيش المشترك، يصدم هذا الاقتراب ولكن لا يعارضه بالضرورة، فالمسألة السوق كقاعدة تشريعية حاضرة فيما يخص خطر واضح للعيان.

مسألة السياسة كذلك حاضرة، فالجمعية تتقدم لمَّا الألفة التقليدية لا تجيب للحياة الاجتماعية، هي تملأ بطريقة إلزامية فراغ المراقبة الاجتماعية أو عَطَلَة للسلطة.

تاريخيا النزاع يظهر كمحرك قوي للتطور الجمعوي، ونظمية الجمعية تكون ثاقبة كثقل موازن التنازع.

إذا المخطط القانوني أفرغ مصطلح العقد الأصلي في المخطط السوسيولوجي ظهر حين سجلت الجمعية في الجوهر الاجتماعي ويبقى بهذه الصفة كون الأفراد يجدون صعوبة في تغييره.

المطلب الثالث:اقتصاد الرأسمال الإنساني

بأهمية نموها وتنوعها، الجمعيات لها تأثير اقتصادي لا يذكر خاصة بانتشار الاقتصاد الجديد بمنحه من الآن فصاعدا دور استراتيجي، اقتصاد جديد ننتظر عامة تعدد تكنولوجيات جديدة للاتصال الجديد حقيقة تقييم في الانتقال من مركز جاذبية الاقتصاد نحو الاقتصاد المعروف ورأسمالية الإنساني أين كل التكنولوجيات هي بالمرة التعبير والأداة والدافع.

إذا دخلنا جيدا في عصر جديد لاقتصاد المعلومات المعرفة والذكاء أين اللاّمادي يقود ويسير الإنتاج المادي.

يتعلق الأمر في قفزة نوعية مقارنة بعصر الصناعي لفورد بواسطة العامل الإنسانية يتفق على انه الرأسمال الإنساني يصبح منبع الغالب والمتفوق للإنتاج والنمو.

لكن المعاينة الآن أكثر اِتساع،بنسيان جذب أفضل طرق لهذا الرأسمالي الذي له إنتاجات نهائية تفترض قيمة المهارات الفردية والتقنية كقدرة المبادرة وروح الابتكار.

هذا يفرض كذلك تطور المهارات النوعية الخاصة لروح عمل جماعي، قدرة الاستماع والاستعداد للاتصال والمصالحة...إلخ. ايديولوجية الكثير من الدول ربحت كل الطبقات الاجتماعية والسياسية أكثر الجانب السياسي الليبرالي من جانب الحركات ذات التسيير الذاتي في مرحلة ثانية اللامركزية التي وضعتها الدولة والتحولات الاقتصادية التي ترسم على أنها أداة إلى تعطيل السياسة،الجمعية قامت بتسوية ايديولوجية تطوعية بتطورات في محيط الاشخاص .

الجمعيات تقترح لسد الفراغ المتروك بسبب اختفاء اطارات تقليدية وكذا الموجودة بين الدولة والمنظمات المؤسسات وحتى الأفراد نفسهم هذه الايديولوجية الجمعوية تكونت على ضعف انقاص قيمة الخاص بين قطاع تجاري معاش كملوث ومهم داخل قطاع عام يشعر كأنه ثقيل و بيروقراطي.[1]

الأرباح لإنتاج هذا النوع من الاقتصاد تتوقف بشكل كبير على درجة المشاركة الشخصية ونوعية الجماعة وتشغيل الذكاء الجماعي في المجموع ،لما نحسب المكونات الأساسية التي تصنع الخير والنجاح في هذا النوع من المؤسسات التي لها قيمة مضافة نلاحظ ونكتشف أنها ليست بعيدة جدا، على ما يكون اجتماع جمعوي حتى أولوية الفرد واستقلاليته .أهمية نوعية الرابط الاجتماعي وتقاسم معارف تضع إجراءات مرغوبة وديمقراطية شعور بالعدالة، البحث للتجديد،الاقتراب من العامة...الخ.

أرباب ادارة الأعمال الحديثة وكبار أباء الموارد البشرية يطيب لهم فتح هذا النمط الجمعوي لتسيير العلاقات الاجتماعية في قلب المؤسسة.

شارلز هانديCharles handyواحد من المستشارين المعروفين في أوساط إدارة الأعمال الدولية لم يتردد في كتابة "أن الموظفين يجب أن يقيموا علاقات تأسس على انتماء تفاوضي وموافقة حرة مثل اعتناق جمعية أونادي".

بالتأكيد يتعلق بنموذج يخص كل المؤسسات ذات خدمات عالية القيمة أين يهيمن موظفين ذوي كفاءات لكن ليس هذا فقط ،لأن نمو العمل اللامادي وغزو تكنولوجيات الجديدة سيجعل من العامل المثقف الكائن الأكثر شيوعا كما يؤكده تضخم الفئات السوسيومهنية الوسطية والسامية، كما أن الخيال، الابتكار الابداع، والعلاقات تحظى بأهمية في الاقتصاد كذلك نمط التسيير يأخذ شكل الجمعية، بعيدا أن يكون مناقض ومخالف لمنطق الانجاز والأداء الاقتصادي وتكشف عن رابط اجتماعي وقيم ومعاشه خارج العمل وهي تتسرب اليوم داخل المؤسسة وتتراكم هنا لتعطي وزن ينمي علاقات جمعية بعيدا عن الحساب

[1] – Jacques Donzelot , **faire société , en conférence de l'association de recherche**, Castillon ,paris ,28 février 2003,p65.

علاقة الجمعية ترفع خطاب وعرض اعلانات المؤسسات تريد المحافظة على صورتها لكن هذه المؤسسة إذا لم تأخذ بعين الاعتبار وبسرعة التطورات العميقة التي تفلت كذا لنقابات وتعارض لكل شكل جمعوي بين رأسمال والعمل فهي تصطدم سواء بالجمود والتجاهل أو بتقلص سلوكيات العمال أو بأشكال اعادة الهيكلة (Danone, marks & spencer, Moulinex) ضد الأجور غير العادلة و غير مبررة في اطارها الجديد يجدر التذكير بان أجور كبار مدراء المؤسسات الفرنسية قد تضاعف بمعدل نمو 36% سنة 2000 نمو ضعيف وركود للأجور لأجل مصلحة المؤسسة لا نستطيع للأبد طلب أثر استثمارات شخصية من الافراد الذين هم أكثر وعي بخالص قيمهم وحقوقهم ونفرض عليهم أن يكونوا أكثر مرونة دون إهداء المقابل عوض ذلك.

يعني اشكال من الاعتراف والمشاركة في تسيير المؤسسة. التسيير الجمعوي هو مستقبل المؤسسة ليس فقط لأسباب اجتماعية أو العدالة ولكن الاسباب أكثر فاعلية في اقتصاد مبني على الذكاء الجماعي تجمع ومشاركة لميزات أصلية لكل واحد ،هذا الاتجاه هو حجر الأساس المسجل في الاقتصاد الجديد حتى ولو أن المؤسسة تأخرت في جلب النتائج وبعبارات الحكومة، تقسيم السلطات ،المسؤوليات وبالطبع الأرباح.

أهمية نمو الرأسمال الإنساني في العملية الإنتاجية يستحق أن نتساءل بجدية عن ما يمكن أن ينتجه الرأسمال الإنساني نفسه، إذ اصبح هذا الأمر نقطة قرار للاقتصاد الجديد التساؤل الاقتصادي المركزي يصبح إنتاج هذا الرأسمال، المساهمة الأساسية لإنتاج الثروة التي توجد أكثر فأكثر في أعلى العملية الإنتاجية، في إنتاج الفرد نفسه (تكوين،صحة،رابط اجتماعي لرأسماله الشخصي الموجود في تكويناته الجينية) باختصار شروط تكوين الفرد على مدى حياته تصبح باستمرار وبتزايد،الهدف المركزي لكل إنسان لا يعني هذا التكوين أو الرأسمال الإنساني المتبنى مباشرة من المؤسسة ولكن أوسع من هذا وهو المساهمة في تكوين الثروة والأصالة ،تنوع قدرات الفرد وما هو أكثر من المسار التعليمي، والشهادات وما يغطي تكوينه بالمعنى الواسع تراكم المعارف،علاقات اجتماعية، منافذ للخدمات الثقافية والاجتماعية، والصحة،والمحيط ذو نوعية ...إلخ[1].

وما دام هناك أزمات في هذه الخدمات فبالمعنى الماركسي نستطيع القول أن قوى الإنتاج الجديدة لم تولد علاقات الإنتاج المتكيفة، لا نستطيع الهروب من محاولات التحول، كذلك في السوق القطاعات

[1]Roger Sue ,**La Societé Civile Face Au Pouvoir**, Presse De Sciences Politique,Paris2003,p61.

الاستراتيجية بخلاف التعليم والصحة كما تشهده في صلب (OMC) ولكن مثل الخصخصة في الخدمات العمومية تخاطر بهبوط مستوى الاستثمار في هذه القطاعات (ضعف تطوعات العامة، استهلاك ضعيف، مدخول قليل) وإزالة المساواة في المعاملة بين الأفراد.

إذا كنا نريد تجنب هذا السيناريو الرهيب أين الفرد جسد وروح يمتص من طرف السوق، يجب الضغط على النمو المتسارع للاقتصاد بتوسيع الجمعيات نفسها التي تملأ أكثر فأكثر مهمات للخدمات العامة والمصلحة الجماعية، الاقتصاد الجمعوي في حقيقة الأمر هو اقتصاد غير نقدي، فأغلبية المشاريع المستثمرة لدى الجمعيات ذات طبيعة تعليمية (إعطاء قيمة للفرد، تطوير الكفاءات،تعدد الوظائف، أهمية جودة الفعل، العقل الجماعي...إلخ).

بعض المؤسسات مثل(Timbreland, La Shell , Schneider) أدركت بسرعة المنفعة التي يمكن أن تجلب بالمساندة مع الجمعيات لاسيما لتحسين صورتها بعلامة المساعدة الظاهرة لجمعيات خيرية الادماج الاجتماعي، النشاط الثقافي بوضع تحت تصرفهم موظفين متطوعين الذين يتحصلون على ربح إضافي كفاءات جديدة فروع الجمعية التي هي مستقرة في خدمة المؤسسة،أصبحت وسيلة للتكوين الدائم بالمعنى الواسع بتكلفة متواضعة نسبيا.

نلاحظ إذا في سياسات التوظيف المرور بالجمعيات له مكانة هامة في السيرة الذاتية لها أكثر قيمة وتدخل أكثر فأكثر في القرار النهائي للتشغيل.

الشركات المتعددة الجنسيات كذلك صاحبت جمعيات المستهلكين والقوى(O.M.C) التي تضغط بدون توقف على النمو في المسرح العالمي مثل(FORD)أو(MONSANTO) لها تجربة مرة وأجبرت بسحب من السوق منتوجات متنازع فيها، مصطلح التنمية المستدامة أصبح له شعبية بواسطة هذه الجمعيات نفسها التي تفرض من الآن فصاعدا على مجموع الفاعلين الاقتصاديين و المؤسسات ،لا تتجاهل بأن احترام البيئة والاستثمار الأخلاقي، الحصيلة الاجتماعية تدخل أكثر فأكثر بعين الاعتبار في مؤشرات مدونات المؤسسات وبالتالي في القرارات الاستثمارية.

1

[1]Roger Sue ,Ibid, pp90-91.

المطلب الرابع:الجمعيات والاقتصاد الجديد

العلامة الاجتماعية، الإنسانية (تجارة منصفة) أو ايكولوجية التي أصبحت حجة بيع الذي يزن ثقل كبير في اختيارات المؤسسات المستهلكين. في كل الجوانب الجمعيات تمارس تأثير متنامي في توجيه العمليات الاقتصادية تسربت في الفضاء الوظيفي، إذ كان من الأعلى الجمعيات ضرورية في تطوير الرأسمال الإنساني حيث تتسرب علاقة الجمعية في فضاء مهني وفي الأسفل جميعات تؤثر في نمط ونوعية الممتلكات الاستهلاكية فمن الممكن تشابك محيط فاضل وصالح وشكل جديد لتنظيم اقتصادي من طرف المجتمع المدني وممثليه في مواجهة أسواق المنظمة ذاتيا ومواجهة عجز السلطات العمومية.[1]

يظهر نموذج الانتظام بواسطة الموظفين أنفسهم لا مصطلح الاقتصاد التضامني يأخذ معناه بالكامل لا يكتفي أن يكون في الموجة ثلث القطاع في هوامش اقتصاد السوق والاقتصاد العمومي، ولكنه يصبح نمط إنتاج له نصيب كامل يتوزع على درجات متنوعة من الجمعية صغيرة التكوين إلى أكبر الشركات المتعددة الجنسيات كما يطلبه أصحاب المؤسسات الواعين بتدهور صورتها في آراء المجتمع المدني يتوجب عليها استثمار المؤسسة وإرجاعها أكثر مواطنة هذا النمط من الانتظام الذي يجب بطبيعة الحال الاعتناء به وتقويته يرسم لنا إمكانية ديمقراطية اقتصادية، يعني مشاركة اجتماعية على أعلى مستوى بواسطة انحراف BIAIS الجمعيات لتوجيه العلمية الاقتصادية نلمس هذه اللحظة التاريخية أين المجتمع المدني بالدور الاقتصادي تكبر جمعيات وقيم منتشرة تستطيع أخذ حقوقها على مجموع اقتصادها ،هذه المثالية أخيرا أصبحت محققة لأن دمقرطة الاقتصاد لا تتوقف على نظرة إيديولوجية أو فقط على تطوع اجتماعي وحيد،ولكنها تتوحد مع الأهمية الاقتصادية نفسها، حينما هو اجتماعي يهدف إلى أن المورد الاقتصادي المتفوق ومظهر للاقتصادي الاجتماعي الذي يبتعد عن التهشيش.

إذ ربطنا الصعود القوي للنظام الاجتماعي للجمعية داخل المجتمع وفي عمق الحركات الاجتماعي في عبارة الحركات الاجتماعية وحتى في الاقتصاد كيف نفهم هذا إذا كانت رؤيتها الاجتماعية ونظمية ضعيفة كيف نفهم غيابها النسبي من التفكير والنقاش السياسي؟

كيف أنها لا تمتد منطقيا في آفاق نظام سياسي بجهة كاملة؟

[1]Belvort Antoine, **Pour Une Democratie Participative**, Presse De Sciences Politique, Paris ,2003,p29.

في هذه الحالة بالخصوص يحدث العكس، المجتمع يبدو في تفسخ ملغم باللامواطنية، العنف،الخوف من الآخر، اللاأمن "يقود الرجوع إلى نظام متسلط هنا يبدوا تناقض أكثر من أن يبدو خطأ في التقييم والفعالية. وجهة نظر بأكثر دقة الأكثر انتشارا للقيم الفردية الجمعية والديموقراطية تصبح غير محتملة اليوم حقيقة اجتماعية وسياسية لا تتماشى مع بعضها ،هو الفارق بين تمديد نموذج أكثر اقتراب من ذي قبل للإنسان الديمقراطي وبين مجتمع لا يعطيه وسائل للتعبير التي هي الجزء الأكبر المتسبب في أصل الأزمة الديمقراطية وفي كيفية العيش معا.

تضاعف العزوف عن الانتخاب يرد عن رفض التكافل بنظام بعيد عن ذوات معاشة وشعور ديمقراطي هذا الصعود السريع للذوات في عالم سياسي فيه هوة ومفارقة عاجز على الرد عن طموحات الأفراد.

في هذه الحال ليس فقط تطور الأفراد ومفاهيمهم للرابط الاجتماعي لم تجد ترجمة سياسية حاليا نحن بعيدين عن السير في هذا الطريق في بعض الأحيان عدم الفهم غالبا، الرفض المتداول، الطبقة السياسية ليست مستعدة للاعتراف بالحركة الاجتماعية وحتى السوسيولوجية عواقب إعادة تنظيم السلطة شيء أساس لهذه العلاقة للسلطة التي تكبح اليوم التطور المندرج في النسيج الاجتماعي.

الطبقة المهنية السياسية وكل ماله علاقة بها ليست مستعدة لتقاسم الاحتكار التي تمارسه على السلطة التشريعية وعلى التعريف بالفعل السياسي.

السياسة تخالف الخطابات المقررة، التصديق يبقى مجال متحفظ أكثر خطورة من ذلك مواجهة لتعدد علامات إنكار الطبقة السياسية هذه في رد فعل قد انطلقت في مؤسسة افصاح واسعة وحتى في بعض الحالات تجريم المجتمع المدني.[1]

لعدم توفر الإجابات عن طموحات الديمقراطية لأبسط الاعتراف بحقوق العمل، الدخل والمشاركة الاجتماعية التي تترجم في بعض الأحيان مظاهر عنيفة لدى البطالين،السياسة تفضل التنديد وتركيز على الأثر وليس على السبب وبنفس الضربة ليس العنف للديمقراطية ولحقوق الأفراد هو الرئيسي ولكن رجوع غير متوقع لوضعية المجتمع نفسه يمر بالعنف الفوضى،لا ديمقراطية، طفولي أصبح باستعجال يحمي نفسه من نفسه، ارتفاع التضامنات،الطموحات الديمقراطية الجديدة أين أعادة تنظيم السلطات في مجتمع يبحث عن أنماط جديدة للتعبير ومفهوم جديد للسياسة، الانتخابات تمر، والسياسة تصب في نفس

[1]Hermet Guy ,op.cit,p56.

الإستراتيجية تتمحور مقاييسها الأولى حول الأمن والقمع، الشباب، الفقراء، المتسولين، الأطفال المسعفون،المعاقبون...، تشير إلى عقاب عمومي ككبش فداء لمجتمع في انحراف وفي انسياق مع التيار. الشارع،الفضاء العمومي يعتبر أماكن للضياع إذا اقشعرت شبكات وأسلاك شائكة حول المؤسسات التعليمية التي تشبه السجون أكثر من أن تكون أماكن لانتشار وتبادل المعارف، تدريب الديمقراطية والانفتاح على العالم.[1]

إذا كان العنف حقيقي فمن العصب جدا قياس موضوعيا تقدمه بقدر قياسا أو سلوكات الضحايا،(تقديم شكاوي، الشعور بالاعتداء، المخاوف) متغيرات تجعل الإحصاءات الأمنية صعبة للتفسير، الشيء المؤكد أن العنف حقيقة أقل تقدما من الشعور باللأمن، نشطة بوسع بالخطابات الموجودة في كل مكان حول اللأمن في هذه الحال هو هدف البحث اللأمن والخوف موجودان بمنهج الحكومة، بداخل المجتمع كما هو في المشهد العالمي، كما يذكر Ignocio Ramonet إذا خرجنا من الواقع فورا لأخذ قياس الميول المتوسطة أو الطويلة الأمد، هو بالتالي صورة لمجتمعات مسالمة ومسيطرة بالرغم من الأفعال الإرهابية التي تنتهز مناخ اللأمن المستفز لها "أغلبية النزاعات العالية أو المنخفضة الكثافة، الموجودة في كل القارات تسبب كل عام عشرات الألاف من القتلى" Le monde diplomatique .November 2000 يسجل الصحافي، شيء مفاجئ للأخذ بالحسبان صعود الطموحات الديمقراطية مقابل مجتمعات وعالم لا يحمل إجابات، لا توجد معارضات، ثورات، مظاهرات عنيفة ما دام العنف مستمر لا العنف المفتوح الذي يستحق التفكير. إستراتيجيا، خطاب الأمن له خاصيات لسياسة تفقد سرعتها عبر احتلال تلقائي لميدان إعلامي،هذا الخطاب ينتهي بحقيقة ويستفز المناخ الأمني، مناخ الخوف والتحدي يثير الضغوطات ويساعد بدوره باحياء أفعال حقيقية عنيفة، خطاب، خيال، أحلام وحقيقة تعمل في حلقات تكرار وتتقوى نعلم جيدا هذه الدائرة المفرغة لذاتية المعالجة للعنف الذي يصل الخطاب السياسي ويجرد كفاءات التنديد، خاصية مكملة ومقبولة، مناخ عنف حقيقي ومفترض يسمح بوضع المقعد سياسة غير معترف بها من طرف المجتمع المدني بإعطائها فرصة ممارسة بوسع وبكامل التمتع والتلذذ بوظائفها الأمنية والقضائية وهما ما بقي لها فعلا.

[1]Roger Sue, op.cit, p71.

السياسة تؤمن لحسابها موافقة حول احترام النظام العام وكل الحقوق خاصة حقوق الأمن لدرجة أننا ننسى أن الفقراء هم الأوائل ضحايا عنف الفقر في المجتمع غني بثرواته، تحريم المجتمع المدني للظهور كمنفذ أفضل وهي طريقة مبرهنة لما تاخذ السياسة الأهمية وضرورة الاحتفاظ بالنظام تسمح لها تجنب أسباب العنف الاجتماعي ومن جهة تبقى مسؤوليتها في تعاملها مع العنف بالديمقراطية.

ولكن السؤال المحوري للعلاقات يتمدد أكثر فأكثر بين المجتمع المدني وممثليه، يعني ضعف شرعيته موضوعيا ويفتقد للإجابة عن استلزام الديمقراطية. السياسية تجد الكثير من امتيازات الاستعمال ببراعة الخطاب والعصا الأمنية.

الفصل الخامس:

التطور التاريخي

للحركة الجمعوية

المبحث الأول: التطور التاريخي للحركة الجمعوية الجزائرية

تعتبر المرحلة التاريخية عاملا مهما في فهم مشاكل الحاضر وإدراك تحديات المستقبل لذا تناولت الدراسة في هذا المطلب ظاهرة المجتمع المدني الجزائري في سياقة التاريخي.

المطلب الأول: الحركة الجمعوية الجزائرية قبل الاستقلال 1962

ترجع نشأة النظام الجمعوي في الجزائر إلى خصوصيات القيم الاجتماعية والتربوية والروحية الهادفة للفعل الخيري التي يتميز بها المجتمع الجزائري، كما أن النظام الموروث للفعل الجمعوي لم يكن قائمات على توزيع الثروة بقدر ما كان يصب في المشاركة الجماعية، وهو أحد أشكال التماسك والتكافل الاجتماعي، وذلك لحاجة الأفراد لتقوية وجودهم الاجتماعي والحفاظ على استمرارية حياتهم لذا فقد عرف المجتمع الجزائري مؤسسات مدنية ترعى شؤونه ومشاكله[1]، وتكون وسيط بينه وبين الدولة شأنه شأن كل دول العربية الإسلامية وبدخول الدولة العثمانية إلى الجزائر، عرف المجتمع الجزائري تنظيمات جديدة إضافة إلى التنظيمات الموجودة سابق، وذلك رغم كون نظام الحكم التركي متمركزا في المدن أكثر منه في الأرياف، ولم يعط لهذه المدن الفرصة لنمو والتوسع من أجل قيام تنظيمات اجتماعية وثقافية واقتصادية، إلا أنّه وبالرغم من كل هذه الظروف ظهرت تنظيمات مختلفة، في الدرجة أولى نجد التنظيمات المهنية التي كانت متحدة تحت ما يسمى "بالأمانة" والتي كانت تضم من 35 إلى 45عضو هذه التنظيمات المهنية كانت تمارس رقابة فعلية على جودة المنتوج، تحكم في الأسعار والتنظيم الاجتماعي، إضافة إلى حماية مصالح أفرادها، في الدرجة الثانية، تأتي التنظيمات المتخصصة في تسيير الأحياء التي تعرف باسم "الحومة"، هذه الأخيرة تتكون من طرف الأمناء، وعليه فكل حي يملك ممثله لدى الهيئات التركية والإدارية يسمى "الأمين" والذي يعبر عن مشاكل ومطالب الناس ويضمن حماية مصالحهم[2]، إلى جانب هذه التنظيمات هناك التنظيمات الاجتماعية والثقافية والخيرية المرتبطة بمؤسسات الأوقاف، مثل مؤسسة "سبل الخيرات" التي كان نشاطها موجه إلى بناء المساجد، الزوايا والمحافظة عليها وصيانتها والتكفل بخدمة ورعاية الطلبة والمدرسين، حفظ القرآن والمرتلين له، وكذا جمع وتوزيع الصدقات على الفقراء والمساكين ونجد نموذجا آخر من المؤسسات أو التنظيمات والممثلة في رابطة الأولياء الصالحين، وهي نوع من المؤسسات التي تقوم بخدمة وصيانة الأملاك التابعة للتنظيم، ورعاية وإطعام الزوار ومساعدة

[1] كلثوم بيبيمون، **النخبة النسوية والتنشيط الجمعوي في الجزائر**، "مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، غير منشورة، ، معهد علم الاجتماع، جامعة الجزائر،2004،ص75.

[2] Larbi Icheboudene, **« Le Mouvement Associatif ou la Tentative de Structuration Sociale. Embouche pour une Réflexion ».**Les cahiers du CREAD.N53.2000.P4.

الفقراء من أهل المدينة بالمال وذلك من مداخيل المؤسسة، كما أنشأ الأندلسيين بعد استقرارهم في الجزائر مؤسسات خاصة بهم تقوم برعاية ومساعدة هذه الطائفة، ولقد كانت هذه التنظيمات بمثابة الصناديق الممولة لكثير من الأنشطة، التي لم يكن في مقدور الدولة والتي أنهكتها الحروب والدسائس، تغطيتها خاصة وأنها موجهة لفئة خاصة من السكان وعليه فقد أكسبها هذا العمل هيبة ومكانة في أعين السكان والقائمين على شؤون الدولة فكانت لهم الكلمة المسموعة والرأي المتبع[1].

وبدخول الاستعمار الفرنسي للجزائر في 1830 اختفت التنظيمات التقليدية في العشرية أولى، لكنها عادت بعد ذلك للظهور، وذلك لحاجة الأفراد للتنظيم وتضامن والحفاظ على هويتهم وتراثهم الإسلامي من الضياع والطمس.

وتتجسد أولى الممارسات التضامنية التي تعد بمثابة العرف في المجتمع التقليدي في "التويزة" وهي نوع من النشاطات التطوعية، والمكونة من جماعة صالحة وقوية، بناءا على المرجعية الأصلية للهوية الدينية، وتكون حيويتها وقدرتها في تحقيق النفع والعام والحفاظ على المجتمع الجزائري، إضافة إلى أشكال أخرى، مثل "الحلقة" التي يحكمها رجال الدين والزوايا، والتنظيم التقليدي القبلي المتمثل في "ثاجمعت" وهي عبارة عن مؤسسة اجتماعية تمارس السلطة الاجتماعية على مختلف التشكيلات الاجتماعية المكونة لها.

ويوجد تنظيم "ثاجمعت" خاصة في منطقة القبائل وهي لا تزال موجودة إلى يومنا هذا ويتم اختيار ممثليها في مجلس "ثاجمعت" ومكونين من الرجال، الشيوخ والعقال، الذين يتمتعون بشخصية محترمة وبالسلم اجتماعي وبالاستجابة لنظرة المجتمع القروي وطموحاته إضافة إلى اعتبارات أخلاقية، ويفضل بالأخص الرجال المتدينين وبعض الأسر والأنساب العرقية، وعليه فإن "العقال" الذين يتم اختيارهم لتمثيل سلطة "ثاجمعت" يعكسون في نفس الوقت الوعي الاجتماعي والجماعات2 وهذا ما يمكنهم من القيام بنشاطهم التنظيمي والقيادي بسهولة كبيرة وعليه فقد عمد الشعب الجزائري إلى إحياء مؤسسات قبلية تضامنية لمواجهة الاستعمار الفرنسي، الذي عمل على نقل تنظيمات فرنسية إلى الجزائر وتشجيعها وسط الأهالي بغية القضاء على مقومات الشعب الجزائري، وعليه فقد عمد الشعب الجزائري إلى إحياء مؤسسات قبلية

[1] أحمد ، بوكابوس، مقارنة سوسيو تاريخية **لوضعية التنظيمات الاجتماعية الثقافية: في الحركة الجمعوية في الجزائر الواقع والآفاق**، دفتر المركز الوطني للبحث في الأنتربولوجيا الاجتماعية والثقافية، رقم13،2005،ص65

[2] محمد الرؤوف، القاسي، **التنظيمات المسجدية في الحركة الجمعوية في الجزائر الواقع والآفاق**،2005، دفتر المركز الوطني للبحث في الأنتربولوجيا الاجتماعية والثقافية، رقم13،2005،ص97

تضامنية لمواجهة الاستعمار الفرنسي[1]، الذي عمل على نقل تنظيمات فرنسية إلى الجزائر وتشجيعها وسط الأهالي بغية القضاء على مقومات الشعب الجزائري.

وأول جمعية أوروبية في الجزائر تأسست سنة 1840، وهي "جمعية مزارعي الجزائر" وكانت معظم هذه الجمعيات تملك أسماء جزائرية ولكن بأهداف موجهة لخدمة أغراض استعمارية وتبشيرية مسيحية، والتي كانت مخبأة تحت غطاء "النشاطات الخيرية"[2] وبعد مضي 60 سنة من هذا التاريخ، ظهر القانون المعروف بقانون أول جويلية 1901 في فرنسا، وطبق نص هذا القانون في الجزائر المستعمرة، إلى جانب مجموعة من النصوص المتنأولة لعدة جوانب[3] وعلى إثر هذه القوانين، نشأت جمعيات جزائرية بعضها موالي للاستعمار والبعض الآخر يعمل لنشر الوعي داخل المجتمع الجزائري، وعلى العموم فإن معظم التنظيمات كانت مدافعة عن مصالح الفرنسيين، إذ نجد أن تنظيمات مقسمة إلى:

تنظيمات الفرنسيين تصل إلى 88.39%

الخاصة باليهود نحو 1.20%

الخاصة بالمعمرين غير الفرنسيين تصل لحدود 20.6%

أما الخاصة بالأهالي فتقترب من 8.53%

وإذا أضفنا التنظيمات الخاصة باليهود وبالمعمرين الغير الفرنسيين إلى تنظيمات الفرنسية باعتبارهم فرنسيين بالتجنس، فإن النسبة تصل إلى 91.47% أما النسبة المتبقية للأهالي فلا تتعدى 8.53%4.

وعلى الرغم منأن أغلب جمعيات الأهالي كانت لها تسمية إسلامية، إلا أن ذلك لم يكن نتيجة لموقف عقائدي أو إيديولوجي لمشروع اجتماعي مصدره الإسلام كعقيدة وتشريع، بل كان مجرد تسمية للتمايز مع الآخر الأوروبي في جانبه السياسي لا الثقافي، بغية تضيق الخناق من طرف السلطات الفرنسية ، مثل "جمعية طلبة مسلمي شمال إفريقيا" التي أسسها كل من "عباس فرحات" و"مصطفى باشا" سنة 1919 وأعيد تأسيسها سنة 1955 تحت رئاسة "محمد الصديق بن يحي" ونيابة "عمارة رشيد" هؤلاء المؤسسون لم يكن لهم أية علاقة بالمشروع الإسلامي، بل كانوا من المتشبعين بالثقافة الفرنسية وقيمها الحضارية[5].

---

[1] آكلي فراح، **سوسيولوجيا النماذج التنظيمية للمجتمع القروي القبائلي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، معهد علم الاجتماع،جامعة الجزائر، غير منشورة، 1997،ص106.

[2] أحمد بوكابوس، **التنظيم الجمعوي والمجتمع المدني**، كراسات CREAD، عدد 53، 2000، ص49.

[3] أحمد بوكابوس، مقارنة سوسو تاريخية لوضعية التنظيمات الاجتماعية الثقافية،مرجع سبق ذكره،ص69.

[4]Omar Hachi, **« Les Associations Déclarées ».** Les cahiers du CREAD.N53,2000,P61.

[5] الزبير عروس، **المجتمع المدني: الإدارة والرأي والفقراء الجدد**، كراسات CREAD ،عدد53، 2000،ص21

أما الجمعيات الدينية والتي دافعت وبقوة على الهوية العربية الإسلامية، وساهمت إلى حد كبير في الحفاظ على التقاليد الثقافية والحضارية للشعب الجزائري المسلم فنجد مثلا:

– **الكشافة الإسلامية:** والتي كان لها الأثر الفعال في الحفاظ على الانتماء العربي إسلامي للشباب الجزائري، بالرغم من عمليات التخريب والتي أنتجها المستعمر آنذاك وإبان الثورة التحريرية الكبرى[1].

– **جمعية العلماء المسلمين:** والتي كان يترأسها الشيخ عبد الحميد بن باديس ومن بعده العلامة البشير الإبراهيمي، إذ تأسست هذه الجمعية في 5 ماي 1931، ردا على الاحتفالات الفرنسية بمرور قرن على احتلال الجزائر.

ولقد كان لهذه الجمعية دورا فعال في القضية الوطنية، حيث أيقظت الشعب الجزائري من سباته وغفوية، ودعته إلى المطالبة بحقوقه المهضومة، والقيام بالعربية لغة الدين والوطن، ودعت إلى العمل بالقرآن والسنة الشريفة.

وعملت على إحياء الشخصية الوطنية العربية المسلمة، وتخليص الشعب الجزائري من ضلالات والقيام بالعربية لغة الدين والوطن، ودعت إلى العمل بالقرآن والسنة الشريفة.

وعملت على إحياء الشخصية الوطنية العربية المسلمة، وتخليص الشعب الجزائري من ضلالات البدع والخرافات التي كان يدعوا إليها رجال الزوايا المنحرفة، وأنشئت الجمعية الصحف، النوادي، المدارس والمعاهد، وأرسلت الطلاب والتلاميذ إلى خارج الوطن كما لا ننسى فضل التنظيمات الرياضية الجزائرية، التي ساهمت في إبراز هذا الشعب إلى الرأي العام من خلال التظاهرات الرياضية،

يمكن ذكر على سبيل المثال "**جمعية غرناطة**"، "**الحياة**"، "**الوداية**"، "**أدبية1930**"، "نادي **معسكر**" وهو أول نادي رياضي جزائري أنشأ سنة 1912، و"**نادي معسكر الإسلامي**" إضافة إلى "**نادي غالي معسكر**" مؤسس سنة 1925، و"**العباسية**"، "**الاتحاد الرياضي المسلم لبلعاس**" مؤسس سنة 1933 و"**الاتحاد الرياضي الجزائري المسلم 1932**"[2].

وإبان الثورة التحريرية الكبرى التفت جميع الجمعيات الجزائرية، بمختلف توجهاتها وأفكارها حول "**حزب الجبهة التحرير الوطني**"، وهو عبارة عن منظمة ثورية تهدف إلى القطيعة مع الوضع السياسي السابق

[1] كمال، عجالي ، **مساهمة العلماء المسلمين الجزائريين في الحفاظ على الهوية الوطنية**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري، عدد16، ديسمبر،قسنطينة،2001،ص103.

[2] عائشة، باركي، "**الحركة الجمعوية في الجزائر وتجربة** ،كراسات CREAD ، عدد53، 2000،ص37.

والذي حاول التحصل على الاستقلال بطرق قانونية سلمية والتحول مباشرة إلى الثورة المسلحة. التي تكللت بالاستقلال واسترجاع السيادة الوطنية يوم 5 جويلية 1962[1].

المطلب الثاني: الحركة الجمعوية بعد الاستقلال

أما مرحلة ما بعد الاستقلال فقد اتسمت بعملية سيطرة الدولة واحتكارها للمجتمع ، ولمختلف الهياكل والمؤسسات وفضاءات التنشئة الاجتماعية، وتأميمها بواسطة خلق جهاز تشريعي وقانوني قهري وتمايزي، يبطل كل المحاولات التنظيمية غير الرسمية التي تريد أن تنشط خارج الأطر المؤسساتي للحزب الواحد، ذلك لأن الدولة آنذاك كانت ترى أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية التربوية والثقافية2، مدمجة في طبيعة النظام السياسي المتبع، إذ تعتبر من مهامه الأساسية، فأقصت بذلك كل مبادرة أو منافسة في الميدان، لأن وبرأيها أن المجتمع لم يصل بعد إلى مرحلة التكفل الذاتي بشؤونه وذلك عن طريق تأسيس وإنشاء تنظيمات جمعوية تدافع عن حقوقه وآرائه وتخدم مصالحه[3] وبذلك عمت روح الأبوية في جميع المجالات، وألبست الصبغة السياسية لكل منظمات الاجتماعية والثقافية والتربوية، وعليه ظلت مؤسسات المجتمع المدني بمختلف تنظيماتها، تسيير في نفس القوالب والأطر التي كانت قائمة في فترة الاستعمارية والمتمثلة في عملية الهيمنة[4].

إن عملية الهيمنة على مختلفة التنظيمات المدنية التي وجدت منذ الاستعمار واستمرت إلى ما بعد الاستقلال، كانت كنتيجة لاستعمار نفاذ قانون الجمعيات الفرنسية "5جويلية 1901" إلى مرحلة ما بعد الاستقلال، وإلى غاية 1971 حيث صدر في تلك السنة، القانون 79/17 الذي كان أكثر صرامة وتشددا من الأول واستمرت هذه الهيمنة حتى بعد إصدار قانون 1987 المتعلق بالجمعيات، والذي كان من المفروض أن يقلص من هذه الهيمنة ويتماشى أكثر مع متطلبات البيئة الداخلية والخارجية التي بدأت تطالب بالتغيير، وعوضا عن ذلك، فقد كرس هذا القانون سيطرة الإدارة على الجمعيات ومراقبتها، مما أدى إلى تضييق هامش الحريات الجمعوية، لدرجة أن هذه الجمعيات لا تستطيع أن تستمر خارج دائرة الولاء الحزبي مما أدى إلى مشاركة شعبية شبه إجبارية وخالية من القناعة وتغلب عليها النزعة الانتهازية

---

[1] Abdelkader Lakjaa, **« Vie Associative et Urbanisation en Algerie »** Les cahiers du CREAD,2000, P12.

[2] صالح، فيلالي، **أيديولوجية الحركة الوطنية الجزائرية في مؤلف الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية**، سلسلة كتب المستقبل العربي، ط2،بمركز دراسات الوحدة العربية،بيروت، 1999،ص33.

[3] عمر دارس، **الظاهرة الجمعوية في ظل الإصلاحات الجارية في الجزائر الواقع والآفاق**،مجلة إنسانيات، ع28،، أفريل/جوان 2005،الجزائر،ص5.

[4] أحمد ، بوكابوس، التنظيم الجمعوي والمجتمع المدني، مرجع سبق ذكره،ص18.

الفردية، وبالتالي فإن هذه المشاركة كانت ظرفية وغير بناءة بالنسبة للمجتمع الجزائري، كل هذه العوامل أدت إلى إفقار الحياة الجمعوية، والتي هي عبارة عن همزة وصل بين الدولة والمجتمع، مما أدى إلى توسيع الفجوة بين السلطة والمجتمع وإتساع السخط الاجتماعي، بسبب أزمة 1986 وهي الأزمة التي عرفت فيها انخفاض لأسعار البترول من 35 إلى 10 دولار للبرميل[1]، وارتفاع الديون الجزائرية المتكونة من أكثر من قروض التموين اليومي للاقتصاد، والقروض التجارية القصيرة الأمد والمرتفعة الفائدة، الأمر الذي أدى إلى ازدياد الديون وانحصار الدولة في خدمتها فقط، وبالتالي فقد أدى كل ذلك إلى تدني حالة الاجتماعية، ارتفاع نسب البطالة وانتشار الفقر وتأزم الوضع وظهور احتجاجات شعبية وفوضوية، أدت كلها في الأخير إلى أحداث 5 أكتوبر 1988[2] والتي أدت إلى التعددية السياسية، وتعديل قانون الجمعيات والإعلام، إضافة إلى الضغوطات الخارجية والمتمثلة في سياسة المشروطية والمفروضة من قبل المؤسسات المالية على الجزائر، والتي فرضت عليها إشراك الحركات الجمعوية في كل المجالات الإصلاح الاقتصادية كونها وسيلة المجالات الإصلاح الاقتصادي كونها وسيلة ضبط الاجتماعي وضامنا لعدم تكرار حالات[3] التضمر والاحتجاج كالتالي حدثت في 5 أكتوبر 1988 وبالتالي اضطرت الدولة الجزائرية إلى تبني التعددية، والتخلي عن بعض وظائفها الاجتماعية وإسنادها إلى الجمعيات المدنية للتكفل بها، والتي تعتبر صورة من صور الديمقراطية والتغيير[4]، وعليه فقد استفادت الجمعيات من مرحلة التعددية التي دخلت فيها البلاد، واستفادت من قانون الجمعيات ومن تسهيلاته، وأنشأ على أثر ذلك كم هائل من الجمعيات والمقسمة إلى:

1/ الجمعيات النقابية: وتنقسم بدورها إلى:

-النقابات العمالية: وتضم هذه الأخيرة:

- **الاتحاد العام للعمال الجزائريين(UGTA)**: والذي تأسس سنة 1954 وانضم فيما بعد كباقي التنظيمات الجزائرية، إلى الجبهة التحرير التي قادت البلاد إلى النصر والاستقلال في 5 جويلية 1962 ولقد عان الاتحاد العام للعمال الجزائريين كثيرا بعد الاستقلال من جراء السياسة الصارمة التي انتهجها الرئيس السابق "**أحمد بن بلة**" فانضم الاتحاد إلى السلطة الجديدة والتي قامت بالتصحيح الثوري، بقيادة الرئيس

[1] عمر دارس، "**الحركة الجمعوية في المغرب العربي**"دفاتر مركز البحث في الأنتربولوجيا الاجتماعية والثقافية،عدد رقم2002/5،وهران،ص61.

[2] أحمد هني، **المديونية في الجزائر**، موفو للنشر، الجزائر،1992،ص87.

[3]Mohamed Madani, **« Les Regroupements Associatifs : Image de soi.de L'état et de la société ».** Les cahiers du CREAD.N53,2000,P29.

[4] عروس، الزبير، المجتمع المدني: الأداة الرأي والفقراء الجدد، مرجع سبق ذكره،ص21.

الراحل "هواري بومدين"، إلا أنه خضع من جديد لهيمنة الدولة والحزب، اللذان عملا على أن تكون قيادات الاتحاد العام للعمال الجزائريين موالية وخاضعة لهما وبقي الاتحاد مهيمن عليه كباقي التنظيمات المجتمع المدني، إلى غاية مرحلة التعددية، حيث صدر في جوان 1990 القانون الخاص بكيفيات ممارسة الحق النقابي، إذ تنص المادة 2 منه على حق العمال الإجراء والمستخدمين والمنتمين إلى مهنة أو قطاع أو نشاط واحد أو يكونوا تنظيمات نقابية للدفاع عن مصالحهم[1].

كما يمكن أن تؤسس النقابة وفق شروط بسيطة محددة في مادة 6 والتي تنص بضرورة تمتع النقابيون بالجنسية الجزائرية الأصلية أو المكتبية منذ 10 سنوات على الأقل والتمتع أيضا بكافة حقوقهم المدنية والوطنية، وأن يكونوا راشدين، ولم يصدر منهم أي سلوك مضاد للثورة التحريرية، وأخيرا يشترط عليهم ممارسة نشاط له علاقة بهدف التنظيم النقابي كما ينص القانون على الحقوق والواجبات تحمي النقابيين من أي اضطهاد وتنص المادة 6 بأن: "تعتبر النقابة شخصية معنوية والأهلية مدنية بمجرد تأسيسها"[2] ونص القانون على مواد تحمي النقابيين من أي تعسف أو اضطهاد بالإضافة إلى القوانين المتعلقة بالأحكام التأسيسية والموارد والأملاك وحالات الحل والعقاب المشابهة إلى حد كبير لقانون 90-31 إضافة إلى تأكيد الدستور الجزائري 1996 في المادة 56 و57 بالحق النقابي والمعترف به بكل المواطنين والحق في الإضراب لكن بشكل قانوني ودون أن يضر بسلامة وأمن الوطن وكل ما له منفعة للمجتمع والبلاد هذا القانون لم يأتي إلا بعد الضغوطات الكبيرة والتي أسفرت على توقيع الجزائر على الاتفاقية الدولية "اتفاقية الحرية النقابية وحماية الحق التنظيمي النقابي التي أسست سنة 1948"[3] وورد في ديباجتها على الاعتراف بمبدأ الحرية النقابية وسيلة لتحسين أوضاع العمال ولإقرار السلام كشرط أساسي للتقدم ما هذا القانون الدولي فجاء نتيجة للظلم والحرمان الذي لحق بعدد كبير من العمال في العالم، والذي ولد سخطا كبيرا مهددا بذلك السلام العالمي، لذا كان من الضروري تحسين ظروف العمال ووضع قوانين تحميهم من أي اضطهاد[4].

---

[1] سعيد بوشيخو، **إشكالية الاستقلال والاحتواء في علاقة النقابة بالسلطة في الجزائر**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام،جامعة الجزائر،غير منشورة، 1998،ص143.

[2]الجريدة الرسمية، الصادرة في 6يونيو 1996 عن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 14. 90،المتعلق بالكيفيات ممارسة الحق النقابي، ص ص766/765، الجزائر 1998.

[3] دستور الجزائر 1996، الصادر في الجريدة الرسمية رقم 76 المؤرخة في 8ديسمبر 1996 عن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

[4] الأمم المتحدة، حقوق الإنسان، مجموعة صكوك دولية، مجلد1،ج2،نيويورك،2002،ص707.

- **النقابة الإسلامية للعمل (SIF):** والتابعة "للجبهة الإسلامية للإنقاذ"، والتي تأسست بموجب القانون 90/30 في 14جوان 1992 والذي عمل على خلق قواعد عمالية على قطاعات "SIF" خاصة به، وخرق الاتحاد العام للعمال الجزائريين ولقد ركزت نقابة التعليم، الصحة، النقل، السياحة، والاتصالات وتمكنت هذه النقابة الإسلامية من استحواذ على قاعدة عمالية واسعة نسبيا والقيام بالعديد من الإضرابات إلا أنه تم تعليقها بعد حل الجبهة الإسلامية للإنقاذ سنة 1992.

- **الجبهة الوطنية لإنقاذ الجزائر:**

والتي أسسها الاتحاد العام للعمال الجزائريين في 1992 محاولة منه للحضور على المسرح السياسي بهدف مواجهة النفوذ المتنامي للجبهة الإسلامية للإنقاذ.

وقد انضمت إليها منظمات أخرى المتمثلة في: أصحاب العمل والمدراء، الشركات، والخاصة وبعض منظمات حقوق الإنسان إن الاتحاد العام للعمال الجزائريين والذي كان الممثل الوحيد لكل القطاعات قد فقد هذه المكانة تدريجيا، لأنه لم يعد يمثل العمال ولا حتى مطالبهم[1]، بل صار أشبه بجهاز بيروقراطي إضافة لكونه الحليف المقدس للدولة لا للعمال، إن هذا التصرف أدى بمطابقة الفروع العمالية والمهنية الأخرى باستقلالها عن الاتحاد العام للعمال الجزائريين، والمطالبة الدولة بإعطائها الاعتماد لممارسة الحق النقابي بشكل قانوني.

-النقابات المهنية: بالرغم من أن القانون 14/90 ودستور الجزائري 1996، يسمح بتأسيسها وفق إجراءات بسيطة، إلا أن هذه الحركات النقابية ناضلت وبقوة إلى غاية 31 مارس 2001 للحصول وبصعوبة على الاعتراف بوجودها وبمشروعية عملها، حيث تم الإعلان ورسميا ميلاد الاتحادية الجزائرية للنقابات المستقلة (CASA) والتي تضم 5 نقابات مستقلة وهم:

-نقابة موظفي الإدارة العامة: (SNAPAP)

-ونقابة قضاة هيئة التحكيم (SNMCC)

-ونقابة موظفي الخطوط الجوية (SNPCA)

-وأخيرا نقابة ممثلو موظفي التربية والتكوين (L'UNPEF) و(SATEF) وتعتبر هذه النقابات المستقلة تنظيمات نشطة تتمتع بالاستقلالية النسبية في مواردها المالية، حيث تعرف الساحة النقابية اليوم 38 نقابة

[1] مكتب العمل الدولي جنيف، القانون النقابي لمنظمة العمل الدولية: معايير وإجراءات،ط1-1998،ص3.

للعمال الأجراء، 19 نقابة لأرباب العمل منها 17 تخص القطاع الخاص[1]، وتعاني هذه النقابات من عدة عراقيل والمتمثلة في:

– النيوليبرالية لما لها من انعكاسات سلبية على الأجور والمستوى المعيشي للسكان.

–المساس بالحريات المعلنة عنها والتي عرفت تدهورا كبيرا بسبب العراقيل والممارسات السلبية والتي تكيل حرية نشاطها.

–معارضة الاتحاد العام للعمال الجزائريين لها، لأنه يعتبر نفسه الممثل، إضافة إلى تهميش السلطات لهذه النقابات المستقلة والرسمية وإبعادها عن دائرة الحوار، لاعتبار الاتحاد العام للعمال الجزائريين النقابة الرسمية الوحيدة التي تتعامل معها، إضافة إلى عدم تحصل العديد من النقابات المستقلة على اعتماد وبالتالي فإن التعددية النقابية التي نص عليها القانون النقابي 14/90 الصادر في 6 جوان 1990، وتبقى حبرا على ورق بعيدة كل البعد عن الواقع العملي.[2]

2-*الجمعيات النسوية:* والتي تضم أكثر من 30 منظمة نسائية تدافع عن حقوق المرأة ومقاومة العنف الموجه ضدها ، وتصنف إلى:

–الجمعيات الخيرية النسائية وهي الأكثر انتشارا.

–الجمعيات والاتحادات النسائية التابعة للحزب، وهذه الأخيرة تكون تابعة لتلك الأحزاب تنظيميا وفكريا وهذا يعني أنها لا تتمتع بالاستقلالية.

–الهيئات النسائية التابعة للمنظمات المهنية أو الحرة، كاللجنة المرأة في نقابة الأطباء، المحامين ولجنة المرأة في الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان...الخ.

3-*جمعيات حقوق الإنسان:* لقد تأسست عدة جمعيات لحقوق الإنسانمن أهمها:

–الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان والتي أسسها المحامي علي يحي وهي على كل حال منظمة سياسية غير رسمية وذلك لأنها منظمة معارضة للنظام.

---

[1] هشام عبد الكريم، **المجتمع المدني ودوره في التنمية السياسية بالجزائر**، 1999/1989،مذكرة لنيل شهادة الماجستير،كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائرغير منشورة،2006،ص ص92-93.

[2] أنظر إلى"جريدة الوطن "el watan" في الأعداد التالية:

- العدد 848: الصادر بتاريخ 16-1993/07/17،ص06.
- العدد 3135 الصادر بتاريخ 2004/04/01،ص5.
- العدد 1016 الصادر بتاريخ 2004/02/12،ص06
- العدد 4259 الصادر بتاريخ 2004/11/24،ص5.

-الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان وتضم عناصر مثقفة وما يشهد لها وقوفها وتفاعلها مع الأزمة الجزائرية والدفاع عن المعتقلين، وتعتبر هذه الجمعيات من أكثر الجمعيات نشاطا وفعالية لأنها تتكون من مثقفين واعيين بأهمية الدفاع عن حقوق آليات الديمقراطية.

4-الجمعيات الثقافية: والتي ظهرت نتيجة الانقسامات الثقافية الموجودة في المجتمع الجزائري ومن أهمها الجمعية العربية للدفاع عن اللغة العربية والحركة العربية الجزائرية والحركة الثقافية البربرية[1].

5-الطرق الصوفية والأخويات الدينية ومن أهمها:

-الطريقة القادرية : وتعد من أقدم الطرق المعروفة والمنتشرة في الجزائر وتنتمي إليها عائلة الأمير عبد القادر، وقد تأسست في القرن 11 في شرق الجزائر على يد عبد القادر الجيلالي.

-الطريقة الشاذلية: يرجع تاريخ تأسيسها إلى القرن 13، على يد أبو الحسن الشاذلي نسبة إلى قرية "شاذلة" القريبة من تونس.

-الطريقة السنوية: أسسها الجزائري محمد بن علي السنوي في مستغانم غرب الجزائر.

-الطريقة الدرقاوية: تنتشر في غرب الجزائر، وقد أسسها سيدي العربي الدرقاوي، انتمى إليها مصالي الحاج وأسرته، وللطريقة الدرقاوية العديد من الزوايا في تلمسان إذ فاق عددها الثلاثين ويأتي على رأس كل زاوية شيخ يساعده مجلس من عشرة أشخاص، وهو لا يستلم مهامه إلا بعد أن يتعرف على أصولها، وتدعو مبادئها إلى التقشف الزهد وعدم التمسك بخيرات هذا العالم.

-الطريقة العليوية: أسسها الحاج بن عليوة في مدينة مستغانم على إثر الانشقاق من الطريقة الدرقاوية وقد اتصفت بالشعائر الدينية واعتمدت على تأسيس الأخويات التي اعتبرت شكلا من أشكال المقاومة للاستعمار الفرنسي.

-الطرق التيجانية: أسسها الشيخ أحمد تيجاني عام 1786 وتعد المنافس للطريقة القادرية ودخلت معه في صراع انتهى بالخضوع للأمير عبد القادر[2].

---

[1]Mission d'enquête sur les,2-la Fédération Internationale des Ligues des droits de L'homme Algérie Libertés Syndicales, Rapport de la mission international d'enquête. N53, Decembre2002, P11.

[2]عبد الرحمان برقوق وصونيا العبدي، **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الجزائر**، ورقة قدمت إلى كراسات الملتقى الوطني الأول المنعقد يومي 10-11 ديسمبر 2005، التحول الديمقراطي في الجزائر.عين مليلة، دار الهدي للطباعة والنشر والتوزيع،2005،ص97.

6-الجمعيات الاجتماعية: إن هذا النوع من التنظيم عرف في الآونة الأخيرة نوع من الإهمال والنخبوية في التأسيس وهذا ما انعكس سلبا على تواجدها في الساحة الاجتماعية ما أدى بالعديد منها إلى التوقف.

7-الجمعيات الشبابية :إن معظم هذه التنظيمات تتشابه من حيث الأهداف والبرامج المسطرة، وأغلب قياداتها سبق لهم العمل الجمعوي في الحزب الواحد، ومن أبرز هذه التنظيمات نجد الجمعيات الرياضية، التي تحظى بدعم مالي كبير مقارنة بالجمعيات الأخرى، إذ تعتبر هذه الأخيرة الأكثر نشاطا حتى في الظروف الأمنية الصعبة، كل هذه الجمعيات ما كانت لتعرف هذا التطور وهذا التضخم العددي لولا قانون الجمعيات (90-31) والتسهيلات التي جاء بها على غرار كل القوانين السابقة[1].

إن الانفتاح الذي مس القطاعات السياسية والاقتصادية والثقافية في الجزائر، قد ساعد على ظهور التعددية الحزبية والإعلامية والجمعوية، وتجسد هذا الأخير بفضل قانون الجمعيات 31/90 ولكن قبل الحديث عن هذا القانون لابد لنا من التطرق إلى مراحل تطور الإطار القانوني للحركة الجمعوية في الجزائر، لذا إرتأينا تقسيم هذا الجانب إلى مرحلة الهيمنة القانونية على الجمعيات في الجزائر، ومرحلة الانفتاح والتعددية.

"بدءا بأول قانون متعلق بتأسيس الجمعيات في الجزائر وهو قانون 1جويلية 1901" والذي تم إصداره والعمل به في فرنسا قصد إنشاء جمعيات فرنسية تدافع عن الحقوق الجماعية، وقد طبق هذا القانون في الجزائر سنة 1904 وفق المرسوم 8سبتمبر 1904 ولقد عرفقانون الجمعيات الفرنسي الجمعية وفق المادة 1 منه على أنها:"اتفاقية بواسطتها يضع شخصان أو عدة أشخاص بصفة مشتركة ودورية كل معارفهم وأنشطتهم في غرض لا يدر عليهم بربح".

أما المادة الثانية منه فتنص على أن الجمعية يمكن أن تؤسس وفق الشروط التالية:

-أنتكون أهدافها وفق القوانين المعمول بها وأن لا تمس سلامة الإقليم، ووفق هذا القانون تقسم الجمعيات إلى 3 فئات:

أ-الجمعيات الغير معلن عنها: فهذه الجمعيات تنشأ بطريقة غير رسمية ودون إذن أو تسريح من طرف الإدارة الرسمية، وبالتالي فهي لا تتمتع بالشخصية المعنوية كونها تنظيم غير قانوني.

ب-الجمعيات المعلن عنها: والتي تؤسس بطريقة قانونية وباحترام الإجراءات المطلوبة، إذ تقوم بتقديم طلب رسمي لنشأتها الطلب يكون كتابي وفيه تعلن عن أهدافها وأعضائها وتنظيمها...الخ

[1] أحمد بوكابوس، التنظيم الجمعوي والمجتمع المدني، مرجع سبق ذكره،ص7.

(ويتم نشرها بعد ذلك في الجريدة الرسمية وفي العقود الإدارية)، إلا أن هذه الجمعيات لا يمكنها استقبال الهبات والإعلانات بالرغم من كونها رسمية.

ج–الجمعيات ذات النفع العام: فقط الجمعيات المعلن عنها أي الرسمية والقانونية تستطيع أن تتحصل على مثل هذا الاعتراف ولكن بعد القيام بعدة إجراءات إدارية، ووفق المادة 8 من المرسوم 16أوت 1901 فإن الجمعية التي تتحصل على مثل هذا الاعتراف تمنح الكفاءة الإدارية الكاملة، ويسمح لها بالحصول على الهبات والدعم العمومي واستثماراته، وهي بالتالي تتمتع بالشخصية المعنوية الكاملة[1].

ووفق القانون "1جويلية 1901"، أنشئت العديد من الجمعيات في الجزائر وفي مختلف الميادين، لكن هذه الجمعيات وإن حملت أسماء جزائرية إلا أن أعضائها ومؤسسيها كانوا من فرنسيين أو المستوطنين، وفيما بعد انضم إليها بعض الجزائريين الموالين للسياسة الفرنسية وبالتالي فإن هذه الجمعيات كانت تخدم الأغراض الاستعمارية بالدرجة الأولى، وحتى وإن ظهرت فيما بعد جمعيات جزائرية حقيقية كجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، إلا أنهم كانوا يعملون تحت التضييق والمراقبة الدائمة والمستمرة من طرف السلطات الفرنسية.

كما يعتبر قانون الجمعيات الفرنسي "1جويلية 1901" المصدر الأساسي لمجمل القوانين التي تنظم العمل الجمعوي حتى بعد الاستقلال،إذ امتد العمل به إلى غاية 1971، وعليه فالدولة الجزائرية قد ورثت بعد الاستقلال الأفكار والقوانين الفرنسية الاستعمارية، والتي تقتضي بوجوب خضوع المجتمع لها والهيمنة عليه لتمارس الدولة الرقابة الكاملة على المجتمع وليس العكس، إضافة إلى ازدواجية الخطاب السياسي بين ما هو موجود في الوثائق الرسمية وما يقال في الخطابات الرسمية وبين الممارسة الفعلية لهذه الأمور، إذ على سبيل المثال نجد أن دستور 1963، قد نص في المادة 19 بحق المواطن الجزائري وحريته في تأسيس الجمعيات والاجتماع.

كما نجد أيضا في المادة 20 من نفس الدستور، الاعتراف بشكل واضح وصريح بالحق النقابي ومشاركة العمال في تدبير المؤسسات على أن لا يمس ذلك باستقلال الأمة وسلامة الأراضي والوحدة الوطنية ومطامح الشعب الاشتراكية وكذا عدم المساس بنظام الأحادية، إلا أن هذه القوانين كانت حبرا على ورق، بدليل أن هناك جمعية تأسست وفق هذه القوانين وهي جمعية "القيم في9فيفري 1963" لكن لشدة المضايقات من طرف الدولة أدت في الأخير إلى حلها رسميا في 22سبتمبر 1963 وحرصا من الدولة

[1]Omar Hachi, op.cit,PP59-60.

من أن لا تنشأ مؤسسات أخرى معارضة لها، فقد قامت بإصدار المرسوم 14 أوت 1963، والذي ينص على:" أنه يمنع في كافة التراب الوطني تشكيل تجمع ذا طابع سياسي"[1].

كما قامت الوزارة الداخلية بإصدار تعليمة وزارية بتاريخ مارس 1964 تطلب فيها من الإدارة إجراء تحقيق دقيق حول كل الجمعيات المصرح بها مهما كانت طبيعة نشاطها، وبفعل الممارسة الإدارية تحول مضمون هذه التعليمة إلى سلطة تقديرية لمنح ترخيص لإنشاء الجمعيات، وعليه أصبحت أكثر صرامة بعد ظهور أول تشريع ذو طبيعة اشتراكية والمنظم للقطاع الجمعوي والمتمثل في الأمر "79/71" الصادر 3 ديسمبر 1971، والذي اعتبر أن: "الجمعية تمثل خطرا محدقا بالتماسك الوطني بما تبديه من منافسة للدولة الممثل الوحيد لكل الجمعيات "وبذلك غيب مبدأ إنشاء الجمعيات[2].

أما تعريف الجمعية الذي جاء في هذا القانون "79/71" فقد عرف في المادة 01 منه على أنها: "الاتفاق الذي يقدم بمقتضاه عدة أشخاص بصفة دائمة وعلى وجه المشاركة معارفهم ونشاطاتهم ووسائلهم المادية للعمل من أجل غاية محددة الأثر لا تدر عليهم ربحا" ونلاحظ أن هذا التعريف يشبه إلى حد بعيد التعريف الذي جاء في قانون 1جويلية 1901.

وعليه فهناك امتداد للقانون الفرنسي ما يدل على أن فكرة الهيمنة تمارس بصفة مستمرة على المجتمع الجزائري ومؤسساته المدنية، وحتى في تقسيم أنواع الجمعيات فنلاحظ أن الأمر 71-79 قد تحدث بشكل صريح عن الجمعيات الغير معترف بها أو"الغير معلن عنها" وقد عرفها في المادة 11 بأنها "الجمعيات الغير قانونية أو التي لم توافق السلطات العمومية ولم ترخص لها، أو كل جمعية أثبتت أو تأسست من جديد بعد أن تم حلها من طرف السلطات العمومية أو السلطات القضائية "ويعاقب كل من يتجرأ على تأسيسها بشكل صارم وفق المادة 9 كما ذكر القانون بشكل واضح وصريح، الجمعيات المعترف لها بصفة المنفعة العمومية حسب المادة 17 وهذا تماما كما جاء ذكره في القانون الفرنسي "1جويلية 1901"[3]، وأخيرا نجد الجمعيات الأجنبية إضافة إلى وجوب خضوع الجمعيات إلى الأفكار الوحدوية الاشتراكية، أي فرض فكرة الولاء كما جاء في المادة 3 من هذا القانون، وتعرضت هذه الجمعيات إلى العديد من الإجراءات الإدارية المعقدة من أجل تأسيسها، إلى درجة إعطاء الإدارة العديد من الصلاحيات

[1] نادية، خلفة، **مكانة المجتمع الجزائري في الدساتير الجزائرية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ،كلية الحقوق،2003،جامعة باتنة، ص42

[2] المنصف وناس، **المجتمع المدني وحماية البيئة: دور الجمعيات والمنظمات غير الحكومية والنقابات**، دار الغرب للنشر والتوزيع،وهران،2003،ص20.

[3] الجريدة الرسمية، عدد105، الصادر بتاريخ 24ديسمبر عن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر رقم 71-79 المتعلق بالجمعيات، 1971، ص1816.

لمراقبة سير عمل الجمعيات وسن العقوبات الردعية والتي تصل إلى حد حل الجمعية إداريا، وخارج الإطار القضائي كما جاء في المادة 7 على سبيل المثال، ومن خلال هذه القوانين يمكننا أن نقيس درجة الهيمنة والاستبداد التي واجهتها هذه الجمعيات كما يمكننا أن نستنتج أن هذه الجمعيات لم تكن سوى أداة في يد الدولة، خالية من إرادة أو أداء وعليه فهي لم يكن لها دور في تطوير المجتمع الجزائري وتخفيف من حدة مشاكله أو التعبير عنه، ومع بداية الثمانينات ظهرت مؤشرات التغيير في العلاقة القائمة بين السلطة والمجتمع، وذلك بدخول بعض المفاهيم والتي كانت غائبة فيما سبق في الخطاب السياسي كمفهوم "المجتمع المدني".

إذ قامت السلطات بالمصادقة على القانون رقم "15/85" لسنة 1987 والمتعلق بالتنظيمات الغير سياسية وذلك بقصد التكفل بالقضايا الاجتماعية والتي اضطرت الدولة لتخلي عن بعضها، بسبب الضغوطات الخارجية والداخلية والتي فرضت على النظام ضرورة التغيير، إلا أن هذه الجمعيات الغير سياسية وبالرغم من تكفلها بالقضايا الاجتماعية إلا أنها بقيت خاضعة لإرادة السلطة، مع الإبقاء على صلاحيات الإدارة في مراقبة أنشطة الجمعيات، وعملية تأسيسها وفق المرسوم التطبيقي الصادر بتاريخ (3 فيفري 1988) وبالمقارنة مع مجمل التحولات التي عرفتها الجزائر في هذه المرحلة فإن هذا التغيير القانوني بقي ناقصا ولا يتماشى مع التغييرات المستجدة آنذاك.

واستمرت هذه الوضعية القانونية على حالها إلى غاية صدور القانون "رقم 31/90" المؤرخ في 4 ديسمبر 1990 والقائم على التعددية والذي تجسد في دستور 1989[1].

المطلب الثالث: مرحلة الانفتاح والتعددية الجمعوية

جاءت هذه المرحلة كنتيجة للضغوطات الخارجية، وذلك بفرض المؤسسات الدولية على الجزائر الدخول في النظام الديمقراطي ونظام اقتصاد السوق، إضافة إلى الضغوطات الداخلية ومن أهمها أحداث 5أكتوبر 1988، مما أدى إلى إقرار دستور جديد يتماشى والمرحلة الجديدة للبلاد ألا وهو دستور 1989، الذي جاء بعدة إصلاحات منه القانون رقم "90-31"، الذي أعطى تعريف جديد للجمعية إذ وفق المادة2 منه: تمثل الجمعية اتفاقية تخضع للقوانين المعمول بها ويجتمع في إطارها أشخاص طبيعيون على أساس تعاقدي ولغرض غير مربح.

[1] الزبير عروس، المجتمع المدني: الإدارة والرأي والفقراء الجدد،مرجع سبق ذكره،ص ص19-22.

كما يشتركون في تسخير معارفهم ووسائلهم لمدة محددة أو غير محددة من أجل ترقية الأنشطة ذات الطابع المهني والاجتماعي والعلمي والديني والتربوي والثقافي والرياضي، على وجه الخصوص، يجب أن يحدد هدف الجمعية بدقة وأن تكون تسميتها مطابقة له، ومن ميزة هذا القانون، أنه اعتبر أن تجمع 15 عضو كاف لإنشاء جمعية وفق المادة 6 إضافة إلى كون شروط تأسيسها جاءت جدا بسيط إذ نصت المادة 4 منه على أنه:" يمكن لجميع الأشخاص الراشدين أن يؤسسوا أو يديروا جمعية مع مراعاة أحكام المادة 5 من القانون" وإذا توفرت فيهم الشروط التالية:

-أن تكون جنسيتهم جزائرية.

- أن يكونوا متمتعين بحقوقهم المدنية والسياسية.

- أن لا يكونوا قد سبق لهم سلوك مخالف لمصالح الكفاح التحرير الوطني كما يلاحظ أيضا أن شروط التأسيس سهلة وغير مقيدة بأمور تعجيزية، إضافة إلى عدم تقييدها بأفكار أيديولوجية سياسية محددة مثلما جاء في دستور 1976 وتعتبر الجمعية باطلة إذا خالفت هدف تأسيسها أو النظام التأسيسي القائم أو النظام العام أو الآداب العامة أو القوانين المعمول بها وذلك وفق المادة5 وعليه فإن الجمعية تؤسس وفق إجراءات بسيطة وغير معقدة كالسابق وفق المواد 6-7[1].

إضافة إلى الحقوق والواجبات التي يضمنها لها القانون، والذي يعطيها الحماية القانونية الكاملة من أي إجراء ظالم أو اضطهادي، شرط أن تحترم الجمعية وتتقيد بالقوانين المنصوص عليها وتناول هذا القانون في فصل كامل المواد المالية والأملاك الخاصة بالجمعيات إذ وبناءا على ما تنص عليه المادة 26 "تتكون موارد الجمعية مما يأتي:

أ- اشتراكات أعضائها.

ب- العائدات المرتبطة بأنشطتها

ج- الهبات والوصايا والإعانات المحتملة التي تقدمها أو الولاية أو البلدية.

كما تنص المادة 28 على أنه:"يمنع على الجمعيات قبول هبات والوصايا المثقلة بأعباء أو شروط، إلا إذا كانت هذه الأعباء لا تتعارض مع الأهداف المسطرة في القوانين الأساسية ومع أحكام هذا القانون، كما لا تقبل الهبات والوصايا من جمعيات أو هيئات أجنبية، إلا بعد أن توافق عليها السلطات العمومية المختصة التي تتحقق من مصادرها ومبلغها وتوافقها الهدف المسطر في القانون الأساسي للجمعية

[1] الجريدة الرسمية، عدد53، الصادر بتاريخ4ديسمبر1990،عن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 31/9 المتعلق بالجمعيات، ص1689.

وتجنبها من الضغوط التي قد تنجم عن ذلك" إضافة إلى العائدات المذكورة عنها في المادة 29 والمتمثلة في التبرعات العلنية ومن خلال هذه القوانين تكون الاشتراكات بالنسبة للجمعيات جزءا من أموالها الخاصة، إذ ينص القانون الأساسي على إجبارية دفع اشتراك من طرف أعضاء المنخرطين في الجمعية، ما يدل على أن الاشتراك واجب تعاقدي يدفع من طرف العضو الناشط، وتحدد الجمعية العامة الاشتراك بكل حرية وذلك بمراعاة أهداف الجمعية والإمكانيات المالية للمنخرط،أما فيما يخص الإعانات والتي تمنح من طرف السلطات العمومية "أي الدولة والمجموعات المحلية والهيئات العمومية المختلفة"، فهي تعتبر وسيلة مساهمة في تحقيق برامج أو مشاريع ذات المنفعة عمومية، التي لا تحققها هذه السلطات بنفسها مباشرة وتأخذ الإعانات أشكالا مختلفة قد تكون إعانات مادية كشراء العتاد لصالح الجمعية أو إعانات مباشرة أو غير مباشرة لإنجاز بعض الأشغال: كطباعة، إعارة العتاد، تهيئة المقرات، وأخيرا إعانات للتسيير أو التجهيز، ولا تعتبر الإعانات حقا من حقوق الجمعيات، بل هي مساعدة تقدمها السلطات العمومية بعد طلب من الجمعية التي تكون قانونية وذات فائدة عامة[1]، كما تقوم السلطات بمراقبة كيفية استغلال هذه الإعانات، وفق تقرير سنوي تقدمه الجمعيات كل سنة إلى السلطات المعنية والتي توضح فيه كيفية استخدام تلك الإعانات في أغراض ذات فائدة عامة[2].

ومن خلال هذا القانون يمكن تقسيم الجمعيات إلى الجمعيات العادية وهي الجمعيات الوطنية بالرغم من أنها لم تذكر بشكل صريح والجمعيات ذات النفع العام والتي لم تحظى بتعريف من المشرع وإنما أشار إليها في كل من المادة 34 و38[3],وأخيرا الجمعيات الأجنبية،حيث عرفها بأنها:"كل جمعية مهما يكن شكلها وهدفها يوجد مقرها خارج أو داخل التراب الوطني ويسيرها أجانب كليا أو جزئيا".

وعليه فإن قانون الجمعيات 31/90 يعتبر بداية للحياة التعددية الجمعوية الحرة، إذ وبعد صدور هذا القانون، تأسس كم هائل من الجمعيات، إضافة إلى تأكيد دستور 1996 على أن حريات التعبير وإنشاء الجمعيات والاجتماع مضمونة للمواطن، بحسب المادة41 من الدستور 1996[4] هذا وتجدر الإشارة هنا أن تعبير "الحركة الجمعوية" حديث النشأة، إذ ظهر في دستور 1996 في مادة 43 أن "الدولة تشجع

[1] الجريدة الرسمية، عدد53، الصادر بتاريخ4ديسمبر1990،عن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 31/9 المتعلق بالجمعيات،ص1689.

[2] محافظة الجزائر الكبرى، دليل الجمعيات المحلية، الوكالة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر: أفريل 1998،ص28.

[3] حسن، رابحي، **الحركة الجمعوية والدولة في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق، غير منشورة، جامعة الجزائر،2001،ص4.

[4] دستور الجزائر 1996،مرجع سابق.

ازدهار الحركة الجمعوية" وعليه فإن استعمال هذا التعبير بدل "الجمعيات" جدير بالاهتمام،إذ أن توجه المشرع، استعمال مصطلح "حركة جمعوية"، حتى تكون الجمعيات تجمعا واحدا ضاغطا بدلا من أنتبقى منغلقة أو منقسمة على نفسها مما يحولها دون فعاليتها إلا أنها وللأسف تبقى مجرد تسمية خالية من التطبيق.

إضافة إلى برنامج الحكومة لسنة 2004، الذي نص على:" أن الحكومة تشجع مساهمة المجتمع المدني في إدارة شؤون المجتمع والنقاش الفكري" كما نص على مراجعة الحكومة لقانون الجمعيات بما يحمي الحركة الجمعوية من الظواهر الانتهازية، إن هذا الكم الهائل من الجمعيات والترسانة القانونية التي تحميه وتوفر له المناخ الخصب للعمل بفعالية كبيرة من شأنها أن تساعد في ترقية المجتمع المدني الجزائري العلاقة بين الحاكم والمحكوم فإلى أي درجة وفقت مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق الوظائف والأهداف المنوطة إليها[1].

المبحث الثاني: محددات التحول السياسي في الجزائر

يمكننا الحديث عن عوامل متنافرة ومتناقضة منذ الاستقلال إلى غاية انفجار الوضع في أكتوبر 1988، وهذه العوامل نحددها في عوامل داخلية والتي يمكن تجزئتها إلى عوامل اقتصادية–اجتماعية، وثقافية وسياسية، وعوامل خارجية تمثلها مجمل التغييرات الدولية أو كما سماها "هنتينجتون" "بالموجة الثالثة" أي المد الديمقراطي العالمي وما تبعه من تغييرات في أنماط الحكم ظاهريا على الأقل.

المطلب الأول: العوامل الداخلية

بعد مرور أكثر من قرن على انتشار أيديولوجية التحرر، وبعد أكثر من ثلاثة عقود من وهم البناء الوطني، لم يتحقق الهدف المنشود، وإنما تحقق عكسه تماما.

فالنموذج الذي نتج يتعارض في جميع وجوهه مع النموذج الأصل المتبع، فالسيادة الوطنية تحولت إلى تبعية عالمية، والشرعية إلى حكم القوة، والتنمية والانصهار الاجتماعي، إلى تنمية للتخلف وإلى تفكك اجتماعي متزايد[2].

[1] دستور الجزائر 1996،مرجع سابق.

[2] برهان غليون، "**الدولة والنظام العالمي للتقسيم الدولي**". المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، عدد106، ديسمبر،كويت،1987، ص28.

ولم تشهد الجزائر بفضل الدولة، لا إدارة عقلانية للموارد، ولا اندماجا للمجتمع، ولا تحقيقا للرقي إلى مصاف الدول المعاصرة، وتجلت الدولة حديثة النشأة، خاصة في أوقات الأزمات الاجتماعية كقوة تسلطية قمعية، وهذا ما تجلى عقب أحداث أكتوبر.

فما هي التراكمات التي أدت إلى هذا الانفجار الشعبي في ذلك اليوم؟

1/ العوامل الاقتصادية: في منتصف الثمانينيات دخلت الجزائر أزمة اقتصادية حادة، حيث أثرت على شعبها في صورة بطالة سافرة وانخفاض محسوس للقدرة الشرائية، هذا ما جعلها تتجه إلى الاقتراض أكثر فأكثر، وتسبب ذلك في جعل اقتصادها يخضع كلية لأهداف ونوايا المقرضين، وهو ما دفعها إلى طلب إعادة جدولة ديونها سنة 1994، وقبولها تطبيق برامج التعديل الهيكلي كما فرضته المؤسسات المقرضة.

لكن ما هي الأسباب التي أدت إلى عجز الدولة ولجوئها للاقتراض؟

بعد استقلال الجزائر، انصب اهتمامها بداية بمسألة بناء الدولة، كما انصب الاهتمام على عملية بناء الاقتصاد الوطني وهيكلته، نظرا للوضعية المزرية التي خلفها الاستعمار. وتعكس الاختيارات في مجال السياسات الاقتصادية العلاقات بين القوى الاجتماعية.

وكذلك نتيجة هذه الاختبارات تغيير البنية الطبقية للمجتمع الجزائري نسبيا.

أي أن البنية الاقتصادية تدرجت بين الحديث والتقليدي، ومن المجتمع الزراعي إلى مجتمع صناعي، وما صاحب ذلك من تفكك العلاقات الاجتماعية، وبروز تنظيمات كتلك الموجودة في المجتمعات المصنعة.

لقد كان خيار الاشتراكية، خيارا لا رجعة فيه، والذي على أساسه تأخذ الدولة على عاتقها تحقيق الانطلاق الاقتصادي والصناعي، وإلى جانب الارتقاء الاجتماعي والثقافي.

بالمقابل، كانت المكانة الممنوحة للقطاع الخاص الوطني في إطار الصيرورة التنموية جد بسيطة إلى درجة التهميش. أما فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي، لم يكن له الحق مطلقا في تحقيق استثمارات مباشرة بسبب أن الاستعانة به سيدخل الدولة في تبعية اقتصادية غير مقبولة[1].

إن هذا النمط التنموي والتدخلي للدولة أثبت عجزه لعدة أسباب: لقد انتهجت الجزائر نموذج الصناعات المصنعة، وهذا النموذج يعتمد على اليد العاملة المؤهلة، والتي كانت شبه منعدمة في الجزائر آنذاك، بالإضافة إلى إستراتيجية المفتاح في اليد ونقل التكنولوجيا، لذا جاءت إستراتيجية الثمانينيات محاولة طرح معادلة جديدة تأخذ بعين الاعتبار تضاؤل مقدرة الضبط والتعديل لدى الدولة في وقت بدأت تلوح فيه مصاعب اقتصادية جدية ومسعى لتجسيد هدف الحد من التدخل المباشر للدولة.

[1] Abderrahim Lamchichi **, L'Algerie en crise,** Edition l'Harmattan,paris, 1991, p121.

وقد بدأت هذه العملية في مطلع الثمانينات مع إعادة هيكلة المؤسسات العمومية، إلى استقلالية المؤسسات ثم تطبيق التوصيات الأساسية لصندوق النقد الدولي منذ 1990، عن طريق تعديلي هيكلي وانفتاح اقتصادي ذو خصوصية جزائرية[1].

إن متطلبات تنمية التراكم الرأسمالي ومقتضيات دعم الشرعية، قادت إلى تدخل الدولة المكثف في صيرورة التنمية، عن طريق الاستثمارات والتشجيعات الحكومية المختلفة ومختلف أشكال الدعم.

فالقطاع العمومي عرف هيمنة بدرجات مختلفة، حيث كان هو القائد والمحرك لعملية التنمية وتحولت الدولة إلى أكبر مشاريعي (صاحب المشروع)، ومشغل[2]، هذا ما جعل القطاع الخاص مهمشا ولا يلعب الدور الأساسي من أجل مساعدة نمو مجتمع مدني قوي يعتمد في حصوله على الإمكانيات المادية خاصة على هذا القطاع، مما يدل على أن النظام السياسي لما بعد الاستقلال تعمد تهميش المجتمع ككل.

ومثلما شكلت هذه الدولنة –Etatisation–، الأساس الاقتصادي لشرعية النظام، فإن بدايات انسحاب الدولة خلقت عجزا في هذه الشرعية، حيث تجلى بوضوح في شكل سخط اجتماعي من جراء الإصلاحات الاقتصادية المطبقة.

2/ العوامل الاجتماعية: كانت سمة الأزمة الاقتصادية التي عرفتها الجزائر والتي أدت في النهاية إلى اضطرابات اجتماعية تتمثل في الآتي:

- انخفاض معدل النمو الاقتصادي.
- نقص مستوى الاستهلاك العائلي بسبب انخفاض الدخل الفردي.
- انخفاض الاستثمار.
- قلة الصادرات خارج المحروقات.
- ضعف قدرة التشغيل.

وتعد أزمة التشغيل من بين أكبر المشاكل التي عرفتها وتعرفها إلى غاية اليوم الجزائر، فبعد عشريتي الستينيات والسبعينيات التي تميزت بنوع من الاستقرار لسوق العمل (إستراتيجية شراء السلم الاجتماعي عن طريق توظيف أكبر عدد ممكن حتى وإن تسبب في بطالة مقنعة)، سجلت سنوات الثمانينيات اضطرابا واضحا في سوق العمل.

[1] Ameziane Fergussene, **« Etat et développement »** Les cahiers de l'Orient, Paris, revue de réfexion et d'études sur le monde arabe et musulman, 1995, P43.

[2] عبد اللطيف الهرماسي، **الدولة والتنمية في المغرب العربي: تونس نموذجا**،سراس للنشر، تونس، 1993،ص6.

يؤكد "ألبرت هيرشمان"–A.Hirschman–، على أنه من الممكن التسامح إزاء اللامساواة الاجتماعية بين طبقات أو قطاعات أو الجهات في المراحل الأولى من تطور اقتصادي سريع، ولكن هذا التسامح هو مثل الدين الذي يتطلب سدادا في أجل معين. إنه يمتد على أمل أن تخف أو تزول الفوارق بين الفئات في المستقبل، وإذا لم يتحقق هذا الأمل، فإن الخيبة تكون أساس حدوث قلاقل، بل حتى اهتزازات اجتماعية[1].

فأزمة التشغيل هذه تعد من أبرز مظاهر الأزمة الاقتصادية، والتي كان لها وقعها على الحياة الاجتماعية متجلية في ذلك العدد الهائل من خريجي الجامعات ومراكز التكوين، ضف إلى ذلك نسبة النمو الديموغرافي في مقابل نمو سنوي أقل لمعدل التشغيل.

فقد تواصل اختلال التوازن الاجتماعي الناتج عن الانكماش الاقتصادي بحدة كبيرة، وأدى إلى ارتفاع نسبة البطالة. ففي سنة 1984 وفرت الدولة حوالي 139 ألف منصب شغل، ليعرف تراجعا محسوسا سنة 1986 إلى 74 ألف أيْ من 15% سنة 1984 إلى 17% سنة 1986 ليسجل تراجعا آخر عام 1988 إلى 60 ألف منصب عمل. في الوقت الذي ارتفعت فيه طلبات العمل إلى 200ألف وهكذا اتهم النظام بشله لطاقات الأمة[2].

إلى جانب هذه الأسباب، هناك أسباب تخص أزمة السكن خاصة في المدن الكبرى، والتي كان النظام السياسي المتسبب الرئيسي فيها بسبب نزوح أعداد غفيرة من الأرياف نحو المدن بحثا عن فرص أفضل للعمل وللعيش على العموم.

وقد بذلت الدولة جهودا كبيرة في مجالات تطوير الإسكان الجماعي والتعاوني، الحكومي والخاص[3]، لكن يبقى المواطن يعاني هذه الأزمة جراء انخفاض مستوى الدخل وارتفاع نسبة التضخم.

3/ العوامل الثقافية:

من أهم الأزمات التي عاشتها الجزائر أزمة القيم الثقافية–الاجتماعية، بين ما هو قديم تقليدي وما هو عصري. ويمكننا القول أنه لا يمكن ضمان البقاء دون تحالف جديد بين العلم والثقافة (كما تنبه لذلك المفكر الجزائري مالك بن نبي في كتابه شروط النهضة)، لأن نجاح أي مشروع مرهون بمنظومة القيم وثقافة المجتمع بصفة عامة.

---

[1] Hassine Dimassi**,"La crise économique en Tunisie"**, revue: Maghreb-Machrek, n°103, Janvier-Mars 1984, P55

[2] عبد الدايم،"**أحداث أكتوبر تحت المجهر**"، مجلة التضامن، العدد 16، أكتوبر 1993،ص41.

[3] يعقوب القطب،"**السياسات التنموية الريفية في البلاد العربية**"، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد131، جانفي1990،بيروت،ص60.

فالثقافة تشمل مجمل النشاطات التي تهدف إلى صيانة العناصر الثقافية المختلفة من تراث فكري وأدبي، وعادات وتقاليد ومناسبات وتراث مادي. وتشكل اللغة عنصرا ثقافيا أساسيا، إن لم تكن أهم عناصر الثقافة على الإطلاق، بصفتها رمز الهوية الجماعية ووسيلة لحفظ العناصر الثقافية الأخرى ونقلها، ولذلك فهي من أهم أسس وحدة أية أمة[1].

فإحياء وتعبئة الهوية الجماعية وإعادة تنشيط عناصرها وتحديث مقومات الشخصية الوطنية، ارتبط ويرتبط دائما ببناء الكيان السياسي للأمة ومأسسته وفق نظم وإستراتيجيات معينة[2].

لقد واجهت الجزائر بعج الاستقلال مشكلة عويصة جدا، وهي مشكلة الأمية المتفشية بنسبة مرتفعة جدا، وبالرغم من التقدم الملحوظ في الخدمات التعليميةالتي حققتها الدولة على مختلف المستويات، وتعميم التعليم وإلزاميته من سن السادسة إلى سن السادسة عشر، إلا أن نسبة الأمية ما تزال مرتفعة، وتتركز وترتفع بشكل كبير في الأرياف، وفي الأوساط النسوية خاصة، وهذا سبب كاف لجعل الأفراد يعزفون عن تنظيم أنفسهم في أطر تسمح لهم بالتعبير ونشر الأفكار المختلفة، لأنهم يفتقدون للثقافة التنظيمية والثقافة المدنية عامة.

إضافة إلى هذا العامل، هناك عامل الهوية الذي أصبح يطرح بشكل كبير وتغذيه اتجاهات مختلفة داخل الوطن من التيار العروبي الذي يحاول إعلاء راية اللغة العربية وفرض تطبيقاتها، إلى الاتجاه المناقض له والمتمثل في التيار البربري الذي يرفض تطبيق اللغة العربية وينادي بترسيم الأمازيغية، ويغذي هذا الاتجاه المد الفرانكفوني المتجذر في الجزائر.

إن المثقفين الجزائريين، يعملون من الداخل بمركب النقص، والذي تسببت فيه الهزائم المتوالية للاستعمار والتي سجلتها الذاكرة–فالجزائر تعرضت لعدة أنواع من الاستعمار عبر تاريخها الطويل–، لذلك كان المثقفون يستنفذون مواد عملهم خارج مجتمعاتهم، فأحسن الأطباء، والمهندسين والأدباء موجودين خارج الجزائر[3].

---

[1] عزيز حيدر، "**المقاومة الثقافية في صياغة الهوية الجماعية**"، المستقبل العربي،مركز دراسات الوحدة العربية، عدد205، مارس،بيروت،1996،ص32.

[2] عمار بلحسن"**المشروعية والتوترات الثقافية...الدولة والمجتمع والثقافة في الجزائر**"، مجلة الثقافة، العدد2، أكتوبر 1993،ص117.

[3] Ali El Kenz**, Au fil de la crise**: 5 études sur l'Algerie et le monde Arabe, Alger:ENAL/Bouchene, 2ième Edition, 1993,P33.

هذا لا يمنع من ظهور ثقافات مضادة للدولة التسلطية، وازدياد حركيتها السياسية وفاعليتها الاجتماعية، وقدرتها على تعبئة الجماهير، وخصوصا في نهاية السبعينيات، والممثل البارز لها على الإطلاق هي حركات الإسلام الاحتجاجي، وهذه الحركات أحدثت قطيعة مع الدولة العلمانية (بالرغم من أن دين الدولة هو الإسلام)، والعمل على قلبها لإنشاء الدولة الإسلامية، بالإضافة إلى مهاجمة النموذج الغربي، باعتباره لا يعبر عن تقاليد الأمة الإسلامية.

إلى جانب هذا الاتجاه، يبرز التيار العلماني الديمقراطي المضاد للتسلطية والذي يسعى إلى إحياء المجتمع المدني، من خلال تشكيل الأحزاب السياسية المعارضة، وتكوين جمعيات حقوق الإنسان وتفعيل المؤسسات الاجتماعية والثقافية المستقلة عن سلطة الدولة[1].

إن دور المثقف حاسم في إحداث التغيير الاجتماعي، غير أن هذا الدور يقتضي تحول المثقف من مثقف منعزل إلى مثقف عضوي قادر على الالتحام مع الجماهير، حيث يجب عليه الانصهار في المجتمع ومحاولة تبسيط أفكاره من أجل نشرها وتحقيقها بدل النظرة المتعالية التي تميز المثقف الجزائري، فتأسيس مجتمع مدني يعتمد بالدرجة الأولى على هؤلاء المثقفين غير المتعالين والذين يعملون من أجل تعبئة أكبر قدر من المجتمع لتحقيق المزيد من الحريات والمشاركة في اتخاذ القرارات المختلفة.

4/ العوامل السياسية:

لقد حاولت الدول العربية عقب حصولها على الاستقلال السياسي أن تحقق حاجتين أساسيتين:

الأولى: هي تقديم تفسير عقلي ومنطقي للتحولات الجارية فعلا في هذه المجتمعات، ومن ضمنها تطور الحركة الوطنية ونشوء أجهزة حديثة إدارية وسياسية، وبروز أنماط وعي عقلانية.

والثانية: هي ضمان التغطية الشرعية للخيارات الاجتماعية السائرة في هذا الطريق، ومن ثم تأمين الدعم والتأييد اللازمين لها من قبل من سيتحملون نتائجها من الفئات الاجتماعية والسياسية[2].

لذلك تركزت الشرعية خلال الفترة الأولى من بناء الدولة الجزائرية، على الدور المزدوج الذي لعبته هذه الأخيرة، دور المرشد للرابطة القوية، والتي غذيت بطابع رمزي، بين الدولة ورعاياها، ودور المركز الفريد للدولة بصفتها الوسيط للرعاية الاقتصادية[3]، وكانت الصلة الرمزية مهمة جدا في الجزائر، حيث برزت

[1] السيد ياسين،"**الأزمة الثقافية ومستقبل المجتمع المدني**"،في: سعيد بن سعيد العلوي، المجتمع المدني في الوطن العربي)،ط2، ندوة مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001. ص ص 792-793.

[2] برهان غليوان، "الدولة والنظام العالمي للتقسيم الدولي"، مرجع سبق ذكره،ص25.

[3] محمد عبد الباقي الهرماسي، **المجتمع المدني والدولة في الممارسة السياسية الغربية**(من القرن19 الى اليوم:دراسة مقارنة في:المجتمع المدني في الوطن العربي و دوره في تحقيق الديمقراطية)،ط2،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،2001،ص290.

الدولة كتجسيد للكفاح الوطني بصفتها القوة الوحيدة القادرة على إحداث ثورة داخلية تستطيع تحديث الجماعة السياسية.

وقد أدى التغيير العكسي للسياسة الاقتصادية بعد تولي الرئيس "الشاذلي" السلطة إلى تأزم الوضع، وقد حمل حزب جبهة التحرير الوطني مسئولية هذه الإخفاقات منذ الاستقلال.

فرغم الاتفاق على إقامة دولة جزائرية ديمقراطية ذات سيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية، إلا أن طبيعة وخصوصيات ذلك النظام لم تكن واضحة، وكانت هناك قناعة أن حزب جبهة التحرير، كحزب واحد هو القائد للثورة وأولويته على الدولة[1].

إلا أنه لم يتم الالتزام بهذه الأولوية، فقد ظهرت تناقضات عديدة وظهرت معارضة سياسية بعد تحول الجبهة إلى حزب.

كما ظهر ذات الحزب بالمظهر العاجز أمام سيطرة رئيس الجمهورية، الأمين العام للحزب، وأمام المظاهرات التي وقعت في ماي 1963 وفيفري1964 والتي شارك فيها مجاهدين قدامى، وأرامل الشهداء وأفراد عاطلون.

وأهم ملاحظة تم تسجيلها آنذاك هو تنظيم الحزب لمظاهرة مضادة وظهر نتيجة لذلك كقوة تتناقض مع الجماهير عوض تأطيرها[2].

إلا أن الدراسة التاريخية للمراحل التي مر بها حزب جبهة التحرير، لا تدل على أنه مثل في فترة من الفترات الحزب السياسي بمفهومه الحديث.

فوحدة التنظيم ظلت تعاني من ظاهرة التعددية الفكرية في تركيبها، وذلك نتيجة غياب وحدة الرؤية السياسية لدى التركيبة البشرية للحزب والتي لا تنحدر أصلا من طبقة اجتماعية معينة ومحددة.

وهذا بدوره تسبب في أزمات متوالية داخل وخارج الحزب، فبداية الأزمة الداخلية، كان سببها عدم تمكن الرئيس "الشاذلي" من عزل معارضي الإستراتيجية الاقتصادية الجديدة، وأصبح الصراع مكشوفا داخل الحزب، مما أدى إلى تأخر الانفتاح بشكل محسوس وغذى الصراع بين الحزب والمعارضة المتزايدة.

---

[1] سعيد بوشعير، **النظام السياسي الجزائري**، ط2،دار الهدى، عين مليلة، 1993،ص120.

[2] مغنية الأزرق، **نشوء الطبقات في الجزائر، دراسة في الاستعمار والتغير الاجتماعي والسياسي** ،(ترجمة سمير كرم) مؤسسة الأبحاث العربية،بيروت، 1980،ص165.

إن الطائفتين المتصارعتين (المعارضة والمؤيدة للانفتاح)، لم تظلا متحدتين إلا في قضية واحدة، وهي منع تسرب السلطة خارج الحزب، مما أدى بنمو المعارضة السياسية وارتفاع أصوات المحتجين[1]، والتي خرجت منددة برموز النظام في الخامس من أكتوبر 1988.

المطلب الثاني: العوامل الخارجية

تتحدد العوامل الخارجية فيما نتج عن ما اصطلح على تسميته البيروسترويكا من تغيير لمعالم النظام العالمي لثم موجة التحول الديمقراطي التي اكتسحت العالم وما ترتب عنها من تزايد المطالبة بحقوق الإنسان.

عقب التحولات الجذرية التي اكتسحت الساحة الدولية، نتيجة السياسات الجديدة التي انتهجها الزعيم السوفيتي "غورباتشوف"، في المجالين الداخلي والخارجي في نهاية الثمانينيات، وبالتالي كان لها انعكاسات على الدول التي سارت في كنف الاتحاد السوفياتي على الصعيد الداخلي (نوع النظام السياسي) أو على الصعيد الخارجي. وبالتالي كان على الجزائر القيام بما يلي:

* القيام بمراجعة شاملة لحساباتها على المحيط الدولي، لاسيما إزاء سياستها التقليدية القاضية باستثمار الاستقطاب الدولي.

* ضرورة تبني إستراتيجية الاعتماد على الذات والتركيز على بناء القوة الذاتية، والتخلي عن سياسة الاعتماد على الخارج من أجل حل أو الدفاع عن قضايا خاصة.

* تعمي هذه المتغيرات، تأكل النظم الشمولية ونظام الحزب الواحد، وبداية ترسخ مفهوم التعددية والمشاركة السياسية[2].

فأي سلطة تعسفية سوف تكون بعد الآن لا شرعية ولا مشروعية، ولن تستطيع أن تقدم في ظل هذه الظروف أي إنجاز حقيقي كما فعلت في السنوات الماضية.

لكن الديمقراطية المصدرة إلى الدول العربية ليست هي الموجودة فعلا في الغرب، فمن مصلحة الغرب وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، أن لاَ تصدر السلطة السياسية عن الإرادة الشعبية في المنطقة العربية بما فيها الجزائر، وذلك لأن بناء السلطة في هذه الدول على الإرادة الشعبية يعني زوال نظم الحكم

[1] محمد عبد الباقي الهرماسي، المرجع سبق ذكره،ص198.

[2] جاسم محمد عبد الغني،"**المتغيرات العالمية وانعكاساتها على الوطن العربي**"، المستقبل العربي،مركز دراسات الوحدة العربية، عدد139، بيروت،سبتمبر 1990،ص12.

القائمة، وبالتالي تهديد مصالح الطبقات التي تعبر عنها، وظهور نظم جديدة حاملة مطالب اجتماعية ووطنية أخرى تحاول إعادة توزيع الناتج المحلي، مما يؤدي إلى تقويض نفوذ وسيطرة القوى الأجنبية[1].

ومن الواضح أن صيرورة الانفتاح الاقتصادي خاصة ثم السياسي، التي عاشتها الجزائر، قد ارتبطت بالتخلي عن السيطرة الوطنية على الموارد المحلية، والسير نحو الخوصصة من أجل الحصول على الإعانات الدولية من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

وبالتالي، تسعى الدول العظمى إلى حماية مصالحها في المنطقة بدعم النظم القائمة والحيلولة دون زوالها أو الإطاحة بها (وهو ما حدث في الجزائر عندما تم الإعلان عن التراجع عن المسار الديمقراطي دون أن تحرك الولايات المتحدة راعية هذه الموجة الديمقراطية ساكنا).

أما العامل الثاني فيتعلق بالتحول الديمقراطي وحقوق الإنسان: فقد تعالت أصوات المطالبين بالديمقراطية وحقوق الإنسان في العشرية الأخيرة من القرن العشرين، عقب التحولات التي هزت العالم، فكيف تم التحول نحو الديمقراطية، وكيف تم التعامل مع حقوق الإنسان؟

إن الديمقراطية بمعناها العام هي وضع السلطة بيد الشعب، وضمان حقوق المواطنين وصون حرياتهم. فهي ذلك الشكل من الممارسة السياسية الذي يتيح لأفراد الشعب ومن دون تمييز، حق المشاركة في اتخاذ القرارات وصناعاتها بشكل يكفل تنظيم الجماهير وتعبئة طاقاتها وإطلاق قواها لتحقيق أهدافها المرجوة[2].

يرى "روبرت دال" R.Dahl في تعريفه للتحول الديمقراطي، أنه عبارة عن مجموعة من حركات الانتقال من نظام غير ديمقراطي تحدث في فترة زمنية محددة وتفوق في عدد حركاتها الانتقال في الاتجاه المضاد خلال نفس الفترة الزمنية، كما تشمل الموجة عادة تحولا ليبراليا أو تحولا ديمقراطيا جزئيا في النظام السياسي ولا يتحول إلى الديمقراطية تحولا تاما.

فالانتقال من الحكم اللاديمقراطي إلى حكم ديمقراطي، يفترض أن يتولى الحكام بأنفسهم القيام بعملية الانتقال ذلك، أو يجبرون عليها من قبل معارضة منظمة[3].

إذن فالإصرار على قضية الديمقراطية يعود إلى أن فكرة الانتقال نحو أنظمة تعترف بحقوق الفرد وحرياته، وفائدة التعددية السياسية، قد فرضت نفسها، وأصبحت فكرة احتكار الحياة السياسية ومسئولية اتخاذ القرارات من قبل فئة محدودة مرادفة للاغتصاب.

---

[1] برهان غليون، **حول الخيار الديمقراطي: دراسات نقدية**،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت، 1994،ص109.

[2] شريف إبراهيم،"**الوحدة العربية وإشكالية الديمقراطية**.،مجلة: الوحدة، العدد91،أفريل،الرباط، 1992،ص41.

[3]Robert Dahl**, Democracy and its critics**, New Haven, ctyale University press, 1989,p12.

لذلك فالقبول بفكرة الديمقراطية مرده إلى أسباب داخلية منها:

– تعثر القيادات السياسية في معالجة ما اعترته من قبيل الأولويات، أي الخروج من التخلف وبناء مؤسسات الدولة وتحقيق التكامل الوطني، ونزوعها إلى الاستبداد.

– نمو طبقات وسطى وسخطها على نظام الحكم بسبب غياب العدالة في توزيع السلطة والذي أدى بدوره إلى اختلال عدالة توزيع الثروة، فلم يبق أمام هذه الفئات سوى البدائل التالية: إما التمرد والعصيان والانتفاضات الشعبية، أو الحرب الأهلية أو محاولة الانقلاب. كما عبر هذا السخط عن نفسه في حركات دينية إحيائية، بعضها متطرف غاضب لا على الحاكم فحسب، بل على المجتمع بأسره[1].

وفي مواجهة هذا كله، أي استبداد الحاكم، وتطرف بعض الجماعات، تشكلت جبهات ديمقراطية تنادي بإصلاح نظم الحكم وتحرير الإنسان من قيود الجمود، ومحاولة إشراكه في تقرير مصيره.

إلا أن تحقيق ذلك مرهون بعوامل أهمها الاعتراف بحقوق الإنسان ومشاركته السياسية الفعلية ونمو مجتمع مدني كفيل بتحقيق واحترام هذه الحقوق.

فقد كثر الحديث في العشرية الأخيرة من القرن الماضي، عن حقوق الإنسان وأصبحت شعارا يرفع في جميع أنحاء العالم ومن قبل مختلف الجهات والتيارات، ولكن لأغراض مختلفة وبمضامين متباينة (لقد انتهكت حرمة العراق تحت هذا الشعار).

لكن نطرح سؤال على السلطة حول فائدتها إحكام تبعية هذه الحقوق لها ورفض منح الوسائل للإنسان من أجل الحفاظ على القليل من الحقوق الممنوحة[2].

والرد على هذا التساؤل يطرح مسألة عدم شرعية السلطة ووصايتها على الشعب، كما حدث في الجزائر خلال ثلاثين سنة، وكأن هذا الشعب ليست له أهلية اتخاذ قراراته المصيرية.

وهناك فرق من حيث المفهوم بين الحقوق السياسية والمدنية من جهة، وبين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من جهة ثانية، فهذه الأخيرة مرتبطة بقضية الثروة وعدالة توزيعها، بينما الحقوق بالمعنى الدقيق، فهي تعني امتلاكها من قبل الناس بغض النظر عن جنسهم أو لونهم أي عموميتها وعالميتها[3].

---

[1] سعد الدين إبراهيم، **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي**،ندوة، مركز دراسات الوحدة العربية،ط1، بيروت،1984،ص13.

[2] Jacque Mourgeon**, Les Droits de l'Homme**, P.U.F, 5iéme édition,paris, 1990, P123.

[3] سعيد زياني،"الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان في الوطن العربي"،في:(برهان غليون،حول الخيار الديمقراطي)،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،1994، ص181.

فحرية الرأي والفكر والتصور تدخل ضمن هذه الأخيرة ولا يحق لأحد مصادرتها، وهذا ما عانت منه الشعوب العربية عموما والشعب الجزائري على وجه التحديد، حيث لا يمكن أبدا أن نتصور انسجاما في الرؤى لمجتمع غذته ثقافات مختلفة عبر العصور، ولا يمكن تصور أيضا فرض فكرة بالقوة وتقبلها من قبل الآخرين، فهذا يختلف وطبع الإنسان أيا كان.

وبالتالي احترام هذه الحقوق والسماح بمشاركة سياسية واسعة لا يمكن أن تفهم خارج الإطار الديمقراطي الحقيقي ككل.

فالديمقراطية كما يقول "بيردو Burdeau"، هي نظام حكم يهدف إلى إدخال الحرية في العلاقات السياسية، وهي الصيغة الوحيدة لصيانة كرامة الإنسان الحر، أي أن الديمقراطية تهدف إلى التوافق بين السلطة وحقوق الفرد وتحقيق مشاركة بينهما في إطار الدولة[1].

بمعنى آخر أن المشاركة السياسية ترتبط مع حقوق الإنسان داخل إطار ديمقراطي، وتأخذ أشكالا متعددة، منها ممارسة الحقوق السياسية للإنسان، كحقه في اختيار من يمثله، حقه في التصويت، حقه في التظاهر والإضراب السلميين، ومنها حقه في التمتع بالحريات الأساسية: كحرية الرأي والاعتقاد والتنقل، منها المشاركة في التنظيمات، كالأحزاب والنقابات والجمعيات بمختلف أنواعها.

ولقد حرصت الجزائر على التأكيد على هذه الحقوق في مختلف دساتيرها–خاصة فيما يتعلق بانتخاب الممثلين، ولكن لم تحترم كفالة هذه الحقوق عندما صادرت حكم الأغلبية في الانتخابات البلدية والتشريعية الأولى في الجزائر الديمقراطية–.

فالترابط بين المشاركة السياسية وحقوق الإنسان يقتضي وحدة الشروط التي يجب أن توفرها الدول كما يأتي:

– وجود النظام المؤمن بالمشاركة السياسية وبحقوق الإنسان.

– وجود الدستور الذي يضمن المشاركة ويحميها.

– وجود المؤسسات المؤهلة لتنظيم المشاركة[2]

وكما سبقت الإشارة، فهذه الشروط متوفرة (من الناحية النظرية) بالنسبة للجزائر، إلا أنه بالرغم ما للمشاركة السياسية من أهمية، نجدها مهمشة، بل أن المشاركة هي الاستثناء والممارسات غير الديمقراطية

[1] رعد عبودي بطرس،"**أزمة المشاركة السياسية وقضية حقوق الإنسان**"، المستقبل العربي،مركز دراسات الوحدة العربية، العدد206، بيروت،1996، ص24.

[2] رعد عبودي بطرس، مرجع سبق ذكره،ص25.

هي القاعدة، إذ تواجه محاولات الخوض في مدى احترام الحقوق والحريات الأساسية بمقاومة عنيفة، ويتعرض القدر القليل مما قد ينشر من البيانات لدرجة صارخة من التزييف بقصد إظهار الأحوال على خلاف حقيقتها.

أما العامل الثالث فيتعلق بدور البنك الدولي في تشجيع مؤسسات المجتمع المدني: فلم يدخر البنك الدولي مجهودا منذ بداية التسعينيات، لإظهار للرأي العام العالمي، إلى أي حد تغيرت معايير عمله، وبالتالي أصبح ينادي بحماية مصالح الفقراء والوقوف في وجه الفقر، وأصبحت هذه أولوية في معايير عمله، لكن هذا العمل يجب أن تتبعه دمقرطة عمل النظم، وهذا يقحم مشاركة المجتمع المدني، لكن هذا القرار كانت له خلفية تاريخية، نلمسها من أن برامج التعديل الهيكلي التي فرضها البنك على الدول ابتداء من الثمانينيات ألحقته إلى مسار حرج، بعدما انتقدت هذه البرامج من قبل الدول الخاضعة لهذه البرامج، ومن قبل جمعيات متورطة (مشاركة)، في تنمية الدول الخاضعة للتعديل، ومؤسسات متعددة الأطراف مدعوة للمشاركة مع البنك الدولي (برنامج الأمم المتحدة من أجل التنمية UNICEF، UNESCO)، هذه الانتقادات أرغمت البنك على استعمال موضوع مشاركة المجتمع المدني في سنوات التسعينيات.

فمن بين الانتقادات الموجهة لبرامج التعديل الهيكلي، تخص النتائج الاجتماعية والجيوسياسية السلبية الناتجة عنها. فهذه البرامج غير منسجمة، فهي مصوبة لضرب قواعد الدولة الاجتماعية من خلال تخفيض النفقات العمومية، إصلاح الخدمات العامة، خوصصة القطاع العام.

وقد دافع البنك على هذه البرامج بتوجيه الاتهامات إلى الدول الاجتماعية، على أنها دول مرتشية، ذات محسوبية وخاصة بأنها غير فعالة، حيث أن هذه النفقات الضخمة لا يستفيد منها إلا جزء من الشعب والمتمثل في الطبقة الوسطى الحضرية.

وقد كان تأثير هذه السياسات على الشعوب التي تذمرت جراء هذا الفعل، ومن قبل الحكام الذين تخوفوا من زعزعة استقرار نظم الحكم، لتأتي اقتراحات أخرى من أجل الخروج من المأزق، وهي "التعويض الاجتماعي" على المدى القصير، كحل عاجل للمرحلة. في حين يتم وضع أطر لتحقيق النمو الاقتصادي[1].

[1] Eric Mulot**, Les ONG au secour de la Banque Mondiale**, in: (Recherches internationals, la société civile international ,n°71, Janvier 2004), pp(93-96).

بقي الآن معرفة من سيحدد احتياجات الفقراء حتى يستفيدون من التعويض الاجتماعي.

لقد حدد البنك الدولي، نمطين من الهيئات، والمتمثلة في الحكومات المحلية والبلديات من جهة، والمجتمع المدني من جهة أخرى، ولم يقحم النقابات والأحزاب، باعتبارها شريكة وزبونة لدى الدول الاجتماعية، وقد ركز كثيرا على المنظمات غير الحكومية، باعتبارها الأقدر على تحديد والأخذ بعين الاعتبار احتياجات المجموعات المحلية.

فهذه المنظمات مدعوة إلى تأطير وتنشيط مشاركة المجموعات المستفيدة من المساعدة.

هكذا نستنتج أن الجزائر كانت عرضة لهذه الضغوطات في فتح المجال لحرية تأسيس منظمات المجتمع المدني، وقد بدأ ذلك في منتصف الثمانينيات ليتوج بقانون آخر في بداية التسعينيات، لكن دون أن تطلق العنان لهذه الحريات.

المطلب الثالث: المجتمع المدني والحركة الجمعوية

صعوبة تحديد التعريف وضبط المفهوم تعود إلى طبيعة النظرة للأشياء في نطاق الخصوصية الحضارية والثقافية التي يحياها المجتمع، فشرط وجود المجتمع المدني إنما تقاس وفقا للروابط والعلاقات الاجتماعية الكليةالتي تؤسسها الدولة، سواء في شقها السياسي الرسمي، أو تلك التي أوجدت بحكم التطور الاجتماعي وسابقة عن هيمنة الدولة.

إذن، لا وجود لمفهوم واحد حول "المجتمع المدني" وهناك شبه إتفاق على الدور النشيط الذي يمكن أن يؤديه في الحياة العامة والخاصة على حد سواء ، لأنه نابع عن شعور باهتمام طبيعي وخاص ومزاجي نحو خلق قيم جديدة وفرضها للحد من تغلغل السلوك السلطوي في وسطه، ومن ثمة التعبير عن أنماط من الممارسة الاجتماعية نحو بناء أساليب مشاركة أكثر فعالية ونجاعة.

"**ولعل التعريف المشترك الذي يمكننا أن نستنتجه هو أن المجتمع المدني نمط من التنظيم الاجتماعي والسياسي والثقافي خارج قليلا أو كثيرا عن سلطة الدولة، إنه مجمل البنى والتنظيمات والمؤسسات التي تمثل مرتكز الحياة الرمزية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي لا تخضع مباشرة لهيمنة السلطة** "[1]

[1] المنصف وناس، "**الدولة الوطنية والمجتمع المدني في الجزائر**: محاولة في قراءة انتفاضة أكتوبر 1988"، مرجع سابق،ص195..

الاستعمالات الجديدة لإيحاءات المفهوم ودلالاته المعرفية ورمزيته الفكرية والفلسفية، كثيرا ما أدت إلى تداخلات مع مقاربات أخرى للتعبير عن نفس المعنى، كالمجتمع السياسي والمجتمع الأهلي والمجتمع العصري والمجتمع الحديث، فالتنظيمات مهما كانت تسميتها هي نابعة عن المجتمع خارج نطاق الدولة، وللتمييز بين أنواع التنظيمات المدنية والسياسية يجب توفر عنصران:[1]

1- التنظيمات السياسية مركزية، التنظيمات المدنية تقوم على الخصوصية والاستقلالية، وتنمية التضامنات الجزئية، أي تنطبق على نشاطات لا تتداخل السلطة المركزية في تنظيمها المباشر.

2- إن التنظيمات السياسية رسمية تبنى فيها العلاقات على أساس قانون ثابت وعام ومجرد وموضوعي في حين أن التنظيمات المدنية تخضع لقواعد غير رسمية، رهينة بصورة أكبر لتبدل ميزان القوى أو العادة أوالأخلاقأو المصلحة.

إذن، المجتمع المدني ينشأ ويتطور بمساعدة الدولة لكن خارج سلطتها(*)، ويحتفظ باستقلاليته العضوية والوظيفية كمجال خاص لتعبئة مطالبه ومساهماته التضامنية.

إذا كان المجتمع هو نتاج حصيلة التفاعل العلائقي لمختلف الأنساق الاجتماعية، فإنه يمكن تحديد مكوناته كما يلي:[2]

- الأحزاب السياسية.
- المواطن.
- الجمعيات كقوى بنية قوية : كالطبقات الاجتماعية، والأقليات والطوائف، والنخب والقوى الظرفية كجماعات الضغط والمصالح.

المجتمع المدني في الجزائر، عرف أبرز محطاته في بدايات تشكل عناصر حقل التجربة الديمقراطية التعددية، لكن لا يعني أنه لم يكن من قبل، بل نشأ مع الدولة الاستعمارية كقوى مضادة ومقاومة للمشروع الاستعماري المبني على الإلحاق والاستلاب الثقافي والاستيطان، أي لعب دوره ليس كمشارك في ظل "الشرعية الكولونيالية"، وإنما طرح نفسه بديلا كليا باعتباره يمثل فكرا وطنيا وعنوانا سياسيا لإعادة

[1] برهان غليون،"**بناء المجتمع المدني العربي: دور العوامل الداخلية والخارجية**"، المستقبل العربي، عدد158، (أفريل)1992،ص109.

[*] في التجربة الغربية، كما نظر لها هيجل وماركس، الدولة كانت عبارة عن لا شيء والمجتمع المدني كل شيء.

في الثنائي الدولة/ المجتمع المدني يشكل هذا الأخير، العنصر الحركي والنشيط بينما الدولة تبعية وذيلية فتكفي بأن تعكس التغيرات المستجدة في المجتمع المدني ، أنظر: عبد اللطيف الهرماسي، الدولة والتنمية في المغرب العربي، مرجع سابق،ص28.

[2] صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي: أسسه وأبعاده، مرجع سابق،ص85.

إسترجاع السيادة الوطنية، من خلال تعبئة رمزية ومادية لكل طاقات الأمة المنطوية تحت لوائه لخوض معركة تحرير تستهدف انعتاق الإنسان والوطن معا.

الإجماع المنجز من قبل قوى المجتمع المدني نتيجة الإنسجام الذي فرضته الإيديولوجية الوطنية وما فتيء أن توقف مع السنوات الأولى للاستقلال، بعد أن بدأت عناصر المجتمع المدني تعيد تشكيل ذاتيتها التنظيمية وصياغة مطالبها على ضوء التوجه الجديد الذي اكتسته وأخذت تسير عليه الدولة الوطنية، أي نلاحظ إنحسار دوره التقليدي، من دور مساند وداعم إلى دور المعارض والناقد لممارسات السلطة الوطنية، وبالتالي بدأ يحضر نفسه للدخول في مواجهة خفية مع الدولة، هذه الأخيرة التي حاولت ترسيخ دورها كمركز للقرار ليس فقط في المنظور السياسي المؤسساتي الرسمي، وإنما لم تتردد في فرض سطوتها على باقي المجالات الاجتماعية والثقافية، معتمدة على "اصطناع" تنظيمات مدنية تشكل امتدادا إستراتيجيا لآلات عمل الحزب، وتعني بها المنظمات الجماهيرية... كما أنها عملت من خلال خطابها الوطني المبني على "التجنيد الإداري"، على استمالة البنى الاجتماعية التقليدية، كالأعيان والشخصيات الدينية المؤثرة...الخ، وبالتالي محاصرة أي تشكيلة اجتماعية أو فئة، أو طبقة... في أن تبرز وتتطور دون علم الدولة ومراقبتها، **لتوحيد الجماعة الوطنية، حولت السياسة من بحث عن التسوية والتعاون بين مختلف أطراف وفئات المجتمع لتحقيق أهداف ممكنة وواقعية إلى ثورة على هذا المجتمع وإرادة تحويل له بالقوة والقسر(...) فباسم بناء الدولة والأمة تم التخلي كليا عن استقلالية المجتمع المدني، بل إنكار حق هذا المجتمع في الوجود**[1].

هناك إنفصام بين الدولة والمجتمع المدني، لأن الدولة لم تحقق تغلغلا عميقا في الأبنية الاجتماعية، بسبب شعورها بالقوة في حالة ما إذا اعتبرت واكتفت بهيمنة شكلية وتأثير سطحيا دون مضمون يذكر.

المشروع الديمقراطي، كشف بوضوح درجة الهشاشة التي تميز علاقة الدولة بالمجتمع المدني، لتتجلى التناقضات الحادة كنزاع ممتد في الزمن، يعبر عن نفسه من جراء التنظيمات الجديدة التي تكونت مع السماح والترخيص بحرية تكوين الجمعيات والمنظمات المدنية، والأحزاب السياسية...ذات تسميات عديدة على الصعيد المهني والاجتماعي والثقافي... ومطالب متناقضة... لكن دون أن يستند إلى مرجعية واضحة ودقيقة. سماته الساذجة والذاتية الضيقة، وبنيته الهشة، دفعت به إلى الظهور بمظهر العجز، لمجرد كونه دخل في صراع داخلي بين مكوناته، فتعددت أصواته وآرائه بتعدد فصائله وأطرافه، **لانعدام التوازن الداخلي استمر المجتمع المدني في مقاومة عناصر تمزقه وتوتره الدائمة ويجنح إلى أن يكون**

[1] برهان غليون، مرجع سبق ذكره، ص114.

تجسيدا للحشد المتراكم من الأفكار والقيم والأفراد والمنظومات والتركيبات والبنى المتنافرة، أكثر مما يميل إلى التصرف ككيان موحد من الداخل[1].

المجتمع المدني في الجزائر، لم يستطيع الوقوف أمام المد السلطوي لمؤسسات الدولة، لأنه غلبت عليه المواقف الإيديولوجية المحضة، ليكون امتدادا يعكس صدى الصراع السياسي لأهم القوى السياسية المتنازعة حول امتيازات السلطة والحلول محلها، رغم أن قانون الأحزاب (المادة 08 منه: 97-09) يمنع أي علاقة عضوية أو تنظيمية بين هذه الأحزاب والجمعيات... سيطرة الأبعاد الإيديولوجية والخلفيات السياسية في تحديد العلاقة بين ما هو سياسي ومدني، تزامنت مع المرحلة الانتقالية نحو الديمقراطية، حيث تكلست المهام الطبيعية للدولة كمسير للتناقضات الاجتماعية في دور الحكم، "**وبقدر فقدان الدولة لطابعها كممثل حقيقي للقوى الاجتماعية المتجددة، يأخذ الصراع الاجتماعي طابع الصراع العصبوي على صعيد المجتمع المدني، والقوى التي لا تستطيع أن تجد التعبير عن نفسها في الدولة، تخلق هي ذاتها دولها الذاتية، وبذلك يتحول الصراع الاجتماعي من صراع قومي بين المراتب الاجتماعية إلى صراع عصبوي بين طوائف أو عشائر أو مناطق وأقاليم مختلفة**"[2].

لا توجد حدودا فاصلة بين ما يسمى "المجتمع المدني"، الذي سبق تعريفه، والمجتمع السياسي من حيث كونه، على ألقل في تعيينه الوظيفي والنسقي، الطبقة السياسية أو الفئة الاجتماعية التي "تمتهن" الممارسة السياسية، سواء كانت سلطة سياسية أو قوى سياسية معارضة، مستقلة عن جهاز الحكم، ومعبرة عن أنماط تمثيلية لفئات معينة داخل المجتمع.

إعادة تقييم الأداء الاجتماعي لمختلف الفاعلين الأساسيين في الحقل الاجتماعي على الخصوص يطرح من جديد وبقوة قدرة واستطاعة المجتمع على الدفع بالعمل التطوري نحو الأفضل، وهنا المعاينة الأمبرقية تلخص أمام الباحث جوهر الإشكالية على النحو التالي:

هل يمكن، وفي أي حدود يمكن الحديث عن ديمقراطية المجتمع الذي لا يملك استقلالية الاختيار والقرار فيما هو مصيري بالنسبة إليه[3].

---

[1] نفس المرجع، ص113.

[2] برهان غليون، **نظم الطائفية: من الدولة إلى القبيلة**، المركز الثقافي العربي، ط01، بيروت،1990، ص204.

[3] الطاهر لبيب، "**علاقة المشروع الديمقراطي بالمجتمع المدني العربي** "، المستقبل العربي، عدد158، أفريب1992،ص100.

. LKAHOUARI ADDI , « **Dynamique encontradiction du système politique Algérien** »in-revue Algérienne de sciences juridiques,economiques et politiques »N°02, juin 1988,pp495-509.

المجتمع السياسي، يعمل على احتواء مظاهر الممارسة الاجتماعية التي قد تفضي إلى تحديد الإطار الأولي لبداية تشكيل عناصر مجتمع مدني مستقل تنظيما وتأطيرا وماليا.

إخراج الأحزاب السياسية من تشكيلة المجتمع المدني ليس إلا إجراءا تمليه ضرورة التحديد المعرفي على مستوى الأفكار ثم على مستوى التطبيق العملي، ثم أن أهم معيار للتفرقة والتمييز بين جمعية مدنية وجمعية ذات طابع سياسي (الأحزاب) هو الوصول إلى السلطة، فالحركة المدنية لم توجد لتوصل إلى السلطة، وإنما وجدت لتقديم وصيانة بعض المطالب فقط، وإذا حاولت التوغل في النشاط السياسي ما عليها إلا الإعلان عن ذلك رسميا، ومباشرة تعديل قواعدها، ومع ذلك، يمكن أن تكون علاقة عضوية بين الانتماء لهذه الجمعية أو لهذا الحزب من قبل المواطنين، لكن التجربة الجزائرية، تثبت أن لا حدود بين العمل السياسي والعمل الجمعوي المدن، إلا في نطاق محدود جدا، وهذه السمة البارزة في تناقضات بناء الدولة والمجتمع في الجزائر(*).

إذن، ربط مفهوم المجتمع المدني بالديمقراطية ليس له في الواقع إلا وظيفة واحدة في إعطاء نوع من المشروعية السياسية لمشروع الحداثة الذي تمثله الدولة، أي إعادة بناء العقيدة الحديثة للنخبة المتراجعة على أسس تتماشى مع مناخ الحقبة التي نعيش وتتفق مع افتقار السلطة الراهنة إلى أي مشروع حقيقي...[1]

ولتسليط المزيد من التحليل حول طبيعة الدور الذي يقوم به المجتمع المدني، سأعمل في المباحث التالية، على التطرق إلى مكونات هذا المجتمع ومهامه وأهم الروابط والعلاقات التي تنشأ أو نشأت بين تشكيلته ، ونهني بها:

- الحركة الجمعوية.
- النخب.
- المواطن.

تعتبر الحركة الجمعوية أهم عنصر في تركيبة المجتمع المدني في الجزائر، إذ تغطي مختلف مجالات الحياة العامة، وتضم في هيكلتها التمثيلية العديدة من الفئات الاجتماعية، ذات الطابع: المهني، الخدماتي والخيري والديني...الخ، تجمع في صفوفها أعضاءا مناضلين ملتزمين بالدفاع عن مصالحهم المشتركة، المعنوية منها والمادية.

[1] برهان غليون، "بناء المجتمع المدني العربي: دور العوامل الداخلية والخارجية"، مرجع سبق ذكره،ص106.

"تمثل الجمعية إتفاقية تخضع للقوانين المعمول بها، ويجتمع في إطارها أشخاص طبيعيون أو معنويون على أساس تعاقدي ولغرض غير مربح، كما يشتركون في تسخير معارفهم ووسائلهم لمدة محددة من أجل ترقية الأنشطة ذات الطابع المهني والاجتماعي والعلمي والديني والتربوي والثقافي والرياضي على الخصوص ويجب أن يحدد هدف الجمعية بدقة وأن تكون تسميتها مطابقة له "[1]

هذا الإطار القانوني والشرعي المحدد لمفهوم الجمعية وأهدافها، وطبيعة النشاط الممكن أن تقوم به لفائدة أعضائها، وهو نشاط غير تجاري يدر ربحا ولا سياسي لخدمة أفكار معينة، وإنما عقد إتفاق معنوي بين الأعضاء، لها هيئاتها القيادية والتداولية لصياغة قراراتها بصفة مستقلة ودقيقة، حيث يبدي الرغبة في ممارسة هذا النشاط الجمعوي بإرادة طوعية نضالية أكثر منها زبائنية، لكن رغم ذلك، فإن الصيغة القانونية في تفسير سبب وجود الجمعيات وشروط ظهورها وإجراءات اعتمادها، لا تنفي البعد السياسي المحرك للعمل الجمعوي، فمن جهة الجمعيات تمثل قوة مطلبية منظمة للضغط على النظام السياسي، لتلبية حاجاتها، ومن جهة أخرى وجودها المنظم يمكّن السلطة السياسية في مختلف مستوياتها (محلية ومركزية)، من التحكم وتوجيه النشاط الاجتماعي والتعامل معه كطرف فعال في المجتمع، وبالتالي السعي إلى كسبه يسهل نفاذ الخطاب السياسي إلى عمق المواطن، وخاصة إذا كانت درجة التمثيل موضوعية ذات مشروعية فعلية.

ومن ثمة، يمكن القول أن الجمعيات هي إبداء إرادة المواطنين، لكي لا يتركوا للسلطة السياسية احتكار تمثيل المصالح[2].منازعة التمثيل لا تقاس بكسر الاحتكار، لأن العلاقة غير متكافئة بين الطرفين، وبالتالي هو نوع من المشاركة لإيصال تلك المطالب والتعبير عنها بالطرق السلمية لدى السلطة أو من يمثلها، والتي تبقى تتمتع بسلطة تقديرية هامة للرد أو الرفض.

الحرية والديمقراطية شجعت على نمو هائل للتنظيمات الجمعوية، وهي حالة تتويج لإنهاء الممارسة السلطوية التي عملت طويلا على "تدجين" كل الحركات المناهضة للأمر الواقع المفروض عموديا، إلا ما كان مؤطرا ضمن القواعد التنظيمية لثقافة الحزب الواحد.

التنظيم الديمقراطي للمجتمع، يحيط بالعمل السياسي كما يحيط بالعمل الجمعوي، لتكون الغاية المثلى هي إبراز شرعية المواطنة كقيمة وأسلوب حديث، لإرساء فكر وطني مبدع واع بمصالحه الفئوية والإستراتيجية

[1]أنظر في هذا الشأن: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 90-31 المؤرخ في: 04-12-1990، المتعلق بكيفية تكوين الجمعيات وتنظيماتها وعملها، الجريدة الرسمية، عدد53، المادة الثانية، الصادرة بتاريخ 05-12-1990،ص1686.

[2]Charles Debbasch et Jacques Bourdon , **Les Associations , Que sais-je?** PUF, ed7,paris,1999,p04.

ومحاولة الحد من التناقض الشكلي السائد في الذهنية الانطباعية ذات الخلفيات الأبوية، عن خطورة تنامي حركات المجتمع المدني في تقويم النشاط الاجتماعي وتمثيله.

حرية الاجتماع والتعاقد تمهد لنشوء علاقات إنسانية على أسس عقلانية، وهي المقدمة الضرورية لميلاد إرهاصات دولة القانون والمواطن، ولذلك تمثل ما يلي:[1]

- ميزان قوة مبدأ الديمقراطية.
- شكل للمشاركة في السلطة.
- تعزيز لمختلف الحريات الأخرى.
- عامل تجديد اجتماعي.
- عامل لتكوين المواطنين.
- أداة للدفاع والترقية.

جدلية الغاية والوسيلة، مشروطة بأحكام قانونية ، ووثائق داخلية تحدد فيها صلاحيات الهيئات ومهام الأعضاء، كقانون داخلي، وتقيد وتضبط حالات الحصول على الاعتماد لممارسة نشاط ما، تحت وصاية السلطة المؤهلة لدراسة مثل هذه الطلبات، وهي غالبا ما تكون من اختصاص وزارة الداخلية، إذا كانت الجمعية لها نشاط ذا طابع وطني، أو من صلاحيات الوالي إذا كانت الجمعية لا يتعدى عملها النطاق المحلي (البلدية أو الولاية).

رقابة القانون وإجراءات الإدارة، تظهر وكأنها شيء قد يحد من حرية الاجتماع والانتظام في الحركة الجمعوية لكن منطق الأشياء يؤكد ضرورة الإحاطة بحركة مختلف النشاطات الدائرة في سائر فروع المجتمع قصد تنظيمها وتوجيهها وصيانة هذا الحق من التعسف واستعماله لمصادرة باقي الحقوق، بل ومنعه من أن يتشكل كسلطة موازية لسلطة الدولة أو بديلة لها في حالة إذا ما طغت المصالح الشخصية على المنافع العامة في العمل الجمعوي.

إذن، التهديد والمساومة... قد تصدر عن هذه الجمعيات، وتحاول أن تطرح نفسها المنافس القوي في المجتمع، إذا اكتست طابع تكتلي يضم عدة جمعيات لها نقاط مشتركة تلتزم بالدفاع عنها بكل وسيلة ممكنة، لكن كثرة عددها وتنوع مجالات عملها[2](*)، لم تمكنها في الوضع الجزائري إلى سلوك هذا الاتجاه،

[1]Ibid, pp9-13.

* حسب بعض المصادر هناك أكثر من 60 ألف جمعية معتمدة.

ربما ذلك يعود إلى تبعيتها المالية إلى الدولة أو إلى اعتبار أنشطتها وأقواها ترتبط بتسويات مرحلية أو دائمة مع مراكز معينة في النظام السياسي.

هذه المنطلقات، ترهن حركية الجمعيات، لتأخذ مسارا شبه متطابقا للآثار التي يتركها الخطاب الحزبي التعددي، فالعلاقة التعاطفية أو الإسنادية التي تميز بعض الجمعيات مع بعض الأحزاب، تفسر إلى حد كبير ضعف بنية هذه الحركات وقلة مردودية تأثيرها، وبالنتيجة يلعب عامل الضغط المالي دورا هاما في صياغة برامجها على ضوء مصدر التمويل (الذاتي، أو من الدولة كإعانات محتملة...)، تفاعلات الساحة السياسية، تسهم مباشرة في تحديد الفاعلين الأساسيين كممثلين حقيقيين للمصالح المتناقضة لدى مركز القرار السياسي في الدولة.

المطلب الرابع: المجتمع المدني والتنمية السياسية

إذا عرفنا أن الديمقراطية هي مشاركة الشعب في الحكم والسلطة لاختيار ممثليه في مؤسسات هذه السلطة لإيصال حقوقه ومتطلباته إليها، ومن هنا نعرف ما لذلك من أهمية لحضور تأثير الشعب في صنع القرار، ولكن هذا التأثير يحتاج إلى حالة من الأمن والاستقرار تجعل المواطن واثقا من نفسه مطمئنا عندما يبدي حقه السياسي وإبداء رأيه.

إن الاستقرار السياسي يمثل مطلبا أساسيا يقتضيه نجاح الجهود التنموية، فما يشكل في ذات الوقت غاية لعملية التنمية السياسية[1]، وتشير ملاحظة الواقع السياسي للجزائر أنها عانت بشدة من أزمة الاستقرار السياسي.

وفي الحقيقة أن للاستقرار السياسي مقومات أساسية لابد من تحقيقها حتى يكمن الحديث عن استقرار سياسي حقيقي، ومن خلال تحليل هذه المقومات المتحكمة فيه، يمكن التساؤل عما إذا كان لمنظمات المجتمع المدني دورا في تحقيق الاستقرار السياسي بالجزائر؟ وما هي صور ذلك؟.

تلعب منظمات المجتمع المدني عموما دورا أساسيا ومميزا في تدعيم قدرات النظام السياسي في مواجهة الأزمات المختلفة، ومنها أزمة الاستقرار السياسي، لما توفره من آليات تسمح بفتح القنوات بين الفرد والنظام، وهذا من شأنه تفعيل مقوم الاستقرار السياسي، المجتمع المدني يسمح بتوفير المرونة والسلاسة والشفافية في التعامل مع المطالب المجتمعية، مما يساعد النظام السياسي على منحه أكبر قدرة لمعالجة تلك المطالب، وبالتالي تجنب التعبير عن المطالب بطرق غير سلمية، وامتصاص حالات الغضب والاحتقان الاجتماعي والسياسي، وفتح الباب للتنفيس عنها سلميا بالتعبير عن الرأي العلني وتعميق

[1] أحمد وهبان، **التخلق السياسي وغايات التنمية السياسية**، دار الجامعية الجديدة للنشر، مصر، 2000، ص73.

مفاهيم العمل المؤسسي، وتأكيد مقدرة المجتمع على التنظيم الذاتي والعمل الجماعي، وبالتالي تجنب التعبير عن المطالب بطرق غير سلمية.

نلاحظ انه بسبب أزمة الاستقرار السياسي التي عرفتها الجزائر بعد توقيف المسار الانتخابي وما استتبع ذلك من ممارسات قمعية من طرف السلطة وما صاحبه من تغييب للمجتمع المدني في تلك المرحلة، فقد كان دوره جد ضعيف في تفعيل الاستقرار السياسي، وذلك بسبب أساليب الممارسة التي كانت سائدة آنذاك، من طرف السلطة والمؤسسة العسكرية التي كان تعاملها مع الأزمة تعاملا أمنيا على ابعد حدود، رغم المحاولات الكثيرة من طرف فعاليا لمجتمع المدني، ودعوتها لتبني الأساليب والطرق السلمية– التي تعتبر من صميم عملها ومقوماته– لتجاوز الأزمة واستعادة الأمن والاستقرار.

الملاحظ في هذه الفترة أن المجتمع المدني رغم غيابه عن الساحة إلا أنه ساهم خاصة من طرف المنظمات السياسية (كجمعيات حقوق الإنسان) في تدعيم الاستقرار السياسي وذلك من خلال مشاركته أو إشرافه على العديد من مبادرات الحوار في بداية المرحلة، واتخاذها لمواقف المساندة ومدعمة لمساعي الوئام والمصالحة بعد ذلك.[1]

تساعد منظمات المجتمع المدني أيضا على دعم الاستقرار السياسي بشكل مقبول، وذلك بالعمل على توفير البيئة الثقافية السياسية الحديثة التي تهيئ المجتمع لهذه النقلة المهمة، مما يعزز فرض التطور السياسي السلمي، ويحافظ بالتالي على الاستقرار السياسي، ولكن ما تنطوي عليه البيئة الاجتماعية الثقافية في الجزائر لا يسمح بالحديث عن دور فعال للمجتمع المدني خاصة في ظل مجتمع يعاني من مشكلة الهوية والتعددية السياسية.[2]

رغم هذا الوضع وفي هذا الاتجاه احتواء عناصر الأزمة السياسية، فقد ساهمت منظمات المجتمع المدني في ترسيخ القناعات والممارسات بأهمية الاختلاف وإقرار مبدأ التعددية، وتسيير إمكانية اندماج الأفراد المنحدرين من مناطق وشرائح مختلفة في انجاز أعمال ومشاريع مشتركة، والقضاء على ترسبات التفرقة المناطقية والطائفية والفئوية، وهذا ما يظهر جليا في تغيير عدد كبير من حركات الاجتماعية أساليبها

[1] بوجمعة غشير، ملف الاصلاح يجب أن تتولاه مؤسسات المجتمع المدني لا حكومات.
htpp://www.amanjordan,org/arbic-news/wmview.phpart IUD=17078.

[2] الصراعات الداخلية في العالم العربي، "الحالة الجزائرية".
htpp://www.aljazeera.net/NR/exeres/664B7AE9-F470-4AB2-691E-4878BB7E6762

فالتعبير عن المطالب، والمشاركة في الحوار وتغليب طرق التفاوض والضغط السلمي[1] كلها مؤشرات تؤكد على تغير طفيف وتحسين نحو إرساء ثقافة مدنية تساعد على عودة الاستقرار السياسي والمجتمعي.

كما رأينا سابقا فإن مساهمة المجتمع المدني في توفير آليات تضمن سير الحياة الاجتماعية والسياسية القائمة على الحركة في ظل القانون والمؤسسات، ووجود ديمقراطية حقيقية قائمة على التداول السلمي للسلطة، من شأنه تعزيز الاستقرار السياسي، فوجود صحافة حرة، وحضور جمعيات ونقابات ومنظمات فاعلة يشكل جبهة مطلبية واسعة تسهل الوصول إلى أكبر قدر ممكن من العدالة، ولكن بالمقابل فإن سيطرة السلطة وإخضاعها لمؤسسات المجتمع المدني، وعدم استقلاليتها في تلك المرحلة أدى إلى سيادة نوع من الضغط وعدم الرضا نظرا للممارسة السلطوية والتي تميزت بمظاهر وآليات احتكار وخنق واحتواء وتوظيف سياسي لهذه المنظمات.

وتلعب الدولة دورا رئيسيا في هذا المجال، فهي من شأنها اتباع سياسات تشجع على التعايش والاندماج، والملاحظ في الجزائر هو الانفراد بالسلطة واحتكارها، وسيطرتها الكلية على كل أشكال المجتمع المدني التي أصبحت بمثابة مؤسسات "مؤممة" مهمتها مباركة القرارات الحكومية.

لكم رغم ذلك فقد استمرت محاولاتها ولمرات عديدة لتغيير الوضع القائم وإرساء قواعد حكم ديمقراطي، بدليل ما تقوم به بعض المنظمات خاصة منظمات حقوق الإنسان من نشاطات وما تقدمه من تقارير حول حالة الاستقرار السياسي والعمل على دفع السلطة نحو تبني الاستراتيجيات أكثر تلاؤما مع متطلبات الأمن والاستقرار.[2]

إلا أن الجزائر وكما يقول "هانسبيتر ماتيس" لا يمتلك أي إستراتيجية للتفاعل والتعاون بين المجتمع المدني والسلطة فيما يتعلق بمعالجة قضية الاستقرار السياسي[3]، وهذا ما يتأكد في ظل عدم تطور أو تحسن على صعيد "قوانين الجمعيات والنقابات" لأن تطورها سيعني المزيد من المطالب ومزيد من التهافت نحو الديمقراطية[4]، وأيضا فيما يخص استمرار سياسات السلطة وهيمنتها على الساحة وعدم فتح المجال لفعاليات المجتمع المدني للمساهمة في تحقيق الاستقرار السياسي وتفعيل ثقافة لسلم والأمن والدليل على

[1] مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، "التقرير الاستراتيجي العربي"، 2002-2003.
htpp://www.acpss.ahram.org.eg/AHRAM/2001/1/1/R2RB20.HTM.

[2] عمران الرشق، "هوية الأقليات بين الدولة والمجتمع المدني"،
htpp://www.saudiaffaires.net/webpage/sa/issue22/articl22articlle07.HTM.

[3] هانسبيتر ماتيس، "مكافحة الإرهاب أنظمة عربية تخشى مكافحة الارهاب، (ترجمة: شيرين حامد فهمي).
htpp://www.islamonline.net/arabic/polities/2005/05/article07.shtml.

[4] المرجع نفسه.

ذلك الاستمرار في تطبيق حالة الطوارئ وفي السياسات والإجراءات التي يغلب عليها الطابع التسلطي/ الاستبدادي، لأجل تحقيق غايات وأهداف كما يقول "حسنين توفيق إبراهيم" تخدم تمكين النظام من الاستمرار في السلطة[1].

في الأخير، يمكن القول بأن المجتمع المدني في الجزائر لم يساهم في تجاوز أزمة الاستقرار السياسي، نظرا لطبيعة السلطة وسياستها من جهة، ونظرا لهشاشة بنيته التنظيمية ونشر ذمها وعدم امتلاك منظماته لاستراتيجيات واضحة من أجل إرساء "الثقافة المدنية" وتفعليها وفرضها على النظام السياسي.

يراد للمجتمع المدني أن يقوم بوظائف أساسية ذات مضامين ديمقراطية من خلال الحد من سلطة الدولة وتعزيز المشاركة السياسية، وتجميع وتنمية المصالح، وتدريب القيادات، بالإضافة إلى تعزيز القيم الديمقراطية وإشاعة الثقافة المدنية، ونشر المعلومات والمساهمة في الإصلاح الاقتصادي، وتعزيز الحياة المدنية.[2]

وبالتالي فإن تفعيل وتنشيط دور المجتمع المدني يعني بث المزيد من روح المسؤولية عند الأفراد تجاه تقرير مصيرهم وعدم التسليم للدولة، بوصفها مركز (تكثيف القرار) المجتمعي، وتوحيده أو الاعتماد الوحيد عليها لتحقيق الأهداف والحاجات المطلوبة، كما يعني إعطاء المزيد من الصلاحيات وهامش المبادرة والموارد الكافية من قبل الدولة أو من قبل أفراد المجتمع أنفسهم لمنظمات وهيئات المجتمع المدني.

ولكن ما تجدر الإشارة إليه بهذا الخصوص هو عدم إمكانية الحديث عن دور المجتمع المدني دون الحديث عن طبيعة العلاقة القائمة بينه وبين السلطة السياسية، هذه العلاقة التي تجسد معنى القدرة ومستوى الفاعلية وحدود الاستقلالية التي يجب أن يتمتع بها بعيدا عن تدخل الدولة، فالنظم التسلطية تحرص على إخضاعها للرقابة والسيطرة، وبذلك تصبح عديمة الفاعلية.[3]

لقد سيطرت الدولة على المجتمع في الجزائر، لذلك لم نعرف على حد تعبير "ألفرد ستيفان) في كتابه القيم (الدولة والمجتمع)، ما تسميه الأدبيات الاجتماعية الحديثة بالإدماجية المجتمعية (Social Corporatism) التي تعمل على قيام وتأسيس مؤسسات وهيئات المجتمع المدني تلقائيا وباستقلال عن

[1] حسنين توفيق ابراهيم، **النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،2005، ص196.

[2] جين سعيد المقدسي، **المجتمع المدني العربي والتحدي الديمقراطي**، مؤسسة فريدريتش آيبرت، بيروت،2004، ص ص 9-10.

[3] حسنين توفيق ابراهيم، **بناء المجتمع المدني: المؤشرات الكمية والكيفية**"، في المجتمع المدني العربي والتحدي الديمقراطي، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت 2004، ص697.

الدولة والسلطة...)[1]،و على العكس من ذلك عرفنا: "إدماجية الدولة (State Corporatism) أي تحكم الدولة في إنشاء هذه المؤسسات والهيئات من خلال القوانين والإجراءات السلطوية".[2]

استمرت السلطة في النهج نفسه، أي محاولة الاحتواء وخلقت تنظيمات متعددة، ونقابات ومنظمات وجمعيات بهدف تأطير المجتمع ومراقبة حركيته، واصطناع تعددية ملفقة تبرر استمرار خدمة مصالحها وسيطرتها، فكانت تتحرك بمختلف أجهزتها وقوتها، للتدخل في الخريطة المجتمعية المعقدة لتعديل الوضع حسب مصالحها ولخلق التوازنات التي تراها ضرورية، وذلك بهدف التحكم في مسار التطور السياسي للمجتمع وتكريس هيمنة مستمرة ومتجددة، وتتمثل هذه الهيمنة المتجددة في أسلوب جديد تنتهجه السلطات مع مكونات المجتمع المدني–خاصة بعد أزمة 1992–، حيث تتجه إلى تغليب طابع التفاوض، ولو بهدف الاحتواء بدل الطابع القمعي، وتمارس السلطة الضغط على القوى السياسية والنقابية والجمعوية بأساليب للقيام بحملات قصد خدمة الأهداف التي تتوخاها السلطة.

فالتجارب التنموية التي اتخذها النظام السياسي في الجزائر –كباقي الأنظمة العربية وأنظمة العالم الثالث– لم تعكس في الحقيقة إلا طبيعة التحالفات السياسية التي فرضت سيطرتها على جهاز الدولة وبالتالي على المجتمع[3]، وبالتالي لم تؤدي إلى معالجة الأزمات المختلفة (كأزمة التوزيع، وأزمة الشرعية، وأزمة الهوية).

من بين العوامل أيضا التي أعاقت تشكل مجتمع مدني حقيقي في الجزائر، نذكر الظروف الاقتصادية وبروز ما يسمى بالأزمة التوزيعية (Distribution Crisis)* التي ترتبط أساسا بنمط التنمية السائد وبطبيعة السلطة القائمة، فبالرغم من تبني سياسة الإصلاحات الاقتصادية والاتجاه نحو القطاع الخاص الذي يسمح بقيام مجتمع مدني أكثر فعالية واستقلالية[4]، إلا أنها لم تغير من الأوضاع لصالح الطبقة العاملة إلى الحد الذي يجعل منها قوة اجتماعية، بقدر ما أدى إلى زيادة سيطرة السلطة على دواليب الاقتصاد من جهة وإلى تغييب المجتمع المدني من جهة ثانية.

---

[1] أحمد ثابت، **التعددية السياسية في الوطن العربي**، المستقبل العربي، العدد 155 (جانفي 1992)، ص19.

[2] المرجع نفسه.

[3] بومدين طاشمة،**مسألة التنميةالسياسية والتجربة الديمقراطية في الجزائر** 1988-1992 رسالة ماجستير، كلية الاعلام والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر،غير المنشورة، 2000- 2001، ص181.

* الأزمة التوزيعية (Distribution Crisis): تعتبر من أزمات التنمية السياسية التي حددها لوسيان باي (L.W.Pye).

[4] حسنين توفيق ابراهيم، بناء المجتمع المدني، مرجع سباق ذكره، ص710.

كما أن السلطة مارست سياسة التغييب المتواصل لمؤسسات المجتمع المدني، وتجاوز الهيئات السياسية والحقوقية، بل وحتى المؤسسات المنتخبة، والتعامل بصفة مباشرة مع المجتمع وذلك لأهداف أساسية ثلاث هي:

- التحكم في تطور المجتمع المدني واحتواؤه.
- سحب البساط من تحت أرجل أحزاب المعارضة، والتي توجد في الحكومة.
- معالجة بعض القضايا الشائكة مباشرة من طرف أجهزة الدولة وتجاوز المؤسسات الوسيطة.[1]

وفي هذا الشأن يرى "عبد الحميد مهري" أن التغيير يحدث بالاعتماد على القوى التي يفرزها المجتمع والتعامل معها[2] بدلا من تغييبها وإقصائها.

إضافة إلى هذه العقبات تبرز الظاهرة العسكرية (Le Militarisme)* ودورها في التقليل من فاعلية المجتمع المدني، فتطور هذه الظاهرة (كما هو الحال بالنسبة للمؤسسة العسكرية في دول العالم الثالث) حال دون تكوين مجتمع مدني حقيقي وفعال، يهدف إلى تنمية المجتمع ورفع مستوى الأداء السياسي، وتطوير مؤسسات الدولة التي تعمل بدورها على تحقيق البرامج الاصطلاحية التنموية وحماية النظام.[3]

[1] يونس مجاهد، "**المجتمع المدني والتجربة المغربية**" ورقة مقدمة إلى مؤتمر: المجتمع المدني العربي والتحدي الديمقراطي، تجمع الباحثات اللبنانيات ومؤسسة فريد ريتش أيبرت، أيام 18-20 أفريل ،بيروت،2004، ص92.

[2] بومدين طاشمة، المرجع السابق، ص182

* الظاهرة العسكرية (**Le Militarisme**): تعتبر أموس برلموتر Amos PERLMUTER من بين أبرز الباحثين في هذا المجال، وهو يطلق على ظاهرة العسكر Pertorian State – الدولة البريتورية، وهي الدولة التي تعتبر فيها الجيوش المصدر الوحيد للتأييد السياسي والشرعية، أما جون ماينو Jean MAYNAUD فحاول تقديم تصور متكامل عن علاقة الجيش بالسلطة المدنية، فهو يميز بين ثلاثة أنماط من العلاقات، فهناك النمط الذي يكون فيه الجيش أداة للسلطة السياسية، وهناك النمط الذي يكون فيه الجيش متغيرا هاما في اتخاذ القرارات الحكومية، أما النمط الثالث فيكون فيه الجيش العنصر الموجه والمتحكم في العملية السياسية برمتها.

[3] بومدين طاشمة، المرجع السابق، ص182

المبحث الثالث: بناء الدولة الوطنية في الجزائر

المطلب الأول: مسار التغير و الاصلاح السياسي

أدت عملية التأسيس للظاهرة الديمقراطية التعددية، إلى نشوء عدة قوى سياسية واجتماعية، يطبعها حماس فياض لاستغلال وتسييس كل الفضاءات التي تجاورها أو تلك التي تنشط في حدودها، بغرض تقديم نفسها كأداة تغيير تتجاوز النظام السياسي، لتفرض نفسها البديل الأوحد في وجه الوضع السائد، ومرد ذلك، أنها وجدت في ضآلة شرعية مؤسسات الدولة حجتها، ينبغي تقويضها للحل محلها بواسطة الانتخابات، معتمدة على نسج خطاب حزبي يقترب من الشعبوية وتبني الحلول الجاهزة لطمأنة الزحم الجماهيري المتعطش للتغيير، فكلْ شيء غير شرعي ينبغي تغييره.

"**عمق التغييرات كبدائل، بمفهوم مشاريع اجتماعية، التي هي بدورها تثير في أخر التحليل مسألة معقدة جدا ألا وهي مسألة الشرعية**"

الغليان الحزبي جاء متسما بنوع من التوتر الاجتماعي، يعكس إلى أقصى حد ممكن ، درجة النقد والاحتجاج ضد السلطات القائمة، ليكشف مؤشرات تأزم العلاقات الهشة التي تسود بين المواطن والمؤسسات، وكذا، لتثير حجم الجفاء القائم على تغلغل الدولة الأفقي والسطحي في الوسط الاجتماعي.

"**فالدولة أصبحت خفية للمجتمع، سجينة منطقها الخاص المبني على السيطرة والإكراه، وذلك بعد أن تقلصت إلى نواتها القمعية. هذه الأخيرة قد تقوم بسحق حتى ما تبقى من هذه الدولة، أو إدخالها في حروب أهلية دائمة**"[1].

حالة أزمة الدولة الوطنية، أدت إلى ميلاد قوى مضادة تنازعها وتتعداها إلى نماذج سياسية تطرح نفسها كبدائل جادة في تمرير قطيعة حاسمة مع المؤسسات والممارسات السابقة، معتمدة على إلتفاف شرائح واسعة من الشعب حول برامجها في تصعيد مطالبها من أجل تسريع حركة التغيير.

ارتفاع حدة المطالب وتعددها لم تقتصر على القوى السياسية الناشئة وإنما انتظمت أيضا على شكل فئوي وحركة جمعوية، أعطت إرهاصات أولية لبداية تكوين مجتمع مدني للدفاع عن مصالحه المادية والمعنوية.

[1] علي الكنز، "**من الإعجاب الدولة إلى اكتشاف الممارسة الاجتماعية**" المستقبل العربي،عدد158، 1992،ص79.

قواعد اللعبة السياسية، تفتح المجال للتعبير الحر عن اهتمامات الرأي العام، وتحدد الوسائل وطبيعة الأهداف التي يجب تلبيتها، فالمجتمع الجزائري بدأ يقترب من نماذج التنظيم الديمقراطي، في تأطير مطالبه المتمثلة أساسا في احترام حرياته وتفتح شخصية إنسانيته للعيش حياة عزيزة كريمة، وبالتالي تفادي اللجوء إلى استعمال أساليب العنف والتخريب لإسماع عدم رضاه وسخطه على الأوضاع.

مسار التغيير والإصلاح السياسي والاقتصادي الشامل، تبنته القوى الفاعلة في المجتمع ومن ورائها فئات اجتماعية ونخب من مختلف التخصصات العلمية للدفع به نحو المزيد من الوضوح والتناسق بين قرارات الدولة وحاجات المجتمع، ومن هنا أخذت الظاهرة الديمقراطية الناشئة ملامح موضوعات ذات دلالات معبرة عن وجود الوشائج الاجتماعية التي تؤلف النظام الاجتماعي ومدى تجاوبها مع البنى الشكلية التي يعمل ضمنها النظام السياسي، باعتبارها مراكز قانونية ووظائف هرمية.

الجدلية الجديدة في هذا المعنى، هي إفرازات حراك اجتماعي حاد تقول على شكل قاعدة اجتماعية أصبحت تحكم علاقة البنية الاجتماعية بالسلوك السياسي بصفة عامة.

وهذه هي طبيعة التفاعل القائم في مجالات العلوم الإنسانية المتداخلة، **فعلم السياسية بدأ بالدولة وكيفية تأثيرها على المجتمع، وعلم الاجتماع السياسي يدرس المجتمع وكيفية تأثيره في الدولة**[1].

فولوج عصر الديمقراطية جاء عن طريق عملية قسرية، ولم يولد بصورة طبيعية، يعد تململ خفي توج بانفجار عنيف ودموي مع أحداث أكتوبر 1988، ناهيك عن المحطات الاحتجاجية التي سبقته، مما يفسر أن الدولة لم تستطيع استمداد مشروعيتها من المجتمع أو الشعب، رغم أنها لم تتوان عن الحديث باسمه وممارسة السلطة باسمه، إنه انفصام خطير بين الطرفين، لذلك فإن تعدد البدائل السياسية والمشاريع الاجتماعية يمكن أن تفلح في ترميم وإصلاح العلاقة بين الطرفين لتجاوز حالة الأزمة المستديمة، نحو بناء دولة الشعب، أي المجتمع هو الذي يصنع الدولة ويطبعها بخصوصياته لا العكس، ولكن كيف يتم ذلك؟ ما هو مضمون هذه البدائل؟ وما هي برامجها؟ ما هي حدودها؟ هل هناك مجتمع مدني مستقل عن الدولة فعلا؟ ما هي مكوناته؟ ما هي مطالبه؟ كيف تتحدد العلاقة بين السياسي، والاجتماعي والثقافي؟ أو بالأحرى هل الجزائر جاهزة لإنجاز تداول على السلطة دون عقبات...؟!

لقد شهدت الحياة السياسية في ظل الانفتاح الديمقراطي، تشكل عدة أحزاب سياسية، ذات اتجاهات مختلفة وبرامج تصل إلى حد التناقض والتنافر، معظم هذه تظهر وكأنها، الجديرة بتبوء مراكز القرار وإدارة دفة الحكم.

[1] صادق الأسود، **علم الاجتماع السياسي أسسه وأبعاده**، كلية العلوم السياسية،العراق،1990،ص53.

الأحزاب قوى تتطلع إلى التغيير، فبغض النظر عن التحديد القانوني للمصطلح فإن الأحزاب **هي قوى سياسية منظمة تضم مواطنين لهم نفس الاتجاه السياسي وذلك لتعبئة الرأي العام حول عدد من الأهداف، والمشاركة في السلطة أو التأثير على ممارستها وتحقيق أهدافها**[1].

المعيار الإيديولوجي والتنظيمي هو المحدد الأساسي في تعريف الحزب ثم الغاية أو الهدف القائم على المصلحة والصراع من أجل الفوز بأكبر حجم ممكن من الدعم والمساعدة من قبل أفراد المجتمع.

الانتماء والانخراط في أية حزب أو تشكيلة، أو حركة، إنما يتوقف على الاستعداد والمزاج بكل شخص، التأطير السياسي للمجتمع ساعد على الإدماج الاجتماعي الذي بدوره يعزز انتشار ثقافة سياسية تبلور توطيد روابط من الثقة بين القمة والقاعدة، خاصة إذا كانت بنية القوى السياسية تستند إلى مشروعية قاعدية ناتجة عن فعالية الحزب وقدرته على تقديم مشاريع عقلانية قابلة للإنجاز ميدانيا.

مؤشر التأييد الشعبي يساعد في نهاية التحليل على تكوين صورة خارجية عن مدى تغلغل الخطاب الحزبي في الوسط الاجتماعي مقارنة بباقي القوى المنافسة في الساحة.

المقاربة السوسيو–سياسية لدراسة الظاهرة الحزبية الناشئة، تقتضي معطيات الخبرة الغربية كمنهجية فنية لفهم ما يدور في الواقع، ليس من أجل فرضها وحمل الواقع وطبعه بما تقدمه من تفاسير وإنما كتجربة تغنينا عن الرجوع إلى بداية التحاليل وتكرارها حول نفس الظاهرة في ظروف مختلفة تماما.

الحزب كبديل سياسي، يتوجه تدريجيا لكسب استقلالية قراره من خلال استقلالية التأطير بحيث يبدي قدرة هامة على تعبئة أنصاره وتقويم سلوك هيئاته القيادية وفرض نوع من الانضباط في ممارسة نشاطاته كما أن استقلالية الحزب التنظيمية تمكنه من الحفاظ على توزيع المهام والصلاحيات بين أجهزته دون تصدع آليات صنع القرار فيه، أي التحول إلى بناء نموذج ديمقراطي مصغر داخل الحزب من أجل توسيع قاعدته الاجتماعية وانتقاء أفضل العناصر لتقوية صفوف المناضلين والمتعاطفين، وهو احتياط تجنيدي يستخدمه في المواعيد الانتخابية لحصد أكبر عدد ممكن من أصوات كتلة الناخبين.

صحيح أن النضال السياسي بواسطة الأحزاب يقود الأفراد إلى الحصول على مناصب مسؤولية بحثا عن الشهرة نحو مستقبل سياسي أفضل لهذا أو لذلك، لكن في المقابل الامتياز المعنوي مهما كانت درجة الشعور به هو في النهاية مورد أساسي في صناعة النخب وإثراء الطاقات البشرية، تحتاجها الدولة لتسيير شؤونها وإدارة مصالحها.

[1] نفس المرجع، ص55.

نسق تحليل الظاهرة في أشد منعطفاتها يثير مسألة التصنيف والتقويم وبالتالي استقراء نجاعة البديل الممكن التحقيق.

هناك عدة تصنيفات للأحزاب، فمنها من يقوم على:

- التركيب الاجتماعي (أحزاب الرأي، الطبقات، الفلاحين، العمال...)
- التركيب العرقي والديني أو حسب الاتجاه السياسي.
- التركيب الجغرافي.

كما أن هناك تصنيف يقوم على أساس النشاط

أحزاب قائمة على الإجماع، وأحزاب قائمة على النزاع

أو بصيغة أخرى كما صنفها "موريس دي فيرجي":

أحزاب الأطر، وأحزاب الجماهير.

أما التصنيف الذي وضعه جان شارلو فيميز بين ثلاثة أنواع:

- أحزاب الأعيان.
- أحزاب المناضلين
- أحزاب الناخبينأو التجمع.

التصنيف الخاص بأحزاب: الأطر والجماهير مبني على أساس المشروعية التي يقوم عليه الحزب في حين جان شارلو، راعي الإيديولوجية وأهداف الحزب وإستراتيجيته، تصنيف انطلق من استجابة النظام الحزبي لحاجيات مناضليه، وقام على فرضية غياب أي رد فعل سلبي من مناضلي الحزب.

مما لاشك فيه أن الواقع الاجتماعي لنمط الحياة السياسية هي التي تحتم الأخذ بهذا التصنيف أو ذاك، فعلى الرغم من وجود نقاط مشتركة بين مختلف هذه التصنيفات فإنها تستعمل في الواقع الخاص في الجزائر بصورة نسبية وغير مطلقة، لأنها تميع نتائج التحليل وتحولها إلى محاكاة عديمة الجدوى في التعامل معها.

النماذج التصنيفية لا تستوعب كافة الأحزاب بسبب الخصائص الاجتماعية والأمزجة السياسية، وطبيعة الأنظمة، وبنية المجتمع المحلي...الخ.

الأحزاب الناشئة في الجزائر، إذا أخذنا بمعيار موريس دي فيرجي فيها من ينظم إلى حزب الأطر ولاسيما تلك الشخصيات التي تزعمت حركات سياسية انبثقت عن الحزب الواحد... وفيها من ينظم إلى حزب الجماهير، كتلك الأحزاب التي ركزت نشاطاتها على خطب الهوية والنضال الإيديولوجي من خلال تعبئة

أوسع عدد ممكن من الجماهير، وجمعت بين النخب وعامة الناس كمنخرطين وناخبين، وبالتالي التمسك بهذا المستوى من التفسير يحجب جزءا هاما من دراسة الظاهرة والمتمثل في الاكتفاء بالنظرة الشكلية دون التركيز على جوهر الموضوع الخاص بطبيعة المشاريع البديلة ومدى تجذر رمزيتها الاجتماعية ودلالاتها السياسية في نظر الأفراد والفئات.

بغض النظر عن الوظائف التنظيمية والتكوينية والإعلامية والأخلاقية، والتمثيلية... التي تتولى القيام بها الأحزاب السياسية فإنها تصيغ إستراتيجيات ووسائل لتحقيق **هدف محدد مسبقا حسب تطلعات الرأي العام لكسب أكبر عدد ممكن من التأييد الانتخابي تجاه المشروع السياسي.**

معطيات الحياة السياسية في غياب شبه تام لأي دراسة عن اتجاهات الرأي العام الوطني، تجعلنا نستعير المقاييس الانتخابية عند محاولة تصنيف البدائل السياسية، بمختلف أحزابها وتياراتها وحركاتها...فمفهوم البديل أشمل وأكثر وتعبيرا عن الأبعاد الحضارية والسياسية والاجتماعية المنطوية تحت عنوانه حتى وإن اختلفت شعاراتها وتمايزت نبرات خطبها...لأنها من زاوية أخرى تبرز كقوة تحاول تعويض هيمنة الدولة لإعادة إنتاج نفس القيم ولكن من منظور مغاير ومحسن وفاعل بل ومقبول جماهيريا، **بواسطة عنصري الزمن والسلطة تنشئ الأحزاب مشروعية جديدة، لكن المشروعية القوية هي تلك التي تلجأ إلى بقايا مشروعية قديمة ومكونة في المجتمع**[1]

التصنيف القائم في الساحة السياسية والإعلامية، مبني على أساس إيديولوجي وسياسي، تمخض عن مختلف المواعيد الانتخابية منذ سنة 1990 إلى الآن، فالقوى السياسية الفاعلة تتشكل ما يلي:

- البديل الوطني.
- البديل الديمقراطي.
- البديل الإسلامي.

وهو تصنيف نسبي، لأن قيم الوطنية، والديمقراطية والإسلام، قيما مشتركة لدى جميع الأحزاب وإنما خطاب حزب ما إذا ما ركز على قيمة من القيم دون سواها ليعتمدها المرجعية الوحيدة يمكن عندئذ إطلاق تلك الصفة عليه كمعيار يدخله ضمن هذه الزمرة أو تلك.

[1] صادق الأسود، مرجع سبق ذكره،ص72.

كما أن هنالك بعض التصنيفات تقوم على أساس إيديولوجي وإلى حدما ديني لتميز بين اتجاهين: الاتجاه الإسلامي والاتجاه العلماني.

الصراع السياسي بين الأحزاب السياسية عرف أقصى مستوياته، وهيأ ظروف اللاإستقرار، وقلص من إمكانية توفير الشروط الأساسية لإحداث الانتقال الديمقراطي، وقد لعبت قوى النظام السياسي العلنية والخفية دور الحاكم والمدير لطبيعة الصراع من خلال محاولتها الهيمنة على قواعد اللعبة السياسية وتجنيد بعض فعاليات المعارضة ضد بعضها البعض، بهدف القوى ذات التمثيل الواسع في المجتمع ودفعها لتجاوز الدستور وارتكاب أخطاء واستغلالها سياسيا[1].

التوتر الاجتماعي المستعرض في الشوارع وضعف المؤسسات السياسية وتأزم العلاقة بين الأحزاب وممثلي الدولة، أنتج تخوفا متزايدا حول ماهية التداول على السلطة وإزاحة القوى التقليدية القائمة على الاحتكار والإقصاء، حساسية الظروف دفعت إلى تقوية الشعور بسلوك ممارسات احتكارية لدى الأحزاب على نفس خطى ممثلي الدولة إذا ما بلغت مراكز صنع القرار.

مما يستوجب ضرورة وضع قواعد للتداول على السلطة، "**الذي يفترض فيه دمج ضمن نفس الميكانيزم السياسي، شرطين ضروريين لتحقيق التوازن والرقي: استمرارية المؤسسات والنظام السياسي، وتجديد النخب الحاكمة والسياسات العمومية**"[2]

أي أن تكون قواعد اللعبة السياسية محترمة من جميع الأطراف، **في ظل تعدد الأحزاب، والسير المنظم لانتخابات الحرة، وحكومة الأغلبية مع احترام المعارضة**[3].

إنه نوع من الإجماع السياسي، يؤدي في نهاية التقيد بشروطه إلى صيانة وحماية مبدأ التداول السلمي على السلطة بناءا على نتائج العملية الانتخابية التي يحكم فيها الشعب من خلال الاختيار بين العديد من البدائل المتاحة أمامه.

ما يمكن ملاحظته، هو أن البدائل السياسية تشكلت على آثار مكونات الحركة الوطنية، من حيث مشروعية الخطاب السياسي، وإعادة صياغة الدلالات التاريخية للدولة الجزائرية: أمة ومجتمعا عبر نظرة جديدة لمشاريع النضال وتوظيف كثيف لرمزيتها لاحتلال الحقل السياسي الوطني مع تشديد كل طرف على أنه الوريث الشرعي وبدون منازع لميراث الحركة الوطنية، لكن غالبا ما يتم ذلك بنبرة شعبوية وانتقائية.

[1] خير مثال على ذلك ندوة الحكومة والأحزاب في جويلية 1991.

[2] Jean Louis Quermonne**, L'Alternance au pouvoir, que sais-je?** PUF,paris, 1995,p05.

[3] Ibid, p11.

إن التعمق في أسباب حالة الاختلال العامة التي رأيناها ونراها في مجتمعنا، تجعلنا نستنتج أن حالة الاضطراب والقلق الجماعي والمعارضة العنيفة والمسلحة وحالات الانفلات الأمني، والتمزقات التي اجتاحت المتجمع الجزائري، ليست بعيدة بأي حال من الأحوال عن قضايا الشرعية والتفاوت الاقتصادي والاجتماعي، وعدم السماح بالمشاركة الفعلية لأفراد المجتمع، وهذا ما يجعلنا نطرح مسألة شرعية الدولة في حد ذاتها، إلى جانب عدم تمكن هذه الأخيرة من حل أزمة المشاركة التي عانت ولا تزال تعاني منها، وظهور مؤسسات المتجمع المدني بمظهر الضعيف الذي ينتظر أن يحدث أمرا يغير الموقف القائم.

المطلب الثاني: أزمة الشرعية وخنق المبادرات الحرة

إن الأزمة السياسية التي عاشتها الدولة الجزائرية ابتداء من سنة 1988 "تعتبر فترة خلل وظيفي أحدثت قطيعة في التوازنات الطبيعية للنسق السياسي والتي كانت تعمل بطريقة متناغمة ومضبوطة داخليا"[1]، على الأقل حتى بداية فترة التحول. أي أن الأزمة السياسية عبارة عن ذلك الصراع الذي يحدث غالبا بين الأحزاب السياسية من أجل الاستحواذ على السلطة أو بين السلطة السياسية ومختلف التنظيمات المكونة للمجتمع عندما تعجز آليات تسوية الصراعات الاجتماعية عن تحقيق التوازن الاجتماعي مما يصيب النظام وقياداته وأيديولوجيته بأزمة شرعية حادة، ومما يؤدي إلى عدم الاستقرار، وعدم التكامل السياسي والاجتماعي وغياب العقلانية في اتخاذ القرارات السياسية، وهي خصائص تتضمن بدورها عناصر تفصيلية أخرى مثل الانفصال بين الحاكم والمحكومين (أزمة الشرعية)، والاستناد إلى الأساس التقليدي في السلطة السياسية كمصدر للشرعية، وانعدام المؤسسية السياسية وغياب الاتفاق حول هوية المجتمع وضعف الولاء للدولة والمجتمع.

فالشرعية تعني قبول الأغلبية العظمى من المحكومين لحق الحاكم في أن يحكم وأن يمارس السلطة بما في ذلك استخدام القوة.

والمقابل الاصطلاحي لمفهوم الشرعية في الأدبيات الإسلامية هو مفهوم البيعة حيث يقول "بن خلدون" :أعلم أن البيعة هي العهد على الطاعة كأن المبايع يعاهد أميره على أن يسلم له النظر في أمر نفسه وأمور المسلمين لا ينازعه في شيء من ذلك ويطيعه فيما يكلفه من الأمر..."[2].

وتعتبر كتابات عالم الاجتماع الألماني "ماكس فيبر"(Max Weber)، هي المرجع الرئيسي في الفكر الغربي، حول موضوعي الشرعية والسلطة، حيث يرى هذا الأخير أن النظام الحاكم يكون شرعيا عند الحد

[1] Nicos Poulantzas**, La crise de l'Etat** , P.U.F, 1iere edition,paris, 1976, PP(20-23).

[2] أبو زيد عبد الرحمن بن خلدون، **مقدمة بن خلدون**،دار القلم، بيروت،1981، ص209.

الذي يشعر معه مواطنوه أن ذلك النظام صالح ويستحق التأييد والطاعة (الحالة التي عاشتها الجزائر حتى بداية عهد التحول الديمقراطي تقريبا).

كما يرى "روبرات ماك ايفر"(Robert Macever)، أن الشرعية تتحقق حينما يكون إدراك النخبة لنفسه وإدراك الجماهير لها متطابقين في اتساق عام مع القيم والمصالح الأساسية للمتجمع، وبما يحفظ للمجتمع تماسكه[1].

وقد اقتراح "فيبر" أن الشرعية يمكن أن تستمد من واحد أوأكثر من مصادر ثلاثة هي: "التقاليد والزعامة والعقلانية القانونية".

أما "أحمد بهاء الدين" فيرى أن الشرعية هي معيار مستمد من نظرة الرعية إلى السلطة وليست مستمدة من طريقة وجود السلطة، ...والسلطة لا تكون شرعية إذا اعتمت على القوة فقط، إنما تكون شرعية إذا كان لها لدى الناس قوة نفوذ لا نفوذ قوة[2]، بمعنى أنه يجب أن يكون هنا تكامل في الأدوار بين الدولة وبقية تنظيمات المتجمع المدني دون أن يكون هناك اختراق لهذه الأخيرة والضغط عليها من قبل السلطة الحاكمة.

أما فيما يتعلق أزمة الشرعية، فهي تعني تقبل المواطنين المحكومين لنظام سياسي–أو نخبه حاكمة– باعتباره غير شرعي أو لا يتمتع بسند أوأساس يخلوه الحكم واتخاذ القرارات.

لذا فتكريس وبناء الشرعية يقتضي توفر وسائل تتمثل في الكفاءة أو الفعالية في إدارة شؤون المتجمع وفي تحقيق أهدافه. فهذا من شأنه توفير قدار من الاستقرار السياسي والاجتماعي والشرعية بدورها توفر حدا أدنى من هذا الاستقرار، وكلاهما يؤثر ويتأثر بالآخر إما إيجابيا أو سلبا، أي أنهما متغيرين يحكمان مستوى الاستقرار في المجتمع: الشرعية والفعالية. فقد يوجد نظام حكم يتمتع بقدر عال من الفعالية ولكن عدم شرعيته تؤدي إلى عدم الاستقرار. ومن هنا يمكن ربط عاملي الشرعية والفعالية بدرجاتهما المختلفة، فالحالة المثلى هي حينما يكون النظام حائزا على درجة عالية من الشرعية ومتمتعا بدرجة عالية من الفعالية، والحالة الأكثر سواءا، حينما يكون النظام بلا شرعية وبلا كفاءة مجتمعية تتخللها حالات انتقالية من الأولى إلى الثانية أو العكس[3].

---

[1] سعد الدين إبراهيم (وآخرون)، **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت: 1984، ص ص404-405.

[2] أحمد بهاء الدين، **شرعية السلطة في العالم العربي**، دار الشروق، بيروت،1985،ص16..

[3] نفس المرجع،ص405.

وفي العديد من المناسبات ظهرت الدولة الجزائرية فعالة وقوية، لكن ذلك بحكم أنها تحتكر سلطة التشريع والتنفيذ، وإصدار القرارات واتخاذ الإجراءات الأمنية، بالإضافة إلى وجود جهاز أمني قوي وحديث في خدمتها وعلى الرغم من ذلك، فإن قدرتها على تنفيذ القرارات والسياسات محدودة، باستثناء المجال الأمني الذي لا يمن للنخبة المسيطرة على جهاز الدولة أن تتهاون فيه. لأنها دولة ضعيفة في مجال الإنجاز الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بالمعنى الايجابي. (تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي عن طريق العمل البناء عوض الاعتماد على الثروات الزائلة التي لا تسمح بازدهار اقتصادي واجتماعي،وتكريس أسس ومعايير الديمقراطية الحقيقة)، ففي سبيل البناء القومي تم تجاوز المتجمع الجزائري في جوهره واحتياجاته ومسيرته المتطورة، بالتالي، ففي العديد من الحالات لم تعد أزمة الشرعية قاصرة على النظام السياسي فقط، بل امتدت لتصيب الدولة ذاتها ككيان سياسي(وهذا الأمر خطير، إن لم يتم تداركه بسرعة)، ومرد ذلك إلى أن الدولة لم تتأسس ككيان له استقلالية عن شخص الحاكم- دولة لا تزول بزوال الرجال-، أو عن النظام السياسي الذي يمارس سلطة الدولة، بل هي أصبحت أداة في يد الحاكم لإحكام قبضته على المجتمع، وبذلك عرفت الجزائر دولة-الرئيس، كما أن الدولة لم تتطور باعتبارها تعبيرا عن مجتمع معين له قيم وأهدافه وطموحاته[1].

فبقدر ما تم التعبير عن تلك الطموحات، استطاعت الدولة أن تدعم من شرعية وجودها كإطار سياسي للمجتمع، لكن الذي حدث في الجزائر، هو أن فئات محدودة استطاعت من خلال سيطرتها المباشرة على بعض أجهزة ومؤسسات الدولة (أهمها)، أن تستغلها لتحقيق مصالح ضيقة لا تتطابق مع القيم والمصالح العليا للمجتمع.

بالإضافة إلى ذلك، أن الدولة لم تأسس باعتبارها دولة المؤسسات والقانون الذي يعلو الحاكم قبل المحكوم،إذ أن القوانين في كثير من الأحيان تأتي للتعبير عن أرادة الحكام،لذا فهم يتمتعون بسلطات فعلية أكبر من تلك التي تتيحها لهم الأطر القانونية التي يعملون في ظلها، بل إنه في بعض الحالات لا توجد أطر قانونية أصلا.

يضاف إلى ذلك كله، العمل بحالة الطوارئ أو القوانين الاستثنائية منذ عشريتين تقريبا، وما تربت على ذلك من توسع سلطات الحاكم وتقليص القيود القانونية المفروضة عليه، وزيادة هذه القيود على مختلف الأحزاب السياسية والتنظيمات المشكلة للمجتمع المدني، وإفراغ الحياة السياسية من كل نشاط حقيقي.

[1] حسنين توفيق إبراهيم،"**بناء المجتمع المدني**"، في(سعيد بن سعيد العلوي، المجتمع المدني في الوطن العربي)،ندوة مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت، 2001،ص692.

إن استعمال كلمة مجتمع مدني كمفهوم معياري (أي ما يجب أن يكون)، وليس كمفهوم إجرائي (أي ما هو كائن)، يفضل استعمال مقاربة تقنية أكثر –التي تريد أن تكون غير سياسية (Apolitique)–، لترسيخ المجتمع المدني[1].

فضمن الإطار الليبرالي العام الذي يدعو إلى ضعف الدولة، نجد المجتمع المدني الأمثل يحقق وظائف الصالح العام ويعوض ويكمل نقائص واختلالات السوق، في حين يجب على الفاعلين أن ينشطوا بأكثر استقلالية عن السياسي، في هذا المسعى حقيقة، فإن تأسيس المتجمع المدني استنفذ شرعيته ضد السياسي أو ضد الدولة.

لقد بينا فيما يتعلق أن المتجمع المدني ينشأ بالمقابل أو بالموازاة مع المجتمع السياسي، سواء تعلق الأمر بتجذيره وتقوية المسار الديمقراطي، أو بتعويض النقض الذي تتسبب فيه الدولة بعد انسحابها من الحياة الاجتماعية والاقتصادية أو فرض معارضة أو مشاركة في اتخاذ القرار.

لكن ما نلاحظه في الوضع الجزائري أن التحول الديمقراطي لم يمسح ببروز مجتمع مدني قادر على أن يقوم محل الدولة في الميادين التي انسحبت منها، لأنها لا تزال تمارس الوصاية والأبوية عليه، بالإضافة إلى أن تأسيسه لم يكن نابع من ثقافة سياسية تخص المجتمع الجزائري.

فنجد قيام المدارس الخاصة أو التنظيمات الطوعية أو حتى الاستثمارات الاقتصادية التي من شأنها أن تسمح بفرض الحرية والنشاط الفعال لتنظيمات المجتمع المدني، مكبلة بقوانين تجعلنا غير قادرة على تأدية الدور المنوط بها فعلا.

فالتفكير في تحرير المجتمع المدني، يجب أن يرتبط بالتفكير في دور الدولة مع الأخذ في الحسبان الحقائق السياسية والاجتماعية والمحلية وهذا غير متأتي في المستقبل القريب.

إن قلب عملية بناء الحكم الراشد الديمقراطي، وحل أزمة الشرعية، يكمن دون شك في خلق وتدعيم ميكانيزمات تمسح بمشاركة ووساطة المجتمع المدني في المجال السياسي[2].

[1] Jeanne Planche, **Sociéte Civile**., Edition Charles Léopold Mayer,paris,2007,P140.

المطلب الثالث: البنية الثقافية وتراجع إسهامات النخب

إن وجود مجتمع مدني هو أولا وقبل كل شيء ثقافة، أي بنية: نفسية وردود أفعال تؤول على أساسها الأحداث التي تطرأ فنقيمها وفقها.

إن المجتمع المدني في بلادنا، هو مسألة نخبة ولم ينتشر بعد ولم يعم الوعي الذي يجعل المجتمع المدني واقعا جماعيا. فلا يزال الوعي الجماعي تحت تأثير أدبيات سياسية هيمنت طوال فترة من الزمن وربطت شرعية الدولة بالسيطرة والقوة.

والسبب الذي يجعل من المجتمع المدني نخبويا، يعود في حقيقة الأمر إلى طبيعة هذه النخبة في حد ذاتها، حيث أن العقود الثلاثة الأولى لما بعد الاستقلال، شهدت انطلاق للفئة المسيطرة على وسط النخبة من داخل الوسط السياسي، حيث يضطلع هذا الأخير بتشكيل النخب لبقية الأوساط الأخرى، كالأوساط الاقتصادية والثقافية والعلمية والفنية، وتجدر الإشارة إلى أن المشاركة في الحركة الوطنية وحرب التحرير شكلت رأس مال النخبة المسيطرة على الأقل حتى عام 1989 (المشروعية الثورية).

ولم يكن الطريق السياسي العسكري، هو أقصر الطرق فحسب لاختراق وسط النخبة، بل كان أيضا يستند على أشكال من الشرعية تتسم بفاعلية خاصة[1].

فالشخصيات التي سلكت هذا الطريق السياسي العسكري من أجل دخول وسط النخبة، كانت تحظى برصيد سياسي هائل وبقدر كبير من العلاقات الاجتماعية، رغم تواضع رصيدها من التعليم. إلا أن وسط النخبة هذا كانت تتجاذبه صراعات، ويتفق معظم الدارسون أن أهم مسألة مثارة بهذا الصدد هي مسألة اللغة ، إذ في الوقت الذي يؤكد فيه بعض الباحثين أن المجتمع الجزائري هو مجتمع عربي مسلم، وعليه تصبح رسمية اللغة العربية وقطريتها مسألة محسومة، وأن بقيت اللغات إما محلية، جهوية أو أجنبية، يؤكد آخرون بأن الجزائر ثلاثية اللغة: عربية، أمازيغية–فرنسية.

[1] مصطفى حداب، **بنية النخب في الجزائر** (ترجمة : باتسي جمال الدين)،في:(أحمد زايد وعروس الزبير، النخب)، حالة الجزائر ومصر ، مركز البحوث العربية والإفريقية/ الجزائر CREAD، مكتبة مدبولي، 2005 ، ص ص22-23.

وللتعبير عن هذا الواقع المتناقض نورد جدولا يوضح الطابع الأيديولوجي للنزاع حول اللغة[1].

جدول 4 :الطابع الايديولجي للنزاع حول اللغة 1

المعربون في مخيلة الآخر	الآخر في مخيلة المعربين
شعبويون –أصوليون،متخلفون،عروبيون–إسلاميون، برجوازيون، ظلاميون، أعوان الدكتاتورية، مرتزقة	بربريون، ماركسيون، مضادون للوحدة الوطنية، فرنكفونيون، محبو الفرنسية، الخونة والخونة الجدد

وهذا ما يدل على الإقصاء باسم الفكر والوطنية والحداثة، وهو ما سينعكس بطريقة سلبية على المجتمع المدني بصفة خاصة، وعلى المجتمع بشكل عام، حيث تزيد هذه العوامل من التشتت والفرقة بين أبناء الوطن الواحد.

فإذا كان هذا حال الطبقة المثقفة أو النخبة، فما بال الطبقة الدنيا التي تنتشر نسبة الأمية فيها بدرجة كبيرة، وتقطن الأرياف والامتدادات الطرفية للمدن الكبرى؟

ولقد حاولت التشكيلات الاجتماعية العمرانية (وهي ما نسميها بالنخب)، العمل على الإزاحة الكاملة لمنظومة القيم والعادات والتقاليد والأخلاقيات والمعتقدات (الدينية والمذهبية...)، كما حاولت المدن المحيطة على صغر حجمها بالمقابل، أن تتوسع لتصبح مراكز تستقطب استثمارات أجنبية أو أن تكون أسواقا واسعة حتى تضاهي المدن الكبرى.

وهكذا فقد نشأت عدة مدن وتوسعت أكثر في مرحلة الأزمة الأمنية، لكن دون أن تحمل ثقافة المدينة الحقة، فقد تحسب على المدن إلا أنها في الحقيقة–مدينة الريف– وذلك بسبب عدم تغير نمط العلاقات الاجتماعية السائدة فعلا في إطار هذه المدن الناشئة[2].

على الرغم من أن هناك تحولات ترافقت وصيرورة قوى التحديث، إلا أن ذلك لم يحدث قطيعة بالنسبة لاستمرار الذهنيات والثقافات والامتدادات غير المدنية. لذلك يلاحظ مثلا التباين الواضح تجاه المسألة الأمنية، إذا ما تم فحص التركيبة النوعية للسكان (الجنس: ذكر أو أنثى)، إذ يلاحظ ارتفاع الأمية في أوساط النساء ،والذي سينعكس سلبا على مسألة مشاركة المرأة وتمثيلها بشكل أعمق– مقارنة بتمثلاتها لدى الرجال.

[1] إسماعيل قيرة وآخرون، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002، ص187.

[2] Marc Cote**, Nouvelle Territorialité en Algerie.** In: (Ahmed Mahiou et Jean-Robert Henry, Ou va l'Algerie? Paris: Edition Khartala/ Aix en Provence: IREMAM, 2001), P268.

من هنا إذا ما انطلقنا من فكرة "القدرة على القراءة والكتابة فقط"، فإنها بذاتها لا تدل في أغلب الأحيان على تغير نمط التفكير أو في الترابط الاجتماعي وأسسه وباتجاهات جديدة ومغايرة لتلك التقليدية.

وبما أن الأمر هو على هذا النحو، فإن الإزاحة الجذرية الكاملة أو شبه الكاملة لتلك المنظومة القيمية والعقيدية بكل أبعادها على مستوى العلاقات الاجتماعية سواء "الريف" أو "المدينة"، خاصة وأن الأخيرة متداخلة مع الأولى وليست منفصلة عنها، تبدو مسألة يصعب تحقيقها، إن لم تكن مستعجلة بالفعل. تلك الاستحالة والصعوبة ترتبطان بحقيقة أن المكونات والمعايير ومنظومات القيم التي تسود العلاقات الاجتماعية للتشكيلات المختلفة سواء في "المدينة" أو "الريف"، تبدو متشابهة إلى حد كبير وغير قابلة للتفكيك.

فالمدن الجزائرية في واقعها الحالي "مدن متريفة"، وأواصر الرحم والتواصل على أسس القرابة والأخوة والصداقة والارتباطات الدينية، لا تزال حاكمة، وإن كانت بدرجة أقوى في الأرياف[1].

وبما أن المجتمع الجزائري بمدنه وأريافه مجتمع متدين ومسلم بشكل عام، ومتأثر بتلك العقيدة. ولعله من المفارقات أنه ومع قوى الحداثة والتحديث وصيرورته وقواه، فإن هناك معركتين مزدوجتين في الواقع، الأولى بين الدولة التسلطية والمجتمع المدني البازغ بمختلف توجهاته وأيديولوجياته، والثانية داخل المجتمع المدني ذاته، بين التيار العلماني الديمقراطي على تنوع اتجاهاته، وبين التيار الإسلامي السلفي، الذي ظهر على الساحة السياسية أكثر تنظيما، وأعمق فاعلية في مجال الاتصال بالجماهير وقدرته على تعبئتها[2]. وهذا الملاحظ على الأقل في فترة ظهور ونمو المجتمع المدني بين 1989-1992.

المطلب الرابع: الجماعات الإسلامية والمجتمع المدني

إن ظاهرة التهميش تعتبر حجر الزاوية في إسقاط صفة المواطن، والحديث عن ظاهرة التهميش هذه يقترن بعملية الهجرة من الريف إلى المناطق الحضرية والمدن وتكوين ما يسمى بظاهرة "الفقر الحضري"، حيث يتزايد الإحساس بالتفاوت الاجتماعي. وقد تواصل هذا النمط من الهجرة طوال فترة بناء الدولة بعد الاستقلال.

وتأخذ قضية التهميش الآن أبعادا جديدة، وبخاصة مع اتساعها لتشمل فئات اجتماعية عديدة من المتعلمين وغيرهم من أبناء الفئات الدنيا والوسطى، وهي ظاهرة لها أثرها المباشر في المناخ السياسي القائم. وترى بعض الدراسات أن عمليات تهميش فئات اجتماعية واسعة في مجتمعات العالم الثالث تأتي

[1] متروك الفالح، **المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية،ط1، بيروت،2002، ص ص138-139

[2] John. P.Entelis**, Déni de démocratie: l'Etat et la société civile en Algerie**, Op.cit, P66.

تحت تأثير الليبرالية الاقتصادية المفروضة من قبل صندوق النقد الدولي، هذا ما يؤدي في التحليل النهائي إلى بروز الأيديولوجيات المعادية للديمقراطية، "فالعرقية والقبلية والأصولية الدينية ظواهر تتزامن على المستوى السياسي والثقافي مع مخططات إعادة الهيكلة المفروضة على بلدنا[1].

فمع تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي والتحول إلى الاقتصاد الحر، تصاعدت موجات الإضراب والاحتجاج وارتفعت مؤشرات العنف لدى الشباب وهي الأكثر تضررا من هذه السياسة، إذ لم يكن تواز على الصعيد السياسي مع ذلك. فلم يكن هناك المزيد من التحول الديمقراطي الحقيقي، ومن هنا نشأة التوترات التي تعتري عملية التحول الديمقراطي والمؤسسات والتنظيمات التي يقع على عاتقها عبء هذا التحول، وهي تنظيمات المجتمع المدني.

والذي ميز المجتمع في فترتي الثمانينات والتسعينيات كونه ساحة لتصارع ثلاث قوى رئيسية هي: التيار الإسلامي، والثانية هي التنظيمات اليسارية والليبرالية، ثم أخير النظام السياسي والذي يعتمد كثيرا على آليات الهيمنة والقمع المادي في حفظ ما يتأسس له من نفوذ في إطار مؤسسات هذا المجتمع[2]. واستخدام الدين من أجل تحريض وإثارة السخط من قبل القوى المعارضة، التي جاهدت وتجاهد من أجل الوصول إلى الحكم، والقوى التي ترغب في الإصلاح خاصة في أزمنة انحلال المجتمع والأزمات الاقتصادية وفقدان الإرادة الوطنية تجاه القوى الخارجية، وغياب الحريات المدنية.

ومما يجب التنبيه إليه، هو أن استعمال الدين كأداة تحريض لا يمكن فصله عن السياق التاريخي والاجتماعي وعن مصالح وحاجات ومواقع الطبقات الوسطى، التي تزدهر ضمنها مثل هذه الحركات، وضمن الطبقات الشعبية المكافحة للتغلب على الأزمات الحادة التي تعانيها لزمن طويل.

وليس مصادفة أن الجماعات الدينية تعمل في الأوساط الشعبية وتستمد الكثير من الدعم من شرائح التجار الصغار والمتوسطي الحال والحرفيين والطلبة المهددين بالبطالة والمهنيين والمثقفين الذين لم تستقر أحوالهم الاقتصادية والسياسية وانكشاف ضعف أو إخفاق الطبقات الحاكمة (في سبيل بناء القومي والتنمية) وعدم تمكن الحركات المختلفة من قيادة القوى الشعبية لتميزها بالطابع النخبوي وعدم قدرتها على الانغماس في مشاكل الطبقات الدنيا ومحاولة إخراجها من حالة العجز واليأس، مع تزايد الفروق الطبقية، ورسوخ التبعية السياسية والاقتصادية للغرب وحتى الثقافية، وتهدم القيم التقليدية من دون أن تحل محلها

[1] يسري مصطفى،"**دور المجتمع المدني في ظل التكيف الهيكلي**"،في: (محمود عبد الفضيل (وآخرون)، المجتمع والدولة في الوطن العربي في ظل السياسات الرأسمالية الجديدة، مكتبة مدبولي، القاهرة،1996)،ص160.

[2] أحمد حسين حسن، **الجماعات السياسية الإسلامية والمجتمع المدني: دراسة في إستراتيجية بناء النفوذ السياسي والاجتماعي والفكري**. الدار الثقافية للنشر، ط1، القاهرة،2000، ص159.

قيم جديدة فعالة، والهجرة الواسعة من الريف إلى المدن، وانتشار الفساد بانحلال العلاقة بين الوسائل والأهداف[1].

ولا يقتصر التحريض على العداء ضد الأنظمة والسلطات السياسية القائمة، بل يشمل أيضا، وربما بشكل خاص، تكفير أي تفسير ديني مخالف لتفسيرات الحركات والجماعات الدينية، ولذلك لا يقتصر التهجم على الفكر العلماني، بتكفير بعض رموزه وتحليل سفك دمائها، بل كثيرا ما شمل ويشمل التحريض مسائل فرعية تحول النظر عن القضايا الرئيسية من اجتماعية واقتصادية، كقضية الفقر وتزايد الفجوات بين الطبقات– من هذه المسائل الفرعية فرض الزي الإسلامي على المرأة، والتحاء الرجل ولباسه الخاص...

وكثيرا ما حاولت وتحاول هذه الجماعات عرقلة التغيير والتحديث بتشديدها على مفهوم حرفي للأصالة والموروث، مغلقة الأبواب على احتمالات الاستفادة من تجارب الشعوب والحضارات الأخرى، بحجة أن المفاهيم الجديدة كالديمقراطية والتعددية والعلمنة والمجتمع المدني هي مفاهيم مستوردة وغريبة.

إن الجزائر عانت من تطرف الحركات الإسلامية، ولقد شكلت المناطق الريفية و"أحزمة البؤس"، ومدن الصفيح، القاعدة الاجتماعية الأساسية لتنظيمات وحركات الاحتجاج والعنف السياسي. ولقد تزايدت وقائع العنف السياسي المادي والرمزي في الجزائر بمجرد إلغاء نتائج الدور الأول للانتخابات التشريعية في جانفي 1992، وإقرار توقيف المسار الديمقراطي وتجميد العمل بالدستور وشل الحركية السياسية وإعلان حالة الطوارئ، مما أدى إلى تفاقم الأوضاع وزيادة المشاكل بما يهدد استقرار الكيان الوطني السياسي والاجتماعي، وقد شارك الجميع سلطة ومعارضة في مسؤولية الوصول إلى هذه الحالة.

فمن ناحية جماعات المعارضة الإسلامية، فنجد أن مبررات التزايد على الإقدام على ممارسة العنف قد تعددت، فمن ناحية أولى نجد بعضا من هذه الجماعات يبرر إقدامه على العنف بدعوى الدفاع عن النفس في مواجهة جبروت الحاكم وبطش السلطة، إلا أنه من ناحية ثانية يتبين أن العنف ليس أسلوبا وظيفيا تلجأ إليه هذه الجماعات على مقتضى الجبر والاضطرار، بل هو من صميم عقيدتها السياسية واختيار يرقى إلى مرتبة الفريضة، أي الجهاد كعقيدة سياسية، وليس مجرد إجراء مؤقت تدعو إليه الحاجة. وما يزيد من خطورة هذه الصياغة ، أنها توسع أهدافها ومجالها الجغرافي على نحو يهدد بحالة إغراق شاملة، وفي إطار هذه الجماعات، بضرورة تهيئة الظروف أو الشروط التي تمكنها من الانقضاض على النظام وإسقاطه وإقامة "الدولة الإسلامية"، فإن عنف الجماعات التي تميل للتطرف تستهدف وتركز على أجهزة

[1] حليم بركات ، **المجتمع العربي في القرن العشرين**، بحث في تغير الأحوال والعلاقات ،ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص497.

الدولة: الأمن–الجيش، وهي في ذلك إنما تتخذ السلطة موضوعا مباشرا لها بهدف إنهاكها وتقويض تماسكها واستنزاف قدراتها.

وفي مرحلة ثانية، فإن عنف هذه الجماعات يستهدف ضرب الاقتصاد ومؤسسات السيادة وأجهزة الدولة. ويرتبط ذلك في وعي هذه الجماعات باعتقاد مفاده أنه لا مجال للفصل بين السلطة والنظام السياسي، وبين الدولة، بل إن بعضها يذهب إلى أن العلة في الدولة، فالدولة الفاسدة هي التي نظمت النظام الفاسد، ولا يكفي استئصال السلطة القائمة، بل ينبغي تدمير الدولة واستبدالها بأخرى[1].

هناك من يميز بين نوعين من هذه الجماعات، باعتبار أن هناك فريقا يكتفي بتكفير الدولة دون المجتمع "كالجيش الإسلامي للإنقاذ"، الجناح العسكري للجبهة الإسلامية للإنقاذ المحلة، والفريق الثاني يكفر الدولة والمجتمع على السواء مثل "الجماعة الإسلامية المسلحة". فكلاهما في الحقيقة يجعل الاجتماع المدني عرضة للقصاص اليومي باسم "قيم عليا" تحتكر هذه الجماعات النطق بها وحدها دون سواها. والمشكلة في هذا النوع من "الإرهاب الاجتماعي"، هو أنه يمس شرائح عريضة من المجتمع ويتجاوز كل الحدود لهدر حق المواطنة، وحق الحياة. وذلك من خلال التكفير والإفتاء بهدر وبسفك الدماء[2]، وهو ما دلت عليه المجازر المتعددة التي قامت بها هذه الجماعات في عديد من مناطق الوطن أبرزها مذابح "الرايس وبن طلحة"، ناهيك عن السيارات المفخخة.

أما السلطة، فقد أخفقت إلى حد ما في معالجة حالات الاحتقان الاجتماعي، ويرجع ذلك بصورة أساسية إلى أن إستراتيجية النظام قامت على مبدأ الاستئصال والإبعاد ورفض الحوار البناء مع القوى المعارضة في المرحلة الأولى، والتي دامت قرابة العشرية. وهناك جوانب مساعدة ركزت عليها السلطة في تطبيق هذه الإستراتيجية، من هذه العوامل: الدعم الذي تحصل عليه من الجهات الأجنبية والولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر لتنفيذ مخطط "استئصال الإرهاب الإسلامي"، وتتنوع المساعدة بين المعونات المادية والمعلومات والأسلحة والتغطيات السياسية والإعلامية. من هذه العوامل أيضا الإيمان بأن مواجهة عنف المعارضة الإسلامية لا يكون إلا بأقصى صور العنف الرسمي. أما العامل الثالث فيتمثل في عسكرة السلطة والاعتماد على نشاط أجهزة الأمن في المقام الأول.

[1] عبد الإله بلقزيز، "**العنف السياسي في الوطن العربي**"، المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 207، ماي 1996، ص ص (74-75).

[2] هالة مصطفى، **النظام السياسي والمعارضة الإسلامية في مصر**، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية، القاهرة،1996، ص83.

إن السلطة تركت أمر التعامل مع جماعات المعارضة في البداية للضباط ورجال الأمن والمخابرات واستبعدت دور أهل السياسة والفكر ومراكز البحث العلمي، وحتى في حالة القبول جزئيا بمبدأ الحوار، فإن ذلك يتم في غرف مغلقة، ومن ثم فإنه لا يتم أبدا التوصل إلى الأسباب الحقيقية لممارسة العنف لتستمر الحلقة المفرغة من دون أمل في حل المشاكل حلا جذريا[1].

لقد اتخذت الجزائر منذ بداية الألفية الثالثة إستراتيجيات مختلفة لمعالجة عنف الجماعات الإسلامية المسلحة من بينها قانوني الوئام المدني والمصالحة الوطنية، لكنها لم تستطع لغاية اليوم القضاء كليا على جماعات العنف السياسي، وهذا ما يطرح فكرة انتكاسة المجتمع المدني، أمام زيادة التهميش وعدد البطالين من حملة الشهادات العليا، وتوجه الشرائح المحرومة إلى البحث عن التغيير الجذري والذي لن يكون سلميا بطبيعة الحال، وخاصة وأن هذه الفئات تفتقر إلى الحد الأدنى من مستويات الحماية الاجتماعية، مما يجعلها "قنابل موقوتة" قابلة للانفجار وتحكيم السلم المدني.

فوضعية الفقر الشديد أو الفقرنة التي تعانيها قطاعات واسعة من المجتمع الجزائري، والتفاوتات الاجتماعية الحادة وتدهور مستويات المعيشة وما يفرزه كل ذلك من وضعية الحرمان النسبي وعدم إشباع وتلبية الحاجات الأساسية وغياب وضعف مستوى الخدمات الاجتماعية، وارتفاع الأسعار، وخفض الدعم عن معظم الخدمات ورفعه عن بعضها الآخر، وتفشي ظاهرة البطالة خصوصا بين شباب خريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني، تلك الحالة تزداد تفاقما مع المضي سريعا في تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي (انفتاح السوق مع وجود أزمة للنظام الرأسمالي في حد ذاته).

وأنه مع محاولات النظام السياسي لعزل القوى السياسية والحزبية وتضييق الخناق على مؤسسات المجتمع المدني بفرض قيود قانونية، وتقليص مساحة الحرية المتاحة، فضلا عن ضعف واهتراء قنوات المشاركة والعمل السياسيين وانسدادهما في معظم الأحيان، وقصور دور الأحزاب السياسية التي تقف فاعليتها عند حد برامجها المعلنة وصحفها المصادرة، ومع انتشار الفساد السياسي–الاقتصادي، فإن كل هذه الظروف، وغيرها، تولد التربة الخصبة وتهيا الفرص لأصحاب المشروعات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية البديلة، لأن يتقدموا ويضعوا أيديهم محل أيدي الدولة التي رفعتها تدريجيا عن المجالات الخدمية والتنموية التي تعتمد عليها الجماهير الشعبية بصورة أساسية.

[1] ثناء فؤاد، **الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي**: علاقات التفاعل والصراع،ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص439.

ففي ظل أوضاع اقتصادية ومعيشية هذه حالها، وفي ظل تزايد المعاناة الجماهيرية وتفاقمها، يصبح من السهولة بما كان استغلال الغضبة الاجتماعية الجماهيرية وتوظيف أكثر هذه الشرائح هشاشة وتضررا وخاصة الفئات العمرية الشابة منها، واستقطابها في ظل تنظيمات وجماعات سياسية وإيديولوجية منأوئة.

وبهذا يصبح المجتمع المدني عرضة لتصارع قوى مختلفة، تؤدي إلى تراجع أدواره، بدلا من تكاملها، في ظل ظروف سياسية وأمنية واقتصادية غير مستقرة، تهدد بأفول أهم مؤسسات الدولة الديمقراطية.

وهكذا نصبح أمام تراجع الديمقراطية وأسسها بدلا من ترسيخها، وخلق ثقافة التسامح التي هي من صميم ما دعا إليه الشرع الإسلامي الحنيف، لكن هذا لا يعني عدم وجود تنظيمات إسلامية تؤمن بالمرحلية وهذه التنظيمات تعتبر الأكثر قدرة على مسايرة التغيير وإتمام مشروعها الإسلامي المرحلي.

ومن هنا نخلص إلى القول أنه حتى يستطيع المجتمع المدني من البروز وتحقيق المشاركة الفعلية، يجب حل معضلات الصراع الدائر داخل نطاق المجتمع المدني في حد ذاته، بين تحديات تأسيس خطاب علماني وإسلامي من جهة، والصراع ضد الخطاب السلطوي من جهة أخرى. وبالتالي تأسيس مجتمع مدني عصري غير منسلخ عن ماضيه وتراثه ومواجه في بعض الأحيان ومتعاون في أخرى مع الدولة أو مع السلطة.

الفصل السادس:

العوامل والصعوبات التي يواجهها المجتمع المدني الجزائري

المبحث الأول: واقع الجمعيات بين النظرية والتطبيق في المجتمع الجزائري

المطلب الأول: السلوكات الاجتماعية والمصالح الشخصية

يتفق الكثير على أن الجمعية لها دور تلعبه حسب مجال عملها سواء التي تعنى بالقضايا البينية أو الدينية أو الثقافية وحتى الحقوقية والاجتماعية وذلك بالسعي إلى حل كل المشاكل التي يعاني منها المواطن أو الدفاع عن بعض القضايا التي ترى أنها تم التعدي عليها مثل حقوق الطفل أو المرأة أو تشويه البيئة وبالتالي فإن الجمعية هدفها الأول هو خدمة الصالح العام أو المجتمع سواء محلي (على مستوى الولاية) أو المجتمع العام (جمعية وطنية). ومنه يندمج الأفراد في شبكة من العلاقات الاجتماعية ومن التبادل حيث أن هذا الأخير لا يقتصر على الجانب الاقتصادي فقط وإنما يرتبط بجوانب نفسية واجتماعية ، حيث أنه ليس شرطا أن يكون معيار الأخذ والعطاء ماديا . بل يدخل ضمنه العديد من المتغيرات الاجتماعية والنفسية حيث تشير النظرية التبادلية إلى ميل الأفراد أثناء تفاعلاتهم الاجتماعية لتحقيق أقصى فائدة وبأقل تكلفة فالتفاعل قائم على أساس نفعي ، أي أن نظرية التبادل الاجتماعي تقوم على أساس أن الأفراد يتفاعلون مع بعضهم البعض نظرا لأنهم يحصلون عن طريق هذا التفاعل على بعض المكانات الاجتماعية فالأفراد يستمرون في علاقاتهم الاجتماعية طالما أن هذه العلاقات تحقق لهم بعض الفائدة التي تفوق التكلفة التي تترتب عليها وتشير التكلفة إلى بعض الاعتبارات أو العوامل السلبية مثل التعب أو القلق أو كل ما نحاول تحاول تجنبه، كما تسي المكافآت إلى أي شيء نتحمل التكلفة من أجل الحصول عليه، أما الأرباح فهي ناتج طرح التكاليف من المكافآت، وفي الواقع نحن لا نتبادل النقود والأشياء المادية فقط بل نتبادل أيضا الخدمات الاجتماعية والعواطف والأمن والنقود والمعلومات .

لا ننكر أن بعض الجمعيات هي عبارة عن مطية للوصول إلى مناصب العلاقة لها بالعمل الجمعوي وهدف بعض رؤسائها وأعضاءها هو تحقيق أغراض شخصية ضيقة، وأن كل جمعية حتى وإن أنكرت إرتباطها بالعمل السياسي إلا أن لها إرتباط عضوي بأكبر الأحزاب السياسية خاصة الجمعيات الدينية التي لها إرتباط وثيق بالأحزاب الإسلامية ومثلها الجمعيات الثقافية التي لها علاقة بالأحزاب العلمانية (الأرسيدي RCD مثلا)".

ومن حيث طبيعة الإنسان ترى النظرية التبادلية أن الإنسان يتصرف بشكل منطقي وعقلاني ، فكل إنسان يضع أمامه مجموعة من الأهداف ويعدد لنفسه أعضاء المجتمع في إعتباره أثناء سعيه لتحقيق أهدافه وهذا الموقف هو الذي ينتج العلاقة الأساسية للتبادل ، ويصبح السلوك بهذا المعنى سلوكا اجتماعيا كما

يتخذ السلوك بشكل التبادل حيث أن الأشخاص الآخرين الموجدين في الوسط الاجتماعي يملكون المصادر أو الموارد المختلفة ومن ثمة فإننا نتبادل القيود بالسلع والعمل بالنقود، كما نتبادل المشاعر والعواطف ويجد الناس أنفسهم دائما في مواقف اجتماعية تبادلية حيث يتبادلون السلوك والخدمات ويتبادلون الدعم العاطفي والإنفعالي.

كل جمعية لها إرتباط بالعمل السياسي والأحزاب السياسيةحتى وإن لم يظهر هذا في الواقع ، إلا أن هذا الإرتباط موجود ، حتى وإن كان غير عضوي ، وإنما روحي وعاطفي أو حتى شخص (رئيس جمعية أو أحد أعضائها برئيس حزب سياسي)

الكثير من الأنشطة الجمعوية لها علاقة بالفعل السياسي أو الإحتكاك بالمشهد السياسي أو أن المجتمع المدني ليس ببعيد عن السياسة ولا يتأثر بها، وهذا كله يرجع إلى طبيعة النظام السياسي في الجزائر ككل الذي يتميز بالزبائنية والولاء والعلاقات الشخصية كما أن هناك تفسير بسيط لعلاقة النشاط الجمعوي بالمواعيد الإنتخابية الكبرى وهو السعي إلى التقرب من الناشطين السياسيين واستغلال الفرص لجلب منافع شخصية وجماعية .

وهذا يوضح لنا حسب التحليل الإستراتيجي في المقام الأول إستراتيجية لعب، إذ الفاعل الاجتماعي هو العنصر الرئيسي لهذا التحليل والفاعل الاجتماعي له سلوك إستراتيجي الذي سيتم فهمه ضمن العلاقات التي يستغرق فيها. وإن هذا الإطار العيني لمنظومة العلاقات سيمكن من فهم الفاعل خاصة وإلى أي مدى إستراتيجية تعد عقلانية ورشيده ومن أجل فهم هذا من الضروري أن نفهم اللعب الذي ينغرط فيه كل فاعل اجتماعي.

أما في المقام الثاني هو سلطة عدم اليقين، يسمح فهم : كيف الناس يتصرفون داخل عالم من الإكراهات كما يجب النظر في أفعالهم من خلال السلطة، وإذ يبدو أن دون السلطة ما لا يمكن الفعل والتأثير ولهذا يعرف كروزيه (Crozier) السلطة ضمن مقولة علائقية (إذ ليس لدينا سلطة خارج علاقتنا مع الآخرين) على حد (كروزيه) وهذا تصوره للسلطة فحسب. إنما العلاقة التي فيها مقولات التبادل التي تمكن موافقة مصالح الفاعلين الاجتماعيين أو بتعبير أدق إلى كيفية تمثيل الفاعلين مصالحهم .

ففي السلطة يوجد دائما التبادل في التأثير (التأثير في الاتجاهيين) ومقولة . سلطة–عدم اليقين تفترض أن في مجموعة منظمة يكون للفاعلين سلطة لكونهم يملكون مناطق عدم اليقين ، فالفاعل يمارس سلطة على أفرادها لأنه يتحكم على منطقة عدم اليقين، التي يخضعون بها. وبما أن مواقف الإحتكار نادرة. فكل يحاول أن يثير تبعا لمناطق اليقين التي يتحكم فيها ومن هنا نعتقد وجهات النظر للأفعال

والتناقضات عندما يتعلق الأمر بالعقلانية بشرط أن يكون هناك الترشيد Rationalité فكل يريد أن يكون الآخرين مرشدين، والترشيد عند بيار بورديو يغدو في هذا المنحنى رهانا لكل طرف في النزاع. وهذا الذي يشير إليه في حديثه عن علاقة الصراع والرهان والتداخل بينما بقوله " أن رهان الصراع هو الصراع الرهان" إذ يحد اللائق وغير اللائق ومن هنا الراشد وغير الراشد من الأفعال وإن كان الترشيد بالنسبة المقاتل في موقف حرب رؤية هدم مادام الفوز يعني تصفية العدو فإن الكائنات الإنسانية في التنظيمات المنظومات يعيشون مع العدو والمشكلة ليس تصفية وإنما يحاولون تنمية مصالحهم على حسابه لحسابهم الخاص. بتعبير آخر يبحثون عن لعب ليس نتيجة سلبية، لأن ذلك يفقرهم أو على الأقل يجعلهم يعيشون حالة إنسداد.

تجدر بنا الإشارة إلى ماكسفيبر(Max Weber) واهتمامه بتحليل ظاهرة الحداثة، والسؤال الذي كان يطرحه:لماذا ظهرت الحداثة العلمية والتكنولوجية والبيروقراطية في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية فقط؟ بمعنىآخر لماذا تطورت العقلانية في هذه المنطقة من العالم أكثر مما حصل في سواها؟

نعلم أن الحداثة تعني عقلنة العالم: أي دراسة العالم بشكل علمي موضوعي عقلاني لا بشكل غيبي، ميتافيزيقي، خرافي.هنا يكمن الفرق بين مجتمعات الحداثة والمجتمعات التقليدية فهذه الاخيرة تسيطر عليها الرؤيا القديمة....[1]

لقد تناول ماكس فيبر في مؤلفاته التي ربط فيها بين المجتمع الصناعي العقلاني، وبين البيروقراطية المصاحبة له من جهة وبين القانون من جهة اخرى، ورأى فيبر انه مع تطور المجتمعات نحو النمط العقلاني يحدث تحول بيروقراطي في تطبيق العدالة .فبحل المتخصصون المدربون على سن القوانين على اسس عقلانية مجردة من الانفعال والاهواء الشخصية محل أولئك الذين كانوا يطبقون القوانين على أساس تقليدي والمبادئ غير العقلانية[2]، وهكذا يبرز فيبر أن هناك علاقة قوية بين الرأسمالية وما تتطلبه من بيروقراطية تتمثل في الادارة المتخصصة المدربة على أسس عقلانية وغير شخصية أو عاطفية وتبتعد عن إصدار الأحكام على أساس التقاليد أو على أسس دينية صرفة. كما يتطرق إلى الحديث عن الفرص والبنى الاجتماعية فمفهوم الفرصة مرتبط بمقولة الإمكان الموضوعي وهذا يعني الناس يحتمل أن يتصرفوا في شروط موضوعية معينة، على نحو يمكننا أن نتنبأ به تقريبا ويظهر فيبر ابتداء من مفهوم الفرصة هذا، كيف تتعقد الفعالية الاجتماعية وتفسح المجال أمام فعاليات لأخرى تكون القاعدة للتنظيمات

[1] ماكس فيبر ، الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية، منشورات بلون "Plon"، باريس، 1964، ص ص72-73.

[2] ماكس فيبر، الاقتصاد والمجتمع، منشورات بلون "Plon"، باريس، 1920، ص168.

السياسية والاقتصادية والدينية وغيرها . يكون العنصر الأول إذن هو العلاقة الاجتماعية، أي السلوك عدد من الأفراد الذين ينظمون سلوكهم بعضهم بالنسبة إلى بعض بالتبادل بمضمون فعاليتهم ذي المعنى[1]. إذ تفترض الفعالية الاجتماعية وجود أنظمة قررتها إرادة الأعضاء، أو أنهم يلتزمون بها بحريتهم ففي الأساس هناك إذن إتفاق صريح عل مجموعة من القوانين والأنظمة تحدد غاية التنظيم والوسائل والخدمات والتراث وتكون جهاز القيادة والعقوبات المفروضة على المخالفين والإمتيازات ونمط الإنتماء...إلخ. وعلى العموم أن الأمر يتعلق ببنية قابلة للاستمرار على الرغم من أن بعض الأعضاء يمكنهم بمرور الزمن أن يتركوها وأن بعض الآخرين يمكنه أن ينتمي إليها على أن يقبل بالقوانين، ونوع البنية هذا هو في أساس غالبية الجمعيات مثلا الجمعيات الرياضية، جمعيات الإحسان، جمعيات المحاربين القدماء، والأحزاب السياسية والنقابات... إلخ.

فهذا النوع من التنظيم يظل قائما طوال المدة التي يجد أعضاؤها فيه، فائدة لهم، أي طوال المدة التي يكونون فيها على إستعداد الإحترام المعنى المتطلع إليه ذاتيا، على الرغم من أن هذا المعنى يمكن تفسيره تفسيرات مختلفة من الأعضاء، أو يمكن أن يتغير في خلال الزمان بتغير موافقة ذوي المصالح.

ففي البلدان الغربية وخاصة في المجتمعات الأوروبية ثقافة العمل الخيري بعيدة كل البعد عن السياسة وطلب الإعتبارات والثقافية وحتى المحيطية التي يتميز بها الأفراد هناك عكس المجتمعات العربية وفي الجزائر بالخصوص حيث كل فعل تطوعي أو خيري أو الإنخراط في أي منظمة أو جمعية أو المجتمع المدني أو السياسي ككل ورائه السعي إلى تحقيق إمتيازات ومنافع شخصية أو عائلية ومحاولة بلوغ مناصب أعلى.

ندرك أن المجتمعات الغربية هي فعلاً مجتمعات حديثة منظماتها على السلطة العقلانية القانونية وتستند على قواعد لا شخصية نتخذ الطابع القانوني.

تسن القوانين بطريقة منظمة وعلى أسس عقلانية وتتصف بالصيغة اللاشخصية وهي ليست ترجمة للتقاليد أو الأعراف ولكنها تسمى بطريقة شعورية دون قصد لتحقيق لهدف أو قيمة عقلانية. أما التنظيمات في الجزائر ولازال يميزها الطابع التقليدي يمكننا بتحفظ أن نقول أنه لم يتم فعلاً الإنتقال من مجتمع تقليدي إلى مجتمع حديث بمعنى الكلمة.

وحتى إذا تطرقنا إلى إميل دور كايم (Emile Durkheim) في تمييزه بين مجتمعين المجتمع الانقسامي الذي يسود المجتمعات البسيطة والمتجانسة والذي يتحقق من خلال الروابط الشخصية المتبادلة بين الأفراد

[1] ماكس فيبر، العالم والسياسي، منشورات بلون "Plon"، باريس، 1959، ص ص186-187.

وهو التضامن الآلي ونجده في المجتمعات التقليدية حيث أن هذا المجتمع ينقسم إلى وحدات قرابية متماثلة من الناحية البنائية[1] فالقرابة إذن إحدى العوامل التي تسهم في تكامله وهذا ما يميز التنظيمات في المجتمع الجزائري، فهي تؤكد على دور القرابة في هذه المجتمعات، دورها في النظام الاجتماعي والسياسي، وذلك الى درجة وجوب اعتبارها في بعض الحالات لا كمجرد بنية فوقية بل كجزء من بنية تحتية تؤطر علاقات الإنتاج أو على الاقل تقوم بدور يرقى في اهميته الى مستوى الدور الذي تقوم به علاقات الإنتاج في المجتمعات الرأسمالية[2].

والعودة الى ابن خلدون يبررها أولا وقبل كل شيء، الواقع الاجتماعي السياسي الراهن، القائم في الوطن العربي وفي بلدان أخرى، والذي يجعل الحديث اليوم عن العشائرية والطائفية والاصولية الدينية المتشددة حديثا مباحا مطلوبا،حديثا غير رجعي ولا مستنكر. إن حاضرنا الذي يعرف عودة المكبوت من عشائرية وطائفية وخارجية دينية، يضع أمامنا اليوم بعض مفاتيح الماضي إن لم يكن مفاتيحه الرئيسية، مفاتيح تحيلنا مباشرة إلى ابن خلدون، ليست العصبية القبلية والدعوة الدينية هما كل ما تقدمه لنا مقدمة ابن خلدون من مفاتيح تخص التاريخ العربي الإسلامي، بل هناك مفتاح ثالث كان حاضرا باستمرار في تفكير صاحب المقدمة وهو العامل الاقتصادي(الماضي أشبه بالآتي،من الماء بالماء)[3].

الاقتصاد الريعي،السلوك العصبي العشائري، التطرف الديني، ثلاثة مفاتيح أو محددات تفسر لنا حاضرنا وهي نفسها المفاتيح التي وظفها ابن خلدون في قراءاته للتجربة الحضارية العربية الإسلامية إلى عهده وهي : القبيلة،الغنيمة، العقيدة.

لقد وصف ابن خلدون العامل الاقتصادي القائم على الغزو أي على انتزاع الفائض بمذهب المعاش غير الطبيعي لأنه لا يقوم على العمل والإنتاج وهذا ما يطلق عليه اليوم اسم الاقتصاد الريعي وتسمى الدولة القائمة عليه بالدولة الريعية[4].

ويمكن للمرء أن يتصور مدى أهمية الريع في كيان الدول العربية الحالية إذا تصور على سبيل الفرض والتقدير، توقف عائدات النفط وتوقف الاعانات الخارجية، وعائدات العمال المهاجرين، أنه ليس الاقتصاد وحده هو الذي يصاب بالإفلاس بل إن أجهزة الدولة ومشاريع التنمية ستصاب هي الأخرى بالشلل التام[5].

---

[1] Emile Durkheim, **De La Division de Travail Social**, Alcon, Paris, 1967, PP85-86.

[2] محمد عابد الجابري ، **العقل السياسي العربي ،مقاربات في المنهج و الرؤية**، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت،1988،ص43

[3] ابو زيد عبد الرحمن محمد بن خلدون، مرجع سبق ذكره،ص36

[4] غسان سلامة واخرون،**الامة والدولة والاندماج في الوطن العربي**،ج2،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت،1989،ص158

[5] محمد عابد الجابري،مرجع سبق ذكره،ص47

أما في المجتمعات الغربية حيث هي مجتمعات متباينة يسودها التضامن العضوي، تتميز بالعقلانية والترشيد وسيادة القانون.

لما كانت المجتمعات الحداثية شديدة التشكل، لا نجد فيها مجالا من مجالات النشاط والممارسة الاجتماعية خلوا من التقعيد والقوننة فإن الحياة فيها أشبه ما تكون باللعب (بالمعنى الذي يحال فيه اللعب إلى القانون والقاعدة، فليس هناك لعب من دون قانون ولا قاعدة) ويمكن تفسير الامتياز الذي يحظى به النابغون في المجالات الاجتماعية الأكثر تشكلا كالمجال العلمي أو الحقوق بكونهم تمثلوا قوانين المجال وقواعده، وتعرفوا إلى المنافسين المحتملين فيه وعرفوا كيف يلعبون بقواعد اللعب(إذا كان مجال اجتماعي لعبة ذات قوانين وقواعد مضبوطة) إلى أبعد حد أي إلى حد انتهاكها وخرقها، وأن يبقوا مع ذلك في وضع منضبط لها، وضع قانوني.

أما المجتمعات التقليدية التي تتميز بضعف التخصص وتقسيم العمل أي بضعف التمايز في مجالات محددة، فإنها ضعيفة التشكل، لا تخضع فيها جل الممارسات للمدونات القانونية، للسنن والقواعد المعلنة، بل تخضع فقط للعلاقات الشخصية "لحِس اللعب والارتجال، ويجب على من يريد البقاء والسيطرة فيها بصفة خاصة أن يتوافر على عبقرية في العلاقات الاجتماعية وعلى حِس لعب خارق للعادة بشكل مطلق يجب عليه أن يكون فيها من دون شك أكثر دُهماء مما يكون عليه في مجتمعاتنا[1]" أي في المجتمعات الحداثية.

وبالتالي إذا سلطنا الضوء على ممارسات الكثير ممن هم منتمين إلى الجمعيات فإننا سنلحظ أكيد ميلهم إلى ممارسة نوع من اللعب أي بعبارة أخرى يبحثون عن إستراتيجية تمكنهم من الحصول على القوة أو المصلحة الذاتية، وبالتالي فإننا لا يمكن أن نقول أن المجتمع الجزائري مجتمع حديث بل هو مجتمع تقليدي ما دام تحقيق الأهداف والآمال يخضع لهذا النوع من العلاقات الشخصية.

وبصفة عامة يمكننا القول أنه إذا كان الناس يمتثلون في أفعالهم هنا وهناك وبدرجات وكيفيات متفاوتة لقواعد اللعب فإنهم يمتثلون لها من كانت في مصلحتهم، لا تتعارض مع إستراتيجية أفعالهم الرامية إلى تحسين موقعهم في علاقات القوة التي تربطهم بغيرهم من الناس في مجال السلطة والثروة والشهرة والوجاهة والمُحترَمية، أما إذا تعارضت معها فإنهم يميلون عادة إلى خرقها وإلى ممارسة نوع من اللعب المزدوج الذي يبدو فيه الفاعل وهو يتجاوز القواعد ممتثلا لها عندئذ فهو لا يكتفي باللعب وفق قواعد اللعب، بل يتجاوز ذلك إلى اللعب بقواعد اللعب ذاتها وهذا ما حدا ببورديو إلى التأكيد أننا عندما نستعمل

[1] Pierre Bourdieu. **Choses dites le sens commun** , édition de minuit,paris, 1987 .PP40-42

صورة اللعب للحديث عن المجتمع وقضاياه، فإننا لا نفترض وجود مشرع اخترع اللعب ووضع له قواعد على شاكلة عقد اجتماعي، وما على الفاعلين إلا الخضوع في حركاتهم وسكناتهم لذلك العَقد ولتلك القواعد التي يعرفونها مسبقا معرفة كلية تامة بل أننا نعتقد أن الناس من اجتمعوا، اشتركوا في نشاط مُقوعَد خاضع لبعض الإنتظامات من دون أن تكون بذلك نتاجا ميكانيكيا لخضوعهم للقواعد.

إن مفهوم الإستراتيجية هو مفهوم الذي يعبر عن هذا الالتقاء الحميمي في فعل بشري اجتماعي تاريخي ثقافي، بين لأوعي الناس بما يفعلونه ووعيهم العقلاني به، وبين الأسباب والضرورات التي أكرهتهم على فعله والمقاصد و الغايات والدلالات التي يرتجلونه تبعا لها بكل حرية.

إن اللاعب الجيد الذي هو اللعب وقد تجسد في صورة إنسان ليفعل في كل ظرف ما يتعين فعله، أي ما يتطلبه اللعب ويفرضه، وهذا يفترض اختراعا دائما ضروريا للتكيف مع أوضاع متنوعة إلى ما لا نهاية له ولا تكون متطابقة أبدا مع ذاتها تطابقا تاما، وهو ما لا يضمنه الخضوع الميكانيكي للقاعدة الصريحة المدونة متى وجدت[1].

بعبارة أخرى يمكننا أن نقول أن المجتمع الجزائري مجتمع لا يزال تقليديا لأنه لم يعرف تمايزات اجتماعية داخلية تنفصل بموجبها المجالات الاجتماعية عن بعضها البعض لأن عوامل التمايز الاجتماعي التي سنشير إليها لاحقا لم تفرزها سيرورتها التاريخية ما جعل الديني يبقى فيها مختلطا مع السياسي وهما معا مع الاقتصادي والاجتماعيوالفني...الخ.

أما المجتمعات الحداثية أو الحديثة عرفت تمايزات اجتماعية عميقة أفضت إلى إعادة تشكيلها اجتماعيا في صورة نسق يتركب من ميادين منفصلة نسبيا عن بعضها البعض الأخر (كما هو الأمر في المجال السياسي الذي رصد نوربير إلياس مسار انفصاله الذاتي واستقلاله النسبي بذاته عما سواه) إما بفعل إنتشار المضطرد للعقلنة في هذه المجتمعات ونمو التنظيم البيروقراطي واكتسابه كافة ميادين الحياة ما يجعل السلوكات والأفعال الاجتماعية تتخصص وتتميز وتتدرج بالضرورة في إطار فضاءات تخصها وتتلاءم مع طبيعتها (فيبر)، أو بفعل كثافة وتعقد البنيات الديموغرافية للمجتمع وتعقد تقسيم العمل الاجتماعي فيه تعقيدا يتجه باستمرار إلى التخصص، وبالتالي إلى انفصال مجالات النشاط الاجتماعي بعضها عن بعض الآخر واستقلالها النسبي عن بعضها، انفصالا واستقلالا نسبيين يؤديان في نهاية التحليل إلى تضامنها العضوي (دور كايم).

[1] Ibid , P42.

المطلب الثاني: الصعوبات على مستوى العلاقة بين المجتمع المدني والمجتمع العام

إن المجتمع ليس بحاجة إلى انسجام المصالح المادية والمنافع المتبادلة فحسب، بل هو بحاجة كذلك إلى اتفاق عقلي ووحدة فكرية وذلك لضمان استقراره وتقدمه[4].

تواجه منظمات المجتمع المدني إشكاليات مع المجتمع الجزائري العام، حيث يؤكد معظم الباحثين الاجتماعيين والسياسيين أن البنية الثقافية السائدة في الجزائر هي من الصعوبات الرئيسية المعيقة للمجتمع المدني، ولعل أهم ما يميز هذا الجانب هو الاختلاف الحاد في سلم القيم والمعايير التي تحكم وجود المجتمع وتنظيمه وسيره، بما هو مجموعة علاقات ذات طابع مؤسسي تخضع لقواعد تحظى بالاتفاق النسبي للأفراد والجماعات، ويتجلى هذا الاختلاف القيمي بحدة في غياب إطار مرجعي يمثل قاعدة مقبولة لبلورة نماذج الفعل وأنماط السلوك والعلاقات، وفي الوقت ذاته معياراً لتقويم تلك النماذج والأنماط الفعلية، وتبدو هذه القضايا بوضوح أكبر من خلال الممارسة ويظهر هذا جليا فيما يعرف بمفهوم الفوضى المعيارية (اللامعيارية)، أو ما يسمى بالأنومي وتعني هذه الكلمة التي استخدمها عالم الاجتماع الفرنسي إميل دور كايم "حالة اجتماعية تتميز بالتخبط وانعدام الأمن وفقدان المعايير لقوتها الإلزامية كأداة للضبط الاجتماعي"[1]. فاللامعيارية هي حالة من عدم الإشباع تنجم عن الإحساس بالتعارض بين الآمال ومستويات الطموح من ناحية والوسائل المتاحة لتحقيق هذه المستويات من ناحية أخرى[2].

ويلاحظ من مجريات الأحداث في الجزائر اليوم، أن كثير من التطلعات أبناء المجتمع قد انفصل أو كاد ينفصل ليس عن جزئه القديم وذكرياته التي لا غنى عنها وعن مفردات ومستوى الحياة في الماضي القريب فحسب، وإنما انفصلت أو كادت تنفصل فيه التطلعات عن إمكانيات الفرد والدولة وتقفز فوقها في التطلع إلى الأمام، من هنا تعتبر الفوضى المعيارية أحد عوامل انعدام الأمن في المجتمع وبذلك فإنها تعد أحد منابع الانحراف التي لا تتصب في المجتمع فالانحراف تهديد وهذه للأمن الاجتماعي، فالإنسان المنحرف يهدم أولا أمنه، وبعدها أو من خلال هدمه لذاته، تبدأ عملية هدم اجتماعي للآخرين[3].

إن حالة اللامعيارية التي يمر بها المجتمع، كانت الفكرة المحورية في نظرية دور كايم السوسيولوجية، كما أنه استخدامها كأداة نظرية لتحليل الانحراف ولفهم السلوك الإنساني بوجه عام، وقد تبين أن اللامعيارية

---

[4] مصطفى الخشاب، **علم الاجتماع ومدارسه**، الكتاب الثالث، الدار القديمة،القاهرة، 1966،ص6

[1] محمد عاطف غيث، **قاموس علم الاجتماع**، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة،1979، ص23

[2] سامية محمد جابر، **علم الاجتماع المعاصر**،دار النهضة العربية، بيروت،1989، ص314

[3] نبيل اسكندر، **الأمن الاجتماعي وقضية الحرية**،دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية،1982، ص81

في نظرية دور كاتم تشير إلى حالة اضطراب تصيب النظام، أو حالة انعدام الانتظام أو التسيب[1]، تنجم عنه أزمات اقتصادية وكوارث أسرية في نفس الوقت الذي تؤدي فيه إلى الانحراف، أو قد تشير اللامعيارية إلى حالة تكون العلاقات فيها بين الأعضاء في عملية تقسيم العمل غير المنظمة أو غير منسقة في اتصالها مع بعضها البعض، وفي استمرارها واعتمادها المتبادل، ومن ثم تكشف عن مظاهر إنحرافية أو تكون مظهر للانحراف وهذا يعني أن اللامعيارية تشير إلى تغير معتمد أو نتيجة لظروف مجتمعية أو جماعية معينة، في الوقت نفسه الذي تؤدي فيه إلى الانحراف فتكون متغيرا مستقلا[4].

إن مفهوم اللأمن الاجتماعي يرتبط بحالات الاضطراب والقلق الذي يتجاوز حدود الفرد فهو يمثل حالة تمزق وإنهيار في نظام العيش من ناحية، كما أنه ومن ناحية أخرى علامة تهيؤ مستجد واستعداد لضروب وأنواع جديدة من السلوك الجمعي، إن حالة القلق هذه تغلب عليها صفة عدم التنظيم ويكون السلوك فيها مرنا وفعالا، ومن خصائصه النشاط والفعالية، فقد انهارت الروتينيات المعتادة من النشاط والعمل وأصبح الأفراد في حالة تسبب واستعداد مفرط للتأثير بالحوادث والمنبهات تأثيرا عميقا".وإذا كان الذعر تعبيرا عن جمهور خائف، فإن الغوغاء يعبر عن حالة الإعتداء.

– في كل هذه الحالات، توجد حالة من الفوضى الاجتماعية والقلق والتوتر وعدم إرضاء حاجات الأفراد والجماعات، من جانب آخر فإن الحالة اللأمن الاجتماعي حين تصبح موضع اهتمام الصحف ووسائل الإعلام الأخرى، وموضوعا لمناقشات الناس وشعورهم بأن الإجراءات التقليدية ومؤسسات المجتمع المدني بكل أشكالها غير كافية لإرساء حالة الأمن من جديد حين تصبح كذلك، يمكن القول أن حالة اللأمن نفسها قد أصبحت مشكلة اجتماعية شاملة وعامة تضم عدة مشكلات اجتماعية فرعية.

– في إطار ما تقدم، يمكن القول إن حالة انعدام الأمن الاجتماعي تعني أن الأفراد والجماعات لم يعودوا مطمئنين على ما يعتبرونه مهما، كالنفس والمال والعلاقات الضرورية وبالسبل المتاحة للمستقبل إذا صار الناس يشعرون بالتهديد، وهي مرحلة أولى تتبعها مرحلة أخرى هي أن مصادر التهديد ليس بالإمكان مواجهتها من قبل الجهات المعنية المسئولة عن ذلك وتتجسد مظاهر الانقلاب الأمني، وأن الجهة المسؤولة لا تستطيع أن ترد أو تمنع أي مظهر من مظاهر الانحراف، بل بدأ وبشكل واضح أن الخارجين عن القانون يمتلكون القدرة على تحدي أجهزة الأمن ولا يرد علم رادع ولا يخف عن أحد المشاهد التي تعيشها البلاد من حين لآخر حين يقبل المواطنون على الاحتجاج عن مطالبهم وحقوقهم المواطنية

[1] Emile Durkheim, **Suicid**, A Study in Sociology, Edited with an introduction by George Simpson Routledge and kegan Paul, 1952 , p399.

[4] سامية محمد جابر،**الفكر الاجتماعي**،دار العلوم العربية،1989بيروت،1989، ص264

كالسكن والشغل منحة التقاعد وغيرها، لكن الغريب بطرق غريبة كسد الطرق بالعجلات المطاطية المشتعلة بالنار أو الإقبال على الانتحار، وهذه التصرفات والسلوكات تكشف عن غياب مؤسسات المجتمع المدني أو ضآلة دورها أو عجزها على أن تكون حقيقة الرابط أو الجسر بين المواطنين والسلطة الحاكمة حتى تحمل لها انشغالات المواطن الجزائري وحاجياته فكيف للمواطن أن يتصرف؟ فلا شك أنه يشعر بالقلق والخوف ويضطر إلى القيام بإجراءات شخصية معينة لحماية نفسه وحقوقه تلك هي صورة من صور الأمن وهي تنطوي على مضمون مهم جدا هو أن العلاقة المنمطة اجتماعيا والتي تحدد في ضوئها أدوار الجهة الأمنية والمواطنين، تلك العلاقة قد تدهورت وانهارت كما تنهار العلاقات المبناة اجتماعيا، بحيث لا يكون هناك توقع مشترك للسلوك بين الأفراد والجماعات حيث تبدو المؤسسات الرئيسية في المجتمع غير قادرة على أداء مهامها، فيشعر الناس أن حاجاتهم الأساسية لا تحظى بالإرضاء، وأن القيم والمعايير التي تنظم علاقاتهم وتحدد وسائلهم وأهدافهم لم تعد كما كانت عليه، وبذلك تكون جرائم مثل الرشوة والتزوير والغش ويكون الشعار السائد هو أن المجتمع يفعل ذلك.

في الجزائر تجديد الاهتمام بمسألة المجتمع المدني تظهر أكثر فأكثر ضد التعسف الذي ميز مبارزات على السلطة منذ الاستقلال بدون شك بزيادة أكثر منذ أحداث أكتوبر 88 وتدفق حرية التعبير بمهارة ومراقبة.

كذلك منذ موجة الاعتداءات الفردية والشعبية منذ 1992 مجسدة حرب الأهلية مقنعة، هذه المسألة تكرر الموافقة مادام في آخر إلحاح المجتمع المدني يتواجد كضحية أساسية حتى وإن كان يعالج تدبير أمر الموظف السياسي، النقابي، الجمعوي، الإداري، القانوني...الخ.

كذلك السؤال الذي يبقى مطروح هو معرفة من هم الشركاء الحقيقيين لهذه الجرائم والاغتيالات مستخدمة ضد المجتمع المدني خصوصا ما تتعلق بمصالح حساسة، محسوبة بالملايير مخاطرة بجدية أن توضع في محل اتهام.

في كل حالات السبب تحليل الأحداث منذ 1988 تدل على الأقل التراجع الواضح لخوف الجزائريين المرمم للكثير إلى حد الدفاع بطريقة مأسوية، هذه الأحداث لا تتوقف عن الكشف عن انحلال كسر السلطة التي تبحث أن تتماسك مهما كان ثمن المخاطرة، جاهزة لأن تضحي بالآلاف من المواطنين.

أين السؤال حول هذا الاهتمام يتحملها المجتمع المدني.

إنه معلوم للعامة بأن لا فرسان السلطة ولا الإسلاميين متكتلين في الاتجاه يخفون بداخلهم اتجاهات محددة بأسامي المحافظين–المعاصرين–المتشددين–المعتدلين–المستأصلين والمصلحين، لم تكن إلا

أطراف لتلك الاتجاهات، تجرب اللعب ببطاقة المجتمع المدني، هذا السيناريو بديهي لهؤلاء ولهؤلئك، لهم مصلحة في إيقاف كل إقدام ذا طبيعة لإظهار مشروع مختلف عنهم، المجتمع المدني يكشف حينئذ عن مظاهرات متنوعة عبر الوطن ، كممثل باستطاعته أن يولد مشروعه الخاص إلى الإضرار بالأجهزة الكلاسيكية المكونة من طرف الأحزاب السياسية.

يكون هنا أيضا التقاء للمصالح المشتركة وارتباط هادف بين هذه الأجهزة والمجتمع المدني لأجل التصويب للهدف نحو نفس الرهان والذي يعني السلطة في الجزائر من الظاهر أن المجتمع المدني (المجتمع الحقيقي) يعيش خاضعا للمجتمع القانوني(المجتمع بالسلطة).

هذه الأخيرة تستمر في الحكم بشجاعة تحت رمز الشرعية ومنشار احتكار العنف، والحالة هذه إذا كان المجتمع المدني يطمح طبيعيا إلى الأمن، هل يستطيع السماح لنفسه أن يرتبط مع كسر السلطة التي جذبت غوغاء وضجيج مراهقين جزائريين (وحتى فتحت الصوت لعشرية سوداء) أو كذلك مع كسر العسكري إلى غاية التبعية الإسلاموية؟

كان حتميا أن الجزائر حقيقة هي لأجل إسلام معتدل وسلطة ظاهرة من عناصرها الرشوية.

في الواقع هناك نموذجان مهمان: الرؤية القديمة للمجتمع الجزائري (على الأقل جزئيا) تبعا للفتح المغاربي للإسلام كهدف نهائي لتشديد المدينة المثالية (المدينة الفاضلة) (الإرث الإغريقي للجمهورية) ومفهوم العصرنة منذ الاحتلال الفرنسي مع خاصياتها النسبية للديمقراطية المثالية واحترام الحقوق حيث عاش الإنسان في مائة وثلاثين عام من الاحتلال تجربة التدمير الثقافي، العقلي الروحي، وأخيرا الهوية الجزائرية.

في هذا الرأي نسطر بقوة التناوب الإغريقي العربي البربري لغات متكلمة عربية دارجة، بربرية، من أجل المهم وهو روح الجماعية والتضامن من التراثي كمخرج جديد للحركة الوطنية الجزائرية محاولات لتهديم الدولة والتطور السوسيو اقتصادي مسجل في الذاكرة الجماعية كإخفاقات مدمجة في الأنا الوطنية بطريقة نقدية.

في حين أن الأزمة المتعددة الأطراف التي هزت البلاد هي أزمة سياسة للغاية فهي تترجم كل الأطراف المجتمع المدني التي من المفروض تلعب دور الرقابة على الممارسات السياسية والتنديد كذلك بالحكم المتعسف والسلبي وتبقى المهمات المتبقية تستند إلى CNAS

المجتمع المدني بكل ما يحمله هذا المصطلح لا يستطيع أن ينقص لجمعياته من ميزانية الدولة، حيث الكثير من ممثليه يحتكرون الوسط الاجتماعي ليس لهم أهمية مقارنة بمئات من الجمعيات الأخرى

تتشابك داخل وسطها أنشطة ولكن تبقى مدللة قليلا من طرف السلطات العمومية، أخرى تتساءل عن غياب المجالس النخبوية مثل مجلس الشعبي الوطني والذي يلعب دوره المستند إليه.

اليوم يتعلق الأمر بالجدال عن أساسيات الديمقراطية و التماسك الاجتماعي بنقل صوت من هم في الأسفل نحو من يحكمهم، لأن التماسك لا يمكن يؤكد إذا كان مدعم بالخوف، الإقصاء، الرفض، مع حدوث الثورات العربية.

التاريخ يتسارع وها هو بعنف يظهر حقيقة أخرى، لا يتعلق الأمر بالحصول أو كسب أفكار ولكن بأخذ قرارات في عالم بعمه الغليان والتوتر، اختيار بسيط حتى وإن اعتبرناه إغتصاب مفروض، إما الديكتاتورية أو الديمقراطية ما نلحظه أن هناك فارق كبير من السلطات العربية ومجتمعاتهم.

إذا أعرنا هذا العرض للسوسيولوجيا فهناك تفكك حلزوني اللامبالاة، خيبة آمال، حيث أن الطبقة المتوسطة قاعدة وجسر المجتمع انحلت في الرواسب السياسية، الاقتصادية، وهذه الطبقة الاجتماعية التي تلعب دورا أساسيا في الماضي، اليوم اختفت، بالإضافة إلى تضاعف إعفائها من المهام الاجتماعية، كذا حكم الدولة ابتعدت عن الإداريين الجمعيات حتى وإن لم يكن كلهم أصبحوا للأسف ذيول للسلطة، الزبونية، أصحاب دخل يمتصون أكثر فأكثر للميزانية تغرف من الخزينة العمومية التي من المفروض أن أموالها مخصصة إلا لمهام نبيلة، هذا التجاوز (حاكمين – محكومين) أعطوا فرصة للشعب بالأمن الاجتماعي فمن دولة كاملة إلى دولة قليلة مع الشعور بالتخلي من جهة القدرة العمومية وصلنا إلى نظم هي أكثر فأكثر سيئة في أداء دورها في حين أن الأفراد يطالبون ويحتجون على كل شيء وفي بعض الأحيان على أي شيء بإلحاحات تخفي ورائها العار متبنية مواقف غوغائية، دهماوية، لأن السلطة مضطربة والمحكومين يعبرون بمشاعر متناقضة وأليمة من حيث حذر وارتياب متبادل وهروب إلى الأمام يسفر عن انعكاس لانعدام وجود آفاق مشتركة.

المطلب الثالث: ضعف تكوين وتأهيل منتسبي تنظيمات المجتمع المدني

رغم أهمية العمل الجمعوي في دعم التنمية المحلية إلا أن الدارس والمهتم بعمل الجمعيات الجزائرية يلاحظ أن النشاط الجمعوي في الجزائر يعاني من عوائق عديدة، ابتداء من عدم احترام الرسالة الحقيقية للعمل الجمعوي وأهدافها، وذلك من خلال محاولة العديد من أجهزة السلطة وكذا بعض الأحزاب السياسية احتواء وتوجيه نشاط الجمعيات لأغراض مصلحية خاصة بهذه الجهات بجعل هذه الجمعيات مكاتب خدمات ودعاية، وكذلك وجود الكثير من الإكراهات والعوائق الإدارية والقانونية، ونقص احترافية العاملين في الميدان الجمعوي وقلة الوسائل وشح الموارد والأطر، وانحصاره في فئات اجتماعية معينة، وقلة

انتشاره في المناطق الريفية وغيرها وتعد المشكلات الآنفة الذكر نتيجة حتمية أفرزتها عوامل موضوعية وذاتية وعلى رأسها المنهجية والسياسة التي انتهجتها الدولة في التعاطي مع الجمعيات والعمل الجمعوي بشكل عام، إذ يلاحظ أن تعاطي السلطة مع الحركة الجمعوية والمجتمع المدني ككل يتسم بالارتجالية والمناسباتية، فلا توجد سياسة واضحة لدى الدولة تقوم على إشراك كل المؤسسات الشعبية، بما في ذلك الجمعيات في تدبير الشؤون المحلية، ويمكن القول أن هذه السياسة تعاني من قصور واضح ضمن مستويات عديدة يمكن حصرها في مستويين أساسيين:

أ/ تعاني البنية التحتية للجمعيات من مشكلات عديدة وعلى رأسها ضعف الميزانية التي تخصصها الدولة لهذا القطاع، فإذا أخذنا في الاعتبار ضعف القطاع الخاص المنتج في الجزائر، والذي يمكن أن يساهم في تمويل العمل الجمعوي، فإنه يمكن عندئذ تصور حجم المعاناة التي يواجهها نشاط الجمعيات، فكما هو معروف، تعد الموارد التي تمتلكها مؤسسات وجمعيات للمجتمع المدني من أهم متطلبات قيامه بأدواره المختلفة وإدارة علاقته بالهيئات الرسمية للدولة بما يضمن استقلاله في التعاطي معها، فبقدر ما تعتمد مؤسسات المجتمع المدني على إعانات الدولة بقدر ما يؤثر ذلك سلبا على استقلال نشاطها، ونشير هنا إلى أن العديد من الدراسات السوسيولوجية والسياسية الحالية تربط قوة تشكيلات المجتمع المدني بمدى وجود قاعدة مادية أو سند مادي لها يعد شح الموارد المالية من أبرز وأعقد التحديات التي تواجه العمل الجمعوي على المستوى المحلي في الجزائر[1].

إن الاختلالات الهيكلية العميقة التي يعاني منها الاقتصاد الوطني، والذي يتزامن مع بروز ما يمكن أن نطلق عليه باصطلاح البرجوازية الكسولة، يعدان عاملان من جملة عوامل أخرى عطلت بناء مؤسسات جمعوية نشيطة وحرة بحكم اعتماد العديد من هذه المؤسسات على إعانات الدولة المالية والمادية، لاسيما في ظل عدم مجازفة الرأسمال الخاص في دعم الحركة الجمعوية وعليه يمكن القول أنه في ظل الوضعية الحالية للاقتصاد الجزائري والمنهجية التي يتم بمقتضاها التعاطي مع مؤسسات المجتمع المدني، يكون من الصعب فعلا على الحركة الجمعوية أن تضطلع بمهامها على أكمل وجه.

ينبثق عن التحدي السابق مشكلة إضافية وهي ازدواجية التعاطي الرسمي مع العمل الجمعوي، إذ يلاحظ إغداق بعض الجمعيات بالمنح وحجبها عن جمعيات أخرى، بل ويتم التضييق على نشاط جمعيات ذات أهداف جادة في مقابل دعم نشاط جمعيات ذات أهداف آنية، ويمكن التأكد من هذه الملاحظة لاسيما من

[1] صالح زياني، مداخلة بعنوان: **تفعيل العمل الجمعوي لمكافحة الفساد وإرساء الديمقراطية المشاركاتية في الجزائر**، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، بدون تاريخ،ص05.

خلال تتبع الدعم الذي تحصل عليه بعض الجمعيات خلال الفترات الانتخابية بحكم توليها مهمة الدعاية الانتخابية والسياسية لأحزاب وشخصيات سياسية معينة.

ب/ من أبرز التحديات الأخرى التي تواجه العمل الجمعوي في الجزائر تحديا يمكن اعتباره مفصلي وهو المتعلق بسعي العديد من الأطراف والمؤسسات وعلى رأسها السلطة السياسية القائمة احتواء جمعيات المجتمع المدني أو على الأقل منافسة أدوارها وهو الأمر الذي ينعكس سلبا فيما يتعلق باحتفاظ الجمعية بشخصيتها والقيام بمهامها.

إذ يلاحظ في سياق التجربة الجزائرية هيمنة الأجهزة البيروقراطية على العمل الجمعوي وسجنه في سياق إستراتيجيات كثيرا ما تكون محدودة لاسيما عندما لا يتم احترام ضوابط العمل الجمعوي وخلطه مع العمل السياسي، فقد لاحظنا مثلا وهلال مواعيد انتخابية سابقة ظهور مبادرات لا يمكن تصنيفها البتة على أنها مبادرات بريئة، حاولت تعبئة وتوجيه العمل الجمعوي لتحقيق أهداف انتخابية زائلة، إذ بمجرد انتهاء المواعيد الانتخابية تنتهي معها الدعاية التي رافقت تلك المبادرات، وفي واقع الأمر يعد هذا التوجه سلوكا نمطيا يعكس طبيعة السلطة السياسية أينما كانت، والتي غالبا ما تخضع لمنطق عقل الدولة، فالدولة المعاصرة تسعى لامتصاص بريق المجتمع المدني من خلال تبديد طاقاته وتشتيته لتجعل منه ظاهرة مائعة فبإمكانياتها الهائلة أكسبتها خبرة في ترويض الكيانات التي تنافسها وعليه فهذه الدولة لا تبيد المجتمع المدني، بل تقوم فقط بإفراغه من أهدافه عبر إستراتيجيات متنوعة[1].

إن التشوه في الثقافة السياسية لدى دوائر عديدة في السلطة الحاكمة يجعلها ترى في وجود مجتمع مدني قوي تهديدا لكيانها، وذلك على الرغم من أن مؤسسات المجتمع المدني لا تصارع الدولة كما هو متداول بل تصارع الاستبداد أينما وجد، فالبحوث السياسية المعاصرة تؤكد أن الدولة في الوقت الحاضر، إن لم يكن بجانبها مجتمع مدني فإنها سوف توجده بوسائلها وطرقها المباشرة وغير المباشرة، لأنها تعي حيويته لديمومتها، وعلى هذا الأساس فالدولة تحتاج للمجتمع المدني، ليس كمجال لممارسة سلطتها فحسب، ولكن كآلية ضرورية لبسط هذه السلطة.

إن مراجعة النصوص القانونية التي تحكم العمل الجمعوي في الجزائر اقضي إلى تثبيت ملاحظة هامة وهي أننا مازلنا أمام ظاهرة تحدث عنها آدم فرغسون خلال القرن التاسع عشر ألا وهي عسكرة الدولة للمجتمع فالنصوص القانونية التي تحكم العمل الجمعوي في الجزائر تؤكد توجه الدولة لممارسة ضبط

[1] جلالي عبد الرزاق وبلهادي إبراهيم، **الحركة الجمعوية في الجزائر بين هيمنة الدولة والاستقطاب الحزبي**، مجلة المستقبل العربي، العدد314، أفريل 2005،ص147.

معتبر على الأفراد والمجموعات سواء من الناحية القانونية أو الأمنية، وهو ما يمثل حاجزا أمام إمكانية تحرر الأفراد واستقلال مؤسسات المجتمع المدني المختلفة، ونكون هنا بصدد حالة تصفها الباحثة ثناء فؤاد عبد الله عند تقييمها لعلاقة الهيمنة التي تكبل عمل جمعيات المجتمع المدني في سياق الأنظمة التسلطية في العالم العربي والإسلامي، إذ ترى أن موقف الدولة إزاء مؤسسات المجتمع المدني يتسم إما بالتردد أو عدم الثقة، فالدولة تسن قانونا بالجمعيات والتنظيمات المدنية ربما اعترافا منها بقيمة إحياء هذه المؤسسات، ولكنها في الوقت نفسه تضع من القيود القانونية والإدارية، ما يجعل لها اليد الطولي في مراقبة هذه الجمعيات أو المؤسسات أو حلها أو تحديد مجال حريتها، وعليه تبقى في حالة وجودها مجرد منحة من المؤسسة العليا، أي الدولة، وهو الأمر الذي يعنى أنه من حق المانح منح وسحب عطاياه وقتما شاء[1].

يضع الإطار القانوني الذي يحكم النشاط الجمعوي في الجزائر العديد من القيود التي تؤثر على فعالية هذا النشاط وعلى رأسها التصريح المسبق بتشكيل الجمعيات وإثقال كاهلها بالمصاريف عند تكوينها لملفها الإداري إضافة لتعدد الجهات الوصية على العمل الجمعوي[2]، وتعد القيود السابقة حجر عثرة أمام بروز العديد من الجمعيات التي كثير ما تفشل قبل أن يتم اعتمادها، فالجامعة كمثال أكبر دليل على المعاناة التي يواجهها الطلبة لتأسيس الجمعيات حتى وإن كان طابعها علمي وثقافي بحت، إضافة إلى الصعوبات السابقة، تعيش الجمعيات في الجزائر خمولا نتيجة تجربتها القاسية خلال عقد التسعينيات حيث كانت الأوضاع دموية صعبة في الجزائر حيث كان الخوف هو السائد، إضافة إلى أن نقصها العددي لم يسمح لها في أن تلعب دورا بارزا وكبيرا في مجال التنمية المحلية فهي وإن تطورت كميا في السنوات القليلة الماضية بقيت متعثرة كيفيا، وذلك نتيجة جملة من الصعوبات والعوائق، التي سيتطرق إليها محور ما يتطرق إليه هذا المبحث منها ضعف تأهيل وتكوين منتسبيها وقلة مواردها وحداثة علاقتها بالسلطة في ما تعلق بدورها في التنمية المحلية.

إن الحديث عن دور تنظيمات المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر أو غيرها من البلدان يفترض وجود مجتمع مدني كفؤ وواعي لمتطلبات التنمية المحلية ومدرك لآلياتها ووسائلها، وبالتالي عارف بمهمته المنوط بها، وما هي مجالات تحركه لدعم التنمية وتجسيدها، لكن الواقع في تنظيمات المجتمع المدني

[1] العياشي عنصر، **ما هو المجتمع المدني؟ الجزائر نموذجاً** ، مجلة إنسانيات، العدد13، 2001،ص84.

[2] يومية الشروق، العدد 2268 ليوم الأحد 06 أفريل 2008 الموافق ل29 ربيع الأول 1428، تصريح خاص لرئيس أكاديمية المجتمع المدني بالجزائر، أحمد شنة

الجزائري لا تعكس هذه الصورة إذ يلاحظ على أن أغلب الجمعيات والنقابات والتنظيمات تتشكل بنسب عالية من أعضاء محدودي التعليم إن لم نقل منعدمي التعليم.

فحسب إحصائية لوزارة الداخلية والجماعات المحلية لسنة 2008 لم تتعدى نسبة الجامعيين المنخرطين في الجمعيات المحلية 12% و31% في الجمعيات الوطنية[1]، وذلك راجع بالأساس إلى عزوف الطبقة المثقفة على الانخراط في هذه التنظيمات، لوجود عدة أسباب لعل من أهمها:

– عدم وجود الوقت الكافي للنشاط الجمعوي لأغلبية الموظفين والأساتذة والمعلمين وغيرهم من النخب حيث أن النشاط مقتصر على المتقاعدين أو البطالين وهذا ما هو شائع خاصة في الجمعيات المحلية في حين أن أهمية هذه النخب ضرورية في تحديد المطالب للسلطة وفي توجيه العمل التطوعي وفي مراقبة البرامج التنموية والمشاركة فيها.

– قلة ثقة الطبقة المثقفة والنخب في جدوى النشاط الجمعوي في إطار سلبيات الحياة السياسية بالجزائر.

– مشاكل الجمعيات الداخلية لا تشجع على الانخراط وتساهم في نفور النخب منها.

– أعمال بعض الجمعيات المساندة لمصالح بعض الأشخاص في السلطة لا تشجع على الانخراط في نشاطها.

هذه السلبيات أفرزت جمعيات بدون نخب توجهها وترتقي بنشاطها مما سهل من مهمة توجيه نشاطها فحادت عن أهدافها وعن ما يمكن أن تساهم فيه في مجال خدمة وإضافة إلى قلة الكفاءات بين الأعضاء هناك مشكل أكبر في تنظيمات المجتمع المدني بالجزائر يتمثل أساسا في:[2]

– عدم وجود الكفاءة القيادية: إن معظم الجمعيات تقوم على فكرة الرئيس فيما يخص التسيير الداخلي للجمعية بمعنى أن الرئيس هو صاحب القرار الأول والأخير أما باقي الأعضاء فيقومون بعملية التنفيذ، وعليه فالمناخ الداخلي للجمعيات لا يحتوي على عنصر المشاركة الفعلية أو روح الفريق أو الشفافية ولا حتى الثقافة الديمقراطية[3]، وهنا نلاحظ أن الرئيس في حد ذاته متشبع بعقلية المهيمن في القرارات المتعلقة بالجمعية، إذ يعتبر أن باقي الأعضاء ما هم إلا موظفين إداريين قابلين لتهديد أو الطرد إذا ما خالفو توجيهات الرئيس، وهنا نلاحظ استبداد معظم قادة الجمعيات وإن كان هذا الاستبداد يمارس بدرجات متفاوتة وذلك بحسب الصلاحيات والسلطات المخولة لهم إن هذه الظاهرة هي من بين الذهنيات السلبية

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية، نسخة الكترونية، تاريخ الدخول 2010/11/21: http://www.interieur.gov.dz/Default.aspx?Ing=ar.

[2] Moustafa Kharoufi: Gouvernance et societies civiles, Maroc: Afrique orvent, 2000, P61.

[3] زبير عروس، مرجع سابق،ص173.

التي ترسخت في المجتمع الجزائري، وعليه فمجتمعنا يحتاج إلى وقت أكبر حتى يستوعب الثقافة الديمقراطية ويطبقها وهنا نجد أن هذه الجمعيات متناقضة مع نفسها إذ كيف تطالب الدولة بأن تكون واضحة وديمقراطية إذ لم تمتلك هي في حد ذاتها هذه المواصفات، والدليل على أن جل الجمعيات الجزائرية تقوم على فكرة الرئيس هو أن معظم الجمعيات تزول بزوال الرئيس الذي أسسها، وفي العادة يكون سبب هذا الزوال نتيجة لتصارع مصالح رئيس الجمعية والأعضاء المنتمين إليها، وهذا ما يؤدي في الأخير إلى قلة الخبرة في التنظيمات المدنية بسبب عدم انتقال الخبرة من جيل إلى آخر، إضافة إلى تفشي ظاهرة الرشوة الاجتماعية والاقتصادية والمحسوبية والتفكك الاجتماعي بشكل واضح وكبير في المجتمع الجزائري، والتي للأسف تربت عليها الأجيال الجزائرية بفعل النظام الاقتصادي الذي تحركه الندرة وحالة اللاستقرار[1].

وعليه فرغم مجهودات الدولة الجزائرية للقضاء على الأزمة الأمنية والاقتصادية، إلا أنها غير قادرة في الوقت الراهن على القضاء على مثل هذه الذهنيات المنغرسة في المجتمع الجزائري والذي ينتمي إليه كل قادة وأعضاء الجمعيات الجزائرية، بحيث أن معظم الذين انضموا إلى مؤسسات المجتمع المدني، يسعون لتحقيق منافعهم الخاصة قبل العامة وجلهم يطمح في احتلال المناصب السياسية مستقبلا، وخير دليل على ذلك هو ما حصل في الانتخابات التشريعية في 17ماي 2007 حيث شهدت الساحة السياسية تسابق قيادات الجمعيات لكي يكون لهم حضور قوي في قوائم المترشحين للانتخابات التشريعية 2007، وذلك تحت لواء الأحزاب أو الترشح في القوائم الحرة، إذ نجد على سبيل المثال في ولاية "باتنة"، أن من تصدر قائمة حزب "التضامن والتنمية" هو رئيس جمعية ثقافية، أما من ترأس قائمة حزب "التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية" فهو رئيس جمعية محاربة الفقر، إضافة إلى الجمعيات النقابية والجمعيات الوطنية الكبرى مثل "أبناء الشهداء" و"الشبيبة الجزائرية والكشافة".

ويمكن إرجاع ظهور وتفشي هذه الظواهر السلبية إلى عدم وجود القدوة الحسنة والمتمثلة في قادة الجمعيات، والذين من المفروض أنهم يسعون لحل مشاكل المجتمع ومحاربة الظواهر الدخيلة عليه، ما أدى لانتقال هذه الظاهرة المرضية من أعلى الهرم أي "القائد" إلى قاعدته أي "الأعضاء"، الذين يسعون بدورهم إلى تحقيق مصالحهم متناسين في ذلك الأهداف التي أسست المفروض أنهم يسعون لحل مشاكل المجتمع ومحاربة الظواهر الدخيلة عليه، ما أدى لانتقال هذه الظاهرة المرضية من أعلى الهرم أي "القائد"

[1] عبد الناصر جابي، **النظام السياسي الجزائري، المجتمع المدني بين الأزمة والانتقال في وعي المجتمع بذاته عن المجتمع المدني في المغرب العربي**، ط1، دار تويفال للنشر، المغرب،1998،ص209.

إلى قاعدته أي "الأعضاء"[1]، الذين يسعون بدورهم إلى تحقيق مصالحهم متناسين في ذلك الأهداف التي أسست من أجلها الجمعية، والمشاكل المجتمعية التي تزداد تراكما يوم بعد يوم وذلك لغياب الضابط الاجتماعي والمتمثل أصلا في مؤسسات المجتمع المدني وعليه فقد أصبحت معظم الجمعيات تشكل شبكات لاستغلال وتبديد أموال العامة، وذلك لسوء التسيير والتخطيط والتقدير من طرف رؤساء الجمعية، وضعف واضح في وضع البرامج وتحديد المشاريع، إضافة لانتشار روح الانتهازية في البيئة الداخلية للجمعيات.

وقد عبر الرئيس عبد العزيز بوتفليقة عن هذه الوضعية بقوله: هناك بعض الجمعيات أصبحت تتصرف كقواعد تجارية، تستجيب لمصالح غير التي وجدت من أجلها أصلا[2].

فإذا كانت بعض الجمعيات الدينية والتي من المفروض أن يمتاز أعضائها بالأمانة والصدق، تعمل من أجل مصالحها الخاصة فماذا عساني نقول عن الجمعيات الأخرى؟ إذ نجد أن 166 جمعية دينية حلت من أجل الاختلاسات و159 حلت بسبب الإهمال و66 بحجة الخروج عن الهدف والاختصاص.

وعليه ونظرا للاستعمال الغير العقلاني للمال العام وتبديده من طرف هذه الجمعيات وللضجة إعلامية حول هذا الموضوع، قامت الدولة بتقليص حجم الدعم المالي الموجه للنشاط الجمهوي، في انتظار سن قانون الجديد والذي سيحدد ميكانيزمات رقابية تكون أكثر صرامة فيما يخص عملية الإنفاق المال العام، وعليه فقد قدمت المساعدات المالية للجمعيات القادرة تنظيما وبشريا على تنفيذ مشاريع البرامج التعاقدية وبذلك نزل عدد الجمعيات المستفيدة من 82.75% سنة 1994 إلى 20.68% سنة 1999[3].

المطلب الرابع: حداثة العلاقة بين المجتمع المدني والسلطات المحلية

لازالت الجمعيات الجزائرية، التي تميزت بتنوع كبير في اهتماماتها وحتى انتشارها الجغرافي بين مختلف مناطق البلاد وبين الريف والمدينة، تعاني من الكثير من الصعوبات في علاقاتها بالمؤسسات والهياكل الرسمية الوطنية والمحلية كما بينت إحدى الدراسات المغاربية المقارنة صعوبات حاولت الدراسة المقارنة المغاربية رصدها على الشكل التالي:

1/ العلاقات بين الجهات الرسمية والجمعيات، ليست شفافة بالقدر الكافي.

2/ أن الجمعيات غير معترف بها فعليا كمحاور وشريك من قبل المؤسسات الرسمية.

---

[1] حسن رابحي، **الحركة الجمعوية والدولة في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر،غير منشورة، 2001،ص81..

[2] محمد الرؤوف القاسي، مرجع سبق ذكره، ص118.

[3] أحمد بو كابوس، مرجع سبق ذكره، ص81.

3/ لا تتوفر الثقة المطلوبة المتبادلة وبما فيه الكفاية بين الجمعيات، وبين مختلف المؤسسات والجهات الرسمية على المستوى الوطني والمحلي.

4/ علاقات العمل والشراكة بين المؤسسات الرسمية والجمعيات ليست ممأسسة.

5/ استفادة الجمعيات من المساعدات المالية الرسمية، ليست شفافة بالقدر الكافي.

6/ لا توجد قنوات وإجراءات معروفة بهدف الحصول على مقرات دائمة للجمعيات أو مقرات لاستقبال المشاريع.

7/ الجمعيات لا تملك الحرية في استقبال الهبات والمساعدات من الخارج.

8/ لازالت الجمعيات تخضع للكثير من إجراءات الجمركة والعديد من الضرائب عند حصولها على مساعدات أو هبات من الخارج، مما يؤثر سلبا على عملها[1].

نقاط ضعف لا تقابلها الكثير من نقاط القوة حسب نفس الدراسة التي اكتفت بالتذكير أن من نقاط قوة المجتمع المدني في الجزائر وجمعياته، يمكن أن نعد 33% من الجمعيات الجزائرية النشطة في ميدان البيئة تشكوا من انعدام مصادر التمويل فغي حين أن 50% منها لا تملك مقرات عمل دائمة لترتفع النسبة إلى 74% التي لا تملك وسائل العمل بالإعلام الآلي –حاسوب–، نقاط ضعف، لا تذكر الدراسة أنها يمكن وبسهولة أن تتحول إلى نقاط قوة، فالجمعيات في الجزائر لا نشهد لها مساهمات نوعية في مجال التنمية بفعل الانغلاق المبرمج من قبل السلطات المحلية في كثير من مناطق الوطن، لذا اقتصر نشاطها على العمل التطوعي وحده، ورغم أهميته لكن لا يمككن التعويل عليه دائما، خاصة وأن الحركة الجمعوية وبعد تجربة أكثر من عقد ونصف مع هذا النوع من السلطة لابد لها أن تتوجه نحو نوع من النضج والمأسسة، لتخطي مرحلة الطفولة التي عاشتها حتى الآن، والتي تتأكد إذا عرفنا أن 5% فقط من الجمعيات الجزائرية تنشط فعليا وعلى أرض الواقع في مجال التنمية المحلية، مقابل 10% في المغرب حسب تقديرات حديثة[2].

هذه الوضعية التي جعلت بعض الجمعيات الوطنية قليلة العدد هي التي تحتكر عمليا، الاستشارات التي تقوم بها المؤسسات الرسمية لممثلي المجتمع المدني، كما هو الحال بالنسبة للجان المجلس الوطني الشعبي المختلفة واللجان في المجالس المحلية الأخرى أو حتى بعض الوزارات المكلفة بالشأن الاجتماعي

[1] Etude sur le renforcement de role de la sociéte civile maghrébine dans la mise en oeuvre des pan et du paser.In. http://www.gm-unccd.orf.

[2] ندوة منظمة من قبل فرع مؤسسة ايبرت الألمانية بالتعاون مع ممثليه المجموعة الأوروبية بالجزائر حول ظاهرة الشبكات الجمعوية في المغرب العربي، أنظر ما كتبته على سبيل المثال يومية LA TRIBUNE ليوم 29 نوفمبر 2010.

–التضامن، الأسرة– أو تلك التي تعرف القطاعات المسيرة لها، عمليات إصلاح كما هو حال العدل والصحة أو التربية وهي وزارات التي تلجأ إلى طلب رأي الجمعيات النشطة، عند إعدادها لملفات أو نصوص قانونية جديدة استشارة تتوقف عند حد الاستماع الشفهي خلال استقبال أواجتماعات تخصص لهذا الغرض، أو طلب ملاحظات مكتوبة في بعض الأحيان، ويتم تقديم وعود بأنها ستأخذ بعين الاعتبار عند صدور النص القانوني أو مشروع الإصلاح دون التأكد من مدى تحقيق هذا الوعد ومن دون إمكانية المراجعة في حالة عدم الوفاء به أصلا، إن محدودية هذه الاستشارة تتأكد من جهة أخرى، إذا عرفنا أنها في الغالب تقتصر على قيادة الجمعية ورئيسها تحديدا الذي يعوض الجمعية في علاقاته بالهياكل الرسمية، هذا النوع من الاستشارات التي لا تستفيد منها الجمعيات الصغيرة والمحلية التي يتم التعامل جماعيا معها في الغالب الأعم، بعد اتخاذ القرار وليس قبله، كوسيلة اتصال وتبليغ للمواطنين لتمرير القرارات المتخذة شعبيا، واقع الحال هذا الذي جعل الجمعيات القريبة من اهتماماتها، تلجأ إلى تنسيق جهودها على شكل شبكات وفيدراليات، بنية التأثير أكثر على القرار والمشاركة في الاستشارة حوله، شكل تنظيما جديدا سمح ببروز فيدراليات عديدة في ميدان التكفل بأصحاب الحاجات الخاصة على سبيل المثال في علاقاتهم بالمؤسسات الرسمية، نفس الاتجاه التنظيمي الملاحظ على جمعيات البيئة وحتى المرأة التي تهيكلة على شكل شبكات وفيدراليات.

وفي الأخير لابد من التذكير، أن تدهور الحالة الاجتماعية للكثير من المواطنين في السنوات الأخيرة، هي التي جعلت العديد من الجمعيات، خاصة تلك القريبة من التيار الإسلامي تلجأ إلى القيام بنشاط كبير أثناء شهر رمضان وبعض المناسبات الدينية[1] وحتى أثناء فترة الكوارث الطبيعية كالزلازل والفيضانات نشاط تنبهت له السلطات العمومية، لتمنعه وتمنح احتكار شبه كلي إلى الوسائط الإدارية بلديات للقيام بهذا النشاط الاجتماعي المناسباتي، هذا المنع الذي استثنى منه، الهلال الأحمر الجزائري، لم يسمح بتطور التجربة التي كان يمكن أن تكون إحدى تجارب الشراكة بين القطاع العام والمجتمع المدني بمناسبة تقديم هذه الخدمات حتى وإن تعلق الأمر بعمل خيري مناسباتي.

[1] زبير عروس، حوصلة وتقييم للحركة الجمعوية في الجزائر الواقع والآفاق، مركز الوطني للبحث في الانتروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، مرجع سابق،ص57.

المبحث الثاني: الأبعاد التاريخية وإشكالية الأصالة والتحديث في المجتمع التقليدي

المطلب الأول: الاستقلال السياسي وصعود القوى الطبقية

كان الاستقلال السياسي الذي حصلت عليه الاقطار العربية وفق التقسيم العالمي للعمل من جهة، واتفاقية سايكس بيكو التي حددت المجال الجغرافي–السياسي لكل قطر من جهة أخرى ، قد وحد بين كل القوى، بما فيها الاقطاعية والبرجوازية الوطنية والطائفية، وحتى الرجعية، لإنجاز برامج الاستقلال المتكون من نقطة واحدة، هو الاستقلال. لذا أخذ هذا الاستقلال يتأكل بإطراد بسبب من هيمنة الاتجاهات المساومة والغالبة عليه.ولما كان هذا الاستقلال السياسي هو برنامج الاقطاع والبرجوازية في عمومه، لا برنامج الطبقات والفئات الشعبية وقواعدها الطليعية والديمقراطية، فإنه لم يحقق التحرر الاقتصادي والاجتماعي، وبالتالي الاستقلال القومي الكامل والجذري الشامل، الاقتصاد،والدخول في عصر الاستعمار الجديد.

وعلى الرغم من بروز قوى طبقية حديثة في الوطن العربي من برجوازية وطنية، وفئات وسطى،وانتليجنسيا، وطبقة فلاحية وطبقة عمالية ناشئة من أصول حرفية مدينية وفلاحية في الغالب، إلا أن حركة التحرر الوطني التي نمت، شقت طريق التحرر من أجل القضاء على السيطرة الاستعمارية، ونيل الاستقلال السياسي، في طريقتين:

الأولى: طريق النضال السياسي الشعبي السلمي، المتعدد الاشكال والمظاهرات، وتقديم العرائض الاحتجاجية والمراسلات والتصريحات الصحفية، واللجوء إلى حل القضية الوطنية لكل قطر عربي معني من خلال المؤتمر الدولي،أي داخل الجبهة الاستعمارية.وقد طبع هذا النمط السياسي من النضال القوى والاحزاب السياسية في بلدان المشرق العربي.

الثانية: طريق العصيان المسلح، والثورة الشعبية المسلحة، التي شقت طريقها في بلدان المغرب العربي،في عالم جديد متغير يجتاحه جو التحرر، وتجذر الوعي الوطني، حيث صارت حركات الاستقلال الوطني في هذه البلدان على درجة من القوة، أجبرت الدول الاستعمارية الغربية على الاعتراف بالحقائق الواقعة على الأرض، وبالتالي السماح بإقامة دولة وطنية جديدة مستقلة. وإن كانت هذه الواقعية الغربية التي أيدت الاستقلال مرغمة على الميل مع الريح، كانت تضمر في الوقت عينه نية المحافظة على مصالحها في تلك البلدان المستقلة حديثا، وبالتالي كانت تراهن على قولبة الحركات الوطنية التي إستلمت السلطة لتتلاءم مع المصالح الغربية.

لقد أدى هذا النضال من أجل الاستقلال الوطني، إلى إنهاء السيطرة المباشرة التي كانت تمارسها القوى الإمبريالية التقليدية، لكن هذا التحرر الوطني لم يكن في حقيقته التاريخية، تحررا من بنية علاقات

الإنتاجالكولونيالية، التي كانت ولا تزال تشكل القاعدة المادية للسيطرة الإمبريالية ولتجددها المستمر في معظم أقطار الوطن العربي.ولأن عملية التحرر الوطني لم تكن مقترنة بعملية التحرر الاقتصادي-الاجتماعي بالمعنى الدقيق للكلمة-بصرف النظر عن أن الحركات الوطنية الاستقلالية قد وجهت ضربات للإقطاع والسيطرة الاقتصادية الأجنبية، وسيطرة الفئات التجارية على مرافق الاقتصاد الأساسية-ذلك أن عملية التحرر الاقتصادي-الاجتماعي عملية تاريخية واحدة، وبالتالي لآلية واحدة من الصراع الطبقي. ولما كان الحل التناقض الوطني، والمسألة الوطنية في أقطار الوطن العربي التي كانت خاضعة للاستعمار المباشر، وهو بالضرورة حل ديمقراطي في افق اشتراكي ويحدده منطق الصراع الطبقي عينه في بنية مجتمعنا العربي المتأخر تاريخيا، فإنه من وجهة نظر تاريخية لا يمكن للصراع الوطني كما يقول مهدي عامل إلا ان يكون في هذه البنية (الاجتماعيةالكولونيالية)صراعا طبقيا-وإن لم يظهر بهذا الشكل- ولا يمكن للصراع الطبقي فيها إلا أن يكون صراعا وطنيا-وإن لم يظهر بهذا الشكل[1]. والحال هذه،فإن الطريقة التي تم بها حل التناقض الوطني داخل الأقطار العربية، كان لها تأثيرها وتطوراتها اللاحقة بعد الاستقلال،خصوصا إذا عرفنا أن هذا الصراع الوطني هو في الأساس صراع بين قوى اجتماعية تهدف إلى تأييد علاقات التبعية البنيوية مع المراكز الرأسمالية الغربية، وبالتالي بناء دولة فتية تشكل ركائز في إستراتيجية الاستعمار الجديد، تحولت لاحقا الى حلفاء عسكريين وسياسيين للإمبريالية الأمريكية، وبين قوى اجتماعية نقيضة لها تهدف إلى قطع العلاقة مع الإمبريالية ، وانتهاج طريق اخر للتطور اللاحق لحياتها السياسية والاجتماعية. وقد مثلت هذه القوى الاجتماعية المعارضة الوطنية الراديكالية التي تمتلك أسلحة إيديولوجية فعالة ومؤثرة في أوساط الفئات الوسطى والجماهير الفلاحية والعمالية.فالتحرر الوطني والاستقلال السياسي الكامل، أو العداء للإمبريالية والصهيونية، هو الذي زاد تعميق الاستقطاب السياسي والإيديولوجي المتزايد بين هاتين الفئتين الاجتماعيتين، وهو الشكل التاريخي المميز لصراع قوى المعارضة الوطنية التي إنقسمت إلى شطرين واضحين، أحدهما يطرح المسألة الاجتماعية محورا للعملية السياسية، والآخر يطرح المسألة القومية ومن النفاذ بادئ ذي بدء إلى المسألة الاجتماعية، ضد الطبقة أو التحالف الطبقي المسيطر من كبار الملاك وكبار التجار.

لكن حركة الاستقلال السياسي في الوطن العربي، قد عملت القوى الإمبريالية الغربية على ضربها حتى لا تقوم حكومات وطنية مستقلة غير مرتبطة بالخارج، وتمثل صورة حقيقية صلبة من صور العداء للإمبريالية، وعلى الاخص حكومات تمثل الفئات الوسطى والعمال والفلاحين.

[1] مهدي عامل ، **مقدمات نظرية لدراسة اثر الفكر الاشتراكي في حركة التحرير الوطنية** ، ط5،دار الفرابي ،1986،بيروت،ص269

ولما كان الإمبرياليون غير قادرين على الوقوف أمام التحرر السياسي التي أخذت تشق طريقها في الوطن العربي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بقوة وعنف، وبعدم إمكانيتها إصلاح النظام الاستعماري القديم، فقد كانت الخطوات التي اتخذها هؤلاء الإمبرياليون لكي تدخل حركة الاستقلال السياسي في عصر الاستعمار الجديد هو سحق الجناح الوطني الراديكالي واليساري من حركة التحرر الوطني العربية، وقيادتها، مستخدمة في ذلك الأساليب العسكرية،واغتيال القادة السياسيين والنقابيين الشعبيين، وتحريم المنظمات الجماهرية،كما حصل ذلك في البلدان العربية التي اتبعت طريق المقاومة المسلحة، حيث حصلت انشقاقات داخل الحركة الوطنية،كما شهدت بعض البلدان العربية صعودا قويا للأحزاب الإيديولوجية اليسارية الراديكالية، واستقطابا سياسيا إيديولوجيا عنيفا بين أحزاب الفئات الوسطى والأحزاب التقليدية الحاكمة التي حافظت على استمرار تحالفها مع الغرب الإمبريالي....في الوقت الذي أصبح فيه الاستعمارالقديم الذي تمثله القوى الاستعمارية الأوروبية فرنسا وبريطانيا متراجعا في وجه حركات التحرير الوطنية المتقدمة في الأقطار العربية بعد الحرب العالمية الثانية، وكذلك الاستغلال الاستعماري القائم على الملكية المباشرة للمستعمرات لم يعد يتماشى مع المتغيرات الدولية التي حصلت بعد الحرب العالمية الثانية،لجهة حصول البلدان العربية على استقلالها السياسي الذي مكنها من تحقيق سيادتها، حصل تحول من الحكم الاستعماري المباشر القائم على الحفاظ على الأمن البريطاني- الفرنسي، إلى الشكل غير المباشر، عوضا عن الاستعمار القديم حل الاستعمار الجديد، القائم على الحفاظ على الأمن الأمريكي كظاهرة جديدة في العالم.ليرى الاستعمار الأوروبي القديم،الذيأصبح انهياره ظاهرة عامة بعد الحرب العالمية الثانية.

وليس الاستعمار الجديد، سوى مزيج من ضغط الرأسمال المالي الذي يمثل قوة حاسمة في مجمل العلاقات الاقتصادية والدولية،مثل صندوق النقد الدوليوالبنك الدولي، الذي أخضع بالفعل دولا تتمتع بكامل استقلالها السياسي لدائرة السيطرة الإمبريالية الأمريكية،والضغط السياسي المدعوم دائمابالحملات العسكرية الوحشية التي هي جزء من الأساليب التقليدية للاستعمار القديم التي تطبقها الولايات المتحدة. هكذا فالاستعمار الجديد هو مجمل الإجراءات السياسية والاقتصادية والعسكرية والايديولوجية والتي تم اتخاذها من قبل الإمبريالية،في ضوء الضعف الحاصل في مواقعها العالمية وفي ظل ظروف انهيار النظام الاستعماري.

تستهدف هذه الإجراءات المحافظة بل وتوسيع الرقابة الإمبريالية على بلدان آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية المختلفة اقتصاديا. وتلعب الولايات المتحدة الأمريكية منذ البداية،دورا رئيسيا في هذا النظام، خاصة بعد

أن ترسخت مواقعها في العالم الرأسمالي، بنتيجة الحرب العالمية الثانية تستهدف الإمبريالية الأمريكية استخدام قوتها الاقتصادية والعسكرية لاحتلال مكان المتروبولات القديمة وتقرير مصير شعوب آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية. أصبحت الولايات المتحدة مركزا للاستعمار الجديد.

وبعد الحرب العالمية الثانية حدثت تغيرات في بنى السلطة السياسية سواء في المراكز الرأسمالية الغربية، أو في الأطراف ومنها الوطن العربي، وذلك بفعل عولمة الاقتصاد وطموح القوى الإمبريالية الغربية، وبخاصة منها الولايات المتحدة الأمريكية التي وضعت إستراتيجية استعمارية جديدة تهدف إلى إبقاء البلدان المستقلة حديثا في مجال سيطرة النظام العالمي الاستعماري الجديد، وعرقلة هذه البلدان في مجال النهوض الاقتصادي بهدف الوصول إلى الاستقلال الاقتصادي من خلال تحطيم البنية الاقتصادية الاستعمارية، وجلب هذه البلدان للسير في طريق الرأسمالية، ولربطها بصورة وثيقة بنظام الاستغلال الرأسمالي المعاصر، وإجماد ثورة التحرر الوطني أو محاولة عرقلة تطويرها وتجذيرها كي لا تنتقل إلى مرحلة الإصلاحات الاقتصادية–الاجتماعية من خلال إعطائها وصفات جاهزة للتطور–من قبل منظري التطور الذين يقومون بترويج وتسويق إيديولوجية الاستعمار الجديد– تقود في النهاية إلى ربط مصير هذه البلدان، وحل مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية بمسألة مصير الرأسمالية الاحتكارية العالمية ككل.

وهكذا أصبحت النظم السياسية في بلدان الأطراف، مالكة وحيدة للثروات والخامات الضرورية للصناعة العالمية، وصار إيقاعها يتسق مع مصالح المراكز الإمبريالية الغربية، والشركات الاحتكارية، فنما طابع الدولة الكمبرادورية ونمط الاقتصاد الريعي، الأمر الذي أدى إلى تضخم جهاز الدولة من جهة أخرى. هذه الدولة الكمبرادورية أخذت تعيد بناء المجتمع وفق وظيفتها الاقتصادية الجديدة التي تكمن في تلبية حاجات الدول المصنعة إلى الخامات، وفتح الأسواق العربية لمنتجاتها، في مقابل ذلك تحصل هذه الدولة المستقلة حديثا على القروض والمساعدات الحكومية التي يطلق عليها اسم المساعدات الخارجية في قاموس السياسة الأمريكية. وتسعى الدول الإمبريالية الغربية من خلال تقديمها هذه القروض و المساعدات سواء للبلدان النامية عامة، أو للبلدان العربية بوجه خاص، الى الحصول على منافع سياسية اقتصادية ملموسة لها، منها مثلا استخدام هذه المساعدات كوسيلة من وسائل الضغط السياسي، من قبل الأوساط الحاكمة في الولايات المتحدة الأمريكية، التي تسخر المساعدات الخارجية لتجبر البلدان التي تحصل عليها لشراء السلع من الولايات المتحدة ذاتها، فضلا عن استخدامها القروض كوسيلة لتشجيع هجرة رؤوس الأموال الخاصة الى هذه البلدان المعنية لتقوية الاستثمارات الأمريكية الخاصة فيها، والاستحواذ على مصادر المواد الخام، ومجالات استثمار رؤوس الأموال، مستغلة في ذلك حاجة البلدان التي حصلت على

استقلالها حديثا إلى المساعدة الخارجية المالية والتكنولوجية، والمعارف التقنية والعلمية، لكي تنتقل اقتصادها من الاقتصاد الطبيعي الزراعي المتخلف إلى اقتصاد حديث، تحتل فيه الصناعات الخفيفة والتحويلية الموقع القائد.

المطلب الثاني: إعادة بناء المجتمع في ظل النظام الدولي الجديد

لقد ترافقت وظيفة الدولة الاقتصادية الجديدة هذه في إعادة بناء المجتمع مع وظيفتها السياسية في النظام الدولي، أو نظام الاستعمار الجديد، في أفق ما يمكن أن نسميه مجتمع الدولة المضاد للمجتمع المدني والمنفصل عنه[1].

وأصبح المجتمع المدني منذ ذلك الوقت يعيش على هامش الحياة الاقتصادية والسياسية في نمط من الإنتاج الكفافي بلغ في بعض البلدان درجة التسول، ولاسيما بعد أن أممت الصناعات الأساسية، والتجارة الخارجية والداخلية، وقطعت دارة الاقتصاد المحلي، وأصبح كل قطاع من القطاعات الاقتصادية يتحرك معزولا عن القطاعات الأخرى لذلك تكرست حركة الاستقلال السياسي 1944-1962 التي شملت معظم الأقطار العربية، في شكل علم، ونشيد وطني، وضرب من حكم فردي ومؤسسات حكم ذاتي في إطار النظام الاستعماري الجديد. وكان الهوى الغربي لدى النخب الحاكمة، والنهوض الشامل للإمبريالية الأمريكية، وتأثيرات الشركات الرأسمالية الغربية الكبرى، وحاجة الدول الرأسمالية الغربية عامة إلى الكثير من الخامات كما كانت حاجتها إلى أسواق واسعة أيضا، أهم العوامل التي جعلت الاستقلال السياسي هشا. والحال هذه تعمق التغلغل الاقتصادي للدول الرأسمالية الغربية للوطن العربي، من خلال تطوير هذه الأخيرة قطاعات استخراج الخامات، وبخاصة النفط، والقطاعات الزراعية التي تمد الآلة الصناعية الرأسمالية بحاجاتها، وربط كل أسواق الدول العربية كلا على حدة بالمراكز الرأسمالية الغربية، الأمر الذي قاد إلى نشوء فئات اجتماعية كمبرادورية جديدة تقوم بهذه الوظيفة، وإلى جعل الأسواق العربية جزءا لا يتجزأ من السوق الرأسمالية العالمية، خاضعة كليا لمنطقها، وآلياتها، وإلى وضع حواجز بنيوية في اتجاه بناء صناعة مستقلة، وتطوير زراعة وطنية غايتها خدمة السوق العربية.

إن تصاعد الصراع السياسي في نطاق خوص معركة الاستقلال السياسي في الوطن العربي بعد الحرب العالمية الثانية ضد الاستعمار المباشر وضد الاحتلال، وضد أشكال السيطرة الإمبريالية المباشرة ، ومن أجل إنهاء عهد الإنتدابات والمعاهدات، لم يقد إلى ضرب علاقة التبعية البنيوية التي تربط البرجوازية العربية الكولونية بالإمبريالية. فهذه البرجوازية العربية التي نشأت على أرض الاحتلال من جهة، وعلى

[1] توفيق المديني ،**المجتمع المدني و الدولة السياسية في الوطن العربي**، اتحاد الكتاب العرب،دمشق،1997،ص777

أرضية السيطرة السياسية الاقطاعية من جهة أخرى، وكانت على علاقة وطيدة بالإقطاعيين وكبار الملاكين العقاريين، لم تصل إلى السلطة السياسية عن طريق الثورة التحريرية من حيث هي جوهريا ثورة ديمقراطية، أي أنها لم تقم بثورة برجوازية تقضي بها على علاقات الإنتاج الكولونيالية، التي كانت ولا تزال تعيق تطور المجتمع العربي.

وهذا ما يقودنا إلى القول بأن البرجوازية الكولونيالية العربية بأقسامها المختلفة الكمبرادورية، التي تلعب دور الوسيط بين السوق الإمبريالية والسوق المحلية، لم تكن يوما طبقة ثورية، أي طبقة مهيمنة بالمعنى الدقيق للكلمة تحمل في صيرورتها داخل الإنتاج الاجتماعي الذي تتكون فيه نظاما جديدا من الإنتاج يخرج من أحشاء نظام الإنتاج القديم أو السابق، ويقوم على أنقاضه[1] مثلما أن هذه الطبقة لم تكن قادرة على إنجاز ثورة برجوازية ديمقراطية شبيهة بالثورة البرجوازية الكلاسيكية في الغرب، لكي تنتشل المجتمع العربي بصورة نهائية من وهذا التأخر التاريخي والتخلف، وتفتح سيرورة جديدة وطويلة في تحديث المجتمع، وبناء المؤسسات السياسية الديمقراطية القائمة على العلمنة والعقلنة السياسية، لكي تتبلور في إطارها ملامح الدولة والسياسة العصريتين.

ولهذا يمكن القول بأن البرجوازية الكولونيالية ليست مهيمنة بذاتها بل بتبعيتها البرجوازية الإمبريالية، أو قل إن هيمنتها الطبقية في ذاتها على أساس من وجود علاقات الإنتاج الكولونيالية، في علاقة من التبعية البنيوية مع الإمبريالية. لذا وبسبب من هذا الطابع من الهيمنة في التبعية وبها، وعلى نقيض البرجوازية الإمبريالية التي كانت في تكونها التاريخي الطبقي، وما تزال مهيمنة بذاتها، أي أن استقلالها الطبقي نفسه، ليس للبرجوازية الكولونيالية علاقة من التناقض التناحري مع الطبقة المسيطرة في نظام الإنتاج السابق شبيهة بعلاقة التناقض التناحري التي كانت تربط البرجوازية الأوروبية بطبقة الاقطاعيين مثلا[2]، وكان من نتيجة ذلك، إن الطبقة البرجوازية الكولونيالية العربية لم تكن منفصلة عن الاقطاعيين، وكبار الملاكين العقاريين، ولا كانت منفصلة عن السيطرة الاستعمارية الإمبريالية على الوطن العربي، والحال هذه، الشروط التاريخية التي تكونت فيها هذه البرجوازية ونشأتها، هي عينها التي تفسر لنا أيضا طبيعة البرجوازية العربية، من حيث كونها طبقة وسيطة، لا منتجة تحمل في سيرورتها الطبقية نظام إنتاج رأسمالي قائم بذاته. لم تكن بذلك في علاقة تناقض تناحرية مع الطبقة المسيطرة أو التحالف الطبقي المسيطر في نظام الإنتاج السابق، وبالتالي لم تكن علاقتها بالاستعمار والبرجوازية الإمبريالية تناحرية

[1] المرجع السابق،ص779

[2] مهدي عامر،مرجع سبق ذكره،ص269

أيضا، ولذلك نجد اختلافا جذريا كبيرا يميز البرجوازية العربية عن البرجوازية الكلاسيكية الغربية على صعيد تكونها التاريخي وتطورها اللاحق.

ولهذا السبب، إن حركة مطالبتها بالاستقلال السياسي لم تكن تدخل في نطاق الصراع العنيف ضد الاحتلال، وقطع العلاقة الكولونيالية من حيث هي علاقة تبعية بنيوية، لأن مصالح هذه البرجوازية ليست متناقضة إلى هذا الحد مع الاحتلال والإمبريالية. وعلى الرغم اننا نجد تفاوتا في موقف أقسام هذه البرجوازية من القوى الإمبريالية، إلا أن ما كان يسمى بالبرجوازية الوطنية لم يكن تناقضها مع الإمبريالية تناقضا تناحريا يجعلها تتخذ موقفا معاديا لها ويضعها في تحالف مع القوى الاجتماعية الثورية الأخرى، كالفئات الوسطى والعمال والفلاحين. بل إن تناقضها مع القوى الإمبريالية كان محدودا، وكانت تريد أن تحقق الاستقلال السياسي بالتحالف مع الجماهير الشعبية في بعض الأحيان، ومع قواها الوطنية والديمقراطية في سبيل انتزاع دور سياسي أكبر، واقتصادي أكبر. ولم تكن ممارستها للصراع الوطني الذي كانت تنطلق فيه من موقع وهمها الطبقي، يمنع دخولها في تنافض كبير مع الجماهير الشعبية، لكي تخضعها لهيمنتها، كلما قدمت الإمبريالية تنازلات صغيرة، لإن مصالحها الطبقية لم تكن متناقضة الى هذا الحد مع الإمبريالية، لكي تكون في طرف واحد من التناقض الرئيسي داخل حركة التحرر الوطني العربية.

في الواقع التاريخي الفعلي، يصبح مفهوما لماذا بقيت حركة الاستقلال السياسي للأقطار العربية محكومة بالتأخر التاريخي العام للمجتمع العربي، لأن سياسات هذه الطبقة البرجوازية العربية كانت مهتمة بتنمية التجارة الداخلية والخارجية–تصدير سلع وخدمات، واستيراد سلع مصنعة ومنع حركة التصنيع الداخلي التي تلبي حاجيات السوق الداخلية بهدف الاستغناء عن السلع المصنعة المستوردة من الغرب. لأن مصالح هذه الطبقة لا تريد أن تصطدم حقيقيا مع الإمبريالية، بل إنها كانت مع إبقاء السوق الداخلية مفتوحة للسلع الرأسمالية الغربية، لأن هذا يحافظ على علاقة التبعية البنيوية مع الإمبريالية التي تشكل أساس وجودها الطبقي، فضلا عن أنها تستفيد ماليا من هذا الوضع القائم، عبر تنمية ثرواتها وزيادة رؤوس أموالها، وبالتالي زيادة استغلالها للشعب ومن جهة أخرى، في الوقت الذي يفترض فيه أن تنمو الرأسمالية الوطنية في هذه البلدان العربية تحول الملاك والتجار إلى وكلاء محليين للبضائع الأجنبية وخاصة المصنعة، واتخذوا تدريجيا صفة الكمبرادور(مزيج من أبناء الأقليات الاثنية والدينية).

واتسم تملك هذه الطبقة بالتنوع والاحتكار، ولم تتجه إلى التخصص في نشاط اقتصادي محدد، فتجد عائلة واحدة ذات ملكية عقارية واسعة تملك أراضي زراعية شاسعة وشركات تجارية كبيرة ومصانع متعددة ووكالات استيراد وتصدير.....الخ[1].

المطلب الثالث: سياسة التحديث الاستعمارية والإنقسام الثقافي

من الواضح أن السياسة الكولونيالية العلمانية في مجال تحديث التعليم، لم تكن في حالة قطيعة فكرية وايديولوجية مع الايديولوجيا الإسلامية، ومع المؤسسات التعلمية الإسلامية التقليدية، مثل المدارس القرآنية، والجامعات الدينية، كالأزهر في القاهرة، والزيتونة في تونس، والقرويين في فاس، ولكن هذا لا ينفي وجود علاقة متوترة بين نمطي التعليم الحديث والتعليم التقليدي، خصوصا يقوم في بنيته المرجعية على القيم العربية والمفاهيم الاسلامية التقليدية. وإذا كان التحديث في التعليم القائم على أساس تدريس اللغات والثقافات الأجنبية، والعلوم العصرية الدقيقة، فإن خافيته الايديولوجية الاستعمارية لا يرقى إليها شك، تتضح من خلال إعداد هذا التعليم الحديث الكوادر الجديدة لكي تنخرط في الهياكل الاقتصادية والسياسية والإدارية التي أدخلها وأوجدها الاستعمار، حيث أصبحت المؤسسات التعليمية الحديثة هي المعبر الوحيد للعمل في الأجهزة الإدارية والمؤسسات الاقتصادية، التي تخدم مصالح الهيمنة الاقتصادية الاستعمارية. ويمكننا من هذه الزاوية، أن نشير إلى أن المؤسسات التعليمية الحديثة قد أفرزت النخبة الإدارية والتعليمية التي تلقت تعليما عصريا، وذهب قسم منها في بعثات ايفاد لمواصلة دراساته الجامعية العليا في العواصم المتروبولية كباريس ولندن الخ، وتتكون هذه النخبة الحديثة من أبناء البرجوازية الصغيرة، والفئات الاجتماعية المتوسطة، وسيتطور وضعها ودورها السياسي والاقتصادي والاجتماعي حسب السياق السياسي الاستعماري، الذي كان يبحث عن الشرعية لبقائه، ولمصلحة أغراضه التوسعية في مختلف المجالات الاقتصادية والثقافية والإيديولوجية وبخاصة التهميش المنظم للمؤسسات التقليدية. كما أن النخبة التي تكونت في ظل عملية التحديث الكولونيالية، ستلعب دورا مهما في الحركة الوطنية العربية وفي بناء الدولة الوطنية، التي تراوح بين سياسة نصف علمانية ونصف إسلامية، على الصعيدين الثقافي والاجتماعي، بحكم خطابها التحديثي المزدوج، ونزعتها التوفيقية.

[1] خلدون حسن النقيب،**الدولة التسلطية في الشرق العربي** ،مركز دراسات الوحدة العربية ،ط1،بيروت،1999،ص105.

أما على صعيد التحديث في مجال السياسة الثقافية، فقد حاول الاستعمار نشر القيم والمفاهيم الغربية التي تشكل مكتسبات حضارة الاستعمار الرأسمالي بهدف طمس على طول الخط الثقافة العربية وبنيتها الفكرية المستمدة من النموذج الثقافي الإسلامي. وكان الغزو الثقافي الكولونيالي للمجتمع العربي يهدف إلى تسييس الثقافة لفرض هيمنة الاستعمار الإيديولوجية في اتجاه تحقيق متطلبات السياسة الكولونيالية ذات الطابع التناقضي من جهة، وتحديث المجتمع العربي وفق تحقيق بعض مبادئ العلمانية عبر إقصاء المؤسسة الدينية التقليدية من العمل، وتقليص دورها ونشاطها الثقافي، في محاولة استبدال البنية الثقافية التقليدية ومؤسساتها، ببنية ثقافية ومؤسسات حديثة من جهة أخرى. ولقد عملت الثقافة الكولونيالية على تعظيم الايديولوجيا الرأسمالية، وتعميم أشكال ومستوى استهلاك الثقافة الغربية الأوروبية.

كما أن التحديث الكولونيالي في المجال الثقافي ركز على الايديولوجية الغربية، ونظرية التمركز الأوروبي للثقافة، التي انتجتها الرأسمالية، والتي تصل إلى قناعة بخصوصية مطلقة لتاريخ أوروبا، وأن الشعوب والأمم الأخرى أن تحذو حذو النموذج الأوروبي إذا أرادت السير في طريق النمو، وأن المحاكاة للغرب تقتضي أن تتخلص من خصوصيتها الثقافية.

ثم إن نظرية التمركز الأوروبي تؤكد على أن تاريخ أوروبا هو شموليا وعيانيا، تاريخ العالم، وما على الأمم الأخرى، ومنها العربية سوى الانسياق في السيرورة التاريخية عينها، أي سيرورة الانتقال من الاقطاعية إلى الرأسمالية. وهكذا، فان التحديث الكولونيالي القائم على تمجيد ايديولوجية مركزية الثقافة الأوروبية، يقع في تناقضين صارخين اثنين، التناقض الأول، وهو التعارض بين الصفة الإطلاقية للثقافة الأوروبية التي قامت على مبدأ الطموح العالمي العلماني والعقلاني لهذه الثقافة للسيطرة على صعيد كوني، وقانون التطور والتفاوت، أو التطور اللامتكافئ الناتج عن عصر الرأسمالية والإمبريالية، وما يفرضه عليها من رؤية المجتمع العربي الكولونيالي الخاضع لسيطرة الإمبريالية، والذي هو غير متماثل مع المجتمعات الرأسمالية الأوروبية. والتناقض الثاني، ويتجسد في التعرض بين النزعة الكوسموبوليتية للثقافة الأوروبية وتعاظم النزعة الشوفينية لقوميات أوروبا. ويلاحظ الدكتور سمير أمين، في هذا الصدد بأن التشوه الأوروبي التمركز لا ينحصر في مجموعة الأحكام الخاطئة في رؤى الأوروبيين للأخرين فلا يغدو هذا القصور كونه بديهية تتواجد–إلى الأن لدى جميع الشعوب. فلم يعد التطور التاريخي الذي أنجزته الإنسانية، حتى يومنا هذا، إلى هذا المستوى المطلوب من التقدم الذي يلغي الشوفينية وحقد الأجنبي المجهول. إن التشوه الأوروبي–التمركز هو أكثر من تلك البديهيات: فتدعى الثقافة الأوروبية أنها عالمية التطلع والمغزى والرؤية. على أن التشوه الأوروبي التمركز يلغي بالتحديد هذا الطموح العالمي.....

ولم تنجح الثقافة الأوروبية في إنجاز هذا التوفق، بل على عكس ذلك أخذت تنزلق تدريجيا نحو إبداع نظريات غير علمية لتفسير هذا التعرض بين الغرب المتقدم والحضارات الأخرى التي تجمدت في تخلفها، دون أن تدرك أن هذه النظريات الخرافية من شأنها أن تلغي الطموح العالمي للثقافة الغربية، هذا من جهة– ومن الجهة الأخرى أخذت الرأسمالية تنتشر تدريجيا على صعيد القارة الأوروبية من خلال اشتداد حدة المنافسة بين مختلف الدول والقوميات المكونة لهذه القارة. فهناك تعرضت الإيديولوجيا الرأسمالية للتناقض بين المغزى الكسموبوليتي الأوروبي للثقافة الجديدة من جهة، وبين احتياجات تكريس القوميات الأوروبية المتنافسة من الجهة الأخرى. لدرجة أن البعد الثاني لهذه الإيديولوجيا قد غطى بعدها الأول. فانزلقت هذه الإيديولوجيا تدريجيا من موقف كسموبوليتي كان سائدا في صفوف النخبة المثقفة في المرحلة الباكرة لتكوينها إلى مواقف تتسم بالشوفينية القومية وحقد البعض للبعض[1].

وقاد هذا النمط من التحديث الكولونيالي الثقافي على الصعيد العربي إلى تعميم نمط التغريب على النموذج الأوروبي، وتجسد بشكل واضح وقوي في منطقة المغرب العربي، حيث كان الاستعمار الثقافي الفرنسي أشد وطأة وقوة. وستتبع من عملية التحديث الكولونيالي هذه التي تخدم مصلحة الهيمنة الرأسمالية الاحتكارية، فضلا عن أسباب الغزو الأوروبي وظاهرة الاستعمار منذ بداية القرن التاسع عشر، إشكالية الأصالة والتحديث في المجتمع العربي التقليدي، حيث تبلور تياران متصارعان: الأول هو تيار الفكر الإصلاحي بشقيه الليبرالي والديني الذي نشأ في المراكز الحضرية المدنية العربية، وبخاصة القاهرة وتونس، والذي دعا إلى التحديث انطلاقا من الاستفادة من مكتسبات الثقافة الأوروبية والعلمانية، ومن الليبرالية السياسية والديمقراطية الغربية في مجال الحكم السياسي، وبناء دولة المؤسسات الدستورية الحديثة من دون تكريس قطيعة معرفية ومنهجية وفكرية مع الثقافة الإسلامية السائدة، على غرار ما فعلته فلسفة عصر الأنوار في أوروبا المسيحية. فالفكر الإصلاحي الليبرالي–الديني يئن من وطأة رواسب الإيديولوجية التقليدية الماضوية، ولكنه يريد الاستنجاد بعلوم العصر والتراث العلمي الغربيين لولوج العصر خلسة عن أعين الماضي وبمباركة منه. وهو فكر توفيقي في بنيته إذ يحاول أن يوفق بين العلم الغربي أي الرأسمالي والين الإسلامي. ولعل ذلك ما يعني توفيقا بين عالمين متناقضين، الشرق المنهار والغرب الصاعد[2].

وليس من الشك أن الفكر التوفيقي والتلفيقي قد تمزق وفقد توازنه بين نقل التراث وصدمة الغرب. حاول أن يبقى على ضرب من ارتباط بالتراث ففشل، وحاول أن يحاكي فرديا بعض جوانب مدنية الغرب التقنية

[1] سمير امين،**نحو نظرية للثقافة** ، معهد الانماء العربي، ط1،بيروت،1989،ص ص105 -106

[2] منصف وناس ،**الدولة و المسالة الثقافية في تونس** دار الميثاق للطباعة و النشر و التوزيع،ط1،تونس،1988،ص97

ففشل. تراث الماضي يجثم في أعماقه وسطوه أوروبا تخيم على ذهنه. فهو تراثي تمغرب أو متغرب تسلف. ولكن تمغربه تلفيق وتسلفه تلفيق أشد. على ثوب غربي حاول أن يضع رقعا متمغربة ففشل. أنه ينتقي دوما، وينسى أو يتناسى أن الفكر بنيان ونظام وآلية ونهاجية[1] أما التيار الثاني فهو تقليدي سلفي متمسك بالتراث الثقافي الإسلامي، ومرتبط عضويا بالمؤسسات التقليدية، وهو يمجد حضور سلطان الماضي في بنيته الفكرية، تقديسا للماضي وخوفا من المستقبل الداهم، ورفضا لجوهر العصر الذي هو جوهر عصر الثقافة والحضارة الأوروبية. ويقوم منهج هذا الفكر السلفي الذي أساس مرجعيته الإيديولوجية هو القرآن والفقه السني، على القياس والمحاكاة، أي قياس الحاضر بالماضي. ثم أن نهاجية هذا التيار إذن هو السير وراء نهج الأسلاف. مهمتنا هي أن نكرر أسلافنا، والويل لنا إذا أخطانا التكرار. هنا فقد الفكر الدم والعصب، وربط الدماغ بحبل موصول بالماضي السحيق، وأصبحت مهمته، بعد أن نفض غبار الصوفية عن الإسلام، أن يحاكي فقط....ولكن هذا التيار الإيديولوجي قد أصبح مثلوم الحد كقوة اقتحامية ألا أنه ما زال يسهم في عرقلة تطور الفكر العربي تطورا متوازنا حثيثا نحو العصرنة، ويمارسا ضربا من التضييق والحصار على كل فكر عربي حديث.

كما أن التيار السلفي كنهاجية، يشغل حيزا كبيرا إلى الحد أو ذلك في الماركسيات العربية. وإلا كيف يمكن أن يفسر ضمور العنصر العقلاني في الماركسيات العربية (التقليدية والجديدة)[2]

إن هذا الإنقسام الثقافي بين فئة حديثة وفئة تقليدية سلفية، الذي أحدثه التحديث الكولونيالي، أصبح السمة البارزة الذي يطبع النظام الثقافي العربي، والذي يشكل عائقا حقيقيا للتطور، حيث أن المطلوب هو تجاوزه جدليا من داخل هذا النظام الثقافي التقليدي، لتناقض الثنائية بين بنية حديثة مستلبة ومتغربة وبنية تقليدية، باعتباره مقاوما أو معيقا للتقدم. وهذا التجاوز لا يمكن تحقيقه إلا من خلال اعتناق نهج الحداثة، باعتبارها مجموعة من العمليات التراكمية نحو تغيير الواقع العربي تغييرا راديكاليا على صعيد تطوير اقتصاده، وتطوير أنماط حياة المجتمع، وتفكيره ورؤيته للحياة والعالم، وتعبيراتهما المتنوعة، بما يتماشى ومتطلبات الحداثة، التي تهدف إلى بناء الذات العربية المستقلة المتحررة من التقليد المكبلة، والتجاوزات للانتماء الماضوية، والمنفتحة على روح العصر، جاعلة من هذا الانفتاح، وهذا التفاعل الحي الجدلي مع المعارف المكتسبة والقائمة على سيادة العقل والعقلانية، عنصرا معيارا للفكر والعمل. فالحداثة هي قبل كل شيئ تاسيس العقل ، واقتحام المجهول، ولكل ميادين الحياة وتعبيراتها وتمظهراتها المتنوعة، بهدف

[1] ياسين الحافظ،**الهزيمة والايديولوجية المهزومة** ، دار الطليعة، ط1،بيروت،1979ص ص212 -213

[2] المرجع السابق،ص ص210 211

كشف قوانينها الداخلية، ومعرفة حقيقتها، بما في ذلك ميدان المحرمات، وهي كانت ولا تزال أمل تحرر الإنسان. غير أن حركية التحديث الحقيقية غير المستقلة، والتي تقوم على بلورة نموذج علمي خاص للتطور والانتماء هي تلك التي تفك الحداثة (الغربية) وتفصلها عن أصولها، أي عن أوروبا في العصور الحديثة، وتقدمها نموذجا عاما لسيرورات التطور الاجتماعي لا يبالي بالإطار الزماني الذي ينطبق عليه، بالإضافة إلى ذلك يفك التحديث العلاقة الداخلية التي تربط الحداثة بالاستمرارية التاريخية للعقلانية الغربية.... فإذا كانت الحداثة وعي العالم الغربي بغربيته وكونيته، فإن التحديث، من خلال ارتباطه بالأنموذج وبالواقع المتعدد والمتنوع سيفك الحداثة من الغرب وسيجعل منها عنصرا عاما وكونيا، أي حسب كولمان، سيقضي على الحداثة وعصورها وسيطور عصر ما بعد الحداثة بالنسبة للغرب. تلك هي المعضلة الثالثة الناتجة عن جدلية ارتباط الحداثة بالعقلانية الغربية بمستتبعاتها (التقدم–الانماء) من ناحية، وعن تجاوز العقلانية الحديثة بواسطة عملية لتحديث نفسها التي فتحت في الغرب عصر ما بعد الحداثة وخارج الغرب إمكانية قيام الحداثة نموذجا للتطور الاقتصادي والاجتماعي[1].

المطلب الرابع: تفكيك البنية الاقتصادية الاجتماعية للبلدان المستعمرة

في إطار علاقات التحديث الكولونية داخل التشكيلة الاجتماعية العربية المستغلة والخاضعة للسيطرة الاستعمارية، فإن العملية التاريخية من التحول المتميز لأنماط الإنتاج السابقة للرأسمالية، ولحالتها السابقة الكونيالية إلى نمط إنتاج رأسمالي وسيط، هو بالضرورة الشكل الكولونيالي لنمط الإنتاج الرأسمالي، قد قامت بها الإمبريالية في المرحلة الاحتكارية، التي تحولت تدريجيا من شكل اتجاه معاكس في مرحلة الرأسمالية التنافسية حيث عمل نمط الإنتاج الرأسمالي على إعادة إنتاج وتقوية وانتشار علاقات الإنتاج الرأسمالية على الصعيد العالمي، بهدف السيطرة على القوى المنتجة، لتأخذ شكل تناقض رئيس في البلدان المستعمرة ومنها الوطن العربي، حيث اصبحت الإمبريالية العقبة الرئيسة لسيطرة علاقات الإنتاج على تطور القوى المنتجة.

إن البرجوازية الإمبريالية الغربية حين قامت بالية التحديث التناقضية، وظفت المجتمع العربي المستعمر لخدمة أغراضها فحافظت على العلاقات القديمة السابقة للرأسمالية، وعززت في الوقت عينه هذه العلاقات، ولكن بأشكال، مفككة ومتفسخة جديدة، حيث إن الاقطاع وشيوخ القبائل الممثلين لهذه العلاقات الاقطاعية الرسمية، والمتحكمين في استمرار العلاقات القديمة التي تفعل فعلها في عملتي الإنتاج والعمل، أصبحوا يلبون حاجات المصانع الرأسمالية بالمواد الزراعية، ومرتبطين بالسياسة الاستعمارية، وحماة

[1] فتحي التريكي، رشيدة التريكي، **فلسفة الحداثة**،مركز الانماء القومي، بيروت،1992،ص 14

الأنظمة التي تقيمها الدول الاستعمارية. كما أن التحديث التي قامت به الإمبريالية الرأسمالية على الصعيد العربي، ولد في التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية العربية علاقات الإنتاج الكولونيالية، وحدد بنيتها التبعية، باعتبار وجودها التاريخي ضروريا لإعادة تجدد هذه العلاقات من الإنتاج، الذي يولد بدوره السيطرة الاستعمارية من خلال توليده قاعدتها المادية: إن القاعدة المادية للسيطرة الإمبريالية ولبقائها وتجددها المستمر لا تكمن في بنية علاقات الإنتاج الرأسمالية وحدها وفي تجدد هذه البنية، بل تكمن أيضا في بنية علاقات الإنتاج الكولونيالية وتجددها. أو قل تلك القاعدة هي في وجود علاقة البنيتين معا كعلاقة سيطرة. فاستمرار السيطرة الإمبريالية إذن يكون بتجدد قاعدتها هذه، وقاعدتها في البلدان المستعمرة هي بنية علاقات الإنتاج في هذه البلدان[1]، فعلى الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، أنشأ الاستعمار مزارع حديثة فصل عالم الفلاحة إلى عالمين: عالم تقليدي يقوم على اقتصاد الكفاف أو الاقتصاد الطبيعي بكل مقوماته التقنية والثقافية والذهنية، وعالم زراعي حديث مرتبط بالاقتصاد الرأسمالي الحديث في المراكز المتروبولية، حيث تحول الاقطاعيون إلى رأسماليين زراعيين، وأصبحوا يلبون حاجات السوق الرأسمالية العالمية بالمواد الزراعية، ونشأت في هذا العالم الزراعي المحدث فئات اجتماعية جديدة، فئة من المزارعين الرأسماليين وكبار المرتبطين بالزراعة الصناعية، وفئة من العمال والحرفيين.

فمع تغلغل النفوذ الاستعماري، أصبح الاقطاعيون، وكذلك رؤساء القبائل المسيطرين على الأراضي الجماعية، الدعامة القوية له، ذلك أن هذا الاختراق الاستعماري لعالم الفلاحة، الذي يسود فيه الإنتاج اللارأسمالي أو إنتاج ما قد رافقه حركة رسملة إنتاج الوطن العربي قبل الرأسمالية المستعمر، التي تحققت ضمن سياق حركة تهديم وتفكيك للبنية الاقتصادية الاجتماعية العربية، التي كانت تهيمن فيها أنماط الإنتاج السابقة على الرأسمالية (حيث تعددت أسماءها مثل نمط إنتاج خراجي ونمط إنتاج أسيوي الخ) وانبثق عنها الإنتاج الكولونيالي، الذي كان قائما بالضرورة على الاستحالة التاريخية لصيرورته إنتاجا رأسماليا، متماثلا مع ما هو قائم في الغرب الرأسمالي، وذلك للسبب الرئيسي التالي: التعايش التي تربط أنماط الإنتاج الكولونيالي المسيطر في البنية الاجتماعية الكولونيالية، غير علاقة التعايش التي تربط في البنية الاجتماعية اللاإسلامية، نمط الإنتاج الرأسمالي المسيطر بأنماط الإنتاج الرأسمالي إلى ضرورة القضاء على هذه الأنماط من الإنتاج التي، وإذا استمرت تتجدد في الواقع، وإلى أمد، لأن منطق التطور الإمبريالي للرأسمالية يحكم عليها بالزوال. أما في البنية الاجتماعية الكولونيالية، فهذه الأنماط من الإنتاج السابقة على الرأسمالية، في خضوعها لسيطرة نمط الإنتاج الكولونيالي، وفي تعايشها معه تتجدد علاقات

[1] مهدى عامل ،مرجع سبق ذكره،ص310

بتجدد علاقات الإنتاج الكولونيالية نفسها بشكل لا يقودها فيها منطق تجددها في هذا الإطار إلى ضرورة زوالها، بل بالعكس، إن هذا المنطق يتحرك في أفق تابدها[1]

وعلى أساس أن هذا الواقع التاريخي من الإنتاج الكولونيالي، وتكون الملكية الخاصة في الأرض الزراعية في البلاد العربية وتحسين وسائل الري والتسميد، مع تغلغل الاستعمار وربط الإنتاج الزراعي بالسوق الرأسمالية الأوروبية، وبالتحديد السوق الفرنسية، ضمن إطار العلاقة الكولونيالية، وعملية الدمج في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، نشأت وتطورت الرأسمالية التبعية في الوطن العربي في كنف الكولونيالية، من دون أن تقضي على الاقطاعية، بل جرى التعايش معها، أو بالأحرى حولت علاقات الإنتاج الاقطاعية إلى علاقات كولونيالية، والحال هذه تحول الاقطاعيون أنفسهم الى فئة كبار الملاكين الزراعيين، أي رأسماليين زراعيين جدد، وأصبحوا بذلك تجارا زراعيين بسبب تطور الإنتاج الزراعي الكولونيالي من جهة، وارتباطه بالإنتاج الرأسمالي الاستعماري عن طريق التجارة الكولونيالية، بما أنه صار إنتاجا كولونياليا، يقدم مواد أولية وسلع زراعية تحتاجها الصناعة والسوق الرأسماليتين من جهة ثانية.

وعلى صعيد الصناعة، فإن التحديث الكولونيالي قسمها إلى عالمين: عالم الحرفة، وعالم الصناعة الحديثة. منذ تغلغل الاستعمار الأوروبي في الوطن العربي، عملت الرأسمالية الأوروبية في حركة تطورها التاريخي التي تميل بالضرورة إلى عملية التوسع اللانهائي، على تعميم الإنتاج البضاعي فيه، بما أنه يدخل في نطاق توحيد السوق الخارجية كسوق رأسمالية عالمية، من خلال تدمير قطاع مهم من الحرفيين على إثر دخول السلع الرأسمالية، وتحويله إلى الصناعات الحديثة، التي أقامها الاستعمار في مرحلة أولى، ثم تحويل الإنتاج البضاعي إلى إنتاج رأسمالي، عبر انتقال التشكيلة الاجتماعية العربية إلى تشكيلة كولونيالية، حيث تطورت فيها رأسمالية انطلاقا من الاستعمار (الكولونيالية) أي أن تطورها قد تم ضمن سياق العلاقة الكولونيالية، ومن خلال تصدير رأسمال المال الأوروبي والأمريكي في مرحلة ثانية.

إن السيطرة الاستعمارية بجوهرها على منابع النفط في الشرق الأوسط، والمواد الأولية في الوطن العربي، واستغلال الثروات الطبيعية والبشرية فيه، جعل الاحتكارات الرأسمالية بالتعاون مع الحكومات الاستعمارية، تقوم بإنشاء الصناعات الحديثة لمصلحة النشاطات التصديرية للسوق الرأسمالية العالمية، التي يمركز فيها رؤوس الاموال القادمة من المتروبولات الرأسمالية، مثل مد شبكة سكك الحديد، وإنشاء

[1] المرجع نفسه،ص356

شركات الكهرباء والمياه، والصناعات المتحكمة في استخراج وإنتاج النفط، وكذلك أيضا استخراج المواد الأولية الأخرى كالحديد والفوسفات....الخ.

غير أن إقامة هذه الفروع الصناعية في الوطن العربي التي كانت تدخل في نطاق بداية ادماجه في النظام الرأسمالي العالمي، هي فروع إنتاج خفيفة، وتستخدم تكنولوجيا خفيفة، وتابعة للاحتكارات الرأسمالية الصناعية والمالية المختصة بالنفط والنحاس، والزنك، والفوسفات، والحديد....الخ، والتي تسيطر فيها علاقات الإنتاج الرأسمالية، التي صنعت من قبل الاقتصاد العالمي، والرأسمالي المالي الدولي.....

هذا النمط من التحديث الكولونيالي في المجتمع العربي التقليدي، الذي نقله إلى الرأسمالية المحيطة التابعة، اتضحت نتائجه واسقاطاته الخارجية في الانقطاع بين قطاع تقليدي متأخر من الاقتصاد العربي متمثل في الحرف كأعمال النحاس والصدف والفضة والسجاد التي لا تنافسها فيها الصناعة الأوروبية، وبقايا العالم التجاري، والفئات الريفية–غير مرتبط بالسوق العالمية، وفي عزلة تامة عن حركة التبادلات الدولية، والتخصص، والتقسيم الدولي للعمل، وقطاع عصري حديث تابع لعلاقات الإنتاج الكولونيالية المتكيف مع علاقات الإنتاج الرأسمالية في المتربول الرأسمالي، ومتوجه بشكل رئيسي، في حركة تطوره، نحو التصدير للسوق الرأسمالية العالمية، وخاضع لعلاقات التبادل غير متكافئة بين هذا القطاع الإنتاجي الكولونيالي والقطاع الإنتاجي الرأسمالي العالمي، مثل قطاع النفط في الشرق الأوسط، والحديد والفوسفات، والنبيذ في المغرب العربي. وعلى الرغم من الهوة الموجودة بين القطاع التقليدي المتأخر والقطاع الحديث المتطور، إلا أن القطاعين كليهما ينتميان إلى بنية واحدة هي بنية التخلف والتأخر التاريخي العربي. ومن الخطأ النظري العلمي الذي له دلالته الإيديولوجية اعتبار أن هناك ازدواجية في بنية المجتمع العربي، القطاع التقليدي هو الذي يمثل التخلف والتأخر التاريخي، في حين أن القطاع الحديث يمثل التطور. فالتخلف والتأخر التاريخي ظاهرة تاريخية متميزة في المجتمع العربي، ومرتبطة بالبنية الطبقية في العلاقات الإنتاجية السائدة الكولونيالية، ونتاج تاريخي للسيطرة العثمانية وما خلفته من خراب وتخلف، وللاستعمار الأوروبي الذي ترك أثارا عميقة في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية، يقول مهدي عامل إن هناك سببية بين الاستعمار والتخلف كبنيتين متميزتين، وينفي الانفصال بينهما واستقلال حركة تطورهما بل هو يستلزم بالضرورة ارتباطهما الداخلي في حركة تاريخية واحدة هي حركة إنتاج بنيوي مستمر، يكون فيها وجود البنية الرأسمالية الاستعمارية، في حركة تطورها، محددا لوجود البنية التخلفية ومنتجا لها، كما ان وجود البنية التخلفية يكون محددا لوجود البنية الرأسمالية الاستعمارية. معنى ذلك أن

الاستعمار، كشكل تاريخي لتطور الرأسمالية شرط أساسي لوجود التخلف وبقائه، كما أن التخلف شرط أساسي لوجود الاستعمار وبقائه[1].

لقد عمق التحديث الكولونيالي بنية التخلف والتأخر في الوطن العربي، وفي القطاعين التقليدي والحديث . ذلك أن الاستعمار قد اخضع القطاع التقليدي لمنطق توسع الرأسمالية، وذلك بتوظيف الأنماط الإنتاجية السابقة للاستعمار كمنطلق للتطور الاستعماري. وبذلك، أصبح القطاع التقليدي خاضعا للسيطرة الإمبريالية التي تقوم بامتصاص الفائض الاقتصادي ورسم نموذج لبناه الداخلية وتشويهها، ونتاجا لتطور العلاقة الكولونيالية تظهر عن طريق التشويه الكامل لهذا القطاع الاقتصادي، الذي هذه الكولونيالية تظهر عن طريق التشويه الكامل لهذا القطاع الاقتصادي، الذي هو بدوره جزء لا يتجزأ من بنية التخلف.

وبالمقابل فإن القطاع الحديث المرتبط بعلاقة تبعية بالمتروبول الرأسمالي الاحتكاري، بحيث تتعزز هذه العلاقة من خلال قيام علاقات إنتاج رأسمالية كولونيالية، وقيام اشكال مهترئة من التصنيع، يقود الى تقولب الطبقات الاجتماعية على صورة البلد المستعمر المسيطر، لا ينتمي إلى بنية الإنتاج الرأسمالي بالشكل التماثلي كما هو موجود في المراكز المتروبولية. والحال هذه فانه ليس جزءا من قوانين الحركة الداخلية لتطور الرأسمالية الاحتكارية الغربية، بل هو اقتصادي متخصص في الإنتاج الصناعي التقليدي الذي لا يتطلب سوى العمل البسيط، والذي تسود فيه علاقات إنتاج كولونية متكيفة مع علاقات الإنتاج الرأسمالية العالمية، وتربطه علاقات خارجية مع البلدان الرأسمالية الغربية المسيطرة، وبالتالي فهو ينتمي إلى بنية التخلف في وحدتها الشاملة التي تجمع القطاعين التقليدي والحديث كليهما. وهكذا فإن عملية التحديث الكولوني، التي تمت في إطار علاقات الإنتاج الكولونية، وكذلك في نطاق السوق الرأسمالية العالمية التي يسيطر عليها الغرب الرأسمالي الاستعماري، قد قامت بهدم داخلي لبنية التطور في الوطن العربي، وغيرت بشكل جذري في منطق تطوره التاريخي. وهذه كظاهرة تاريخية لم تكن نتيجة ضرورية للتطور الداخلي لنظام الإنتاج السابق للرأسمالية، بل هي نتاج الفعل والسيطرة الكولونيالية المباشرة، وهي تختلف جذريا عن عملية التحديث تمت في ظل التنمية الرأسمالية في الغرب، التي كانت نتيجة ضرورية للتطور الداخلي للنظام الاقطاعي، ولثورة الرأسمالية عليه. ومن هذا المنطلق، فإن الثورة وفق النظرية الماركسية الكلاسيكية للتغير الاجتماعي، ترى أن الرأسمالية مرحلة ضرورية من مراحل تحديث المجتمع، وهي في الحقيقة انتقال من نظام إنتاج الى نظام إنتاج آخر. إلا أن ما حدث في البلدان المستعمرة (ومنها الوطن العربي) من انتقالها الى نظام الإنتاج الكولونيالي لا يمكن اعتباره ثورة بالمعنى الحقيقي لهذه

[1] المرجع السابق،ص415

الكلمة، فالثورة قوة تحرر التاريخ بتحقيق إمكانياته الداخلية الواقعية، أما الاستعمار فقد كان ثورة على تاريخ هذه البلدان وقوة مجابهة له، لم تحركه إلا لتسد فيه إمكانيات تطوره الداخلية لا لتحرره. إن البلدان المستعمرة لم تأت إلى التاريخ، عن طريق استعمارها وتطور التناقضات الكولونيالية المحركة لتاريخها، إلا لتحد أفق التاريخ مسدودا في وجه تطورها. إن القوة التي أتت بها إلى التاريخ عنفا هي نفسها التي سدت أفق التاريخ في وجه تطورها[1].

والواقع إن عملية التحديث الكولونيالية لم تؤد إلا إلى إعادة إنتاج البنى والعلاقات الكولونيالية وتعزيزها، وبالتالي إعادة إنتاج بنية التخلف والبنى الهجيننة المرافقة لها، اللاعقلانية أو الشبه العقلانية، بإضفاء أشكال ومظاهر حديثة عليها.

على أساس عملية التحديث الكولونيالية هذه تشكلت البرجوازية العربية المالكة للثورة، والتي تتكون فئتين اجتماعيتين مختلفتين: فئة التجار التي ازداد ارتباطها بالرأسمالية العالمية نتاج حركة الرسملة باعتبارها فئة ممثلة للسمسرة الدولية مع اتساع حركة الاستيراد والتصدير، ووسيطة تعمل في نقل المواد الخام إلى أسواق الدول المصنعة مع تزايد قدرتها على استيعاب الخامات، وفي نقل السلع من الدول المصنعة إلى الأسواق العربية مع تزايد قدرتها على الاستهلاك واستيعاب السلع. وقد خرج من أحشاء فئة التجار الحضريين هذه معظم عناصر الطبقة الوسطى الجديدة....فقد كانوا من أول المبادرين إلى إرسال أبنائهم للمدارس الحديثة، سواء التي أنشأها المصلحون المحليون في القرن التاسع عشر قبل وصول الاحتلال السافر، أم التي أنشئت بعد ذلك بواسطة السلطات المحتلة نفسها أو بواسطة الحركات الوطنية[2].

أما الفئة الثانية فتتكون من كبار المزارعين وبقايا الاقطاع، وزعماء العشائر والامراء وقد نمت علاقتها بالأسواق العالمية، نتاج دمج الزراعة العربية في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، وتوجيه إنتاجها الزراعي نحو التجارة الكولونيالية لخدمة مصالح المتروبولات الرأسمالية الغربية. ثم إن تحول الزراعة إلى المحاصيل، أي مع إحلال النقد في التبادل لم يعد من الممكن اعتبار الإنتاج الزراعي في الوطن العربي الذي كان خاضعا لسلطة الاحتلال إنتاجا اقطاعيا بالمعنى الكلاسيكي للكلمة، حتى وإن استمرت بعض الأشكال البدائية والتقليدية من الإنتاج الزراعي في الوجود، وكذلك الأمر بالنسبة لملكية الأرض، التي هي في الظاهر اقطاعية، لكنها تعيش حالة من التفكك، بسبب اندفاع فئة كبار الملاك الرأسماليين نحو الأعمال التجارية والصناعية، بالاشتراك مع الرأسمالية الاجنبية. غير أن هذا التحالف بين كبار الملاكين

[1] المرجع السابق، ص431

[2] سعد الدين ابراهيم، **المجتمع و الدولة في الوطن العربي،ط1** ، مركز دراسات الوحدة العربي،بيروت،1988،ص156

الزراعيين والاستعمار لم يكن تحالفا بين إنتاج اقطاعي وإنتاج رأسمالي، بل كما يقول مهدي عامر هو: بين إنتاج كان عليه أن يعتبر بالضرورة إنتاجا كولونيا وبين إنتاج رأسمالي. إن ملكية الأرض في البلد المستعمر لم تعد ملكية اقطاعية كما أنها تطورت إلى كولونيالية، كشكل متميز للملكية الرأسمالية، بتطور الإنتاج الزراعي في البلد المستعمر نحو التجارة الكولونيالية، أي بتحويله إلى إنتاج كولونيالي، صار الإبقاء على علاقات الإنتاج في الزراعية ضمن حدود العلاقة الكولونيالية معناه تحويلا لها من علاقات إنتاج اقطاعية إلى علاقات إنتاج كولونيالية، وصار ملاك الزراعي بذلك تاجرا زراعيا مرتبطا بالإنتاج الاستعماري[1].

وهكذا فإن البرجوازية العربية التي تشكلت طبقيا في إطار العلاقة البنيوية مع الاستعمار القديم أي في ظل علاقة السيطرة لنمط الإنتاج الرأسمالي على باقي أنماط الإنتاج الأخرى، لم تكن نتاج آلية تطوير نمط إنتاج رأسمالي قائم بذاته، ولد وترعرع في تناقض عدائي مع الاقطاع. هذه البرجوازية العربية التي تشكلت ضمن إطار الوضع الكولونيالي، هي طبقة انصهرت فيها الفئتين الأنفتي الذكر أي فئة كبار الزراعيين، وفئة التجار الحضريين، وهي ليست بطبقة منتجة، لأن وجودها الطبقي مرتكز على قاعدة اقتصادية أساسها التجارة، وقطاع الخدمات والسمسرة مع الشركات المساهمة العملاقة، وهي بهذه الحالة تمثل علاقات الإنتاج الأكثر تخلفا.

لأن التغلغل الاستعماري أو الفعل الإمبريالي، قد أخضع تطور بنية المجتمع العربي بشكل قسري لمنطق آخر من التطور، هو منطق التبعية الكولونيالية، فقد أصبح من المستحيل على الاطلاق أن تتطور رأسمالية قائمة بذاتها في الوطن العربي، بالشكل التماثلي الذي اتخذه تطور الرأسمالية الكلاسيكية في أوروبا. لأن ما يميز التطور في مجتمعنا العربي هو هذا الشكل الكولونيالي، أي هذا الارتباط التبعي البنيوي بمنطق التطور الإمبريالي للرأسمالية الاحتكارية العالمية. ومن المنطقي والتاريخي، أن يكون هذا النمط الكولونيالي من التطور الاقتصادي والاجتماعي في الوطن العربي في إطار علاقة التبعية البنيوية مع الإمبريالية، هو المحدد في سيرورة التشكل التاريخي للبرجوازية العربية، فهي برجوازية كولونية تابعة ومرتبطة. وانطلاقا من هذه النظرة، نرى أمامنا اختلافا تاريخيا جذريا بين البرجوازية الأوروبية كطبقة ثورية مهيمنة، استطاعت أن تقوم بثورتها التاريخية السياسية، أي الثورة القومية الديمقراطية البرجوازية، وبناء المجتمع المدني الحديث بالتلازم مع دولة الحق والقانون، وبين البرجوازية العربية التي لم تكن يوما قط طبقة ثورية، وبالتالي طبقة مهيمنة وقومية، قادرة أن تقوم بإنجاز مهمات الثورة الديمقراطية البرجوازية،

[1] مهدي عامر، مرجع سابق ، ص394

وبناء المجتمع المدني الحديث، لأن هذه البرجوازية ليست بطبقة قائدة، وهي عاجزة عن تنفيذ مهمات البرجوازية الكلاسيكية، لأنها جزء هامشي وهجين من الرأسمالية العالمية، نشأت ونمت على هامشها، وفي ظلها ارتبطت بمصالحها. ولذلك كان دورها في إنجاز مهمات الثورة الديمقراطية وبخاصة بناء المجتمع المدني، ثانويا جدا، لأنها بالأساس ليست بطبقة ديمقراطية تمتلك خصائص وسمات ديمقراطية ومدنية البرجوازية الكلاسيكية في الغرب. وهي كطبقة هجينة، كان اعتمادها الأساسي على القوى الرأسمالية العالمية باعتبارها طبقة برجوازية تجارية متميزة تمثل البرجوازية الاحتكارية الاستعمارية والإمبريالية، وهو الأمر الذي يمنعنا ان نطلق عليها طبقة برجوازية قومية ديمقراطية، لها دورها القيادي في حركة بناء المجتمع المدني الحديث.

الخاتمة:

لا زالت الجزائر تعيش تحت وطأة ماضيها السياسي ومخلفاته الراهنة، تميز هذا الماضي بانعدام سلطة سياسية مدنية، وبغلبة الطابع العسكري في النظام، ولدت تلك الطبيعة العسكرية للنظام مع ولادة جبهة التحرير الوطني التي فجرت العمل المسلح، فلقد تأسست الجبهة في ظل القمع الفرنسي والعداء الحاد تجاه الأحزاب الوطنية الأخرى، وكان الجديد الذي أتت به هو العمل المسلح بحكم أسلوب العمل الجديد إذا والظروف التي نشأ فيها وتطور كانت مجموعات المقاتلين الأوائل تنتشر في الأرياف بوصفها تنظيما عسكريا أكثر منه سياسيا، فالتداخل بين السياسي والعسكري حينذاك فرضته الظروف على المؤسسين إذ لم يكن لهم بديل آخر، في فترة ما بعد الاستقلال لم تتبدل قاعدة الخضوع السياسي العسكري في الظاهرة كان النظام الجزائري نظام الحزب الواحد، ولكن هذا الحزب لم يكن سوى غطاء مفيد لتخليد وهم الإجماع الوطني واحتكار العمل السياسي وآية ذلك أن ما شهده النظام والبلاد من أزمات كبرى اقتضى حسم الموقف فيها تدخل المؤسسة العسكرية، ومن المساوئ الناجمة عن هيمنة المؤسسة العسكرية على الدول أن تلك الهيمنة تتناقض وحياة سياسية تعددية حرة، بما تفرزه من نخب سياسية ناقدة وكاشفة للانحرافات والجور بمختلف أشكاله، ومقترحة لبدائل، وتؤدي إلى غلبة الإمتثالية والزبونية وخدمة مصالح الأفراد والجماعات على الكفاءة وروح خدمة العامة وهذا ما نلحظه حتى على مستوى الجمعيات فإن كثيرا من مؤسسيها والمنظمين إليها يعتبرون الجمعية كوسيلة أو مجالا للتدريب لكسب خبرات والإطلاع على أهم الخطوات وإقامة علاقات تمكنهم من الوصول إلى ممارسة السياسة أي كسب منصب سياسي والتقرب من أصحاب النفوذ حتى يبلغون أهدافهم الشخصية السياسية لا تمد بصلة بالأهداف الجمعية ذاتها ولا لأجل خدمة مصالح العام، بل قد تعمل على تقييد حركة العناصر والكوادر المدنية في أداء مهامها المَنُوطة بها إذا تناقضت مع مصالح ذوي السلطة والنفوذ، في منظور بناء الدولة الحديثة لابد من انتقال السلطة إلى نخب سياسة مدينة مستقلة، ولكي تكون تلك النخب المدينة مستقلة وقوية عليها أن تستند إلى شرعية دستورية ديمقراطية تحديث الدولة الجزائرية يقتضي منها في جملة أمور أخرى أن تتحرر من الطابع الإداري الذي تغلغل في مختلف قطاعاتها ومؤسساتها إن عبارة الدولة الإدارية تنطبق تماما على الدولة الجزائرية، لا نعني بذلك أن الدولة الحديثة ليست بحاجة إلى جهاز إداري مكتمل جيد التنظيم، قوي ومحترم، وشامل لجميع الوظائف التي تدخل ضمن اختصاص الدول، نستخدم هنا الإداري ووظيفته التنفيذ مقابل السياسي والذي وظيفته التقرير، وبهذا المعنى فإن الدولة الجزائرية إدارية لأن مؤسساتها لا تتمتع

خاتمة

بأية استقلالية، ليست لها سلطات في مجال الاختصاص والوظائف التي أنشئت من أجلها بصدق ذلك على الهيئة التشريعية على الجهاز القضاء وعلى الجمعيات المحلية، ويتجلى الطابع الإداري كذلك في انعدام هيئات وسيطة وتنظيمات مدينة تتمتع باستقلال نسبي عن الدولة، ولكن أهم ما يضفي على الدول الجزائرية طابعها الإداري يكمن في كونها ليست مجال الذي تتوازن فيه سلطات تمارس اختصاصات سياسية فعلية، يراقب بعضها البعض الآخر، وفق قواعد مؤسساتية تحدد كيفية ممارسة السلطة وحدودها، وقواعد فض النزاعات السياسية بصورة سلمية شفافة. لا زالت الجزائر تعيش تحت وطأة ماضيها السياسي ومخلفاته الراهنة، تميز هذا الماضي بانعدام سلطة سياسية مدنية، وبغلبة الطابع العسكري في النظام، ولدت تلك الطبيعة العسكرية للنظام مع ولادة جبهة التحرير الوطني التي فجرت العمل المسلح، فلقد تأسست الجبهة في ظل القمع الفرنسي والعداء الحاد تجاه الأحزاب الوطنية الأخرى، وكان الجديد الذي أتت به هو العمل المسلح بحكم أسلوب العمل الجديد إذا والظروف التي نشأ فيها وتطور كانت مجموعات المقاتلين الأوائل تنتشر في الأرياف بوصفها تنظيما عسكريا أكثر منه سياسيا، فالتداخل بين السياسي والعسكري حينذاك فرضته الظروف على المؤسسين إذ لم يكن لهم بديل آخر، في فترة ما بعد الاستقلال لم تتبدل قاعدة الخضوع السياسي العسكري في الظاهرة كان النظام الجزائري نظام الحزب الواحد، ولكن هذا الحزب لم يكن سوى غطاء مفيد لتخليد وهم الإجماع الوطني واحتكار العمل السياسي وآية ذلك أن ما شهده النظام والبلاد من أزمات كبرى اقتضى حسم الموقف فيها تدخل المؤسسة العسكرية، ومن المساوئ الناجمة عن هيمنة المؤسسة العسكرية على الدول أن تلك الهيمنة تتناقض وحياة سياسية تعددية حرة، بما تفرزه من نخب سياسية ناقدة وكاشفة للانحرافات والجور بمختلف أشكاله، ومقترحة لبدائل، وتؤدي إلى غلبة الإمتثالية والزبونية وخدمة مصالح الأفراد والجماعات على الكفاءة وروح خدمة العامة وهذا ما نلاحظه حتى على مستوى الجمعيات فإن كثيرا من مؤسسيها والمنظمين إليها يعتبرون الجمعية كوسيلة أو مجالا للتدريب لكسب خبرات والإطلاع على أهم الخطوات وإقامة علاقات تمكنهم من الوصول إلى ممارسة السياسة أي كسب منصب سياسي والتقرب من أصحاب النفوذ حتى يبلغون أهدافهم الشخصية السياسية لا تمد بصلة بالأهداف الجمعية ذاتها ولا لأجل خدمة مصالح العام، بل قد تعمل على تقييد حركة العناصر والكرادر المدينة في أداء مهامها المنوطة بها إذا تناقضت مع مصالح ذوي السلطة والنفوذ، في منظور بناء الدولة الحديثة لا بد من انتقال السلطة إلى نخب سياسة مدينة مستقلة، ولكي تكون تلك النخب المدينة مستقلة وقوية عليها أن تستند إلى شرعية دستورية ديمقراطية تحديث الدولة الجزائرية يقتضي منها في جملة أمور أخرى أن تتحرر من الطابع الإداري الذي تغلغل في مختلف

قطاعاتها ومؤسساتها إن عبارة الدولة الإدارية تنطبق تماما على الدولة الجزائرية، لا نعني بذلك أن الدولة الحديثة ليست بحاجة إلى جهاز إداري مكتمل جيد التنظيم، قوي ومحترم، وشامل لجميع الوظائف التي تدخل ضمن اختصاص الدول، نستخدم هنا الإداري ووظيفته التنفيذ مقابل السياسي والذي وظيفته التقرير، وبهذا المعنى فإن الدولة الجزائرية إدارية لأن مؤسساتها لا تتمتع بأية استقلالية، ليست لها سلطات في مجال الاختصاص والوظائف التي أنشئت من أجلها بصدق ذلك على الهيئة التشريعية على الجهاز القضاء وعلى الجمعيات المحلية، ويتجلى الطابع الإداري كذلك في انعدام هيئات وسيطة وتنظيمات مدينة تتمتع باستقلال نسبي عن الدولة، ولكن أهم ما يضفي على الدول الجزائرية طابعها الإداري يكمن في كونها ليست مجال الذي تتوازن فيه سلطات تمارس اختصاصات سياسية فعلية، يراقب بعضها البعض الآخر، وفق قواعد مؤسساتية تحدد كيفية ممارسة السلطة وحدودها، وقواعد فض النزاعات السياسية بصورة سلمية شفافة.

ممارسة السياسة، بمعنى تحديد الاختيارات الأساسية واتخاذ القرارات الحاسمة، المتعلقة بمنح الموارد وحل الخلافات لا تتم في المؤسسات الدولة الرسمية، بل في دوائر غير رسمية داخل المؤسسة العسكرية وضمن بني موازية غير مرئية، من شبكات النفوذ وعلاقات الولاء الزبائنية، والخدمات المتبادلة والمصالح المتنافسة.

ولقد نجم عن احتكار السلطة السياسية في الجزائر والسيطرة على الدولة، وأن صارت هذه الأخيرة ملكية خاصة لأصحاب القرارات وذوي النفوذ وجماعات المصالح وهي كذلك بمعاني عدة، لأن المسيطرين على الدولة يسخرون إمكانياتهم لخدمة مصالحهم الخاصة، فليس ثمة تمييز بين الممتلكات العامة والخاصة، والسعي إلى مواقع المسؤولية في الدولة غايته التحكم في آليات توزيع الموارد.

الواقع أن الشباب الذين يقتحمون المنشآت العامة وقاموا بالتخريب وغيرهم من السلوكات المنحرفة كانوا يطالبون بعمل وسكن وإلغاء الفوارق الصارخة ومحاربة الفساد والجور من كل نوع.

لم يكن القصد من التعددية السياسية بناء الديمقراطية وإنما معالجة الوضع الذي عاشته البلاد في نهاية الثمانينات لأن الإجراءات المؤسساتية الجديدة لم ترافقها نظرة جديدة للعلاقة بين الدولة والمجتمع في إطار جديد للحريات، يقيد سلطة الدولة وينظم مشاركة المجتمع في الحياة السياسية وفي ممارسة السلطة، ومن خلال أطره التنظيمية المستقلة واختيار ممثليه في المؤسسات الدولة وكان ملخص مضمون الرسالة التي وجهها النظام المجتمع آنذاك: من الآن وصاعدا اعتمد على نفسك في سد حاجاتك، ولا تنتظر من الدولة

أن تقوم بذلك، ولكن لا تطمع في مشاركة السياسية إلا بالقدر والكيفية اللذين نراهما مناسبين وكان ذلك بمثابة سوء تفاهم كبير بين الجانبين.

وإذا رجعنا إلى تعريف المجتمع المدني، فإنه يتكون حسب هيغل من التنظيمات والنشاطات التي تقوم على أساس تعاقد حربين الأفراد خارج إطاري العائلة والدولة، وهو فضاء خاص بهذا النمط الاجتماعي الجديد، فهو يتموقع في الفرق الموجود بين الأسرة والدولة، انطلاقا من هذا التعريف هل يمكن أن يتحقق بتجسد مفهوم المجتمع المدني في ذهنيات الجزائريين واعمين أننا مجتمع حديث وعقلاني لأننا نجد أن مؤسسات المجتمع المدني إما تكون جزء من الأسرة أو أنها تخدم السلطة السياسية بمعنى أنه ليس هناك توسط بينهما وهذه النظرة ليست مقتصرة على المسألة السياسية وإن كانت هي الأكثر حساسية وبروزا ولكنها شاملة مختلف جوانب السلوك والعلاقات، فالفرد أو الجماعة الذي أو التي تعيش في إطار من الثقافة الموجزة آنفا، تحكم على كل شيء في هذه الحياة وفق قاعدة مع أو ضد، فهذا السلوك لا بد أن يكون حسنا أو سيئا، وذاك الشخص إما عدو أو صديق وهؤلاء القوم إما معنا أو ضدنا، وتلك الحكومة إما وطنية أو عملة. وعلى ذلك يمكن قياس بقية العلاقات والأشياء ثنائية لا وسط فيها، وإن كان هناك وسط فهو مجرد تلفيق ناتج عن الجمع بين متعارضين لا يمكن الجمع بينهما.

وعودة إلى المسألة السياسية يمكن القول إن الخطاب السياسي الرسمي والمعارض معا للسلطة السياسية في معظم بلاد العالم الثالث يساهمان في ترسيخ مثل هذه الثنائيات المتعارضة، التي لا وجود لأحدهما على حساب الأخرة، وما يجره ذلك من مخاطر على جميع المديين القصير والطويل معا، يتمثل في القابلية الدائمة للإضرابات السياسية والاجتماعية "وزلازل التغيرات العنيفة في تداول السلطة ودوره النخب السياسية، وذلك شيء مفهوم إذا علم أن جميع ينطلقون من عقل واحد، إلا أن غير المفهوم هو استمرارية الوضع بالرغم وضوح العلة فالأنظمة السياسية في العالم الثالث في معظمها لا تميز بين المفاهيم السياسية حين تمارس السياسة وتضع القوانين المؤطرة لهذه الممارسة، بل تضع كل المفاهيم في جراب مفهوم واحد شامل وعام، وذاك ما يلغي الحدود الواضحة حين الممارسة ويشتت الذهن الذي هو قابل للتشتت من الأساس.

قائمة المراجع

قائمة المراجع باللغة العربية:

أولا: الكتب باللغة العربية:

- إبراهيم سعد الدين، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي،دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع،مصر،2000 .
- ابو زيد عبد الرحمن محمد بن خلدون، المقدمة ،تحقيق علي عبد الواحد، لجنة البيان العربي،1958
- أحمد بهاء الدين، شرعية السلطة في العالم العربي، بيروت، دار الشروق، 1985،
- أحمد حسين حسن، الجماعات السياسية الإسلامية والمجتمع المدني: دراسة في إستراتيجية بناء النفوذ السياسي والاجتماعي والفكري.ط1 ،الدار الثقافية للنشر،القاهرة، 2000،
- أحمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي،ط1،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،2000.
- أحمد وهبان، التخلق السياسي وغايات التنمية السياسية، دار الجامعية الجديدة للنشر، مصر، 2000.
- إسماعيل قيرة وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002،
- ألكسندر وندت، النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية، (ترجمة عبد الله جبر صالح العتيبي)،جامعة الملك سعود، النشر العلمي والمطابع، السعودية،2006.
- أنطونيو غرامشي، قضايا المادية التاريخية، (ترجمة فواز طرابلس)، بيروت، 1971.
- برتراند بادي،بيار بيرنبوم،سوسيولوجيا الدولة(ترجمة جوزيف عبد الله و جورج ابي صالح)مركز الاغاثة القومي،بيروت،بدون تاريخ.
- برهان غليون، "بناء المجتمع المدني العربي:دور العوامل الداخلية والخارجية"، في المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، ط2 ،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،2001.
- بوحوش عمار والذنيبات محمد محمود ،مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،1995.

- توفيق المديني ،المجتمع المدني و الدولة السياسية في الوطن العربي، اتحاد الكتاب العرب،1997.
- ثناء فؤاد، الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي: علاقات التفاعل والصراع،ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001
- جين سعيد المقدسي، المجتمع المدني العربي والتحدي الديمقراطي،مؤسسة فريدريتش ايبرت ،بيرت، 2004
- الحبيب الجنحاني، المجتمع المدني وأبعاده الفكرية،ط1، دار الفكر ،دمشق، 2003.
- حداد المطران غرايغوار وآخرون، فكرة المجتمع المدني العربي والتحدي الديمقراطي، مؤسسة فريديش ايبرت،بيروت،2004.
- حسن قرنفل، المجتمع المدني والنخبة السياسية إقصاء أم تكامل؟ ط2، دار إفريقيا الشرق،المغرب،2000.
- حسنين توفيق ابراهيم، النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،2005.
- حسين مؤنس، عالم الإسلام ،دار المعارف،مصر، 1973.
- حليم بركات ، المجتمع العربي في القرن العشرين، بحث في تغير الأحوال والعلاقات ،ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000،
- خلدون حسن النقيب–الدولة التسلطية في الشرق العربي،ط1،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت ،1999.
- سعد الدين ابراهيم، المجتمع و الدولة في الوطن العربي،ط1 ، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت ،1988
- سعيد بوشعير، النظام السياسي الجزائري، ط2،دار الهدى، عين مليلة، 1993.
- سعيد زياني، "الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان في الوطن العربي"،في:(برهان غليون،حول الخيار الديمقراطي)مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،1994.
- سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل، مقارنة المجتمع المدني والأهلي من منظور إسلامي بين الفكر والممارسة، في: الحبيب الجنحاني وسيف الدين عبد الفتاح، المجتمع المدني وأبعاده الفكرية، ط1، دار الفكر، دمشق،2003.

- صالح بلحاج، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري في الجزائر من الاستقلال إلى اليوم، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
- صالح فيلالي، أيديولوجية الحركة الوطنية الجزائرية في مؤلف الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، سلسلة كتب المستقبل العربي، ط2،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.
- صالح ياسر، بعض إشكاليات المجتمع المدني والمجتمع السياسي والديمقراطية، مطبعة الرواد للطباعة والنشر، المغرب،2005.
- صموئيل هانتنغتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة،(ترجمة: سمية فلوعبود)،ط1،دار الساقي، بيروت،1993
- عبد الباقي الهرماسي، المجتمع المدني والدولة في الممارسة السياسية الغربية من القرن التاسع عشر إلى اليوم: دراسة مقارنة في: المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، ط2، بمركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2001.
- عبد الحميد إسماعيل الأنصاري، نحو مفهوم عربي إسلامي للمجتمع المدني،ط1 ،دار الفكر العربي،القاهرة،2002.
- عبد العالي دبلة، الدولة الجزائرية الحديثة :الاقتصاد والمجتمع والسياسة، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003.
- عبد الغني بسيوني، نظرية الدولة في الإسلام، الدار الجامعية، بيروت،1986.
- عبد الناصر جابي، النظام السياسي الجزائري، المجتمع المدني بين الأزمة والانتقال في وعي المجتمع بذاته عن المجتمع المدني في المغرب العربي، ط1، دار تويفال للنشر، المغرب،1998
- علي عبد الصادق، مفهوم المجتمع المدني: قراءة أولية، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات،ط1، القاهرة: 2004.
- عمار عباس، العلاقة بين السلطات في الأنظمة السياسية المعاصرة وفي النظام السياسي الجزائري،ط1، دار الخلدونية، الجزائر، 2008.
- غازي الصوراني،تطور المجتمع المدني و ازمة المجتمع العربي،ط1،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،2004.
- غسان سلامة واخرون،الامة والدولة والاندماج في الوطن العربي،ج2،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت،1989،

- الفالح متروك، المجتمع والديمقراطية والدولة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2000.
- فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها،عالم المعرفة، الكويت،1988.
- فوزي أوصديق، النظام الدستوري الجزائري ووسائل التعبير المؤسساتي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
- ماركس، انجلز، الإيديولوجيا الألمانية،(ترجمة فؤاد دايوي)، دار دمشق ،بدون تاريخ.
- ماكس فيبر ، الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية، منشورات بلون "Plon"، باريس، 1964
- محمد عابد الجابري ، العقل السياسي العربي ،مقاربات في المنهج و الرؤية، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت،1988
- محمد مورد، المجتمع المدني (إشكالية المصطلح والممارسة)، في: عبد الغفار ومحمود مورد، المجتمع الأهلي ودوره في بناء الديمقراطية،ط1،دار الفكر، دمشق،2003.
- معن خليل معن، التفكك الاجتماعي، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2005
- مغنية الأزرق، نشوء الطبقات في الجزائر، دراسة في الاستعمار والتغير الاجتماعي والسياسي (ترجمة سمير كرم) مؤسسة الأبحاث العربية،بيروت، 1980.
- منصف وناس ،الدولة و المسالة الثقافية في تونس ،ط1،دار الميثاق للطباعة و النشر و التوزيع،تونس،1988
- مهدى عامل مقدمات نظرية لدراسة اثر الفكر الاشتراكي في حركة التحرير الوطني–دار الفرابي–ط5
- ناجي عبد النور، النظام السياسي من الأحادية إلى التعددية السياسية، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة،2006
- هالة مصطفى، النظام السياسي والمعارضة الإسلامية في مصر، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية، القاهرة،1996
- هربرت ماركيوز، العقل والثورة : هيجل ونشأة النظرية الاجتماعية (ترجمة فؤاد زكريا)،ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،بيروت، 1979.
- ياسين الحافظ،الهزيمة والايديولوجية المهزومة ، ط1،دار الطليعة،1979

- يسري مصطفى،"دور المجتمع المدني في ظل التكيف الهيكلي"،في: (محمود عبد الفضيل (وآخرون)، المجتمع والدولة في الوطن العربي في ظل السياسات الرأسمالية الجديدة، مكتبة مدبولي،القاهرة، 1996

ثانيا: الكتب باللغة الاجنبية:

- Abderrahim Lamchichi , L'Algerie en crise, Edition l'Harmattan,paris, 1991.
- Adam Michel**,L'association.image de la société**, L'Harmattan,paris,2005.
- Adam Michel. **L'association**, **image du social**. L'haramttam,paris, 2005.
- Belvort Antoine**, Pour Une Democratie Participative**, presses De Sciences Politique, Paris ,2003.
- Berland Badie, **Sociologie politique**, Presse universitaire de France,paris, 1979.
- Défrazne Jeans, **histoire des Associations française**. L'Harmattan,paris 2004
- Jean-Michel Belorgey**, Cent Ans De Vie Associative**, Presses De Sciences Politique,Paris,p81.
- Jeanne Planche, Sociéte Civile, Edition Charles Léopold Mayer,paris,2007.
- Martine Barthelemy**, Associations: nouvel age de la participations** presse de sciences politique .2000.
- Moustafa Kharoufi: Gouvernance et societies civiles, Maroc: Afrique orvent, 2000, .
- Phillipe. Braud , **Socologie politique** , Casbah edition, Alger, 2004.
- Roger Sue ,**La Societé Civile Face Au Pouvoir**, presses De Sciences Politique,Paris,1003.

ثالثا: المقالات باللغة العربية:

- أحمد ، بوكابوس، **التنظيم الجمعوي والمجتمع المدني**، كراسات CREAD، عدد 53، 2000.
- أحمد بو كابوس، مقارنة سوسيوتاريخية لوضعية الحركة الجمعوية في الجزائر واقع وآفاق، دفاتر المركز الوطني للبحث والأنتروبولوجيا الاجتماعية والثقافية،عدد 13، الجزائر، 2005.
- أحمد ثابت، التعددية السياسية في الوطن العربي، **المستقبل العربي**، العدد 155،جانفي ،بيروت،1992.
- أيمن إبراهيم الدسوقي،"**المجتمع المدني في الجزائر**"،المستقبل العربي، عدد 259 سبتمبر، بيروت،2000.
- برهان غليون، "الدولة والنظام العالمي للتقسيم الدولي". المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، عدد106، ديسمبر 1987
- بن عنبر عبد النور، "**الدولة وظهور مجتمع مدني عالمي**"، مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية،العدد2000،107.
- جاسم محمد عبد الغني،"المتغيرات العالمية وانعكاساتها على الوطن العربي"، المستقبل العربي مركز دراسات الوحدة العربية، عدد139، سبتمبر ،بيروت، 1990.
- جان ديب الحاج، **آفاق المجتمع المدني في العالم العربي وتحديات العولمة**، مجلة الفكر البرلماني، 5فيفري 2007.
- جلال عبد الله معوض،"**الفساد السياسي في الدول النامية**"، دراسات عربية، العدد4، 1987.
- جلالي عبد الرزاق وبلهادي إبراهيم، **الحركة الجمعوية في الجزائر بين هيمنة الدولة والاستقطاب الحزبي**، مجلة المستقبل العربي، العدد314، أفريل ،بيروت،2005،
- حسام عيسى، على بحث سعيد بن سعيد العلوي **(نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث)** ورقة مقدمة إلى ندوة المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1992.
- حسنين توفيق إبراهيم،"**التطور الديمقراطي في الوطن العربي**:قضاياواإشكاليات،مجلة السياسة الدولية،العدد142،أكتوبر 2000
- حسينة ثروت، عبد الحليم بن مشري ، "**التحول الديمقراطي في الجزائر وأثره على الحريات العامة**"، ورقة قدمت إلى كراسات الملتقى الوطني الأول المنعقد يومي 10-11ديسمبر 2005، التحول الديمقراطي في الجزائر، عين ميلة: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2006.

- رعد عبودي بطرس،"أزمة المشاركة السياسية وقضية حقوق الإنسان"، **المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد206، بيروت،1996.
- الزبير، عروس، **المجتمع المدني: الإدارة والرأي والفقراء الجدد**، كراسات CREAD ،عدد53، 2000،ص21
- زهير بوعمامة، **التحول الديمقراطي في الجزائر**: محاولة لفهم طبيعة وحدود انفتاح السلطة على فعاليات المجتمع المدني وأثره في عملية التحول السياسي في الجزائر، عين مليلة: ورقة قدمت إلى كراسات الملتقى الوطني الأول المنعقد يومي 11/10/ديسمبر."دار الهدي للطباعة والنشر والتوزيع،الجزائر، 2005.
- سعد الدين إبراهيم، **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي**،ندوة، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت، 1984.
- السيد ياسين،"**الأزمة الثقافية ومستقبل المجتمع المدني**"،في: سعيد بن سعيد العلوي، المجتمع المدني في الوطن العربي)،ط2، ندوة مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001. .
- شريف إبراهيم،"الوحدة العربية وإشكالية الديمقراطية". **مجلة: الوحدة**، العدد91،أفريل ،الرباط،1992.
- صالح بلحاج، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري في الجزائر من الاستقلال إلى اليوم،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 2010.
- صالح زياني، مداخلة بعنوان: تفعيل العمل الجمعوي لمكافحة الفساد وإرساء الديمقراطية المشاركاتية في الجزائر، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، بدون تاريخ.
- الطاهر لبيب، "**علاقة المشروع الديمقراطي بالمجتمع المدني العربي** "، المستقبل العربي، عدد158، أفريل ،بيروت،1992
- عائشة، باركي، "**الحركة الجمعوية في الجزائر وتجربة اقرأ**، كراسات CREAD ، عدد53، 2000
- عبد الإله بلقزيز، "العنف السياسي في الوطن العربي"، **المستقبل العربي**،مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 207، ماي،بيروت، .1996
- عبد الرحمان، برقوق وصونيا العبدي، **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الجزائر**، ورقة قدمت إلى كراسات الملتقى الوطني الأول المنعقد يومي 10-11 ديسمبر 2005، التحول الديمقراطي في الجزائر.عين مليلة، دار الهدي للطباعة والنشر والتوزيع،2005.
- عبد الناصر جابي، "العلاقة بين البرلمان والمجتمع المدني في الجزائر واقع وأفاق"، الفكر البرلماني، عدد5، فيفري 2007،.
- عزومي بشارة، **المجتمع المدني**: دراسة نقدية إشارة إلى المجتمع المدني العربي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،1998.

- عزيز حيدر، "**المقاومة الثقافية في صياغة الهوية الجماعية**"، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد205، مارس،بيروت،1996.
- علي الكنز، "**من الإعجاب الدولة إلى اكتشاف الممارسة الاجتماعية'** المستقبل العربي،عدد158، بيروت،1992
- علي زايد الزعبي، "**واقع المجتمع المدني العربي ومستقبله**"، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 01، الكويت،2007.
- العياشي عنصر، ما هو المجتمع المدني؟ الجزائر نموذجاً ، مجلة إنسانيات، العدد13، 2001
- كريشان كومار،"**حول مصطلح المجتمع المدني**، مذكرة إضافية عن مفهوم المجتمع المدني وميادينه، (ترجمة عدنان جرجروس)، الثقافة العالمية،المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد 107،الكويت، 2001.
- مجدي حماد، على بحث وجيه كوثراني ،**المجتمع المدني والدولة في التاريخ العربي**، ورقة مقدمة إلى ندوة: المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1992.
- محمد الرؤوف القاسي، التنظيمات المسجدية في الحركة الجمعوية في الجزائر الواقع والآفاق، دفاتر المركز الوطني للبحث والأنتروبولوجيا الاجتماعية والثقافية،عدد13،الجزائر، 2005.
- محمد السيد سعيد، المجتمع المدني العالمي،مجلة العربي، العدد447، فبراير 1996
- المنصف وناس، "**الدولة الوطنية والمجتمع المدني في الجزائر**"، المستقبل العربي، عدد 191 جانفي،بيروت ،1995.
- مولود مسلم، **المجتمع المدني** ،دراسة نظرية ، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد9، جانفي 2004
- ناجي عبد النور، **النظام السياسي من الأحادية إلى التعددية السياسية**، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة،2006
- يعقوب القطب،"**السياسات التنموية الريفية في البلاد العربية**"، المستقبل العربي،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت عدد131، جانفي1990

رابعا: المقالات باللغة الاجنبية:

- Abdelkader Lakjaa, « **Vie Associative et Urbanisation en Algerie** », Les cahiers du CREAD,2000.
- Larbi Icheboudene, « **Le Mouvement Associatif ou la Tentative de Structuration Sociale**. Embouché pour une Réflexion ».Les cahiers du CREAD.N53.2000.
- LHOUARI Addi , « **Dynamique en contradiction du système politique Algérien** » :in revue Algérienne de sciences juridiques, économiques et politiques »N°02, juin 1988.
- Omar Hachi, « **Les Associations Déclarées** ». Les cahiers du CREAD.N53,2000.

خامسا: المذكرات والرسائل الجامعية باللغة العربية:

- آكلي فراح، **سوسيولوجيا النماذج التنظيمية للمجتمع القروي القبائلي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، معهد علم الاجتماع، جامعة الجزائر،غير منشورة، 1997،
- بومدين طاشمة، مسألة التنمية السياسية والتجربة الديمقراطية في الجزائر 1988- 1992 رسالة ماجستير، كلية الاعلام والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر،غير المنشورة، 2000- 2001
- حسن رابحي، الحركة الجمعوية والدولة في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، كلية الحقوق، جامعة الجزائر،غير منشورة، 2001.
- سعيد بوشيخو، **إشكالية الاستقلال والاحتواء في علاقة النقابة بالسلطة في الجزائر**. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام،غير منشورة، 1998.
- كريم أبو حلاوة، "**تشأة مفهوم المجتمع المدني وتطوره**، وتجلياته أطروحة لنيل درجة في الفكر العربي المعاصر" الدكتوراه في علم الاجتماع الثقافي، دمشق ،بدون تاريخ.
- كلثوم بيبيمون، **النخبة النسوية والتنشيط الجمعوي في الجزائر**، "مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير،معهد علم الاجتماع، جامعة الجزائر،غير منشورة،2004.
- نادية خلفة، **مكانة المجتمع الجزائري في الدساتير الجزائرية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ،، كلية الحقوق، جامعة باتنة،2003.
- هشام عبد الكريم، **المجتمع المدني ودوره في التنمية السياسية بالجزائر** 1999/1989،مذكرة لنيل شهادة الماجستير،كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة الجزائر، غير منشورة،2006.

خامسا: المذكرات والرسائل الجامعية باللغة الفرنسية:

- Gabriel BRIE , la fin du modèle associatif dans les organisations de l'action sociale ? Mémoire pour du (C,I,E,H)
- Michel Mombeig,**la démocratie confisquée Analyse sociologique d'un concept d'action publique** ; la participation des habitants à la politique de la ville. Thèse soutenue à bordeaux le 28 mars 2007..